سلسلة تصدر عن مجلة البيان




سلسلة الحركة النسوية
في العالم العربي
(١)

# الحركة النسوية

## وخلخلة المجتمعات الإسلامية

### المجتمع المصري أنموذجاً

د. خالد قطب
الهيثم زعفان
محمد فخري
مايسه مرزوق
محمد بن شاكر الشريف

تحرير
الهيثم زعفان

# الحركة النّسوية

## وخلخلة المجتمعات الإسلامية

### المجتمع المصري أنموذجاً


د. خالد قطب        الهيثم زعفان
محمد فخري        مايسه مرزوق
محمد بن شاكر الشريف



تحرير

الهيثم زعفان

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية

١٨٠٩٣ / ٢٠٠٦


بسم الله الرحمن الرحیم

بسم الله الرحمن الرحيم

# تصدير

**الحمد لله العزيز الوهاب حمداً يكافئ نعمه التي إن عُدّت فلا تحصى، ويستوجب المزيد من فضله وعطائه وإحسانه، إنه جواد كريم، والصلاة والسلام على رسوله النبي المصطفى المجتبى محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم الذي أرسله ربه بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، ففتح به قلوباً غلفاً وأعيناً عمياً وآذاناً صماً وأقام به الملة الحنيفية السمحة، ولم يقبضه ربه إليه حتى ترك أمته من بعده على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك؛ أما بعد:**

فإن الله العلي الكبير الحكيم الخبير خلق الخلق ونوعه بحكمته التي بهرت أولي النهى والألباب، فجعل الله - سبحانه وتعالى - من خلقه الأحياء والجمادات، وابتلى من الأحياء من ابتلى بالأمر سبحانه، فجعلهم فرقتين، فمنهم الذكر ومنهم الأنثى، وقد خص الله - تعالى - بحكمته الباهرة كل نوع منهم ببعض الأحكام الشرعية المناسبة لطبيعة الخلقة التي خلقهم عليها والأعمال التي كُلّفوا بها، وقد كانت النساء ممن خصهم الله - تبارك وتعالى - وميّزهم عن الرجال ببعض الأحكام الشرعية المناسبة لطبيعة المرأة التي خلقت عليها، وللعمل المطلوب منها، وإن كان الرجال والنساء جميعهم يشتركون في الأعم الأغلب من الأمور المأمور بها أو المنهي عنها، وذلك تصديقاً لقوله تعالى: ﴿**قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى**﴾ [طه: ٥٠]، فالله - تبارك وتعالى - هو الذي خلق المخلوقات جميعها وأعطى كل مخلوق الخلقة التي أرادها له، ثم هدى كل مخلوق لما خلقه له: إما هداية كونية قدرية بما فطرهم عليه من السعي في تحصيل المنافع المناسبة أو الملائمة لهم ودفع المضار عن أنفسهم، وإما هداية دينية تشريعية

بما شرعه لهم من الشرائع التي يترتب على العمل بها الفلاح في الدنيا والنجاة والفوز في الآخرة، ومع أن هذا التنوع الذي أوجده الله ـ تعالىٰ ـ شرعاً وقدراً، أمراً وخلقاً، هو من التكامل بين النوعين، وذلك في كل ما خلق الله ـ تعالىٰ ـ من الأمم كما قال تعالىٰ: ﴿ وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُم مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٨]، ومع أن كل الأمم المخلوقة قبلت هذا التنوع، إلا أن هناك فئة ممن اجتالتهم الشياطين من أمة البشر رفضت هذا التنوع وسعت بكل جهدها في مهاجمته والسعي في إلغائه أو إلغاء نتائجه وما يترتب عليه، معتمدين في ذلك علىٰ ما يدعونه من ضرورة المساواة التامة بين الذكر والأنثىٰ في جميع المجالات، وإلا كان الظلم والبعد عن قيم التحضر والإنسانية، وكيف يمكن أن تجعل الخليقة كلها نموذجاً واحداً يساوىٰ بينه في كل شيء، رغم الخلاف التكويني بين الذكر والأنثىٰ الذي لا يمكن أن يُنكر أو يُجحد مهما فعل المخربون، ومهما كانت إرادتهم.

وقد يتساءل الإنسان محتاراً: ما الذي يحمل هؤلاء علىٰ هذا المذهب؟ وما الذي يدعوهم إلىٰ مخالفة ما استقرت عليه البشرية منذ خلق الله ـ تعالىٰ ـ آدم وزوجه؟ وهل هناك أمور جدّت في الحياة تستوجب هذا التغير؟ لكن عندما يعلم الإنسان أن الشيطان هو قائد هذا التصور والتفكير، تزول حيرته وتتضح في ذهنه خطوات الشر المطلوبة، ولعمر الحق إن تلك المساواة التامة في جميع المجالات من غير نظر إلىٰ طبيعة النوع وإمكاناته والدور المناط به في الحياة لهو الظلم المبين، لقد كانت تلك المحاور: طبيعة النوع، وإمكاناته، والدور المناط به في الحياة من أهم المحطات التي اعترضت طريقهم نظراً للتباين الواضح فيها بين النوعين، وكان لا بد لهم من التغلب علىٰ ذلك وإلا كانت عاقبة مشروعهم الإخفاق، لكن كيف يمكنهم التغلب علىٰ ما ليس في أيديهم وليس لهم إليه طريق؟ لقد كان المطلوب أو المعروض أولاً هو ما سمّوه زوراً «تحرير المرأة»، ثم تطور الأمر إلىٰ المطالبة

أو الدعوة إلىٰ المساواة، ثم انتقل الأمر إلىٰ إلغاء الفروق التشريعية، والعمل علىٰ إلغاء الفروق البيولوجية أو إلغاء نتائجها.

لقد بدأ هذا الانحراف في أوله في دول الغرب النصراني والشرق الإلحادي، ثم بدأ ـ الآن ـ يتقدم بخطىٰ حثيثة نحو بلادنا الإسلامية، مستخدماً في ذلك غلبة الكثير من الأنظمة العلمانية علىٰ بلاد المسلمين، واستخدام آليات صنع القرارات والقوانين والتشريعات لتحقيق تلك التصورات وفرضها في الواقع، وهذا يستتبع ويتطلب منا رصد هذه الاتجاهات وكشفها وبيان ما فيها من خلل وزلل والعمل علىٰ مقاومتها حتىٰ تنجو منها مجتمعاتنا الإسلامية بإذن الله تعالىٰ.

وفي هذا الدراسة نحاول أن نرصد الأصول الفكرية التي يرجع إليها الفكر النسوي الغربي والحركة النسوية القائمة عليه، فنجد أنها تنطلق من زاوية أحادية تقوم علىٰ تمجيد الأنثىٰ حتىٰ يصل هذا الفكر في غلوائه إلىٰ جعل الأنثىٰ معبودة، أي: جعلها إلهاً، ولما كانت اللغة لا تساعدهم علىٰ ذلك إذ ليس في اللغة لفظ «إلهة» فإنهم يسعون في تكوين قاموس نسوي حتىٰ يتمكنوا من إدخال مثل هذه الألفاظ، ولما كانت الرسالات السماوية القائمة علىٰ الوحي الإلهي لا تذكر هذا الهراء أو تقرُّه، فإنهم يرون أن الدين القائم علىٰ الوحي قد ربط الخبرة البشرية كلها بلفظ المذكر وضمير التذكير، لذلك صار الدين عندهم هو العائق الذي يعوق تقدُّم المرأة وتحقيقها لوجودها وأهدافها، وأن المرأة لا يمكن لها أن تتقدم إلا إذا قامت بتحطيم الدين القائم علىٰ الوحي، ومن هنا انطلق عداء الفكر النسوي لجميع الرسالات السماوية، [وإن كانت خبرتهم في ذلك لا تتجاوز ما هو مسطور في الكتب النصرانية والأناجيل المحرّفة، إذ كل ما بين أيديهم من نظرة دونية أو تصرف غير صحيح عن المرأة إنما هو من تلك الكتب ومن أفكار قسيسيهم أو مفكريهم المستندة إليها].

ولما كان الإنسان في غالب شأنه وأمره بحاجة إلىٰ التدين إذ لا يمكنه أن يعيش بغير دين، لذا اتجه الفكر النسوي إلىٰ الدعوة إلىٰ الوثنية وعبادة الطبيعة

انطلاقاً من أن الطبيعة أنثىٰ، ومن ثم فإن المرأة من خلال عبادتها لأنثىٰ مثلها يمكن أن تحقق وجودها.

وقد تجاوز الفكر النسوي الغربي الدعوة إلىٰ تحرير المرأة من العقيدة الدينية القائمة علىٰ الوحي الإلهي إلىٰ العمل علىٰ فرض ذلك علىٰ الدول والشعوب غير الغربية، وإلزامهم بتبنِّي أفكارهم وتصوراتهم ومناهجهم مستخدمين في ذلك المنظمة الدولية «منظمة الأمم المتحدة»، التي تحولت إلىٰ أكبر مسوق للفكر النسوي، عن طريق عقد المؤتمرات وطرح الأجندات والإلزام بالقرارات، مع أن هذه التصورات لا تمثل مشتركاً إنسانياً وإنما تمثل رؤية مجتمعات معينة.

وفي ظل تفرّد قطب واحد بالقوة المفرطة في العالم ووقوع تلك المنظمة في أسره تدور في فلكه وتعمل علىٰ تحقيق رغباته أو علىٰ الأقل عدم الاصطدام به، تظهر الخطورة البالغة لذلك الفكر النسوي الذي يلقىٰ دعماً كبيراً من القوىٰ العالمية المناوئة للإسلام، علىٰ أساس أنه الصخرة العظيمة التي يمكن أن تتحطم عليها مجتمعات المسلمين، وبدأ ـ الآن ـ يطرق أبوابنا بقوة الحديث عن حق المرأة في الإجهاض من غير أن يكون هناك مصلحة طبية من وراء ذلك (بل من حملٍ حصل من غير زواج) وحق ممارسة الجنس الآمن مع توفير الدعاية الكافية والوسائل اللازمة لذلك، وإلغاء مفهوم الأسرة الذي درج عليه الناس منذ بداية الخليقة، إلىٰ غير ذلك من تلك المهاوي والمهالك.

وتبذل الحركة النسوية ـ الآن ـ جهودها الحثيثة في محاولة تحقيق وتنفيذ القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة وخاصة مؤتمر بكين ٩٥، وتطبيق اتفاقية مكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة والتي تعرف اختصاراً بـ (السيداو)، والتي تعني في حقيقتها إلغاء الفروق التشريعية بين الرجل والمرأة، ومحاولة إلغاء آثار الفروق البيولوجية بينهما، ما يعني في النهاية القضاء علىٰ الصورة الشرعية والإنسانية للأسرة التي تتكون فيها الأسرة من زوج وزوجة وأولاد، وتكون فيها

المرأة مقصورة علىٰ زوجها وراعية لأطفالها تلفّهم بحنانها ومسؤوليتها، إضافة إلىٰ تدبيرها لأمر بيتها وطاعتها لزوجها في جو من الألفة والتعاون، وابتداع صور متعددة للأسرة التي تتكون فيها الأسرة من زوجة وعدة أزواج، أو من زوج وزوج (اللواط)، أو من زوجة وزوجة (السحاق).

لقد صار الفكر النسوي في مجتمعاتنا الطريق المعبد للعمل علىٰ نشر الانحلال الخلقي والدعوة إلىٰ الحرية الجنسية عن طريق نشر الثقافة الجنسية، والدعوة إلىٰ تعلم الجنس (وهو الاسم المهذب للدعوة إلىٰ الزنا)، ومحاربة الزواج المبكر (لتضييق منافذ الحلال)، ومنع شريعة ختان البنات، والترويج لممارسة الجنس عن طريق توفير خدمات منع الحمل والإجهاض، واستهداف التراث الحضاري الإسلامي برفض كل ما يمتُّ إلىٰ ذلك بصلة، في محاولة للتذويب الحضاري ومسخ هوية أو دين المجتمع، إلىٰ جانب العمل علىٰ نشر ثقافة الاستسلام والقبول بالأمر الواقع وكأنهم يقدمون بذلك هدية للطغاة المفسدين من اليهود والنصارىٰ الذين يحتلون بلاد المسلمين في فلسطين وأفغانستان والعراق، اعترافاً بالجميل علىٰ دعمهم لهذه الأفكار ومساندتهم لمروّجيها.

ولما كانت هذه الدعوات تحتاج في إقناع الناس بباطلها إلىٰ دعم مادي كبير، فقد انهالت التبرعات من الأموال الخارجية علىٰ تلك الجمعيات التي تقوم بتسويق الفكر النسوي فيما عرف بالتمويل الخارجي، ومن أسف أن هذا التمويل يدخل مخترقاً جميع الحجب والجدر جهاراً نهاراً علانية من غير إسرار، من غير أن تستطيع الدول في ظل ضعفها وخوفها ورعبها من سوط المتسلط الصليبي أن تتخذ موقفاً يحفظ للبلد أمنها من أن تخترقها مثل هذه الجمعيات، ومع أن هذا التمويل الخارجي هو في حقيقته يخدم الدول المتبرعة به أكثر مما يخدم الدول المستفيدة منه ظاهرياً، إلا أنه مع ذلك يستخدم في إذلال تلك الدول وفي التدخل في شؤونها الداخلية فيما يسمونه بالسيادة الوطنية والتأثير في خياراتها

وقناعاتها، حتىٰ صارت القرارات في القضايا المصيرية لا يبتُّ فيها إلا بعد الرجوع إلىٰ ولاة الأمور الحقيقيين، وهم القوة الهمجية المتحكمة في العالم بالقهر، حتىٰ صارت كثير من الدول التي يحكمها حكام وطنيون! تستحق أن يطلق عليها تعبير «دول محتلة من الباطن».

لقد عمل الفكر النسوي علىٰ تحريض النساء ضد المجتمع، وإذكاء روح التناحر والشقاق مع الأزواج، ومعاداة الشريعة عن طريق تأويلها والخروج علىٰ أحكامها الواضحة، وتنفيذ الأجندة الغربية بالتعاون مع النخبة المتغربة، واعتبار العلمانية المرجع الذي يحتكم إليه.

ولنا أن نتساءل في النهاية: ما المردود الحقيقي لهذه الحركة النسوية في مجتمع المسلمين، بعيداً عن ضجيج الألفاظ الفخمة والصياح العالي؟ ما الذي تقدمه هذه الحركة ـ حقاً ـ للنساء؟ وما القضايا المحورية التي تريد تلك الحركة الوصول لتحقيقها، بعيداً عن القضايا الفرعية الهامشية التي تستخدم لتسهيل ما بعدها أو لإغضاء الطرف عنه؟ هذا وغيره ما يمكن أن نطالعه في هذه الدراسة، فإلىٰ هناك والله الموفق لكل خير.

البيان

# المقدمة

**إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلن تجد له ولياً مرشداً، ونصلي ونسلم على خاتم النبيين والمرسلين نبينا محمد بن عبد الله، وبعد:**

أتى هذا الكتاب في وقت يلمس فيه كل حليم حجم الفتنة التي تصاحب أطروحات من يدندنون على وتر المرأة، بزعم خروجها من براثن الرجعية، والمتمثلة عندهم في أدوار كفلتها لها فطرتها وضبطتها أحكام الشريعة الإسلامية، تريد تلك الأطروحات من المرأة أن تخرج إلى الحرية العولمية، تلك الحرية التي لا يكون لأي مخلوق سلطان عليها، بل ليس لله - سبحان وتعالى - سلطان على تلك «المرأة الجديدة»[1]، فهي سيدة نفسها تفعل ما تشاء، وتعبد من تشاء، فالمعيار هو رسم مجرى حياة المرأة الجديدة وفق تطلعاتها هي.

ففي المؤتمر العالمي الرابع - المعني بالمرأة والذي عقدته الأمم المتحدة في العاصمة الصينية بكين، في الفترة ٤ - ١٥ سبتمبر ١٩٩٥ - أيقظ منهاج عمل المؤتمر تلك «الوثنية القديمة»[2] من سباتها وطرحها لتلتزم بها دول العالم وتضمنها في دساتيرها، حيث نصت المادة (١٢) من ذلك المنهاج على «تمكين

---

(١) «المرأة الجديدة - New Woman»: مصطلح صكته لأول مرة الروائية «سارة جراند» في مجلة «North American Review» العام ١٨٩٤؛ لتعطي إحساساً بالاستياء المعاصر من حياة البيت التقليدية في ظل الزواج والأمومة، وتنحدر فكرة المرأة الجديدة من فكرة «فتاة العصر» المتمردة التي ابتدعها إليزالين لينتون في العام ١٨٦٨، إذ تتطلع المرأة الجديدة إلى توسيع خبراتها دون الخضوع للهيمنة الذكورية، وتدين على وجه التحديد الرخصة الجنسية التي يستغلها الرجل والمخاطر المترتبة عليها بالنسبة لصحة المرأة، وتطالب بالاستقلال الاقتصادي الكامل. (المعجم النقدي: ص ٤٢٦).

(٢) «وثنية - Paganism»: الوثنية ليس بها أي نظام جماعي للمعتقدات أو الطقوس، ولكنها مصطلح جامع للكثير من الأديان التعددية التي تعتقد في قداسة الأرض والطبيعة، ومن ثم جاء الربط بينها وبين نزعة الحفاظ على البيئة.

وتروق الوثنية بصورة واضحة للحركة النسوية التي تعتقد في جوهرية الاختلاف بين الرجل والمرأة=

المرأة والنهوض بها، بما في ذلك الحق في حرية الفكر والضمير والدين والمعتقد على نحو يسهم في تلبية الاحتياجات المعنوية والأخلاقية والروحية والفكرية للنساء والرجال، فرادى أو بالاشتراك مع غيرهم، وبذلك تكفل لهم إمكانية إطلاق كامل طاقاتهم في المجتمع برسم مجرى حياتهم وفقاً لتطلعاتهم هم أنفسهم».

بل يمتد الأمر إلى صناعة «الرجل الجديد»[١] الذي يؤمن بتلك الأطروحات النسوية ويتفهم الأدوار الجديدة التي ستلعبها المرأة، فهو يعي فلسفة المخادنة وحق المرأة في تلبية احتياجاتها، ويتفهم إدارة المرأة لشؤونه

---

والنسوية المهتمة بالبيئة، لأنها في هذه السياقات تمثل العودة إلى الاتحاد بالأرض الأم أو مبدأ الإلهة، والعودة إلى القيم الأموية، مثل: احترام العالم الطبيعي، والقيم «الأنثوية»، مثل: نزعة المسالمة ورعاية الصغار. ومن الشخصيات البارزة في هذا المزيج من الوثنية والنسوية والاهتمامات البيئية الكاتبة والداعية الأمريكية «ستارهوك» التي تدعو إلى ديانة تتركز حول عبادة إلهة مؤنثة تجعل المقدس هو النفس والعالم الطبيعي، وذلك في عدد من مؤلفاتها، مثل: «الرقصة الحلزونية: الميلاد الجديد لدين الإلهة الكبرى القديم. العام١٩٧٩»، وكما في اجتماع الطوائف الوثنية المسمى «مخيمات الساحرات». (المعجم النقدي: ص ٤٣٧).

(١) «الرجل الجديد ـ New Man»: يشير هذا المصطلح إلى الرجال الذين تأثر أسلوب حياتهم بالنسوية، والذين يمنحون الأيديولوجية النسوية تأييداً ضمنياً على الأقل. ومن الملامح التي ترتبط عادة بالرجل الجديد التعاون في إعادة توزيع الأعباء المنزلية وواجبات رعاية الأطفال، والتصدي للأنماط التقليدية للسلوكيات المنسوبة إلى الرجل أو الذكر، ومقاومة القوالب النمطية المرتبطة بالنوع أو الجنس. (المعجم النقدي: ص ٤٢٥).

الترجمة العملية لهذا المصطلح نجدها في المادة (١٠٧/ج) من وثيقة بكين، والتي تنص على «تشجيع الرجل على تحمل نصيبه بالتساوي في رعاية الأطفال والعمل داخل البيت، وتقديم حصته من الدعم المالي لأسرته حتى وإن كان لا يعيش معها». وهذا يفسر الاهتمامات الطبية الراهنة لإجراءات التجارب من أجل إمكانية حمل الرجال، ومن ثم تساوي الرجل مع المرأة في عملية الحمل والولادة، والملفت هو عدم اقتصار هذه التجارب على المجتمعات الغربية فقط، بل امتدادها لتشمل الأقطار العربية.

وقوامتها عليه، ولعل مصطلح «اغتصاب الزوجات»[١] يوضح هذا الأمر، والذي ينقل قيادة العملية الجنسية إلىٰ المرأة، والزوج المخالف للقواعد التي تحددها الزوجة يتعرض للعقوبة، تلك العقوبة التي يبحث المشرّع اللبناني الآن تحديدَ سنوات السجن التي سيلقاها الزوج اللبناني في حالة وقوعه في تلك المخالفة، وإن كان الأمر أوشك أن يدخل في بيروت إلىٰ حيز التنفيذ فإن باقي الدول العربية والإسلامية يتم الضغط عليها من أجل سن قوانين تعاقب الزوج الذي يخالف قواعد زوجته بالحبس، تحت مسمىٰ «العنف ضد المرأة»[٢].

كما أن المرأة في ظل الأطروحات النسوية يمكنها الاستغناء عن الرجل اقتصادياً، ومن ثم تسقط قوامته عليها والتي تدخل في أركانها إنفاق الرجل عليها، بل يمتد الاستغناء عن الرجل إلىٰ الاستغناء الجنسي من خلال الدعوة

---

(١) «اغتصاب الزوجات ـ Waifs Rape»: مصطلح جديد صكته الحركة النسوية وتركت تحديد مفهومه للمرأة صاحبة الحالة، فكل امرأة تريد أن تشبع رغبتها بطريقة معينة، حتىٰ وإن كانت تخالف الشريعة، ورفض الزوج تلبية تلك الرغبة فإن ذلك يعد في نظر الحركة النسوية اغتصاباً للزوجة، كما أن الزوج إذا دعىٰ زوجته للفراش وجاءته وهي مكرهة لا تريد الجماع في هذه اللحظة لكنها لبّت الدعوة خوفاً من أية اعتبارات دينية أو خوفاً من غضب الزوج فإن ذلك يعد اغتصاباً يستوجب عقاب الزوج بالسجن، وتشرع لبنان الآن في سن قانون يعاقب الزوج علىٰ تلك الممارسات.

(٢) «العنف ضد المرأة ـ Violence Against woman»: تعرّف المادة (١١٣) من وثيقة بكين العنف ضد المرأة بأنه «أي عمل من أعمال العنف القائم علىٰ نوع الجنس يترتب عليه»، أو من المحتمل أن يترتب عليه «أذىٰ بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة، بما في ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل، أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة، وبناء علىٰ ذلك يوضح البند« أ » من ذات المادة (١١٣) أن العنف ضد المرأة يشمل: «أعمال العنف البدني والجنسي والنفسي التي تحدث في الأسرة بما في ذلك الضرب، والاعتداء الجنسي علىٰ الأطفال الإناث في الأسرة وغير ذلك من التقاليد الضارة بالمرأة، وأعمال العنف بين غير المتزوجين وأعمال العنف المتعلقة بالاستغلال».

ويتعين علىٰ الحكومات اتخاذ مجموعة من الإجراءات حددتها المادة (١٢٤) منها الجزئية / أ «إدانة العنف ضد المرأة والامتناع عن التذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبار ديني تجنباً للوفاء بالتزاماتها للقضاء عليه كما هي مبينة في إعلان القضاء علىٰ العنف ضد المرأة».

الصريحة للسحاق والمعروفة «بالنسوية السحاقية»[١]، فالمرأة تشبع غريزتها وفق رؤيتها هي، تقول المادة (٩٦) من مؤتمر بكين: «وتشمل حقوق الإنسان للمرأة حقها في أن تتحكم وأن تبتَّ بحرية ومسؤولية في المسائل المتصلة بحياتها الجنسية، بما في ذلك صحتها الجنسية والإنجابية، وذلك دون إكراه أو تمييز أو عنف».

ومن غير المعقول أن يكفل هذا الحق للمرأة دونما اعتراف عالمي بالشواذ جنسياً، لذا تم حذف مصطلح (sex) والذي يصنف الإنسان بيولوجياً إلى ذكر وأنثى، وأحل محله في كافة وثائق الأمم المتحدة ومن ثم الاتفاقات الدولية

---

(١) «النسوية السحاقية ـ Lesbian Feminism»: في منتصف السبعينيات من القرن العشرين أطلقت نسويات الراديكالية دعوة إلى السحاق السياسي على أساس أن الميل إلى الجنس الآخر كمعيار اجتماعي ليس إلا دليلاً يؤكد على قمع المرأة. وقد نشأ هذا المبدأ من الافتراض بأن السحاقيات فقط هن النسويات حقاً، لأنهن يخترن المرأة شريكاً لحياتهن الجنسية، وهذا ما يعني التركيز فعلاً على المرأة. ففي أمريكا كتبت شارلوت بانش في «السحاق والحركة النسائية ١٩٧٥» تقول: «إن المرأة السحاقية ترفض الهيمنة الجنسية / السياسية التي يمارسها الذكر، وتتحدى عالمه وتنظيمه الاجتماعي وأيديولوجيته وتعريفه لها على أنها أدنى منه»، وهذا ما يتحقق من خلال رفض السحاقيات الميل للجنس الآخر، ومن ثم سد آخر طريق لإخضاع المرأة وهو الهيمنة الجنسية. أما في بريطانيا فقد دافع البعض عن الموقف النسوي السحاقي، مثل: نسويات الثوريات في ليدز، وذلك في منشور لهن بعنوان «السحاق السياسي: الادعاء ضد النظام الأبوي» (١٩٧٩) والذي اعتبرن فيه أن السحاق نوع من التفضيل السياسي الذي يعلو على الرغبة، وأن السحاقيات يتعرضن للقمع أكثر من غيرهن من النساء. وقد أدى ذلك إلى نشأة بنية هرمية من المعتقدات والخبرات التي تجعل من السحاق السياسي الهوية النسوية «الصحيحة» الوحيدة. (المعجم النقدي ص: ٣٩٢ ـ ٣٩٣).

في ضوء ما سبق ـ وفي ظل تأكيدات المطلعين الغربيين على أن معتنقات النسوية السحاقية تحكمن السيطرة على لجنة المرأة بالأمم المتحدة، والتي تضع وثائق مؤتمرات المرأة ـ تتضح معالم المادة (٩٦) من وثيقة بكين، والتي تنص على «تشمل حقوق الإنسان للمرأة حقها في أن تتحكم وأن تبتَّ بحرية ومسؤولية في المسائل المتصلة بحياتها الجنسية».

ومن بعدها الدساتير والقوانين المحلية لكل دولة مصطلح «الجندر»(gender)[١] الذي لا يقف عند الفروق البيولوجية، لكنه يمتد ليشمل ما تمليه طبائع ورغبات الشخص، ومن ثم نجحت الحركة «النسوية الراديكالية»[٢] في تضمين الشواذ جنسياً في الخطاب العالمي الرسمي وغير الرسمي.

ولم يكن هذا النجاح ليتحقق إلا بسيطرة الحركة النسوية على لجنة المرأة بالأمم المتحدة، لتقوم بصياغة الاتفاقيات الدولية ووضع المقررات النسوية ومتابعة تنفيذها في دول العالم، بل امتد الأمر لوضع بروتوكول دولي تُعاقب حكومات

---

(١) «الجندر/ (النوع) ـ Gender»: يميز الاتجاه الأنجلو ـ أمريكي في النسوية بين «الجنس» و«النوع» على اعتبار أن الجنس «sex» مسألة بيولوجية، بينما النوع «gender» تصور اجتماعي، ومن هنا تم إحلال مصطلح «جندر» محل مصطلح «جنس» في وثائق الأمم المتحدة، مما أتاح الفرصة للسحاقيات واللوطيين أن ينضموا إلى تصنيفات التقسيم البشري السوي، يقول كتاب «The Americanization of The Homosexual»: (ظهر مفهوم «الجندر» ليعطي الشكل الجديد للشواذ، حيث إنه في الماضي كان الشواذ إما مختفين لا يستطيعون الإعلان عن أنفسهم، أو كان بعضهم يظهر بصورة امرأة إن كان رجلاً أو تظهر في صورة رجل إن كانت امرأة، ومن هنا وبعد توظيف هذا المصطلح أصبح من حقهم الإعلان بمنتهى السهولة عن حقيقتهم وبلا خجل).

(٢) «النسوية الراديكالية ـ Radical Feminism»: تؤمن النسوية الراديكالية بأن السلطة الذكورية هي أصل البناء الاجتماعي لفكرة النوع (كون الإنسان رجلاً أو امرأة)، وترى أن هذا النظام لا يمكن إصلاحه، ولذلك يجب القضاء عليه لا على المستوى السياسي والقانوني فحسب ولكن على المستوى الاجتماعي والثقافي أيضاً، وترى بعض الداعيات ـ مثل: تاي جريس أتكينسون في كتابها «أوديسة الأمازون العام ١٩٧٤» ـ أن المواجهة من خلال «إعلان الحرب» ضد الرجال والمجتمع هي الطريق الوحيد لإحراز المكاسب في هذا الصدد، وتعتبر مفهوم النوع بالمعنى البيولوجي والثقافي قيداً، خصوصاً على المرأة. وفي كتاب «السياسات المنحازة للرجل العام١٩٧٠» تقول كيت ميليت: إن الخواص البيولوجية تستغل للدفاع عن الهيمنة البيولوجية للرجل على المرأة. ومن هنا طُرحت أفكار راديكالية شتى لمكافحة التمييز بين الجنسين، وتتراوح هذه المقترحات ما بين الدعوة إلى إيجاد ثقافة خنثوية وإحلال ثقافة أنثوية محل الثقافة الذكورية، أما موضوعات الإنجاب والأمومة فقد تناولتها بعض النسويات الراديكاليات مثل شولاميث فايرستون في «جدلية الجنس العام ١٩٧٢». الذي تقول فيه: إن القضاء على الأدوار المرتبطة بالجنسين لن يتحقق إلا بالقضاء على الأدوار الثابتة التي يقوم بها الرجل في عملية الإنجاب. ومن هنا فإن منع الحمل والتعقيم والإجهاض (ثم التلقيح الصناعي حالياً والاستنساخ مستقبلاً) كلها وسائل تساعد على تقليل التمييز البيولوجي، ومن ثم الحد من التمييز بين الجنسين في مجال السلطة. (المعجم النقدي: ص ٤٥٨).

الدول من خلاله في حالة رفع شكوى من أية امرأة تدعي فيها أنها عُوملت بصورة لا تتفق مع اتفاقيات ومقررات الأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة، وقد وقعت بعض الدول الغربية على هذا البروتوكول، مثل: الدول الاسكندينافية، بينما لم توقع الدول الإسلامية حتى الآن على هذا البروتوكول؛ وإن كانت هناك ضغوط غير مباشرة من قِبَل الأمم المتحدة بواسطة المنظمات الأهلية على الحكومات العربية والإسلامية من أجل التوقيع على هذا البروتوكول.

وقد نجحت الحركة النسوية من خلال سيطرتها على الأمم المتحدة في تمرير فكرها في صورة اتفاقات دولية ملزمة، وأسندت مهمة تنفيذها ومراقبة الحكومات في تطبيقها إلى المنظمات الأهلية التي تتحرك داخل المجتمعات وفق إستراتيجيات ورؤى منهجية تجعلها بمثابة جماعات ضغط على الحكومات، تدفعها نحو أجندة الحركة النسوية، وتقوم بالاحتكاك بالمجتمع، من خلال استثمار كافة الآليات المتاحة لديها من مؤتمرات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية وإجراء المسوح والدراسات الميدانية التي تخدم بها عن قصد وغير قصد أهدافاً دولية، كما سعت الحركة النسوية إلى صناعة نماذج فوقية تتحكم في الخطاب السياسي في الدول، وتوجه الحياة السياسية داخل المجتمع نحو النسوية، وتضمن لها سن التشريعات اللازمة لإخراج الفكر من الحيز النظري إلى التطبيق العملي الإلزامي، وحتى تتمكن الحركة النسوية من حشد الجهود العالمية نحو التبشير بالأيديولوجية النسوية؛ كان لا بد من توفير الدعم المالي اللازم، فانهالت الأموال من المؤسسات التمويلية الدولية على المنظمات الأهلية، لتتحد الأهداف السياسية والأمنية للدول الغربية مع الطرح الانحلالي للحركات النسوية؛ ليتم بذلك تقويض العالم الإسلامي.

قد يحتج البعض بالجوانب الإيجابية في الطرح النسوي، ويرى أن نأخذ الجوانب الإيجابية ونترك السلبية، وإننا نقول:

أولاً: الاتفاقيات يشترط على الدول أن تقبلها كلياً، وإذا وقعت عليها لا يجوز لها الاحتجاج بمخالفة أي نص حالي أو إلحاقي للدين، ومعظم الدول العربية الموقعة تدرك هذا الشرط.

ثانياً: الحركة النسوية تتبع مبدأ السم في العسل، فيطرحون ما يصبون إليه في صورة تجعل غير المطلع يراها مناسبة له.

ثالثاً: ليسأل كل موحد نفسه: هل الجوانب الإيجابية في تلك الاتفاقيات عالجتها الشريعة أم لا؟ وإذا كان فما هو الموقف من الشريعة؛ هل نقبلها خالصة أم نشرك معها ظنيات نابعة عن عقليات وثنية؟

هذا الكتاب يتناول أنموذجاً من المجتمعات الإسلامية وهو المجتمع المصري، ويجيء اختيار مصر كدراسة حالة لسيناريو الحركة النسوية في العالم لأهمية مصر ووضعها الإستراتيجي بين دول العالم الإسلامي، فرصد وتفسير ما يحدث فيها يجعل كل مسلم في بقاع المعمورة يعي ما تقوم به الحركة النسوية عالمياً ومحلياً في بلده، ومن ثم يحدد موقفه من تلك الحركة، هذا فضلاً عن النشاط المكثف للحركة النسوية في مصر، وحجم التغييرات التراكمية السريعة التي تحدث في مصر، وتطابق ذلك كلياً مع الفكر النسوي الوثني.

فهذا كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الخامس الابتدائي المطبق على طلاب التعليم العام والأزهري في مصر يوضح في ص١٥ «أنه ينتشر بين أهل الريف بعض العادات غير المستحبة مثل «الزواج»[١] المبكر، وكثرة الإنجاب، وزواج الأقارب، وقد أنشأت الدولة العديد من مراكز تنظيم الأسرة لتوعية

(١) «الزواج ـ Marriage»: يرى الفكر النسوي أن الزواج يمثل حجر الزاوية في النظام الأبوي. فالداعيات إلى النسوية الماركسية يرين أن الزواج يقوم بدور الأداة التي تُمكن الرجل من السيطرة على الوظائف الإنجابية للمرأة وعلى عملها المنزلي.. أما تيار النسوية اللغوية فيرى أن التقليد الغربي الذي يجعل المرأة تغيّر اسمها لتأخذ اسم زوجها بعد الزواج يمحو هويتها من الناحية اللغوية، وتنظر النسوية الراديكالية إلى الزواج على أنه مجال خاص بعيد عن مجال التشريع=

الريفيات لتعديل هذه العادات. . . وفي الكتاب نفسه وردت عبارة «يتميز سكان البيئة الصناعية ببعض العادات والتقاليد التي تناسبها، ومنها: مشاركة المرأة للرجل في العمل، وتوليها بعض المراكز القيادية، وتأخر سن الزواج لارتفاع مستوى التعليم بين الفتيات».

هذا المحتوى يتفق مع ما جاء في المادة (٩٣) من وثيقة بكين، والتي جاء فيها «الزواج المبكر والأمومة المبكرة للشابات يمكن أن يحدّا بدرجة كبيرة من فرصة التعليم والعمل، ومن المرجح أن يتركا أثراً معاكساً طويل الأجل على حياتهن وحياة أطفالهن. وكثيراً ما لا يتعلم الشبان احترام حق المرأة في تقرير المصير واقتسام المسؤولية مع المرأة في أمور الحياة الجنسية والإنجاب».

ولما كانت الأمم المتحدة تدعو إلى حق المرأة في ممارسة الجنس دون التقيد

---

العام حسب التقاليد السائدة ولا يتيح للزوجة «المعرضة للإيدز والانتهاك» فرصة مناسبة للتعويض والإنصاف، ويرى هذا الاتجاه «أن مؤسسة الزواج نشأت من ممارسة الاغتصاب»، ومن ثم فإن الزواج يعزز من سلطان الرجل على المرأة، كما أنه شكل من أشكال الميل القهري للجنس الآخر والوسيلة التي يستمر بها قمع المرأة جنسياً واقتصادياً واجتماعياً. (المعجم النقدي: ص ٤٠٢).

وهذا ما جعل وثيقة بكين تضمن اغتصاب الزوجات دون تعريف محدد في مقرراتها، وذلك من أجل دفع الدول لسن تشريعات لعقاب الزوج الذي ترى زوجته أن جماعه لها يعد اغتصاباً، وهناك بعض الدول العربية بصدد سن تلك التشريعات سواء بصورة تصريحية مباشرة، مثل: لبنان، تحت مسمى «اغتصاب الزوجات»، أو بصورة غير مباشرة، مثل: باقي الدول العربية والتي منها مصر، وذلك تحت مسمى «العنف ضد المرأة»، على أن يضمّن اغتصاب الزوجات داخله، ولعل هذه إحدى الحالات التي تنظر فيها محكمة الأسرة المستحدثة بمصر.

(١) «الجنس الآمن ـ Safe Sex»: مصطلح يقوم على حق المرأة في إشباع غريزتها بالصورة التي تقررها هي لا التي تضبطها لها أية معايير أخرى، ومن ثم فهي تمارس الجنس بصورة توفر لها الحماية من الوقوع في براثن الأمراض الجنسية أو الحمل غير المرغوب فيه، وحتى يتحقق الجنس الآمن لا بد من توافر عنصرين هامين، أولاً: تعليم الجنس حتى تتعلم المرأة كيف تحصل على المتعة دونما مخاطر، الأمر الثاني: خدمات الصحة الإنجابية والمتمثلة في موانع الحمل والواقيات الذكرية والأنثوية ويتطرق الأمر أحياناً ليتم الإشارة إلى أن أفضل مراحل الجنس الآمن لا يتم تحقيقها إلا بالسحاق.

تنص المادة (٩٦) من وثيقة بكين على: «وتشمل حقوق الإنسان للمرأة حقها في أن تتحكم=

بإطار الزواج فقد سعت الأمم المتحدة إلى توفير ما يعرف بـ «الجنس الآمن»[١] وحتى تحصل الفتاة والمرأة على هذا الآمن فلا بد أن تحصل الفتاة في سن مبكرة على جرعة تعليمية تؤهلها لتلك الممارسات دونما الوقوع في الأمراض الجنسية أو حدوث الحمل، عُرفت تلك الجرعات بـ «تعليم الجنس»[١] وقد كرست في مصر تلك القاعدة، ففضلاً عن الدورات التدريبية التي تجريها المنظمات غير الحكومية عن تعليم الجنس لفتيان وفتيات في جو من الاختلاط، تم إدراج درس شهير كان يُدرّس في الماضي للصف الثالث الثانوي في النصف الثاني من العام

---

وأن تبتّ بحرية ومسؤولية في المسائل المتصلة بحياتها الجنسية، بما في ذلك صحتها الجنسية والإنجابية وذلك دون إكراه أو تمييز أو عنف».

كما تنص المادة (١٠٨/ م) من الوثيقة ذاتها على: «كفالة توفير حصول الأزواج (والأفراد) على الصعيد العالمي على الخدمات الوقائية المناسبة وبأسعار زهيدة فيما يتعلق بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، وذلك من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية، وتوسيع نطاق توفير المشورة، وخدمات التشخيص والعلاج الطوعية والسرية للمرأة».

(١) «تعليم الجنس ـ Sex Education»: يقصد به تقديم جرعة تعليمية جنسية يتعرف المراهقون من خلالها على شتى الطرائق الجنسية والإشكالات المصاحبة لها، ليتم اختيار الطريقة المناسبة التي يتحقق من خلالها إشباع الغريزة داخل أو خارج نطاق الزوجية دونما وقوع آثار جانبية غير مرغوبة، مثل: الأمراض التناسلية أو الحمل غير المرغوب فيه، وهذا المصطلح يتم طرحه في العالم العربي تحت مسمى الثقافة الجنسية.

توضح وثيقة بكين المادة (٨٣) الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات والسلطات التعليمية وسواها من المؤسسات التعليمية والأكاديمية. . . ٨٣/ ك «وعند الاقتضاء إزالة الحواجز القانونية والتنظيمية والاجتماعية التي تعترض التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في إطار برامج التعليم الرسمي بشأن مسائل الصحة النسائية».

٨٣/ ل «التشجيع بدعم من أهالي البنات والبنين وبالتعاون مع موظفي التعليم والمؤسسات التعليمية على وضع برامج تعليمية لهم وإيجاد خدمات متكاملة، بغية زيادة وعيهم بمسؤولياتهم، ومساعدتهم على تحمل هذه المسؤوليات، مع مراعاة أهمية التعليم والخدمات المشار إليها بالنسبة إلى نمو الشخصية واحترام الذات، وكذلك مراعاة الحاجة إلى تفادي الحمل غير المرغوب فيه وتفشي الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي ولاسيما فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز».

الدراسي، أي: قبيل دخول الجامعة وعبور الطالب/ الطالبة مرحلة المراهقة واقتراب الفتاة من أعتاب الزواج، هذا الدرس كان متعلقاً بالتكاثر في الكائنات الحية، تم إدراج هذا الدرس في كتاب العلوم وحياة الإنسان للصف الثالث الإعدادي ليسلب حق الأم والأب في خصوصية التعامل مع الأبناء في تلك المرحلة العمرية إلى التلقين الجنسي من أجنبي في جو اختلاطي لفتيان وفتيات منهم من لم يصل بعد إلى البلوغ، خاصة بعد إلغاء الصف السادس الابتدائي قبل عودته. ويوضح هذا الدرس الموجود في ص٦٥-٧٤ وظيفة أجهزة التكاثر وعلاقتها بمظاهر البلوغ في الإنسان، ويتعرف الطالب والطالبة على بعض الأمراض التي لها علاقة بالجهاز التناسلي، ويصاحب هذا الدرس رسومات توضح تركيب الجهاز التناسلي في الذكر والأنثى».

وهذا يتفق مع المادة ٨٣/ك من وثيقة بكين والتي تحدد الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات والسلطات التعليمية وسواها من المؤسسات التعليمية والأكاديمية «وعند الاقتضاء إزالة الحواجز القانونية والتنظيمية والاجتماعية التي تعترض التعليم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في إطار برامج التعليم الرسمي بشأن مسائل الصحة النسائية».

تلك «الصحة الإنجابية»[1] التي يقول عنها كتاب الدراسات الاجتماعية

(١) «**الصحة الإنجابية**»: مصطلح توضحه وثيقة بكين في المواد (٩٤-٩٥) حيث «تعني الصحة الإنجابية قدرة الناس على التمتع بحياة جنسية مرضية ومأمونة وقدرتهم على الإنجاب وحريتهم في تقرير الإنجاب وموعده وتواتره».
والمادة (٩٥) تبني على التعريف السابق بالصورة التالية «وبمراعاة التعريف السابق تشمل الحقوق الإنجابية بعض حقوق الإنسان المعترف بها فعلاً في القوانين الوطنية والوثائق الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الوثائق التي تظهر توافقاً دولياً في الآراء، وتستند هذه الحقوق إلى الاعتراف بالحق الأساسي لجميع الأزواج و«الافراد» في أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد أولادهم وفترة التباعد فيما بينهم وتوقيت إنجابهم، وأن تكون لديهم المعلومات والوسائل اللازمة لذلك».
ويشمل ذلك توفير الوسائل والتقنيات والخدمات، وكذا البرامج التعليمية الجنسية، والتي من خلالها يمكن الحصول على جنس آمن خالٍ من الأمراض والحمل غير المرغوب.

للصف الرابع الابتدائي ص٤٠ ـ ٤١ «وتهتم المحافظة برعاية الأمهات والأطفال لذلك تقيم مراكز لرعاية الأمومة والطفولة تقوم برعاية الأم منذ حملها حتى تضع الطفل، ثم ترعى الطفل وتطعمه ضد الأمراض، وتقوم هذه المراكز بإرشاد الأمهات في مجال تنظيم الأسرة، فالأسرة صغيرة العدد أفضل من الأسرة الكبيرة».

أما على صعيد الوصول إلى مواقع صنع القرار في مصر فقد ظهرت في الفترة الأخيرة بصورة ملحوظة سياسة الإحلال النسوي، ففي حالات كثيرة بمجرد فراغ الموقع من قائده تصعد إحدى النسويات لشغر هذا الموقع، والتركيز الحالي على ثلاث جهات رئيسة: التعليم والإعلام والتشريع، فبعد تعيين «تهاني الجبالي» أول قاضية في مصر، تم تصعيدها بصورة لافتة لشغل منصب نائب رئيس المحكمة الدستورية، وفي الإعلام بمجرد بلوغ «حسن حامد» رئيس التليفزيون و«عمر بطيشة» رئيس الإذاعة سنَّ التقاعد تم إحلال سيدتين مكانهما، وفي التعليم ـ خاصة الجامعات ـ نجد عميدات كليات شغلن المنصب فور انتهاء عمادة الأساتذة، وتفسير هذا التصعيد نجده عند الدكتورة «فرخنده حسن» الأستاذة بالجامعة الأمريكية وأمين عام المجلس القومي للمرأة في افتتاح معرض إنجازات المرأة المصرية في عهد مبارك في ١٥ مارس ٢٠٠٥ على هامش المؤتمر الخامس للمجلس، وعلى الهواء مباشرة في العديد من القنوات التليفزيونية المحلية والفضائية، فعندما كانت تقدم للضيوف دكتورة بكلية الهندسة جامعة القاهرة قالت عنها: «ودِي هانزقها، علشان تبقى رئيسة الجامعة».

إن الأمور على المستوى العالمي تتصاعد يومياً بصورة سريعة، ولعل آخرها مؤتمر بكين + ١٠ الذي انعقد في نيويورك في الفترة من ٢٨ فبراير ـ ١١ مارس ٢٠٠٥، وذلك لتقييم ما تم بعد عشر سنوات على مؤتمر بكين. لذلك فعلى الأمة الإسلامية الانتباه لما يحاك لها من خلال استهداف آخر القلاع الحصينة؛ المرأة المسلمة عماد الأسرة.

# الفصل الأول

# الفكر النسوي وثنية جديدة

د . خالد قطب

khaledqutb@hotmail.com

جامعة القاهرة ـ كلية التربية ـ فرع الفيوم

«يغوص هذا الفصل في أعماق العقل النسوي الموجه للحركة النسوية العالمية؛ ليستخرج الفكر المكون لهذا العقل وأسسه وجذوره ومضامينه وموقفه من الرسالات السماوية ومستقبله، كما يكشف عن مدى ارتباطه بالوثنية وطبيعة العبادة الجديدة التي استحدثها هذا الفكر والتي يرى أنها كانت تمثل العبادة الأولى للبشرية، ويراعي الكاتب المنهجية العلمية في الرصد والتحليل، ويوثق طرحه من خلال المصادر الأولية للقائمين على الحركة النسوية».

# تمهيد

راح الفكر النسوي الغربي في الآونة الأخيرة يكثِّف من جهوده لوضع فلسفة اجتماعية خاصة بالمرأة، حيث أخذت هذه الفلسفة في البحث والتقصي عن أسباب تدنِّي منزلة المرأة وتشويه صورتها في التاريخ قديماً وحديثاً، وسيطرة الفكر والثقافة الذكورية على المجتمعات البشرية، فوفقاً للطرح النسوي فإن المجتمع الذكوري حدد أدوار المرأة وحصرها في مفاهيم الخطيئة والغواية مما جعلها في حالة تبعية مطلقة للرجل. وترجع أسباب هذا التدنِّي للمرأة - حسب زعم الفكر النسوي - إلى الصورة السيئة التي عكستها الرسالات والعقائد للمرأة، حيث تعكس هذه الرسالات وتلك العقائد - حسب زعم هذا الفكر - ذكورية متطرفة وتهميشاً متعمداً للمرأة، وأن المجتمع الذكوري يستغل نصوص هذه الرسالات للحفاظ على التقاليد والممارسات الذكورية[١].

لهذا طرح الفكر النسوي المتطرف ديناً نسوياً جديداً يسعى لحل مشاكل المرأة في أي مكان في العالم، هذه المشاكل التي تنشأ عادة - في زعم هذا الفكر - عن التمييز داخل المجتمعات البشرية على أساس النوع(ذكر/ أنثى)، ويزعم الفكر النسوي أن هذا التمييز تسبب في تأصيله وتوطيد دعائمه الرسالات السماوية، ولما كان هدف الفكر النسوي تحقيق المساواة التماثلية بكافة أشكالها،

(١) «التمركز حول الرجل: التحيز للذكور - Androcentrism»: مصطلح صكته الكاتبة الأمريكية شارلوت بيركينز جيلمان في كتابها «عالم صنعه الرجال، أو ثقافتنا المتمركزة حول الرجل (١٩٩١)» ويعتبر المرأة حياداً عن المرأة الذي يتحدد بالإحالة إلى الرجل وتستشهد النسوية على ذلك بمجال اللغة حيث يستخدم مصطلح البشرية للإشارة إلى كل الناس بغضِّ النظر عن كونهم ذكوراً أو إناثاً. (المعجم النقدي: ص٢٦٧) وعلى هذا الأساس تطالب النسوية بتطهير التراث من تلك القراءة الذكورية وجعلها أنثوية .

والسعي إلىٰ إيجاد مجتمعات يتلاشىٰ بداخلها كافة أشكال التمييز، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية والسلام والتحرر، أصبح من الضروري أمام هذا الفكر إزاحة العائق الأساسي والعقبة الوحيدة، وهي الدين بوجه عام.

## الفكر النسوي: التعريف والتطور:

ظهر الفكر النسوي كفلسفة ورؤية في فترة الستينيات من القرن العشرين، وكان المقصود به كما جاء تعريفه في قاموس كامبردج للفلسفة«النسوية هي تلك الفلسفة الرافضة لربط الخبرة الإنسانية بخبرة الرجل، دون خبرة المرأة».

فالفكر النسوي بهذه الصورة إنما يعكس خبرة المرأة الفكرية والثقافية تجاه موضوعات وقضايا ومشكلات فكرية وثقافية، ويهدف الفكر النسوي - حسب زعم المنظّرات له - إلىٰ البحث عن الطرائق الصريحة والخفية التي أدّت إلىٰ هذا الوضع المتردّي للمرأة في شتىٰ ضروب الفكر والمعرفة، والذي أدّىٰ إلىٰ هذا التحيز الصريح للرجل داخل الحضارة الغربية، وهيمنة مُثُل ومفاهيم ونظريات ثابتة من وضع الرجل/ الغربي ذاته، لهذا حاول الفكر النسوي استعادة الدور المتجاهل للمرأة داخل تاريخ الحضارة الغربية، وانتقاد الذم الصريح للمرأة في أعمال العديد من الفلاسفة والمفكرين الذين تشككوا في قدرة المرأة علىٰ التفكير واختلافها اختلافاً جذرياً - في قدرتها علىٰ التعقل والمعرفة - عن الرجل، لهذا يطمح الفكر النسوي إلىٰ إعادة النظر فيما يصفه بالاستخفاف الفكري والثقافي للعديد من الموضوعات والقضايا التي تهتم بشكل خاص بالمرأة، ومناقشة هذا الوضع المهمش لها داخل العديد من الاتجاهات والمدارس الفلسفية علىٰ مدىٰ التاريخ.

وعلىٰ الرغم من أن الفكر النسوي ما زال في مراحله التكوينية الأولىٰ، إلا أن انتشاره السريع داخل الأوساط الثقافية والأكاديمية وتعدد فروعه وتياراته

بحيث عبَّر عن نفسه في شكل فكر عالمي كوني لا يخص المرأة الغربية والأوروبية فحسب بل يخص نساء العالم أجمع، وهنا تكمن خطورة هذا الفكر؛ لأن انتشاره كان يستلزم تجاوز الدين الذي يمثل - في زعم الفكر النسوي - العائق الأكبر على انتشاره وتغلغله، والفكر النسوي يمكن أن نميز داخله بين تيارين رئيسين، هما: التيار النسوي الليبرالي[١]: الذي يشدد على ضرورة المساواة في فرص العمل وحقوق الأفراد سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً. والتيار النسوي الراديكالي: الذي يدعي أن البنيات الاجتماعية - كالعلم واللغة والتاريخ - هي بنيات متحيزة للذكر، و يجب إعادة النظر في هذه البنيات وفقاً لوجهة نظر المرأة. كما يدعو هذا التيار إلى ضرورة أن تسود النسوية الوثنية كدين جديد للمرأة بخلاف الدين الذكوري السماوي، على حد زعم هذا التيار[٢]، فالتيار الليبرالي يركز على الجانب العملي بينما التيار الراديكالي يركز على الجانب الفكري أولاً.

## الفكر النسوي وهدم النظم العقدية:

لقد كانت البدايات الأولى للفكر النسوي - والتي ظهرت معالمها في القرن التاسع عشر - تهدف إلى شيء واحد هو هدم النظم العقدية القائمة في المجتمعات الغربية، حيث دأبت هذه النظم - وفقاً لهذا الفكر - على التقليل من شأن المرأة واضطهادها، لهذا طالبت الحملات والحركات النسوية التي ظهرت في هذا القرن

---

(١) «النسوية الليبرالية - Liberal Feminism»: تسعى لإعطاء المرأة نفس المكانة والفرص التي يحصل عليها الرجل، وذلك بتحقيق المساواة الكاملة، وترى أن السبيل للخروج من قيود البيت هو زيادة الفرص أمام المرأة للتعليم والخروج للعمل. وقد انتُقدت النسوية الليبرالية انتقاداً شديداً من جانب من يعتقدون أنها لا تركز إلا على الجوانب السطحية للتحيز للرجل، وأنها لا تفعل شيئاً لتفكيك التراكيب الأيديولوجية العميقة التي تُخضع النساء للرجال. (المعجم النقدي: ص ٣٩٣-٣٩٤).

(٢) د. خالد قطب، «الاتجاه النسوي في الفلسفة»، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، المجلد (٦١)، العدد (٤) أكتوبر ٢٠٠١.

بحقوق المرأة وتحريرها من أَسْرِ النظم العقدية اليهودية/ المسيحية[١] (المحرَّفة) التي تتصف بأنها أبوية ذكورية، ومنح المرأة حقوقها التي حجبتها المعتقدات الغيبية الخرافية التي روّج لها آباء الكنيسة، إلا أن هذه المطالب قُوبلت بالرفض من حكام وملوك وفلاسفة أوروبا آنذاك، والذين رأوا أن منح المرأة هذه الحقوق يُعدّ هرطقة وخروجاً على تعاليم رجال الكنيسة وكفراً بالنصوص المقدسة؛ لأن المرأة هي مصدر شرور هذا العالم؛ لأنها هي مصدر الخطيئة، وأن خضوع المرأة للرجل الأكثر عقلاً وتدبراً للأمور ومصدر الخير في هذا العالم واجب ديني مقدس. من هنا اعتقد الفكر النسوي الغربي أن الرسالات السماوية تمثّل عائقاً في مواجهة الأهداف النسوية؛ لأنها أساس الأفكار والمعتقدات التي شكلت وعي الشعوب والمجتمعات الأبوية الذكورية، لهذا نجد أن أول هدف من أهداف النسوية هو تقويض هذه الأفكار والمعتقدات والتقاليد الأبوية الذكورية كما وردت في نصوص الكتاب المقدس (العهد القديم / الجديد)، حيث تمجد هذه النصوص الأب/ الذكر وتقلل من شأن المرأة وتجعلها في مصاف الحيوانات والأشياء غير الضرورية.

وأول ما يحاول الفكر النسوي إثارته هو تلك الهيمنة الأبوية الذكورية في تفسير قصة «خلق حواء» كما جاءت في سفر التكوين في العهد القديم. فحسب نصوص الكتاب المقدس المتعلقة بهذه القصة (بالطبع هذه القصة محرَّفة وإن قصة «خلق حواء» كما جاءت في القرآن الكريم مختلفة اختلافاً جذرياً عن القصة التوراتية)، فإن حواء قد أكلت من الشجرة المحرمة وخضعت لإغواء الحية

(١) «النسوية المسيحية ـ Christian Feminism»: يرىٰ أصحاب هذا الاتجاه أن النصوص المقدسة واللاهوت والمؤسسات المسيحية تمت قراءتها وتشكيلها من منظور الرجل في الماضي، وأنه لم يعد هناك داع للاستمرار في تبني هذا المنظور بعد الآن، إذ ينبغي إعادة قراءة التقاليد من منظور متميز خاص بهن. (المعجم النقدي: ص ٢٩٣).

فغضب الرب عليها، فقد توجهت الحية بالكلام للمرأة فأظهرت لها الثمرة فاشتهتها وجذبتها فأكلت حواء منها ثم آدم، فأغوت الحية حواء، وأغوت حواء آدم:

**«فقال آدم: المرأة التي جعلتها معي هي أعطتني من الشجرة فأكلت. فقال الرب الإله للمرأة: ما هذا الذي فعلت؟ فقالت المرأة: الحية غرتني فأكلت. فقال الرب الإله للحية: لأنك فعلت هذا ملعونة أنت من جميع البهائم ومن جميع وحوش البرية، على بطنك تَسْعين وتراباً تأكلين كل أيام حياتك، وأضع عداوة بينكِ وبين المرأة و بين نسلكِ ونسلها، هو يسحق رأسكِ، وأنتِ تسحقين عقبه، وقال للمرأة: تكثر أكثر أتعاب حبلكِ، بالوجع تلدين أولاداً، وإلى رجلكِ يكون اشتياقك وهو يسود عليكِ». (تكوين .الإصحاح ٣: ١٢-١٦).**

في ضوء تفسير قصة الغواية المحرَّفة هذه، يرىٰ الفكر النسوي أن حواء أعطت البشرية كلها نسلاً يحمل الخطيئة نتيجة ميلها وإطاعتها الحية، وهذا أدىٰ إلىٰ أن يحكم الرب علىٰ المرأة بأن تقع تحت سيطرة وهيمنة الرجل طوال حياتها وأن يسود عليها، ومن ثم لم يعد لها أي دور يذكر في هذا العالم.

وقد انعكست هذه الصورة المتدنية للمرأة علىٰ كتبة نصوص العهدين القديم والجديد وعلىٰ المفكرين والفلاسفة الغربيين، فوجدنا تراثاً غربياً يحمل كراهية شديدة للمرأة، حيث أكد هذا التراث المكانة المتدنية للمرأة عند الرب لأنها مصدر الشرور في هذا العالم والسبب الرئيس في انحراف سلوك الإنسان/ الرجل منذ بدأ الخلق، لهذا ليس بمستغرب أن تعامل المرأة في التراث اليهودي/ المسيحي علىٰ أنها شيطانة، حتىٰ وصل الأمر في القرن الخامس الميلادي إلىٰ تساؤل آباء الكنيسة في مؤتمر عقد خصيصاً للإجابة عن هذا السؤال وهو: هل للمرأة أصلاً روح تنجيها من عذاب جهنم؟ وكانت الإجابه قاطعة وهي النفي؛ لأن المرأة ليس لها

روح بل هي جسد، وهي أمرُّ من الموت، ففي سفر الأمثال نطالع هذا النص:

**«من ذا الذي يستطيع أن يعثر على امرأة فاضلة، إن ثمنها يفوق ثمن اللآلئ والياقوت» (الأمثال .الإصحاح٣: ١٠).**

وقد كانت أفكار العديد من القديسين حول المرأة القاعدة الأساسية التي شكلت بعد ذلك الفكر الغربي المسيحي، فقد حملوا المرأة خطيئة آدم عليه السلام، فأصبحت بذلك باباً للشيطان والمسؤولة الأولى والأخيرة عن الانحلال الأخلاقي وتردِّي المجتمعات البشرية، فالمرأة مدخل للشيطان؛ لأنها نقضت نواميس الله ـ سبحانه وتعالى ـ فشوّهت صورة الرجل الذي خلق على صورة الله ـ تعالى الله عما يصفون ـ، ومن ثم أصبحت المرأة ألدّ أعداء الرجل، فالمرأة ملعونة لأنها مصدر الشرور، والمحرض الأساسي لجرائم الملوك والقادة، بل هي صديقة حميمة للشيطان، يقول بولس (رسول المسيح في المعتقد المسيحي):

**«لست أسمح للمرأة أن تُعلّم ولا أن تتسلط على الرجل، عليها أن تلزم السكوت، ذلك لأن آدم كُون أولاً، ثم حواء، ولم يكن آدم هو الذي انخدع بمكر الشيطان، بل المرأة انخدعت، فوقعت في المعصية» (الرسالة الأولى إلى تيموثاوس ٢: ١١ ـ ١٥).**

أقرَّ بولس المبدأ الرئيس في التراث الغربي المسيحي تجاه المرأة قائلاً:

**«ولكني أريد أن تعلموا أن المسيح هو الرأس لكل رجل، أما رأس المرأة فهو الرجل» (الرسالة الأولى إلى كورنثوس: ١١ ـ ٣).**

ويقول أيضاً: **«ذلك لأن الرجل عليه ألا يغطي رأسه باعتباره صورة الله ومجده، وأما المرأة فهي مجد الرجل، فإن المرأة أخذت من الرجل، والرجل لم يجد لأجل المرأة، بل المرأة وجدت لأجل الرجل» (الرسالة الأولى إلى كورنثوس: ١١ :٧ ـ ١٠).**

انعكست هذه الأقوال التي اتخذت شكلاً مقدساً على الكنيسة، فأصبحت كراهية المرأة في الفكر الغربي سائغة دينياً، لهذا لم تعط الكنيسة أية وظيفة كنسية للمرأة، مثل: مطران أو بطريرك أو حتى البابا؛ لأنها في مرتبة أدنى عند الرب. وأصبحت المرأة في الفكر الغربي رمزاً للخضوع والسيطرة والتبعية والعبودية للرجل الأبيض الذي يمتاز بالسمو والتفوق والعقل، في مقابل المرأة التي ترتبط بالضعة والانحطاط وضعف العقل.

أدرك - إذاً - الفكر النسوي الغربي أن هناك إزاحة متعمدة للمرأة عبر عصور الحضارة الغربية المختلفة، وقد زعم هذا الفكر أن الذي ساعد على عملية الإزاحة تلك المعتقدات الدينية اليهودية / المسيحية كما جاءت في نصوص العهدين القديم والجديد، حيث كانت تبغي هذه النصوص إخضاع المرأة للرجل، فبدت المرأة في خطاب الحضارة الغربية عاجزة - بحكم طبيعتها - عن معرفة الحقيقة، هذا العجز راجع إلى سطحية فكر وعقل المرأة.

فقد انتقد الفكر النسوي الصفات السلبية التي ألصقت بالمرأة في الحضارة الغربية، تلك الصفات التي تحطُّ من قدر المرأة وتنتقص من قدراتها العقلية والفكرية التحليلية.

فعلى سبيل المثال: يصنف أفلاطون[١] - الفيلسوف اليوناني الشهير وصاحب كتاب «الجمهورية» - المرأة دائماً مع العبيد والأشرار والمخبولين من الرجال، فقد كان جنس المرأة عند أفلاطون جنساً متدنياً بطبيعته بالمقارنة بجنس الرجل. فقد وضع أفلاطون في «محاورة القوانين»[٢] المرأة مع الأطفال والحيوانات وضعاف العقول والمرضى، ويضعها في «محاورة الجمهورية» مع العبيد والحرفيين،

---

(١) أفلاطون سابق على ميلاد المسيح عليه السلام، وكذلك أرسطو، وهذا يدل على أن النظرة الدونية للمرأة متأصلة في الفكر الغربي.

(٢) (كانت عادة الفلاسفة اليونان تقديم أفكارهم على هيئة حوار بينهم وبين خصومهم، وكانت كل محاورة تسمى باسم المحور الذي يدور حوله النقاش).

ويحدد عمل المرأة الذي يجب القيام به في «محاورة السياسي» وهو الغزل كعمل يدوي حقير لا يليق إلا بالمرأة وحدها.

يقول أفلاطون في محاورة طيماوس: «الطبيعة البشرية صنفان: الجنس الأعلى وسوف يسمى من الآن فصاعداً باسم الرجال، فلم يكن الخلق الأصلي يتألف إلا من الرجال، أولئك الذين استطاعوا قهر شهواتهم وأصبحوا فضلاء على الأرض، وسوف يسمح لهم بالعودة إلى سعادة النجوم التي أتوا منها، أما بالنسبة لأولئك الذين فشلوا على الأرض والجبناء والأشرار فسوف يعاقبون بأن يولدوا من جديد نساء»(١).

ويعرّف أرسطو - فيلسوف الإسكندر الأكبر - الأنثى بأنها ذكر مشوّه، حيث يربط بين العقل والرجل، في حين أن المرأة لم تصل بعد - في رأي أرسطو - إلى أن تكون إنساناً، فضلاً عن أن المرأة بجانب العبيد والحرفيين والتجار والصُنّاع لابد أن تساعد الرجل على الوصول إلى الخير الأقصى: السعادة(٢).

كما وجه الفكر النسوي انتقاداته لرائد العقلانية الغربية الحديثة «ديكارت» الذي يذكر دائماً بأنه مؤسس الفكر الغربي الحديث، وأبو الفلسفة الغربية الحديثة، الذي يُعدّ المسؤول الرئيس عن سيادة التصورات والمفاهيم التي شكلت العقلية الغربية إزاء المرأة، فقد كانت ثنائية العقل/ المادة التي ميزت فلسفته خطوة لثنائية أخرى قائمة على الجنس، حيث ربط «ديكارت» العقل بالذكورة والمادة بالأنوثة، فقد وضعت الفلسفة الديكارتية تمييزاً صارماً بين ما هو عقلاني وما هو غير عقلاني من خلال التمييز بين العقل والجسم، هذا التمييز أدّىٰ إلى اختلاف بين الرجل الذي يمثل في فلسفته العقل والتفكير العقلاني، والمرأة التي تمثل الجسد والتفكير اللاعقلاني(٣).

---

(١) سوزان موللر اوكن، «النساء في الفكر السياسي الغربي»، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٢، ص ٣٨.

(٢) المرجع السابق: ص ٩٩.

(3) Moir. G.(Modern Rationalism) In (eds) Jaggar. A.M and Young .I.M (A Companion To Feminist Philosophy) Blackwell Publishers. Oxfird. 2000. P. 24.

إلا أن معظم الانتقادات التي وجهها الفكر النسوي لفكر الحضارة الغربية كانت من نصيب «كانط» الفيلسوف الألماني، ذائع الصيت بوصفه الفيلسوف الذي شكل الفكر الحديث لهذه الحضارة حول العقل والأخلاق والجمال والسياسة، فقد ذهب رائد حركة التنوير الأوروبية وصاحب مشروع السلام الدائم بين البلاد وواضع اللّبنة الأولى والمنظومة الأخلاقية لهيئة الأمم المتحدة، إلى أن المرأة بطبيعتها تابعة للرجل لافتقارها إلى القدرات العقلية التي تؤهلها لتقديم مفاهيم وتصورات فلسفية وعلمية، ومن ثم فهي غير مؤهلة لتقديم أي مشروع تنويري تحرري؛ لعجز عقلها عن الفصل بين ما هو موضوعي وما هو ذاتي، فضلاً عن افتقارها للوصول إلى أحكام موضوعية واستخدام العقل النقدي استخداماً صحيحاً، مما يجعلها تعتمد في تفكيرها على العاطفة والانفعال، وهذا يعطي الحق للرجل في قهرها واستعبادها.

كما ساهم «كانط» أيضاً في توطيد دعائم هذه النظرة الذكورية للعقل عندما اعتبره الأداة الوحيدة التي يتحقق من خلالها تقدم الإنسانية، ولكن هذا «العقل الكانطي» يتميز بأنه عقل يحمل كل صفات الذكورة.

يقول «كانط»: «إن هناك صفات منسوجة في طبيعة المرأة، كالخوف على الجنين - مثلاً - والخوف من الأضرار المادية التي يمكن أن تقع عليها، لهذا كانت هذه الطبيعة الضعيفة تتطلب حماية الذكر». هذا الخوف والجبن المنسوج في شخصية المرأة - وفقاً لرأي «كانط» - أدّى إلى أن المرأة لا تصلح لإنتاج فكر عقلاني تنويري موضوعي مثلها مثل الرجل[١]».

ولم يستثن الفكر النسوي الغربي «جان جاك روسو» - واضع أسس ومبادئ الثورة الفرنسية، التي رفعت شعارها المشهور «الحرية والمساواة والإخاء» - من النقد والكشف عن زيف فكره، حيث تمثل أفكاره - التي عرضها في رواياته

(1) Kant .I "Anthropology From A Pragmatic Point Of View " Trans V.Lyle . Dowdell . Carbondale: Southern Illinois Press.1978.P.219.

ومؤلفاته السياسية والاجتماعية ـ جوهر الحضارة الغربية الذكورية، فهو ينظر إلى المرأة على أن لها طبيعة خاصة تختلف عن طبيعة الرجل، هذه الطبيعة تتحدد في غرضين أساسيين، هما: الغرض الجنسي وغرض الإنجاب، في حين أن طبيعة الرجل تتحدد في القدرة العقلية اللامحدودة. ومن ثم كانت المرأة ناقصة وعاجزة عن التعلم والتفكير، ومن ثم لابد من خضوعها للرجل العقلاني مصدر الخير في هذا العالم. ولأن المرأة قد خلقت خصيصاً لإسعاد الرجل، كان لابد من إخضاعها لنظام تربوي صارم يجعلها تحقق هذه الغاية من وجودها، هذا النظام يقوم على الخضوع الكلي (الجسدي والعقلي) للرجل[1].

لقد ثارت المرأة في الفكر الغربي المعاصر على هذه النصوص والتفسيرات، وذلك الفكر الذي يقلل من شأن المرأة في الحضارة الغربية القديمة والحديثة على حد سواء، وأرجعت داعيات ورموز الفكر النسوي هذه الصورة المشوهة للمرأة إلى خضوع هذه الحضارة لفكر ذكوري أبوي نابع من العقائد والشرائع والأعراف الدينية اليهودية/ المسيحية، فسعت المرأة إلى تقديم فكر نسوي جديد بديل، ولكي يؤتي هذا الفكر ثمرته كان على المرأة أن تتخلى عن القيود (العقائد والشرائع والأعراف الدينية)، وتعلن تمرّدها عليها حتى تكون امرأة فاعلة.

تقول «سيمون دي بوفوار» رائدة الحركة النسوية في الغرب في النصف الأول من القرن العشرين: «إن على المرأة أن تتخلى عن الأساطير والخرافات والعقائد التي تتخذ شكل المقدس والتي مكّنت الرجل الأبيض من اضطهاد المرأة والسيطرة عليها، إن المرأة إذا أرادت أن يكون لها وجود حقيقي كامرأة عليها أن تتخلى عن الأنوثة؛ لأنها مصدر ضعف المرأة، والزواج؛ لأنه يمثل أكبر قيد للمرأة، وأيضاً التخلّي عن الأمومة[2]. ومن هنا جاءت الدعوة إلى تغيير حياة المرأة الغربية

(1) Wollstonecraft. M.(A vindication of the rights of woman) (ed) by Charls . W. Hagelman J R New York WW.Norton.1967.P.33.

(2) Beavuoir.S.De." " The Second Sex " Translated and (ed) by . Parshley .H .M. Alfred . A.Knopf .New York .1968.P.490.

الخاصة وأدوارها، وذلك عن طريق تغيير النظام الأسري ذاته الذي كان يخلق نظاماً طبقياً ذكورياً يعمل علىٰ قهر المرأة، حيث تحدد الأسرة الأدوار التي يجب أن تمر عليها المرأة من أنوثة وزواج وأمومة.

وقد انعكست هذه الأفكار علىٰ العديد من النساء في الغرب في النصف الأول من القرن العشرين، حيث قرن إلغاء فكرة الزواج من أذهانهن وأصبح من غير الضروري إنجاب أطفال؛ لأن الأمومة عائق أمام المرأة التي تريد تحقيق وجودها وكيانها، ومن هنا ذهبت «كريستين ديلفي» الداعية النسوية الماركسية[1] إلىٰ أن الزواج هو أداة لسيطرة الرجل علىٰ عمل المرأة وعلىٰ الإنجاب، لهذا كان الزواج يعزز من سلطان الرجل علىٰ المرأة وقهرها جنسياً واقتصادياً واجتماعياً[2].

لم يكتف الفكر النسوي الغربي المعاصر بالدعوة إلىٰ تحرير المرأة من المعتقد الديني فحسب، بل امتدت دعوة هذا الفكر في النصف الثاني من القرن العشرين إلىٰ إلزام الدول والشعوب غير الغربية بتبنِّي أفكاره وتصوراته ومناهجه عن طريق اتفاقيات دولية تقرها الأمم المتحدة والمجالس والهيئات التابعة لها، حيث تلزم الأمم المتحدة الحكومات والمنظمات غير الحكومية بالالتزام بتنفيذ بنود التوصيات والمعاهدات الخاصة بالمرأة.

فمن هذه الأفكار التي يركز عليها الفكر النسوي الغربي المعاصر حق المرأة في الإجهاض، حيث يمثل هذا الحق ركيزة أساسية من ركائز الفكر

---

(١) «النسوية الماركسية ـ Marxist Feminism»: تعتبر الماركسية أن التقسيم الطبقي هو أصل القمع الذي تتعرض له المرأة، ويرىٰ «انجلز» أن الأسرة البرجوازية تقوم علىٰ ركيزة مادية، هي عدم المساواة بين الزوج والزوجة، وأن الزوجة في إطار هذه الأسرة هي كالعاهرة التي لا تتقاضىٰ أجراً، وأنها تنجب الورثة الذين ستؤول إليهم الملكية ولا تحصل علىٰ شيء في مقابل ذلك سوىٰ المأكل والمشرب والمأوىٰ، ومن هنا جاءت دعوة المانيفستو الشيوعي إلىٰ إلغاء الأسرة البرجوازية. (المعجم النقدي ص: ٤٠٣).

(2) Delphy . C ." Close to Home : A Materialist analysis of Women's Oppression (Amherst: Univ. of Massachusetts Press.1984.

النسوي الذي يروج لسياسة «الإجهاض حسب الطلب»، حتى إن المنظمة الوطنية النسائية الأمريكية National Organization For Women (N .O .W ) استصدرت عدداً كبيراً من القوانين تتعلق بحق المرأة في الإجهاض، فضلاً عن دعوة الفكر النسوي الغربي المعاصر إلى الميل الجنسي المثلي (اللواط ـ السحاق)(١).

فعلى سبيل المثال يدعو هذا الفكر إلى أن الميل الجنسي المغاير (الرجل يميل إلى المرأة والمرأة تميل إلى الرجل) ليس دليلاً إلا على قمع الرجل للمرأة، وهذا عكس الميل الجنسي المثلي وخاصة السحاق؛ لأن المرأة عندما تختار امرأة أخرى تكون لها شريكاً لحياتها الجنسية بدلاً من الرجل، تحقق حريتها الحقيقية، فتذهب «ادريان ريتش» في مقال لها بعنوان «الميل القهري الجنسي للآخر ووجود السحاق» إلى أن ميل المرأة للجنس الآخر (الرجل) يمثل قهراً لها، وأن إنكار حب المرأة للمرأة واختيارها كشريكة ورفيقة عمر يُعدّ خسارة فادحة للنساء من أجل التحرر(٢).

إن مكمن خطورة الفكر النسوي المعاصر أنه تحول إلى فكر عالمي وانتشر مع الدعوة إلى عولمة العالم وتطبيق النموذج الثقافي والسياسي والاقتصادي الأمريكي بوصفه نموذجاً عالمياً، فقد شهدت العقود القليلة الماضية في الغرب ظهور العديد من الأفكار والاتجاهات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي أثرت تأثيراً كبيراً على عقلية الإنسان الغربي، هذه الأفكار والاتجاهات اجتمعت على

(١) «حركة تحرير الرجال المثليين ـ Gay Liberation Movement»: نشأت حركة تحرير المثليين جنسياً في نيويورك العام ١٩٦٩، وتطالب تلك الحركة بالمساواة في حقوق الإنسان للوطيين والسحاقيات، وكوّنت لنفسها هوية اجتماعية واضحة تحارب التيار المستقيم في المجتمع، وقد بدأت السحاقيات النسويات في توجيه النقد إلى هذه الحركة لأنها تعبر عن حقوق الرجال المثليين فقط، بدليل أن كلمة «gay» تعني لوطياً أو رجلاً يميل جنسياً إلى الرجال، وهي بعكس «lesbian» أي سحاقية، ومن ثم فإن الدعوة إلى حقوق السحاقيات لم تسر دائماً تحت لواء الاعتزاز بالميل الجنسي المثلي، ولكنها حاولت وضع إستراتيجيات جديدة خاصة بها. (المعجم النقدي: ص ٣٥٠ـ٣٥١).

(2) Rich . A"Compulsory Homosexuality and lesbian existence" Signs.5:4. 1980. Pp631-660.

هدف واحد هو رفض المعتقدات والتعاليم الدينية النابعة من الرسالات السماوية التوحيدية التي ترفض الحرية الجنسية ـ سواء القائمة على اختلاف النوع(امرأة/ رجل) أو القائمة على الجنسية المثلية (رجل / رجل ـ امرأة / امرأة)ـ ورفض عبادة إله واحد للعالم، وتدعو هذه الأفكار إلى ضرورة تقويض دعائم الرسالات السماوية التوحيدية ومبادئها حتى يكون الطريق ممهداً لوضع وصياغة دين وثني نسوي جديد يعطي للمرأة مكانتها اللائقة بها، من وجهة نظر هذا الفكر. ويقدم للمرأة حياة روحية جديدة تقوم على شكل من الوثنية الجديدة.

## النسوية الوثنية: دين المرأة الجديد:

تُعدّ الوثنية «Paganism» لمعتنقيها بمثابة الدين الفطري الطبيعي الذي يمكن أن يتبعه أي إنسان في أي زمان ومكان، هذا الدين يخالف ـ بطبيعة الحال ـ الرسالات السماوية التوحيدية التي تلزم معتنقيها بمسلّمات وبديهيات وممارسات دينية إذا لم يؤمن بها ويمارسها المؤمنون بها سينالهم العقاب من الله، لهذا دعت الوثنية إلى استبعاد الله من هذا الكون، وإحلال عبادة أوثان ملموسة يمكن التعامل معها، بحيث تعطي دافعاً معنوياً وروحياً للمؤمنين بهذه الأوثان.

إذاً؛ الوثنية كمصطلح تستخدم لوصف أي رؤية أو اعتقاد أو فكر يخالف عقائد التوحيد، فهي تؤكد على ضرورة إعادة النظر في العلاقة بين الإله وبين الفرد ذاته، وتعتبر أن هذه العلاقة خاصة جداً بحيث لا يتدخل فيها كتاب مقدس أو شخص يدعي أنه رسول أو نبي يتحدث بالنيابة عن البشرية كلها.

وقد ظهرت أشكال عديدة من الوثنية لدى شعوب الحضارات القديمة، فوجدنا شعوباً وحضارات تؤمن بأن كل شيء يتضمن روحاً لأحد الآلهة، وأن هناك آلهة ذكوراً وأخرى إناثاً[1]، وآلهة للغابات وللبحار وللحرب،

وأن الآلهة تسكن كل بيت وكل نبات وكل شجر، فهي تؤثر في قوانين الطبيعة وأيضاً في تفكير الأفراد ذاتها، وكان يُقدم لهذه الآلهة القرابين والهدايا والعطايا عن طريق طقوس محددة، وكانت هذه الآلهة تتطور وتتغير مع تطور الشعوب والحضارات حتى تتلاءم مع تطور العقلية البشرية ذاتها(٢).

أما في العصور الحديثة فقد حدث ازدياد ملحوظ في عدد المؤمنين بالوثنية وطقوسها كدين جديد بحيث يصعب حصر هذا العدد، فقد ظهر في الغرب ما يسمى بالوثنية المحدثة أو الجديدة «New-Paganism»، وكانت هذه الزيادة الملحوظة امتداداً طبيعياً للتغيرات التي حدثت في المجتمعات الغربية في العقود القليلة الماضية، حيث ظهرت تيارات ما بعد الحداثة بفكرها الداعي إلى التعددية والنسبية ورفضها للمطلقات والثوابت، فقد ظهر فكر ما بعد الحداثة على أنه ساخط على المجتمع الغربي الحديث الذي تسبب العلم الطبيعي المادي الحديث في اغترابه عن ذاته وبُعْده عن الإيمان الروحاني وغرقه في الماديات، فأراد فكر ما بعد الحداثة أن يعيد للإنسان الغربي روحه مرة أخرى بوضع دين جديد وممارسات طقوسية وثنية جديدة(٣).

وتهدف الوثنية الجديدة بعث وإحياء الوثنية القديمة بأشكالها المتعددة، فتظهر الوثنية الجديدة تارة بأنها تعتقد بتعدد الآلهة؛ لأن الاعتقاد في إله واحد

---

(١) «إلهة ـ Goddess»: تهدف ثقافة الربات أو الآلهة المؤنثة إلى الاحتفاء بالقدرات الكامنة في نفس المرأة منذ القِدم، وإبرازها في مقابل السلطان والقانون المتمركز حول الذكور، حيث تؤكد «مارلين فرينش» في كتابها «الحرب ضد المرأة» العام١٩٩٢ أنه إذا كانت «كل الديانات الموجودة في العالم أبوية» فإن شخصية الربة يمكن أن تمثل نظاماً للوجود تسود فيه المبادئ الأمومية أي النابعة من سلطان الأم، وترى النسوية المعاصرة أن العالم القديم كان يعبد تجسيدات عديدة «لثالوث الرب»، لكن المسيحية انتصرت على الديانات القديمة عندما امتصت أساطير الربات والطقوس المرتبطة بها وأعادت تخزينها في إطار بنية عقائدية أبوية. (المعجم النقدي: ص ٣٥٦).

(2) Smith. J. " the Harper Collins Publishers .England .1996.

(3) Werner. M " Ecofeminism, Neo paganism. and the Gaia Movement in The Postmodern Age . Humanism Today.1992.

يتنافى مع التعددية والنسبية اللّتين شدد عليهما فكر ما بعد الحداثة في الغرب(١)، وتارة أخرى تتخذ من السحر والكهانة القديمة وقراءة الطالع والكف والحظ وممارسة الأفعال الجنسية والرقص والموسيقى الصاخبة طقوساً(٢).

كما دعت الوثنية الجديدة إلى تأليه الطبيعة وتقديسها، وقد روّج لهذه الدعوة الوثنية أنصار لحركات البيئة، الذين نادوا بضرورة عودة الوفاق بين الإنسان/ الفرد والطبيعة، وإعادة التوازن والاحترام والوصول إلى حالة من الوحدة بينهما(٣).

فقد ذهب أنصار الحركات البيئية المعاصرة إلى أن المسؤول الأول عن الأزمات البيئية التي يعاني منها كوكب الأرض هي الرسالات السماوية، التي جعلت الإنسان - حسب زعم هذه الحركات - يسيطر على الطبيعة بما فيها من أنواع مختلفة بحيث لا نجد أية قيمة تربط بين الإنسان وبين الطبيعة، إلا قيمة التسلط والاستغلال. فقد تمحورت هذه الرسالات حول الإنسان، في حين أهملت باقي الكائنات والمخلوقات وجعلته في خدمته؛ لأنه المخلوق الوحيد من بين المخلوقات الذي خلق على صورة الله ومثاله «تعالى الله عما يصفون»، وهذا أدّى بدوره إلى إحساس الإنسان بالتميز والتفوق والسيادة على الطبيعة(٤).

(١) شدد فكر ما بعد الحداثة على ضرورة إحياء الاعتقاد بتعدد الآلهة بعد ما أعلنت تيارات إلحادية عديدة في الغرب موت الإله، وهي الدعوة التي ظهرت في القرن التاسع عشر، الذي شهد مولد مذهب كامل في الإلحاد، حيث يرمي هذا المذهب إلى استبعاد الله بلا قيد ولا شرط من معتقد الإنسان، وقد اعتنق هذا المذهب عدد من زعماء الفكر الغربي الذين أضفوا عليه نوعاً من التوقير الذهني، بل أصبح هذا المذهب متداولاً بين أفراد الشعب العاديين. كولينز. ج «الله في الفلسفة الحديثة» ترجمة: فؤاد كامل، مكتبة غريب، القاهرة ١٩٧٣، ص ٣٣٣-٣٣٥.

(2) Adler .M." Drawing Down: The Moon: Neo paganism and Feminism" In Christian Research Journal .1999PP.35-112

(3) Naess . A " Ecology . Community . Lifestyle " Trans and ed: D. Rothenberg. Cambridge. Cambridge Univ. Press .. 1989.

(4) White .L " The Historical Roots Of Our Ecological Crisis " Science. 10 March. 1967. Vol. 155. No .3167.PP.1203-1207.

ومن ثم جاءت الدعوة إلى تقديس الطبيعة بكل مخلوقاتها وموجداتها. لقد أعادت الوثنية الجديدة في العصر الحديثة النظر في طريقة تفكير الإنسان الذي يؤمن بالرسالات السماوية التوحيدية، والتي أدت به - في زعم هذه الوثنية - إلى الهيمنة والسيطرة على موارد هذه الطبيعة، والنظر إليها على أنها مقدسة لأنها تشمل كل أرواح الآلهة.

وقد ظهرت الحركات النسوية الحديثة في الستينيات من القرن العشرين ضمن حركة الوثنية الجديدة، بحيث اتسقت أفكار هذه الحركات مع المنطق السائد في الفكر الغربي، الذي لم يكن بحاجة إلى دين محدد وممارسات دينية تلزم أتباع هذا الدين بأدائها، كما أن الحرية التي أعطاها الفكر الغربي لممارسة أي عقيدة والتبشير بها قد أدى بالفكر النسوي للسعي إلى وضع دين نسوي وثني جديد يخالف الرسالات السماوية التوحيدية، التي يزعم الفكر النسوي أنها ذكورية أبوية، وأنها مسؤولة عن وضع المرأة المتدني، كما يرى الفكر النسوي الغربي أن هذا الدين النسوي الوثني الجديد هو دين المستقبل، مثلما كان هذا الدين هو دين الماضي. فما هي ملامح هذا الدين النسوي الوثني الجديد؟

## النسوية الوثنية وتأليه الطبيعة/المرأة:

لقد حاول الفكر النسوي أن يجد في تاريخ الشعوب والحضارات القديمة ارتباطاً بين الطبيعة والمرأة، حيث ساد لدى الشعوب البدائية احترام وتقدير وتقديس للطبيعة التي كانت تجلب الخير وتهب الحياة، ولما كانت الطبيعة - في نظرهم - هي التي تنجب الإنسان عن طريق المرأة، أصبحت المرأة هي «الطبيعة في صورة إنسان»، ومن ثم صارت المرأة راعية للحياة وحامية لها وداعية إلى الخير والخصب والنماء، مما أدى إلى تقديس المرأة، ومن ثم تقديس الطبيعة، فهما شيء واحد، تُقدّم لهما القرابين، ويقام لهما الاحتفالات والطقوس، فحلّت عبادة الطبيعة / المرأة.

وقد تساءل الفكر النسوي: ما الذي تغيّر كل هذا؟ لماذا تخلّى الأسلاف عن

السلام والخصب والنماء الذي كان يتحقق من عبادة الطبيعة / المرأة، وتحولوا إلىٰ الإله الذي يتخذ - في زعم الفكر النسوي الوثني - صورة الذكر المدمّر والمؤذي للطبيعة، والذي وضع أدياناً وعقائد متعصبة لجنس الذكر ؟

لتفسير هذا التحول زعم هذا الفكر الوثني أن الرجل ارتفع شأنه في العصور البدائية، عندما سيطر علىٰ النار وعرف كيف يستغلها ويحتفظ بها مشتعلة فترة طويلة، وبعد اكتشاف المعادن وصنع الأسلحة والإغارة علىٰ القبائل المجاورة وسلب ثرواتها، كل هذا من شأن الرجل الذي أصبح هو المتحكم في الثروة أو الاقتصاد، وحتىٰ لا تذهب هذه الثروة التي يجمعها الرجل إلىٰ أولاده الذين ينتمون إلىٰ الأم؛ شنَّ الرجل حرباً ضد المرأة فزادت سطوته وسلطته فأصبحت المرأة من جملة الأشياء التي يملكها، فانهارت قدسية المرأة، وانهارت معها عبادة الطبيعة.

نخلص من ذلك أن المجتمعات البشرية البدائية كانت مجتمعات وثنية تعبد الطبيعة / المرأة، أو بعبارة أخرىٰ كان يتم تقديس المرأة واعتبارها إِلَهة (أنثىٰ)، ثم جاء النظام الأبوي الذي ساعد علىٰ استفحاله الرسالات السماوية الذكورية - حسب زعم الفكر النسوي الوثني - معلنة رفضها لعبادة المرأة وتقديس الطبيعة، ولكن الفكر النسوي لا يرضىٰ بهذا الاستبعاد لعبادة المرأة أو لتقديس الطبيعة والمرأة علىٰ السواء، فتذهب «نعومي جولدنبرج» إحدىٰ النسويات المتخصصات في اللاهوت النسوي والتحليل النفسي إلىٰ وضع رؤية جديدة للألوهية تتمركز حول المرأة، ولفت الانتباه إلىٰ غياب المرأة من اللاهوت اليهودي / المسيحي، فقد حاولت «جولدنبرج» بناء دين نسوي جديد يمكِّن المرأة من حياة روحية مقدسة، ولما كانت المرأة في ظل الرسالات السماوية التقليدية الذكورية - علىٰ حسب رأي هذه الباحثة - لا تتمتع بأية ميزة علىٰ الإطلاق نتيجة سيطرة صورة الإله (الذكر) علىٰ هذه الرسالات، كان من الضرورة العودة إلىٰ عبادة المرأة/ الإِلَهة مرة

أخرىٰ؛ لأن عبادة المرأة تعلي من شأن المرأة وتربط بين الدين والخصوبة والنماء والرخاء والطاقة، فضلاً عن أن عبادة الرب/ الإله تدعو إلىٰ الثبات والهيمنة والسيطرة(١)، وهنا نأتي إلىٰ بيت القصيد في الفكر النسوي، أو الهدف الذي يسعىٰ إليه هذا الفكر، أعني تقويض كل الرسالات السماوية التوحيدية لأنها أبوية ذكورية، وسيادة الدين النسوي الوثني الجديد الذي يجعل علىٰ رأس هذا الكون إلهة (أنثىٰ) Goddess، لهذا تذهب أشهر داعية للنسوية الوثنية وهي الكاتبة الأمريكية «ستار هوك» إلىٰ الدعوة لدين يرتكز علىٰ عبادة إلهة مؤنثة تجعل المقدس هو الطبيعة والذات(٢)، كما تذهب إلىٰ أبعد من هذا «سالي ماكفيجش» عالمة اللاهوت النسوي إلىٰ ضرورة تجسيد الإلهة/ الأنثىٰ واعتبار أن هذا العالم كله جسد لها(٣). أما الفيلسوفة وعالمة اللاهوت النسوية الشهيرة «ماري ديلي» فتذهب إلىٰ أن تحرير المرأة الحقيقي يأتي أولاً من إسقاط الفكر الذكوري عن المعتقدات والرسالات والممارسات الدينية، واستبدال هذا الفكر بدين وثني نسوي جديد تكون فيه الإلهة/ الأنثىٰ هي المعبودة الوحيدة(٤).

وقد عبَّر الفكر النسوي الوثني عن هذه الأفكار صراحة في المذهب النسوي البيئي «Ecofeminism»، حيث ينبذ هذا المذهب الرسالات السماوية، ويصفها بأنها أديان ذكورية أبوية، لهذا رفض أن يكون للإله صفة المذكر والبحث عن نموذج يمكن للمرأة أن تنتمي إليه، هذا النموذج الجديد يقوم علىٰ عبادة الطبيعة وتأليهها، ولما كانت الطبيعة أنثىٰ - حسب ما يذهب المذهب النسوي البيئي - كانت الإلهة / الطبيعة / الأم/ الأنثىٰ هي الوحيدة التي تستطيع أن تلبِّي طموح

---

(1) Goldenberg.N. "Return of the Goddess: Psychanalytic Reflections on the Shift From Theology To Thealogy" In (ed) King : " Religion and Gender". 1995. PP. 145-164.

(٢) جامبل. سارة «النسوية وما بعد النسوية»، ترجمة: أحمد الشامي، مراجعة: هدىٰ الصدة، المجلس الأعلىٰ للثقافة، القاهرة ٢٠٠٢ ص ٤٣٧.

(٣) McFague .S "The body of God" Minneapolis: Fortress .Press.1993.

(٤) Daly. M. "Beyond God the Father: Towards a Philosophy of Women's liberation" London. The Women's Press. 1973.

وحاجات المرأة في كل زمان ومكان، لهذا ليس بمستغرب أن نجد المذهب النسوي البيئي يضع نظاماً تربوياً للأطفال والأمهات لكي يسيروا عليه، هذا النظام يقوم على تعاليم وقيم الإلهة / الأنثى، وهي:

- يجب على الأطفال أن يبتعدوا عن تعاليم الرسالات الجامدة وأن يتعلموا العبادة اليومية للإلهة / الأنثى في المكان المخصص لها داخل البيت.

- أن يقيموا الشعائر والصلوات للإلهة / الأنثى حتى يشعروا بالسعادة التي تتحقق برضائها عليهم.

- أن يقيموا الاحتفالات والأعياد للإلهة/ الأنثى بالطريقة التي ترضى عنها الإلهة.

## النسوية الوثنية وعبادة الإلهة/الأنثى:

أثار الفكر النسوي الوثني موضوعاً في غاية الخطورة، وهو خاص بتحديد جنس ونوع الله، «سبحانه عما يصفون»، هل هو ذكر أم أنثى؟ وهل يمكن أن نتحدث عن صفات أنثوية لله، كما نتحدث عن صفات ذكورية له؟

يذهب الفكر النسوي إلى أن الرسالات السماوية تستخدم لغة ذكورية عندما تصف الله «سبحانه»، ففي زعم هذا الفكر فإن تحديد جنس أو نوع الله - سبحانه - يعتمد على اللغة التي يكتب بها نصوص هذه الرسالات، فإذا كنا نستخدم لغة ذكورية - حسب زعم الفكر النسوي - عند كتابة النص فإننا سنجد أمامنا إلهاً ذكراً يبغض المرأة ويعلي من شأن الرجل، أما إذا استخدم كُتّاب هذه النصوص لغة أنثوية فسيكون أمامنا إلهة أنثى، لهذا يزعم الفكر النسوي أن الله - سبحانه وتعالى -، حسب اللغة الذكورية هو الأب وهو السيد وهو الملك، ويرمز له بضمير الغائب المذكر «هو، He»، ويرجع الفكر النسوي سيادة وسيطرة هذه اللغة الذكورية على هذه الرسالات إلى الصورة البغيضة للمرأة في نصوص هذه الرسالات، فعلى سبيل المثال يعيب الفكر النسوي عقيدة التثليث

ـ التي تُعدّ جوهر المسيحية كما يؤمن بها أتباعها ـ بأنها تعبر عن ذكورية اللغة والفكر، فالأب مذكر والابن مذكر وروح القدس مذكر، لهذا تذهب «كاترين كيلر» ـ أستاذة اللاهوت بجامعة درو Drew ـ إلىٰ أن عقيدة التثليث المسيحية تتخذ شكلاً ذكورياً مما يدل علىٰ القسوة والسلطة التي يمارسها الأب والابن علىٰ المرأة داخل هذه العقيدة[١].

كما تذهب «ماري ديلي» إلىٰ القول بأن اعتبار الله «سبحانه» ذكراً يجعلنا نقول بأن الذكر إله.

لقد أعادت النسوية الوثنية المعاصرة إحياء عبادة الإلهة الأنثىٰ التي سادت في العقيدة الهندوسية الوثنية القديمة، التي تصور طاقة الكون النابضة علىٰ أنها أنثىٰ، في حين تنظر إلىٰ الأشياء التي ليس بها طاقة علىٰ أنها ذكر سلبي، حتىٰ إن بعض الداعيات للفكر النسوي الوثني المعاصر تعيد إلىٰ الأذهان عبادة الإلهة (كالي Kali)، التي تصورها الأساطير الهندوسية القديمة علىٰ أنها الأرض الأم التي تقدم الأمن لأبنائها، وذلك عن طريق طاقتها المدمرة التي تستخدمها للحفاظ علىٰ العالم. وتصور النصوص الوثنية الهندوسية أن الإلهة «كالي» ترتدي جلد نمر ضارب للسواد، وتتقلد قلادة من جماجم، وتحمل في يد عصا تعلوها جمجمة ذكر. وفي الأخرىٰ أنشودة الموت، وينفتح فمها فاغراً عن لسان دموي يبرز من لثات حادة الأنياب، ولها عيون غائرة محمرة، وبشرة خشنة وصوت مدوٍّ يملأ الآفاق[٢]. إنها صورة إلهة للموت والدمار فهي ترقص رقصة الموت والفناء عندما تحس بالخطر، فقد صوّرتها الصور الموجودة في معبدها بأنها ترقص علىٰ جثة زوجها وسط العظام والجماجم والنسور[٣].

---

(1) Keller . C " Christianity " In (eds) Jaggar.A.M and Young .I.M " A Companion To Feminist Philosophy" Blackwell Publishers . Oxford.2000.PP.225-236.

(٢) كولر . ج «الفكر الشرقي القديم» ترجمة: كامل يوسف حسين، مراجعة: د. إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٩٩٥، ص ٥٨.

(٣) وهذا ما يفسر الحملة النسوية المعاصرة علىٰ الرجال في وسائل الإعلام المختلفة، فوجدنا بعض المجلات النسوية ترفع شعار «الموت للرجال»، واقترحت إحدىٰ الكاتبات أن يتم قتل الرجال ودفنهم أمام مداخل البيوت. وغير ذلك من العبارات والشعارات التي يرفعها الفكر النسوي، مثل: المستقبل بلا رجال علىٰ الإطلاق «بيان عن إبادة الرجال»، وإن الثلاجة أكثر نفعاً من الرجال.
Fanny .M .Stern Magazine.26.9. 1996.P.115.

إن النسوية الوثنية الجديدة أعطت المرأة الفرصة لإعادة تصور الألوهية من منظور أنثوي، وذلك عن طريق تشجيع المرأة ومنحها سلطة تستطيع من خلالها وضع هذا التصور الجديد، فلم تضيّع المرأة الفرصة، وأخذت تعبد الإلهة / الأنثى تمرداً منها على السلطة الأبوية التي سادت الفكر الكنسي المسيحي الغربي، ومن ناحية أخرى أدّت مطالبة المرأة بحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية إلى مطالبتها بحقوقها الدينية، وهي أن يكون لها دين نسوي يكون للمرأة وبالمرأة وحدها.

ولكي نتعرف على الإلهة / الأنثى التي يتصورها الفكر النسوي الوثني أكثر علينا أن نتجه صوب المبشّرة النسوية الوثنية النشطة «آنا ليفيا بليرابل» التي نصبت من نفسها رسولة تنطق بلسان هذه الإلهة / الأنثى لتبلغ رسالتها للعالم أجمع، لهذا وضعت «آنا ليفيا» نداءً على شبكات الإنترنت تحث فيه القراء على ضرورة نشر تعاليم هذه الإلهة/ الأنثى حتى تسود عبادتها جميع أنحاء العالم[1].

وحجة «آنا ليفيا» أن الإلهة/ الأنثى المزعومة تحيط بنا في كل مكان، فهي الأم والابنة والأخت والمعشوقة، وهي في كل إنسان، وعندما يقع الإنسان في حب هذه الإلهة / الأنثى فإنه سيجمع أسرار السحر، إن الإلهة/ الأنثى لا تطلب طقوساً كالتي نراها في الرسالات الأخرى، فمجرد أن تقع في حب الإلهة فلا جدوى لمثل هذه الطقوس؛ لأنها ليست ضرورية؛ لأن الإلهة تحب الرقص والغناء والممارسات الجنسية المثلية.

ولكن ماذا لو سألنا «آنا ليفيا» عن الكيفية التي يأخذ بها المريدات البيعة من الإلهة / الأنثى؟ تقول: إنه لا يوجد طريقة واحدة بل هناك عدة

---

(١) انتشرت عبادة الإلهة / الأنثى بين عدد كبير من النساء في العالم، وأصبحت عبادة هذه الإلهة مقبولة بين قطاعات كبيرة من المجتمع الغربي، حتى إن الإحصاءات تقول أن عدد الأمريكيات والمعتنقات لعبادة الإلهة حتى السبعينيات من القرن العشرين كن يبلغن أكثر من مائتي ألف، وبدأت الأعداد تتزايد حول هذه العبادة بعد التأثير الكبير الذي حققه كتاب «الرقصة الحلزونية: ميلاد جديد لديانة قديمة» للكاتبة الوثنية الأمريكية «ستارهوك»، أما في حقبة التسعينيات فقد أقرت الأمم المتحدة في المؤتمر الرابع المنعقد في بكين ١٩٩٥ ضرورة إحياء العصر الأمومي الذي كانت نعبد فيه الإلهة / الأنثى، وذلك عن طريق إعادة إحياء القرية الأمومية القديمة التي يظهر في مدخلها النهدان الكبيران للإلهة.

طرائق، لهذا تذهب «آنا ليفيا» إلىٰ أن دين الإلهة / الأنثىٰ يجمع بين أديان كثيرة، فهو يجمع بين البوذية والمسيحية والطاوية (عقيدة تجمع بين الكونفوشيوسية والهندوسية والبوذية) واليهودية وعقائد السيخ والهندوسية والإسلام.

وقد أوحت الإلهة / الأنثىٰ إلىٰ رسولتها ـ كما تزعم الكاتبة ـ وحيها ورسالتها التي تريد إبلاغها للعالم كله، حيث تقول الإلهة / الأنثىٰ المزعومة:

«متىٰ تحتاج إلىٰ أي شيء تفضله؛ عندما يكتمل القمر سوف تجدني في مكان ما، تهيم روحي عليه، أنا ملكة كل حكيم، وسوف تتحررون من العبودية، وعندما تكونون أحراراً ستتخلصون من كل الطقوس الدينية، فتغنّون وتقيمون الاحتفالات وترقصون وتعزفون الموسيقىٰ وتحبون، كل هذا في وجودي، أما أنا فإن روحي وبهجتي وسروري علىٰ هذه الأرض، وقانوني هو الحب لكل الموجودات، إنني السر الذي يفتح الباب للشباب، إنني كأس نخب الحياة الذي يمدكم بالخلود، إنني مصدر المعرفة الأبدية وحياة ما بعد الموت، إنني واهبة السلام والحرية والرعاية، وأجمع حولي هؤلاء الذين رحلوا من قبل، ولا أطلب أن تفعلوا لي شيئاً أو تقدموا قرابين؛ لأنني أم كل شيء، وإن حبي يعم الأرض كلها، إنني جمال الأرض الخضراء والقمر الأبيض بين النجوم، وإنني سرُّ الماء، كما أدعو لروحك أن تسمو وتأتي إلي لأنني روح الطبيعة التي تعطي الحياة للكون، كل الأشياء تأتي مني وتعود إلي. إن الحب والسعادة هي طقوسي الدينية، وينبغي أن يكون بداخلك جمال وقوة وطاقة ورحمة وشرف وتواضع وبهجة ووقار . . . وأنت الذي تبحث عني لتعرفني».

وهذه الإلهة / الأنثىٰ ـ حسب زعم الفكر النسوي الوثني ـ ليس لها صورة واحدة أو اسم واحد، بل لديها العديد من الصور والأشكال والألوان والأسماء، وهي عالمة بكل شيء ولا تخطئ البتة؛ لأنها ـ علىٰ حد زعمهم ـ إلهة حقيقية.

وترتبط الإلهة/ الأنثىٰ بالبيئة الطبيعية ارتباطاً وثيقاً؛ لأنها ـ في تصور هذا الفكر ـ هي ذاتها البستان العظيم الجميل لهذا الكون، فهي تقوم بنفسها بزراعة

الأرض وبذر البذور وجمع الثمار للنساء المعتنقات لديانتها .

ويتقدم المعتنقات للإلهة / الأنثىٰ بالصلوات والتسابيح حتىٰ يقتربن منها ويحدث الحلول (أي: تحل الإلهة في أجساد المعتنقات)، ولا يحدث هذا الحلول في يوم أو ليلة، بل يحدث بعد فترة من الوقت تظل المرأة شاردة سارحة تفكر في الإلهة/ الأنثىٰ .

وترىٰ الديانة الوثنية النسوية أن الإلهة تأتي كل يوم إلىٰ منزل النساء المعتنقات لهذا الدين لِتهب الحرية للمرأة؛ لأنها تحبها وتفكر فيها مثلما تفكر المرأة في الإلهة[١] .

وقد أوحت الإلهة / الأنثىٰ إلىٰ النساء المعتنقات لديانتها الوثنية مجموعة من المبادئ العامة التي يمكن أن نلخصها في النقاط التالية :

١ ـ تزعم الإلهة / الأنثىٰ بضرورة الاعتراف بأن هناك إلهة واحدة في هذا الوجود، خالقة لكل الموجودات، وأن أشكالها لانهائية فهي تظهر في الحب والسلام .

٢ ـ تزعم أيضاً بضرورة أن تعامل كل الكائنات بالتساوي؛ لأن الإلهة تعيش في الكائنات كما تعيش في النساء أيضاً .

٣ ـ ثم تطالب الداعيات للفكر الوثني النسوي ألا يحرمن أحداً من الدخول في عبادة الإلهة، فالإلهة سوف تشملهم، وتقبل دعاءهم جميعاً .

٤ ـ ويزعم الفكر النسوي أن عبادة الإلهة / الأنثىٰ تعيد التوازن لكوكب الأرض .

٥ ـ كما تطالب هذه الإلهة المزعومة المعتنقات لها بأن يأكلن الحبوب والخضراوات والفاكهة في معظم الأوقات، فهناك طعام كاف للجميع، وتقول لهم: عندما تأكلن اشكرن الإلهة التي وهبت لكنّ القوة، ولا تحرّم الإلهة

(1) Plurabelle . A.L.(The Book Of Goddess) Fifth Version. From 2003 (www.sacred-texts.com).

أكل اللحوم ولكن لابد أن تكون باعتدال، وتأمرهن بأنهن عندما يأكلن هذه اللحوم فعليهن أن يشكرن الحيوان ويصلين له.

٦ ـ وكما تطالب بضرورة تخصيص مكان خاص في البيت تعتبره المرأة مكاناً مقدساً تُعبد فيه الإلهة/ الأنثى ثلاث مرات؛ عند الشروق، ووقت الذروة، وعند الغروب[١].

٧ ـ وتضع هذه الإلهة المزعومة قانونها الأخلاقي بحيث تكون ممارسة الجنس هي الطقوس اليومية لها، فهي تحب النساء اللاتي يمارسن الجنس مع بعضهن البعض، كما أن الغيرة بين النساء تتسبب في عدم التناسخ بين الأرواح.

٨ ـ وتطالب الداعيات والمعتنقات النسويات في العالم أجمع إلى أن يعلن دين الإلهة / الأنثى في العالم كله، من خلال الأعمال الخيرة والكلمات الصادقة وإنكار الذات وأفعال الحب والجمال.

إن تحليلاً بسيطاً لمحتوى هذا النص ـ الذي ينظر إليه أتباع الفكر النسوي على اعتباره نصاً مقدساً، توحي به الإلهة / الأنثى المزعومة للمؤمنات بها ـ يكشف عن وثنيه صريحة لهذا الفكر، حيث تبدو هذه الإلهة / الأنثى المزعومة أنها روح موجودة في الطبيعة، أو هي روح الطبيعة ذاتها، فهي الأرض والقمر والماء.

وهي نفس الأفكار الوثنية القديمة التي سادت لدى الشعوب البدائية الوثنية التي كانت تعتقد أن الطبيعة هي الإلهة، أو أن الأرض هي الأم.

كما تتضح وثنية هذه الأفكار النسوية في اعتقاد الداعيات لهذا الفكر بأن الإلهة / الأنثى إلهة أرضية وليست سماوية، وأنها هي التي تهب الحياة

(١) نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة عند شروق الشمس وعند غروبها، وبيّن أنها تطلع بين قرني الشيطان وتغيب كذلك، وعندئذ يسجد لها المشركون، فصلى الله ـ تبارك وتعالى ـ على الرسول الأمين الذي بلّغ البلاغ المبين.

(بالمعنى المعنوي النفسي) للموجودات لأنها مصدر المعرفة الأبدية.

كما تتضح وثنية هذا الفكر النسوي من اعتقاده بأن الإلهة / الأنثى ستخلص البشرية جمعاء من الطقوس الدينية المحددة بزمان ومكان معيّنين.

# الخاتمة

لقد غلب علىٰ عصرنا الحاضر - ذلك العصر الذي يطلق عليه المفكرون والمثقفون عصر ما بعد الحداثة - سمات أساسية، هي: تدمير المقدسات والثوابت العقدية، وتفكيك المطلق، وتقويض المقولات الكلية، وانهيار اليقين.

ونظراً لأن فكر ما بعد الحداثة جذب العديد من العقول المفكرة، فقد باتت هذه السمات تمثل الإطار النظري لكل من يروج لمقولات مسايرة العصر واللحاق بركب التقدم والمدنية والتنوير والعقلانية.

ففكر ما بعد الحداثة اهتم بكل ما هو مهمَّش ولم ينل حظه من الإعلان والظهور، فنجده يهتم - علىٰ سبيل المثال - بالشواذ جنسياً، وقد وجد فكر ما بعد الحداثة في الحركات النسوية وداعيات الفكر النسوي خير أداة لتنفيذ أفكاره ونشرها علىٰ العالم كله، فأول شيء قام به الفكر النسوي هو إنزال الإله (الذي يعني عند المعتنقات لهذا الفكر: الذكر/ الأب) عن عرشه، وإحلال محله إلهة/ أنثىٰ/ امرأة، وأصبح الدين الطبيعي وما يرتبط به - من تأليه الطبيعة وممارسة أشكال السحر وعبادة الشيطان - هو المحرك الأساسي لدىٰ العديد من معتنقات هذا الفكر.

وقد تمخضت هذه الدراسة عن عدة نتائج يمكن إجمالها في النقاط التالية:

١ - يزعم الفكر النسوي أن الدين الذي أوحاه الله «سبحانه وتعالىٰ» إلىٰ رسله يمثل عائقاً لتقدّم الأهداف النسوية؛ لأنه يشكل وعي الأفراد بما يحمله من ثوابت عقدية ذكورية، مما يؤدي في النهاية إلىٰ خلق ثقافة أبوية ذكورية تهمِّش المرأة وتجعلها مجرد شيء.

٢ - كما يزعم هذا الفكر أن المرأة إذا أرادت أن تتقدم وتحقق أهدافها فما عليها إلا نبذ القوالب الثابتة والأفكار الجامدة والثوابت العقدية الخرافية التي أتىٰ

بها الدين، وإحلال نصوص نسوية تعبر عن المرأة وقضاياها ومشاكلها.

٣ـ لهذا أعاد الفكر النسوي إحياء أشكال الوثنية القديمة في صورة وثنية نسوية تدعو إلى عبادة المرأة وتحويلها إلى إلهة / أنثى بدلاً من الإله (الذكر).

٤ـ وليس هذا فحسب، بل يزعم هذا الفكر ضرورة أن تؤلّه المرأةُ الطبيعةَ حتى يعود التوازن البيئي مرة أخرى لهذا الكوكب الذي تسبب في تلوّثه الإله (الذكر)؛ عندما جعل الرجل ـ في زعمهن ـ يتحكم في كل المخلوقات في الطبيعة والكائنات الحية غير الإنسان، فتصبح عبادة الطبيعة المانحة للخير والجمال هي الأساس.

٥ـ لقد أصبح دور الأم بالنسبة للفكر النسوي ليس بالشيء الضروري على الإطلاق، بل يمثل عائقاً للمرأة، وأصبحت الأسرة قيداً يقف حجر عثرة في سبيل نهضة المرأة وتقدّمها، لهذا ركز الفكر النسوي على المرأة كذات مستقلة ومختلفة عن ذات الرجل، بحيث لا تربطهما أية علاقة من أي نوع، وفي ظل هذه الذاتية أصبحت المرأة لا تلجأ إلى الرجل في أي شيء، حتى في العملية الجنسية، بل تلجأ إلى المرأة ذاتها.

يقول «عبد الوهاب المسيري»: «إن الدفاع الشرس عن الشذوذ الجنسي ليس دعوة للتسامح أو لتفهم وضع الشواذ جنسياً، بل هو دعوة لتطبيع الشذوذ الجنسي، أي: جعله أمراً طبيعياً عادياً، الأمر الذي يشكل هجوماً على طبيعة الإنسان الاجتماعية وعلى إنسانيتنا المشتركة كمرجعية نهائية وكمعيار ثابت يمكن الوقوف على أرضه لإصدار أحكام إنسانية ولتحديد ما هو إنساني، وما هو غير إنساني، أي: أن الشذوذ الجنسي لم يعد مجرد تعبير عن مزاج أو انحراف شخصي، وإنما تحول إلى أيديولوجيا تهدف إلغاء ثنائية إنسانية أساسية هي ثنائية الذكر/ الأنثى التي يستند إليها العمران الإنساني والمعيارية الإنسانية»[١].

---

(١) عبد الوهاب المسيري، «ما بين حركة تحرير المرأة وحركة التمركز حول الأنثى: رؤية معرفية»، مجلة القاهرة، سبتمبر ـ أكتوبر ١٩٩٧، ص٥٧.

هذه هي حقيقة الفكر النسوي : فكر وثني يدعو إلىٰ عبادة الإلهة/ الأنثىٰ، ونشر الدين النسوي الوثني الجديد، حتىٰ تواكب المرأة كل ما هو جديد وعصري، وتتفق مع التطورات التي تحدث في هذا القرن (القرن الحادي والعشرين ) الذي وسمه البعض بأنه قرن المرأة .

# المصادر

(١) د. خالد قطب «الاتجاه النسوي في الفلسفة» مجلة كلية الآداب. جامعة القاهرة. المجلد (٦١) العدد (٤) أكتوبر ٢٠٠١.

(٢) كولينز. ج «الله في الفلسفة الحديثة» ترجمة: فؤاد كامل. مكتبة غريب. القاهرة ١٩٧٣.

(٣) جامبل. سارة «النسوية وما بعد النسوية» ترجمة أحمد الشامي، مراجعة: هدىٰ الصدة. المجلس الأعلىٰ للثقافة. القاهرة ٢٠٠٢.

(٤) كولر. ج «الفكر الشرقي القديم» ترجمة: كامل يوسف حسين. مراجعة: د. إمام عبد الفتاح إمام. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الكويت ١٩٩٥.

(٥) عبد الوهاب المسيري «ما بين حركة تحرير المرأة وحركة التمركز حول الأنثىٰ: رؤية معرفية» مجلة القاهرة. سبتمبر - أكتوبر ١٩٩٧م.

(6) Moir. G.(Modern Rationalism) In (eds) Jaggar. A.M and Young .I.M

(A Companion To Feminist Philosophy) Blackwell Publishers. Oxfird. 2000.

(7) Kant .I "Anthropology From A Pragmatic Point Of View " Trans V.Lyle . Dowdell . Carbondale: Southern Illinois Press.1978.

(8) Wollstonecraft. M.(A vindication of the rights of woman) (ed) by Charls . W. Hagelman J R New York WW.Norton.1967.

(9) Beavuoir.S.De." " The Second Sex " Translated and (ed) by . Parshley .H .M. Alfred . A.Knopf .New York .1968.

(10) Delphy . C ." Close to Home : A Materialist analysis of Women's Oppression (Amherst: Univ. of Massachusetts Press.1984.

(11) Rich . A"Compulsory Homosexuality and lesbian existence" Signs.5:4. 1980.

(12) Smith. J. " the Harper Collins Publishers :England .1996.

(13) Werner. M " Ecofeminism, Neo paganism, and the Gaia Movement in The Postmodern Age . Humanism Today.1992.

(14) Plurabelle . A.L.(The Book Of Goddess) Fifth Version. From 2003 (www.dacred-texts.com).

(15) Fanny .M .Stern Magazine.26.9. 1996.

(16) McFague .S "The body of God" Minneapolis: Fortress .Press.1993.

(17) Daly. M. "Beyond God the Father: Towards a Philosophy of Women's liberation" London. The Women's Press. 1973.

(18) Keller . C " Christianity " In (eds) Jaggar.A.M and Young .I.M " A Companion To Feminist Philosophy" Blackwell Publishers . Oxford.2000.

(19) White .L " The Historical Roots Of Our Ecological Crisis " Science. 10 March. 1967. Vol. 155. No .3167.

(20) Goldenberg.N. "Return of the Goddess: Psychanalytic Reflections on the Shift From Theology To Thealogy" In (ed) King : " Religion and Gender". 1995.

(21) Adler .M." Drawing Down: The Moon: Neo paganism and Feminism" In Christian Research Journal .1999.

(22) Naess . A " Ecology , Community , Lifestyle " Trans and ed: D. Rothenberg. Cambridge. Cambridge Univ. Press .. 1989.



# الفصل الثاني

# المجتمع المصري بين الحركة النسوية والمنظمات غير الحكومية

الهيثم زعفان
amzaafan@hotmail.com
ماجستير في التخطيط الاجتماعي
جامعة الأزهر



«يحاول هذا الفصل توضيح الآلية التي تنتقل بها تلك الأجندة إلى المجتمع المصري، من خلال تفكيك تلك الآلية لفهم إستراتيجيتها داخل المجتمع وعلاقتها بالسلطة وطبيعة القائمين عليها والأدوار التي تقوم بها في مصر من أجل تطبيق تلك الأجندة».

# تمهيد

حتىٰ تحقق الحركة النسوية أهدافها داخل المجتمع المصري كان لابد من توفير آليات عمل متعددة، والمنظمات غير الحكومية تُعدّ من أهمّ هذه الآليات، فمن خلالها يتم الوصول إلىٰ كل منطقة داخل المجتمع، وإذا كان التمويل الأجنبي يمثل «بنزين» أجندة الحركة النسوية، فإن المنظمات النسوية بمثابة «السيارة» التي تقوم بتوصيل الأجندة للمرأة المسلمة.

وواقع المنظمات غير الحكومية المصرية في ظل القوانين الاشتراكية لم يكن يسمح بالقيام بهذا الدور الإستراتيجي، ومن ثم كان لابد من إحداث التحول، هذا التحول الذي أخذ أشكالاً عدة، منها: ممارسة الضغوط لتغيير قانون الجمعيات الأهلية «رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤»، وكذا استحداث منظمات جديدة تلتف علىٰ القوانين وذلك في صورة شركات أُطلق عليها مدنية، والأهم من ذلك إحداث التحول في فلسفة المنظمات الخيرية من عمل تطوعي غير هادف للربح إلىٰ «دكّان» يدرّ دخولاً منتظمة لأصحابها بصورة يقول عنها «رضا هلال»: «الأمر المؤكد أن التمويل الأجنبي أفسد جمعيات المجتمع المدني في مصر فتحولت إلىٰ (بيزنيس)»[(١)].

المنظمات النسوية غير الحكومية مارست أدوارها وفق إستراتيجيات منهجية وضعتها نشيطات الحركة النسوية، واجتهدت في تطبيق الأجندة النسوية وتنفيذ مقررات المؤتمرات الدولية، خاصة (القاهرة للسكان) و (مؤتمر بكين)، وذلك بكفاءة عالية تضمن بها استمرار حياة الرفاهية من خلال التمويل الأجنبي.

---

(١) رضا هلال: سياسة خارجية، الأهرام، الخميس ٢١ يونيو ٢٠٠١، العدد ٤١٨٣٥.

ومن هنا أُثير التساؤل: كيف وظفت الحركة النسوية آلية المنظمات غير الحكومية لإحداث التغيير في بنية المجتمع المصري وفق الأجندة النسوية للأمم المتحدة؟

تساؤل سنحاول التعرف على ملامح إجابته من خلال هذه الدراسة المختصرة.

## المنظمات النسوية المصرية:

بدايةً هذه الدراسة تسلّط الضوء على المنظمات غير الحكومية فقط؛ لأن هناك منظمات شبه حكومية أخرى أنشأتها الحركة النسوية في مصر لتطبيق الأجندة النسوية، وهي غير داخلة في نطاق هذه الدراسة.

«سعاد جوزيف» في دراسة لها بعنوان «أصحاب الدكاكين والحركات النسوية» تصف منظمات ناشطات الحركة النسوية بلبنان بـ«الدكاكين»، في ربط منها بين الخصائص المميزة للدكّان التجاري ومنظمات المجتمع المدني النسوية، التي يفتحنها لتنفذ أجندة الأمم المتحدة النسوية طبقاً لأسلوب مؤسسات التمويل الدولية، وفي ذلك إشارة منها لتربح هؤلاء النشيطات من تلك المنظمات، وتوضح صراحة أن هذه «الدكاكين» تعتمد نماذج السيد/ التابع التنظيمية، حيث يكون القائد هو نفسه رئيس المنظمة وهو المستفيد منها[1].

كما توضح أن صاحب الدكّان يظل رئيساً للدكان إلى أن يموت ويخلفه في معظم الحالات الابن أو الابنة أو خليفة يختاره شخصياً. وعندما تحدث خلافات بين العاملين في الدكان تختلف المعاملة بقدر ما يعرفه الموظف من معلومات، والذي يستطيع أن يصل إلى مفتاح لعبة «التمويل الأجنبي» فإنه ينفصل ويقوم

(١) سعاد جوزيف: إعادة إنتاج العملية السياسية بين الناشطات من النساء في لبنان: أصحاب الدكاكين والحركات النسوية، دراسة في؛ نور الضحى الشطي، أنيكا رابو؛ تنظيم النساء... الجماعات النسائية الرسمية وغير الرسمية في الشرق الأوسط، المدى للنشر، ص ٥٢.

بفتح دكّان خاص به، وذلك بعد حصوله على التمويل، أو تمهيداً لحصوله على التمويل، وهذه الجزئية عالجتها «سناء المصري» جيداً في كتابها «تمويل وتطبيع» عند تناولها للجمعيات غير الحكومية في مصر(١).

قبيل مؤتمر القاهرة للسكان «١٩٩٤» لم تكن المنظمات النسوية في مصر بهذه الكثافة الحالية، فقد كان التواجد النسوي من خلال منظمات معدودة لنشيطات يعتنقن المذهب النسوي أيديولوجياً، من أمثال: «نوال السعداوي»، فضلاً عن بعض الأنشطة النسوية التي تقوم بها بعض الجمعيات الخيرية على استحياء من ثقافة المجتمع المصري والقيم الضابطة له. . لكن بعد مؤتمر السكان وتعمّد إجرائه في القاهرة أخذت المنظمات النسوية في الانتشار بصورة ملحوظة وملموسة، ومعظمها لا تعترف بها الحكومة قانونياً، وذلك لأنها لا تسجل نفسها رسمياً، وإنما تلتف على القنوات الشرعية حتى تسير عملية التمويل الأجنبي بعيداً عن أعين الحكومة، وسنوضح ذلك جلياً عند مناقشة الموقف القانوني للمنظمات غير الحكومية المصرية.

المنظمات غير الحكومية النسوية تكمن أهميتها في أنه أُسند إليها مهام تنفيذ مقررات مؤتمرات المرأة الدولية، خاصة (القاهرة للسكان) و (مؤتمر بكين)، وهذه المنظمات عملت بكامل طاقاتها داخل المجتمع المصري خلال العقد الماضي، ودعمتها المؤسسات الدولية بكل متطلباتها، والمطلوب من هذه المنظمات إعداد تقرير شامل عن كل مجهوداتها داخل المجتمع المصري، مع رصد التغييرات التي تحدث في بنية المجتمع وفق مقررات (مؤتمر بكين) و (القاهرة للسكان)، وترفعه دورياً للأمم المتحدة، وإن كان تركيزنا ـ هنا ـ سينصبّ على التقارير المرفوعة للجنة المرأة بالأمم المتحدة المعنية بتقييم تنفيذ مقررات (مؤتمر بكين) على مستوى العالم، والتي كان آخر نشاطاتها المؤتمر العالمي «عشر سنوات على

(١) سناء المصري: تمويل وتطبيع، قصة الجمعيات غير الحكومية، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٨.

مؤتمر بكين» الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٨ فبراير إلى ١١ مارس ٢٠٠٥ .

المنظمات غير الحكومية النسوية عملت داخل المجتمع المصري وفق إستراتيجيات منهجية مدروسة بعناية تم التخطيط لها من قبل نشيطات العمل النسوي، وفق أجندة الأمم المتحدة النسوية، تلك الإستراتيجيات يمكن رصد بعض ملامحها في التالي :

*** إستراتيجيات عمل المنظمات النسوية في مصر:**

١ ـ **تقسيم المجتمع** : يعتمد نشطاء الحركة النسوية في استخدامهم للمنظمات غير الحكومية على تفتيت المجتمع إلى جزئيات تُعرف بالمجتمع المحلي (قرية ـ حي)، وفي كل منطقة توجد منظمة يصل من خلالها الفكر النسوي إلى كل قطعة في المجتمع، وفي الوقت نفسه يتم تقسيم نساء المجتمع إلى مجموعات وشرائح توضع برامج العمل وفق ثقافتهم وطبيعة شخصياتهم، ومن ثم تسهل صياغة العقول النسائية في المجتمع المصري وفق الأجندة النسوية، كما أن هذا الأمر يحقق فرص التجمعات التي لا تتوافر عند العمل على المستوى القومي .

٢ ـ **نسونة الجمعيات المصرية** : معظم الجمعيات غير الحكومية المصرية متوقف لأسباب عدة ،أهمها (أزمة التطوع ـ التمويل)، والفعّال منها يمارس أنشطة متعددة، منها : العمل مع المرأة، لكن فلسفتها في ذلك يصفها نشطاء الحركة النسوية بأنها تقليدية؛ لأنها تقتصر على كفالة الأيتام ورعاية الأرامل، لذلك تعمل الحركة النسوية على إحداث التحول في فلسفة تلك الجمعيات بحيث تستبدل بالأجندة النسوية، ومن ثم يتحول خطاب تلك الجمعيات إلى الفكر النسوي، وفي الغالب يتم ذلك من خلال طريق رئيس، وهو توفير دعم مالي للجمعية أو لبعض العاملين بها، وفي سبيل ذلك يتم اختيار شخصية من أعضاء الجمعية أو من أبناء المنطقة التي تضم الجمعية، ثم تقوم المنظمات نسوية

الفكر بتولّي تدريب هذه الشخصية وفق منظور «الجندر»، وبعد ذلك يتم تجنيدها بالجمعية لممارسة المهام النسوية التي تكلف بها، مع ضرورة توفير الحوافز الإيجابية اللازمة لاستمرار الولاء، ومن هنا فالشخصية المستحدثة تحرك الجمعية داخل المجتمع وفق الأجندة الآتية من المنظمة النسوية الرئيسة، والتي تستمد بدورها أجندتها من الأمم المتحدة؛ ليصبح التحكم في تنشئة وتوجيه الفتاة والمرأة المصرية المسلمة من قبل قلة مسيطرة على لجنة المرأة، يشكك المفكرون الغربيون في هوية بعضهم الجنسية، بينما يجاهر البعض الآخر بشذوذه الجنسي.

٣ ـ **التشبيك**: رافق هذا المصطلحُ الأجندةَ النسوية، وهو يعني ـ ببساطة ـ أن مجموعة من الجمعيات تتّحد فيما بينها وتكوّن شبكة عمل«Net work»، وذلك لتحقيق برنامج عمل مشترك، ويحقق التشبيك فاعلية في العمل، والأثر السلبي له يتمثل في كونه ورقة ضغط على الجهات الرسمية، ولما كان المجتمع المدني في ظل التمويل الأجنبي يُدار وفق أجندة خارجية، فإن الضغط على الحكومة سيكون في ظاهره مطلب عام نابع من المجتمع الداخلي، في حين أنه مطلب خارجي يتم بصورة غير مباشرة.

٤ ـ **الاتصال على مرحلتين**: يعتمد على طرح الأجندة النسوية على مرحلتين، وذلك من خلال استقطاب قادة الرأي داخل المجتمع وفق الأجندة النسوية، ليتم بعد ذلك استثمار هؤلاء القادة لتهيئة الجماهير للأفكار النسوية، وذلك اعتماداً على تأثير القادة داخل المجتمع، وفي سبيل ذلك يتم استخدام كافة أساليب الترغيب والترهيب، والقادة الرافضون بقوة للأجندة النسوية يتم تجنّب الصدام معهم.

٥ ـ **نظرية المحاكاة**: تستخدمها الحركة بحرفية عالية، وهي تقوم على خلق نموذج مجتمعي لقضية من قضايا الأجندة، ويتم تركيز العمل داخل منطقة ما لها طبيعة تساعد على خلق النموذج، وبعد نجاح التجربة يتم الترويج لها إعلامياً

بأنها نموذج ناجح يجب أن يحتذىٰ به، و المثال علىٰ ذلك: ما قامت به الهيئة الإنجيلية - منظمة غير حكومية - من تركيز جهدها في قرية من القرىٰ المصرية وبدعم دولي ومساعدات من منظمات نسوية، وذلك لمنع الختان في هذه القرية التي يعتنق معظم قاطنيها النصرانية، وبعد فترة من العمل أُعلن أن القرية ترفض الختان، و أخذ دعاة الحركة النسوية في الترويج للنموذج - إعلامياً - بأنه نموذج يجب أن تقتدي به كل قرية مصرية، ورفع الدعاة شعار «قرية بلا ختان»، ويلاحظ أنه لم تذكر كلمة (ختان إناث) في إشارة خفية منهم بأن المطلب الحقيقي هو ختان الإناث والذكور معاً، ويؤيد طرحنا هذا ما تقوله «د. ماري أسعد» - منسقة الجمعية المصرية للسكان والتنمية التي تأسست بعد مؤتمر القاهرة للسكان -: «يسود وسط مجموعتنا الرأي بأننا لو ضمنّا قضيتي ختان الذكور والإناث في حملة واحدة فسنخسرهما معاً، وهذا يستدعي تحديد الأولويات، ولأن الأطباء الذين يساندوننا في حملة مناهضة ختان الإناث لم يتبنوا بعدُ ختان الذكور كقضية، فإن مجموعتنا لايمكن أن تبدأ في طرحه دون مساندة أمثال هؤلاء الأساتذة الأطباء»(١).

٦ - **الإقراض الربوي**: تقوم المنظمات النسوية بتقديم القروض للنساء بفوائد ربوية، علىٰ الرغم أنه في إمكانهم تقديمها بدون فوائد ورفع أعباء الفوائد عن كاهل النساء، خاصة وأنها في معظمها منح - لا تُردّ - من المؤسسات الدولية، إلا أن هذه الاتفاقات المصاحبة للتمويل تُلزم المنظمات بإخراج القروض بفوائد تصل أحياناً لأكثر من (٢٠ ٪)، مع رفع القضايا علىٰ من يعجز عن السداد، وهنا تناقض؛ كيف أن المنظمة ترفع شعار التمكين الاقتصادي للنساء، ومع أول تعثّر لا تتوارىٰ عن الزجّ بهم في السجون؟ تساؤل آخر يطرح نفسه وهو: هل هناك

(١) عصام حسن البيومي: دور المنظمات الأهلية في مناهضة ختان الإناث، فصلية أحوال مصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٢٥، صيف ٢٠٠٤.

علاقة بين الحرص على إطعام المرأة المسلمة من حرام وسهولة اقتناع بعض النساء بمحتويات الأجندة النسوية؟

تلك كانت بعض الإستراتيجيات التي حاولنا استنباطها من تحليل أعمالهم، وننتقل بعدها للتعرف على الوضع القانوني للمنظمات غير الحكومية في مصر.

## * الوضع القانوني للمنظمات غير الحكومية في مصر:

قانونية الجمعيات الأهلية في مصر مستمدة من المادة (٥٦) من الدستور المصري، وقد خرج أول تشريع خاص بالجمعيات عام ١٩٤٥، ثم ظهرت سلسلة من القوانين المنظمة لعلاقة الدولة بالجمعيات والروابط التطوعية، إلى أن استقرت عند القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤ الذي وُصف بأنه أشهر قانون في مصر، وذلك لاصطدامه مع أغراض دعاة المجتمع المدني، وقد ظهر هذا القانون بنزعة اشتراكية تعبر عن أيديولوجية الدولة الناصرية.

كثر الجدال خاصة في فترة التسعينيات نحو تغيير هذا القانون بصورة محلية ودولية، نتج عنه صدور القانون رقم (١٥٣) لسنة ١٩٩٩ الذي طُعن فيه بعدم دستوريته شكلاً وإن كان ظهوره أتاح لنشطاء المجتمع المدني معرفة توجّه الدولة نحوهم ومن ثم تحديد آليات الضغط على الحكومة، وكذلك تمكنت الحكومة من قياس ثقل المجتمع المدني في مصر، ومن هنا أطلق البعض على هذا القانون شعار «وُلِدَ ليموت».

معظم النقاط التي أثارها هؤلاء النشطاء تمت مراعاتها في القانون الجديد، وهو القانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢، الذي أعطى الكثير من مساحات الحرية لعمل الجمعيات، كما أنه اعترف رسمياً بممارسة المنظمات الأجنبية لأنشطتها داخل المجتمع المصري، واستُحدثت إدارة جديدة بوزارة الشؤون الاجتماعية سُمّيت بإدارة المنظمات الأجنبية، مسجل بها حتى الآن (٢٣) منظمة أجنبية،

تأتي على رأسها منظمة «فورد الأمريكية»، ودور وزارة الشؤون الاجتماعية يقتصر على توجيه المنظمة الأجنبية بعمل اتفاقية مع وزارة الخارجية المصرية، ورفع تقرير نصف سنوي للإدارة المستحدثة بوزارة الشؤون الاجتماعية، وهذا التقرير فني فقط، ولا يحق لوزارة الشؤون الاجتماعية الإشراف الدوري أو حق الاعتراض على أي قرار أو مشروع تقوم به المنظمة الأجنبية، والمبرر المقدم في ذلك أن أي تضييق على المنظمة الأجنبية سينعكس على المنح التي تقدمها تلك المنظمات.

ونحن بدورنا نتساءل: لماذا تم تقديم كافة التسهيلات القانونية ولا توجد أدنى مراقبة قانونية تحمي الأمن القومي؟ ازدواجية بحاجة إلى مراجعة.

على الرغم من التنازلات الكثيرة التي قدمتها الحكومة المصرية من خلال قانون (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ للمجتمع المدني إلا أن نشطاء ذلك المجتمع المدني أبدوا اعتراضهم على القانون، بحجة أنه مقيد للحريات، واعترضوا على مواد بعينها، هذه المواد عندما يقرؤها بتأمّل من يغار على وطنه يلمس الأبعاد الأمنية التي بسببها وضعت تلك المواد المراد إلغاؤها، فالمادة (١٦) في القانون (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ اشترطت عدم الانضمام إلى المنظمات الدولية دون موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية، هذه المادة تقول عنها «أماني قنديل»[(١)]: «إن العالم الذي يشهد حالياً العولمة وعصر الشبكات الدولية حيث إن هناك (٢٦٠٠٠) منظمة دولية غير حكومية، يلزم موافقة بيروقراطية من الحكومة المصرية للانضمام إلى أي منها، وهو الأمر المخالف لروح العصر ولمنطق حرية الأفراد في الانضمام إلى جمعيات دولية»[(٢)].

---

(١) «د. أماني قنديل» باحثة مصرية نشطت في دراسة قطاع المنظمات غير الحكومية في مصر، تشغل منصب رئيس الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية، ذات علاقات ممتدة بالمنظمات الدولية التي مولت لها دراسات هامة عن المجتمع المدني في مصر، خاصة العلاقة بين الحركات الإسلامية والعمل الخيري، اختيرت مؤخراً ضمن (٢٣) شخصية دولية لعضوية لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة.

(٢) أماني قنديل: رؤية نقدية لقانون الجمعيات الأهلية الجديد، القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣، الأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي بمصر، ص ٦٠ - ٦١.

أما عن المنح الأجنبية فقانون (٨٤) لسنة ٢٠٠٢ يشترط موافقة الجهة الإدارية (وزارة الشؤون الاجتماعية بعد مراجعة الأمن القومي)، وأن تدخل الأموال بصورة واضحة لحساب الجمعية البنكي تحت إشراف وزارتي الشؤون الاجتماعية والخارجية المصرية، وهذه المادة من الواضح تحقيقها للانضباط الأمني والمحاسبي للأموال، بغضٍّ النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا مع فلسفة التمويل الأجنبي، إلا أن الدكتورة «أماني قنديل» تطالب بإلغاء هذه المادة وفتح الباب للتمويل الأجنبي دون أي رقابة، حيث تعلق على هذه المادة بقولها: «هناك هيمنة من جانب الحكومة على المجتمع المدني، ولا يمكن تبرير ذلك بالرغبة في تحقيق الشفافية، و التي لا تتحقق بالهيمنة الحكومية»[١].

مفتاح اللعبة في المجتمع المدني هو «التمويل الأجنبي»، وحيث إن الحكومة تلزم الجمعيات بالكشف عن كل دولار يأتي من الخارج وإنفاقه تحت إشراف الحكومة، ولها حق الاعتراض على ما يصطدم مع المصالح الوطنية فضلاً عن المحاسبة المالية، لذلك فإن فرصة الراغبين في الارتزاق ضعيفة.

من هنا قام هؤلاء بالالتفاف على القانون بإنشاء شركات مدنية يقولون إنها «غير هادفة الربح»، تنشأ من خلال الشهر العقاري على مسؤولية صاحبها، ومن المفترض أن تكون خاضعة للضرائب على حد قول «سعد الدين إبراهيم»[٢]، إلا أن التقارير الضريبية للجهاز المركزي للمحاسبات بمصر خالية من حصيلة ضرائب تلك الشركات المدنية.

وهذه الشركات تقول عنها «أماني قنديل» أنها مشهرة طبقاً للقانون المدني[٣]، لكن بعد مراجعة القانون المدني وتحديداً المواد التي ذكرتها الدكتورة

(١) المرجع السابق، ص ٦٠ـ٦١.
(٢) سعد الدين إبراهيم: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٠٣.
(٣) أماني قنديل: المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٥٧.

من المادة (٥٤) إلى (٨٠) تبين أنها ألغيت بالقرار الجمهوري رقم (٣٨٤) لسنة ١٩٥٦، والذي ألغي بالقرار الجمهوري بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٤، والذي ألغي بالقانون رقم (٨٤) لسنة ٢٠٠٢.

السبب الرئيس في التمسك بتلك الشركات والمراكز رغم مخالفتها للقانون أن التمويل الأجنبي يأتي باسم صاحب الشركة الشخصي ويدخل على حسابه البنكي، ومن ثم لا تكون هناك أي رقابة حكومية على تلك الأموال، وهذا هو سر الثراء المفاجئ لنشيطات الحركة النسوية في مصر، والمانح يغضُّ الطرف عن أية تجاوزات؛ لأنه سيحصل على أفضل النتائج بدون خسائر سواء بشرية أو دبلوماسية.

## * جهود المنظمات النسوية في تنفيذ مقررات بكين في مصر:

سيتم الاعتماد في عرض تلك الجهود على «تقرير الظل»[1] المرفوع من المجتمع المدني المصري إلى الأمم المتحدة، إضافة إلى منشورات وإصدارات بعض المنظمات النسوية المصرية.

### أولاً: رابطة المرأة العربية:

تم إنشاء رابطة المرأة العربية عام ١٩٨٧، وحصلت على مركز استشاري مع الأمم المتحدة، وجاء إنشاؤها في أعقاب مؤتمر المرأة الثالث «نيروبي١٩٨٦»، و ترأس الرابطة «هدى بدران» التي تصفها «سناء المصري» بأنها ذات أصول برجوازية، كما تقول عن جمعيتها «لأنها تتعامل مع معظم مؤسسات التمويل

(١) ترفع الحكومات إلى لجنة المرأة بالأمم المتحدة تقارير دورية عن الإجراءات التي اتخذتها لتنفذ مقررات بكين وتعرف بـ«التقارير الحكومية»، وفي ذات الوقت ترفع المنظمات المخولة بتطبيق تلك المقررات تقريراً دورياً يعرف «بتقرير الظل»، ويتم الاعتماد عليه أكثر من قبل الأمم المتحدة، نظراً لأنه يمثل رقابة على أداء الحكومة.

الدولية لذلك يسميها المراقبون «حوت» الجمعيات النسائية»[١]، وهذه الرابطة معنية بتطبيق أجندة الأمم المتحدة النسوية في مصر، وعلى رأسها مقررات مؤتمر بكين، كما أنها تقدم الدعم الفني للمنظمات النسوية في بعض الدول العربية.

وعن مشروعاتها داخل مصر؛ يوضح «تقرير الظل» المرفوع إلى الأمم المتحدة عدداً من المشروعات التي نفذتها الرابطة في مصر، والتي منها :

**١ - مشروع دعم الجمعيات الأهلية المصرية نحو تنفيذ مقررات مؤتمر بكين بالتعاون مع الحكومة الهولندية:**

## محاور المشروع:

**المحور الأول: شبكة الجمعيات:**

تم إنشاء شبكة للجمعيات الأهلية واسعة النطاق تمتد لتشمل مصر في ست مناطق جغرافية، هي: القاهرة الكبرى، الإسكندرية، الدلتا، مصر الوسطى، مصر العليا، سيناء وقناة السويس، وقد قامت الرابطة في إطار هذا المشروع بإنشاء عدد من اللجان المحركة.

وحتى تتمكن الشبكة من تحقيق الهدف العام - تنفيذ مقررات مؤتمر بكين - قامت الرابطة بما يلي:

- تصميم برنامج تدريب يتوافق مع احتياجات أعضاء الجمعيات الأهلية الأعضاء في الشبكة، بهدف زيادة قدراتهم البشرية والمؤسسية؛ لتمكينهم من أداء عملهم بكفاءة.

- عقدت العديد من الدورات التدريبية لهذه الجمعيات، بدءاً من فبراير ١٩٩٩ وانتهاء في أغسطس ١٩٩٩، تم فيها تغطية (٢٧٠) جمعية أهلية في

(١) سناء المصري: تمويل وتطبيع، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.

الأقاليم الجغرافية الستة السابق ذكرها، ودارت موضوعاتها حول بعض المهارات الفنية، وكذلك التدريب على الاتصال مع الهيئات الممولة.

- إشراك رؤساء فروع الرابطة بالمحافظات المختلفة في المؤتمر العربي الإقليمي للجمعيات الأهلية الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان في الفترة من ١٠ - ١٢ فبراير ٢٠٠٠؛ لمتابعة جهود الجمعيات الأهلية في تطبيق محاور مؤتمر بكين من ناحية، ولتبادل الخبرات على المستوى العربي من ناحية أخرى.

**المحور الثاني: الطفلة:**

يتضمن الهدف الرئيس الحماية من الإيذاء الجسدي وترسيخ مبدأ المساواة في الحقوق وفق منظور «الجندر»! وفي سبيل ذلك تم تنفيذ الفعاليات التالية:

- تم تشكيل لجنة من الاستشاريين والأخصائيين لدراسة أجزاء من الكتاب المدرسي في مرحلة التعليم الإلزامي من سن السادسة إلى سن الخامسة عشرة؛ لبيان البنود التي ترسخ مفاهيم التمييز ضد الطفلة الأنثى، و يتم استخدام نتائج هذه الدراسة في تحفيز الرأي العام والمسؤولين الحكوميين للعمل على إلغاء كافة بنود التمييز.

ربما ما سبق هو ما جعل أصواتاً عدة تطالب بتنقيح الكتب الدينية - خاصة في التعليم الأزهري - من البنود التي تتعارض مع الأجندة النسوية، خاصة وأن البنود المطلوب تنقيحها أو حذفها كانت محددة بدقّة وبعناية.

كذلك المطالبة بتضمين المناهج «تعليم الجنس» في التعليم المصري والعربي. و«تعليم الجنس» هي الترجمة الصحيحة للمصطلح الإنجليزي الوارد في أجندة ووثائق الأمم المتحدة النسوية «Education of Sex» وليس «الثقافة الجنسية» كما يتم الترويج لها عندنا، والفرق كبير بين المصطلحين؛ لأن ما يطالبون به مطبق عملياً طبقاً للأجندة النسوية في بعض الدول الغربية من خلال تعليم المراهقين الجنس

وكيفية ممارسة الجنس الآمن؛ بعيداً عن الحمل والأمراض التناسلية، وقد بدأت بالفعل بعض المنظمات النسوية في إجراء دورات تدريبية عن الجنس في حضور المراهقين والمراهقات سوياً، ويتم طرح أشد القضايا حساسية في هذا المناخ المختلط!

- حصلت رابطة المرأة العربية على موافقة وزارة التربية والتعليم على اقتراحها بإدخال أنشطة تخاطب الطفلة في المناطق الفقيرة، مثل: فصول التفصيل والخياطة؛ لتشجيع الفتاة والأسرة على قبول فكرة ممارسة الأنشطة المدرسية، وقد وضعت الرابطة خطة لإقامة معسكرات للتلاميذ أثناء عطلة الصيف، تقدم من خلالها بعض الندوات التي تدعو نشر مبدأ المساواة في الحقوق من منظور «الجندر»، و الحضور في تلك الندوات لم يقتصر على التلاميذ فقط، بل شمل - أيضاً - أولياء الأمور، وفي سبيل ذلك تقدم الرابطة الأغذية والملابس وكذلك الأدوات اللازمة للنشاط الصيفي، وتوضح الرابطة أن هذا المشروع «الطموح» - الذي يهدف إلى مخاطبة الأجيال القادمة من خلال المؤسسة الأولى التي يتعاملون معها في حياتهم العملية - سوف تتوسع الرابطة في مستوى التغطية الجغرافية له، حيث سيتم تنفيذه في محافظات أخرى.

ويلاحظ على ذلك أن الرابطة نجحت في اختراق مجتمع الأطفال ذوي الفطرة ليتم تنشئتهم من الصغر على أجندة الأمم المتحدة النسوية.

ومن خلال مكونات الترغيب - الغذاء والملبس - تمكنت الرابطة من تكوين تجمعات رسمية تبث لها ما تشاء، وتقوم بصياغة عقولهم وفق الأجندة النسوية، وبذلك تصنع الرابطة معامل تفريخ تخرج منها أصوات تعتنق المذهب النسوي - وهذا يذكرنا بتوظيف الشيوعية للتجمعات العمالية في السابق - ومن ثم فإنه بعد عقد أو عقدين - وفي ظل تغييب قوى التوازن - سيظهر عندنا جيل من النسويين واسع الانتشار متحلل من كل ما يصطدم مع مذهبه.

**المحور الثالث: المرأة المعيلة:**

الهدف الرئيس من هذا المشروع هو العمل على تطوير نظم لدعم السيدات معيلات الأسر، من خلال التدريب وإعادة التأهيل وتسهيل الحصول على عمل وتقديم خدمات الاستشارات والمساعدة القانونية!

وأكثر ما يلاحظ في مثل هذه المشاريع هو تقديم القروض ذات الفوائد الربوية لهؤلاء السيدات، ومن ثم تُطعم المرأة من حرام، وكذلك أبناؤها، وإذا ما حدث ذلك سهل اقتياد المرأة لكل محتويات الأجندة النسوية ذات المخالفات الصريحة للإسلام، والاقتياد هنا يعتمد على التدرج في طرح الأجندة.

**المحور الرابع: المساواة بين الجنسين وفق منظور «الجندر»:**

يهدف هذا المحور إلى العمل على إحداث تأثير واضح في المناخ الاجتماعي عامة فيما يتعلق بالمساواة «الجندرية» بين الجنسين، وذلك على مستويات عدة، وبالأخص في الحقوق القانونية وتكافؤ الفرص في الأعمال كافة وتساوي إمكانية الالتحاق بالمناصب السياسية وغير ذلك من القضايا المرتبطة... وفي هذا الإطار قامت رابطة المرأة العربية بإنتاج الفيلم الوثائقي «بانوراما المرأة المصرية وكفاحها على مدى مائة عام».

وإحداث هذا التأثير في المناخ الاجتماعي لا يتأتى إلا إذا تم فهم واستيعاب مراحل التغير الاجتماعي للمجتمع المصري نحو قضايا المرأة، حتى يتم تحديد النقاط التي من خلالها يتم التأثير، ولذلك جاء في التقرير المرفوع للأمم المتحدة ذكر الفيلم الوثائقي مقروناً بالتأثير في المناخ الاجتماعي في قضية المساواة بين الجنسين، وذلك لأنه من خلال هذا الفيلم سيتحقق هدف تلمّس تلك النقاط.

**٢ ـ مشروع المشاركة السياسية ودعم المرأة في مراكز صنع القرار:**

ويمثل المشروعَ الثاني للرابطة والمذكور في «تقرير الظل» المرفوع للأمم المتحدة، ويهدف إلى زيادة نسبة مشاركة المرأة المصرية في الحياة السياسية بشكل عام!

ويضم المشروع عدداً من الأنشطة، منها :

- تشجيع المرأة على استخراج البطاقة الانتخابية .
- رفع مستوى وعي المرأة حول أهمية ممارسة حقوقها السياسية بفاعلية .
- مساعدة الناخبات على المشاركة في العمل السياسي .
- عقد ورش عمل لعضوات المجالس المحلية للقيام بدورهن بفاعلية .
- مساندة السيدات القادرات الراغبات في الترشيح لانتخابات مجلس الشعب بصرف النظر عن توجههن الحزبي .

و مثل هذا المشروع يسعى لتطبيق دعوة الأجندة النسوية بالتمكين السياسي للمرأة، وفي ظل عقيدة الاستغناء عن الرجل يكون الهدف بعيد المدى هو تكوين دولة نسوية يكون النظام العام لها نسوياً، ويلمس المراقب لهذه البرامج السياسية تهيئة المتدربات نفسياً لتولي المناصب السياسية العليا بما فيها رئاسة الدولة، وفي مناخ كهذا لو تمكنت إحداهن من تولي الولاية العامة فسيكون جميع المساعدين من النساء، أما طالبو المناصب من الرجال فعليهم التحول لاعتناق المذهب النسوي حتى ينالوا ما يصبون إليه .

**٣ ـ مشروع التوعية القانونية للمرأة :**

بدأت الرابطة مشروع توعية المرأة بالحقوق والواجبات القانونية والمدنية وتشبيك الجمعيات بالتعاون مع الصندوق الاجتماعي للتنمية[1]

---

(١) أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية بالقرار الجمهوري رقم (٤٠) لعام ١٩٩٢، وقد أنشئت به وحدة للنوع الاجتماعي عام ١٩٩ ؛ للاهتمام بقضايا «الجندر»، وقد اعتمد الصندوق في نجاحه على جذب المنح والقروض من الجهات المانحة الدولية لتمويل مشروعات وبرامج محددة. . . ـ للاستزادة يمكن الرجوع إلى : أحمد حسن سعيد : دور الصندوق الاجتماعي في رفع كفاءة المنظمات غير الحكومية في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة .

منذ العام ١٩٩٣، وقد كان الهدف الرئيس لهذا المشروع هو محو الأمية القانونية للمرأة عامة وفي الأحياء الشعبية خاصة، وقد توسع المشروع بحيث استهدف فئة الطلبة والطالبات، وقد عملت الرابطة على تطوير هذا المشروع من خلال إدخال مواد الاتفاقات الدولية والأمم المتحدة.

وقد راعت الرابطة في هذا المشروع اختيار الجمعيات التي تنفّذ بها دورات التوعية القانونية للنساء، بحيث تكون في أحياء متفرقة؛ ضماناً لتحقيق الانتشار لهذه الدورات.

توعية المرأة بالقانون المطبق في الدولة أمر هام، إن كان الهدف منه المعرفة والتوظيف الجيد، لكن التطبيق العملي يوضح أن الهدف هو الدفع والتحريض وعدم الاكتراث «بالصلح» والتوفيق بين المرأة وزوجها، وذلك بما يعرف بالمساندة أو المساعدة القانونية، والذي هو جزء من عملية «إحداث التفريق بين المرء وزوجه».

والأمر لا يقتصر على التوعية بالقوانين الوضعية العلمانية، لكنه يمتد ليشمل أجندة الأمم المتحدة النسوية سواء كانت متضمنة في القوانين المحلية أو لا، والهدف معروف وهو تهيئة الرأي العام لتقبّل التغيرات المتوازية المدخلة على التشريعات، وكذلك دفع المجتمع النسوي للمطالبة بتغيير الدستور والتشريعات طبقاً لأجندة الأمم المتحدة، وبذلك تتحول التغييرات التشريعية لتصير استجابة للنداءات الشعبية المعدلة.

**٤ ـ مشروع مركز التوثيق والمعلومات لدراسات المرأة بالتعاون مع المنظمة الإيطالية لتنمية المرأة والاتحاد الأوروبي:**

وفي هذا المشروع قامت الرابطة ببلورة مجهوداتها من خلال توثيق ما يتعلق بالمرأة؛ من دراسات وأبحاث وإحصائيات وما إلى ذلك. . .،

وقد كان التوثيق آلياً من خلال «نظام معلومات المكتبة المتطور»، وتضم مجموعات الرابطة المتنوعة ما يقرب من (٢٥٠٠) كتاب باللغة العربية والإنجليزية، تمت معالجتها فنّياً ومادياً من خلال الفهرسة الموضوعية والوصفية.

وهذا المشروع يذكرنا بكلمات «سعد الدين إبراهيم» التي يعلق فيها عن الأبحاث والدراسات التي تجري في مصر من خلال التمويل الأجنبي والتي يقول عنها: «إن هدف السياسة الأمريكية منذ العام ١٩٧٤ هو ربط مصر بالعجلة الأمريكية على المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية والإستراتيجية والبحثية... وما يوجد عند الأمريكيين من معلومات عن مصر في كل الميادين، وما قاموا بتجميعه في السنوات الأخيرة ـ عقد الثمانينيات ـ هو قدر هائل من المعلومات لا يوجد عند أي هيئة مصرية»[١].

عند تأمل الجهة الممولة لهذا المشروع نجدها تتبع إيطاليا والاتحاد الأوروبي، والتساؤل: هل أوروبا ـ الآن ـ تلعب نفس لعبة أمريكا، أما أنها أدوار مقسمة ذات طابع تكاملي؟

**٥ ـ مشروع صور من قضايا المرأة أمام المحاكم:**

يهدف هذا المشروع إلى جمع بيانات في محال المنازعات الأسرية والأحكام القضائية، وتستخدم هذه البيانات في الإشارة إلى الصعوبات التي تواجه المرأة عند النزاع، ويهدف إلى تبنّي تعيين المرأة في مناصب القضاء، وإلى التأثير في اتجاهات المجتمع لصالح المرأة وفق الأجندة النسوية.

وفي إطار هذا المشروع تم إعداد دراسة تحت عنوان «قضايا المرأة أمام محاكم الأحوال الشخصية» تم عرض نتائجها في عدد من الندوات للإعلاميين ورجال القضاء وأعضاء المجالس المحلية..، ويوضح «تقرير الظل» أن هذه الدراسة

(١) سعد الدين إبراهيم في؛ رفعت سيد أحمد: علماء وجواسيس (التغلغل الأمريكي ـ الإسرائيلي في مصر)، رياض الريس للكتب والنشر، ط ٣، لندن، ١٩٩٠، ص ١٠٦.

قد أسهمت ـ إلىٰ جانب الندوات ـ في حشد «الرأي العام» نحو إدخال بعض التعديلات علىٰ قانون الأحوال الشخصية (وهو ما حدث من خلال قانونَيْ الخلع و محاكم الأسرة).

**٦ ـ ندوات ومؤتمرات:**

وبالإضافة للمشروعات السابقة فقد نظمت رابطة المرأة العربية عدداً كبيراً من الندوات والمؤتمرات من أجل الدعوة للأجندة النسوية، وكان من أهمها:

أ ـ المؤتمر الإقليمي الأول عن صحة المرأة والاتفاقية الدولية للقضاء علىٰ كل أشكال التمييز ضد المرأة، في الفترة من ٧ ـ ٩ يونيو في العام ١٩٩٣، وذلك بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة التالية: (UNFPA- NOVIB- WHO- UNICEF - UNDP).

ومن خلال هذا المؤتمر صدرت عدة توصيات هامة كانت تمهيداً وأساساً بنيت عليها كافة الأنشطة التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع عن المرأة في بكين.

ب ـ في العام ١٩٩٥ أقامت رابطة المرأة العربية بالتعاون مع منظمة اليونيسيف والسفارة الكندية ندوة حول موضوع الطفلة الأنثىٰ، الذي يُعدّ أحد أهمّ المحاور الأساسية التي تناولتها (وثيقة بكين)، وقد أُعدّ فيلم تلفزيوني تناول موضوع الطفلة في مجال التعليم والصحة والتنشئة الاجتماعية والعمل.

ج ـ شاركت الرابطة في الاجتماع التحضيري لـ (مؤتمر بكين) في عمان في نوفمبر من العام ١٩٩٤، والاجتماع التحضيري في نيويورك في مارس من العام ١٩٩٥، حيث تم التنسيق علىٰ المستوىٰ الإقليمي والقومي لإنجاح هذا «الحدث الهام»!

د ـ بحسب تعبير «تقرير الظل» فقد تم تكوين شبكة من الجمعيات الأهلية في محافظات الجمهورية، حيث تمثل كل محافظة عن طريق منسقة، تعاونها لجنة محركة تتكون من عدد من الجمعيات.

ما قدمته تلك المنظمة من مجهودات في التحضير لـ (مؤتمر بكين) جعلها مؤهلة لأن تفوز بمناقصة تطبيق مقررات بكين في مصر وتغدق عليها المنح من مؤسسات التمويل الدولية.

بعد مؤتمر المرأة الرابع في بكين العام ١٩٩٥ ـ وبعد أن فازت الرابطة بالمناقصة ـ قامت الرابطة بإعداد مؤتمر هدف إلىٰ رصد الأنشطة التي تمت، وكذلك التعرف علىٰ العقبات التي تعترض التنفيذ، وتحديد متطلبات العمل في المرحلة القادمة، وقد خرج المؤتمر بعدد من التوصيات الهامة، كان من بينها:

ـ العمل علىٰ التخلص من التراث الرجعي والعادات والتقاليد البالية.

يلاحظ علىٰ مطبوعات وكتابات النسويين أنه يتم الإشارة إلىٰ النصوص الإسلامية التي تصطدم معها الأجندة النسوية علىٰ أنها «تراث رجعي» أو «الإرث» أو «الموروث» أو «القديم»، ويتم تجنب تحديد المقصود بدقة، حتىٰ يتم تمرير الكلام وضمان عدم المهاجمة، ومن ثم يتم تحقيق الهدف، وليلاحظ القارئ ما تحمله كلمة «التخلص» من قسوة، فهم لا يستخدمون كلمة تصحيح أو تعديل، لكنهم يستخدمون كلمة تعبّر عن مدىٰ الكراهية لما يضمرونه.

ـ العمل علىٰ إصدار القوانين والتشريعات المحققة للأهداف.

ـ متابعة الإنتاج الإعلامي لتنقيته من المفاهيم السيئة التي تشوه صورة المرأة، ولعل ذلك هو السبب في تقليل الجرعة الدينية «القليلة» من المساحة الإعلامية في الفترة الأخيرة.

هـ ـ قامت الرابطة بالاشتراك مع جمعية (النداء الجديد) بعقد اجتماع للخبراء لمناقشة ظاهرة «الاستغلال الجنسي للأطفال» في ١ يوليو من العام ١٩٩٦، وحضر الاجتماع مجموعة من الخبراء في الاقتصاد، علم النفس، الصحة، الصحافة، الإعلام.. وأوصىٰ الاجتماع بأهمية التنسيق بين الجهاز

الحكومي والأهلي في التصدي للمشكلة، وإدخال برامج للتعريف بالمشكلة من خلال الأسرة والمدرسة وأجهزة الإعلام، كما تمت التوصية بتشديد العقوبة على المستغلين، وكذلك إعداد برنامج تدريبي في مجال الخدمة الاجتماعية لإعداد الأخصائيين الاجتماعيين للتصدي لمشكلة «الاستغلال الجنسي للأطفال».

ما نريد التنويه عليه في هذه الجزئية أن تعبير «الاستغلال الجنسي للأطفال» وفقاً لمفهوم الأمم المتحدة يضم الزواج المبكر للأنثى على الرغم من بلوغها السن الشرعية للزواج، لكنهم يعتبرون أن الأنثى التي لم تبلغ السن القانونية للزواج هي طفلة وأن تزويجها دون هذه السن هو استغلال جنسي لها، ومن ثم ينبغي التصدي لذلك، وكذلك معاقبة المستغلين وهم في غالبية الحالات الأب والزوج، وعمدتهم في ذلك خطورة الزواج المبكر على صحة المرأة، مع أن الدراسات العلمية أثبتت أنه لا خطورة من الزواج المبكر على صحة المرأة، بل على العكس من ذلك.

فقد بيّنت الدراسات أن العمليات القيصرية والولادة المبكرة و التشوهات الخلقية ووفاة الجنين داخل الرحم ووفاة الأطفال بعد الولادة جميعها تزداد نسبياً كلما زاد عمر الحامل.

وتطلق الأمم المتحدة على الأنثى التي تحمل مبكراً ـ سواءً داخل الزواج أو خارجه ـ لقبَ «الأمهات المراهقات»، وتستنكر ذلك الفعل، وترى أن يكون للفتاة الحق في اختيار الوقت الذي تمارس فيه الجنس الآمن برغبتها قبل الزواج ومع من تريد، وفي حالة الزواج تقوم بتزويج نفسها بنفسها دون ولاية من أحد وبعد السن التي تحددها الأمم المتحدة، وأنه يجب أن لا يؤثر الزواج على التعليم، أي: لا يكون سبباً في التسرب من التعليم، نلاحظ في مصر أن ندوات الاستغلال الجنسي مقرونة في معظم الأحيان بِبُعْدَيْ التسرب من التعليم وتحديد النسل، فهل ثمة علاقة؟.

تقول وثيقة الأمم المتحدة الخاصة بتقييم تنفيذ منهاج عمل بكين في العام ٢٠٠٠ في الجزئية (١٥٠): إن مردودات تعليم الإناث تؤثر على مستوى الخصوبة؛ لأنها تبطئ النمو السكاني، فالمرأة التي تحصل على سبع سنوات على الأقل من التعليم لديها عدد أطفال أقل بـ(٢,٢) من المرأة التي لم تلتحق بالمدارس»[1]، إذاً فالأمم المتحدة عندما تدعو إلى تعليم الإناث عندنا ليس من أجل صناعة جيل مثقف مؤثر في الحياة العملية والعلمية، لكنها ـ وتبعاً لوثائقها ـ تهدف إلى رفع سن الزواج، ومن ثم إبطاء النمو السكاني.

وهنا يظهر تساؤل: لماذا تطبق دعوات تحديد النسل بقوة في عالمنا الإسلامي في الوقت الذي تقدم فيه الحوافز الإيجابية المغرية للمرأة الغربية من أجل الإنجاب من خلال الزواج أو خارج إطاره؟

وقامت الرابطة بعقد ندوة عن المرأة في القضاء بالاشتراك مع نادي القضاة والمركز الثقافي البريطاني، وذلك في يناير من العام ١٩٩٧، حيث ناقشت الصعوبات التي حالت دون تولّي المرأة منصب القضاء في مصر، والحلول المقترحة لتحقيق ذلك، وقد تم دعوة (٩) قاضيات عربيات لحضور مثل هذه الندوة؛ للبرهنة على شرعية المطالبة بتولّي المرأة منصب القضاء! وقد كان لهذه الندوة أبلغ الأثر في المساهمة في تعيين أول سيدة ترأس النيابة الإدارية، وربما ذلك ما جعل سياسة النيابة الإدارية تتوجه إلى تعيين أكثر من (٥٠ ٪) من أعضائها الجدد في العام ٢٠٠٤ من النساء، وكذلك الضغط الدائم لدخول المرأة سلك النيابة العامة باعتبارها طريقاً للقضاء.

إن المتأمل في نشاط الرابطة يجد أنها تعمل على كافة المستويات، فالمستوى الدولي تحصل فيه على الأجندة والتمويل اللازم لتطبيقها، و المستوى القومي

(١) استعراض ونقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين: لجنة مركز المرأة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة الداخلية، خمس سنوات على مؤتمر بكين، ٢٠٠٠، ص ٤١.

تتعامل فيه مع القطاع الحكومي بقوة، وهي بالنسبة له أحد أهم جماعات الضغط النسوي، بدليل نجاح تلك الرابطة في دفع الحكومة نحو سنِّ تشريعات وصياغة سياسات وفق أجندة الأمم المتحدة النسوية، وكذلك العمل على مستوى القاعدة الشعبية؛ من خلال توظيف التجمعات، وتهيئة الرأي العام، وخلق المناخ النسوي داخل المجتمع.

وعلى الرغم من ضخامة تكاليف العمل على كافة المستويات فإن المؤسسات الدولية لا تمسك يديها في أي لحظة عن متطلبات «الحوت» حسب وصف صاحبة كتاب «تمويل وتطبيع».

## ثانياً ـ مشروع الدعم المؤسسي والفني للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ وثيقة بكين:

يمثل المشروعَ الرئيس الثاني المذكور في «تقرير الظل» المرفوع للأمم المتحدة، وهذا المشروع تبنّته منظمة اليونيسيف بدعم مالي من السفارة الهولندية بالقاهرة، وذلك بتأسيس شبكة للمنظمات الأهلية تنفذ وتتابع توصيات (مؤتمر بكين)، من خلال جمعية رئيسة هي جمعية التنمية الصحية والبيئية، وقد تم تنفيذ المشروع على عدة مراحل، عمدت المرحلة الأولى من المشروع إلى بناء مهارات (١٠٥) من المنظمات غير الحكومية في سبع محافظات مصرية، هي: القاهرة، والإسكندرية، والمنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، وأسوان.

وكان الهدف الرئيس في هذه المرحلة تطوير قدرات تلك المنظمات من أجل العمل بصورة جماعية في تحديد التباينات المتعلقة بالنوع الاجتماعي (الجندر) في إطار مجالات اهتمام ستة تم اختيارها من (وثيقة بكين)، وهي: (صحة المرأة ـ العنف ضد المرأة ـ الوعي القانوني ـ الطفلة ـ النساء المعيلات للأُسر ـ تعليم المرأة).

ويفهم من المرحلة الأولى لهذا المشروع أنها بمثابة دراسة لواقع المرأة من منظور «الجندر»، مع التركيز على محافظات صعيد مصر، والسبب في ذلك يرجع إلى طبيعة المرأة المسلمة في الصعيد، والتي تراها الحركة النسوية أنها من أكثر نساء مصر تمسكاً بدور المرأة داخل الأسرة، فضلاً عن رفضها بنسبة كبيرة للاختلاط، وتقديرها ـ أيضاً ـ لقوامة الرجل، كما أن تعدد الزوجات منتشر في صعيد مصر عن باقي الأقاليم، أيضاً ـ وطبقاً للإحصاءات ـ فإن نسب الطلاق أقل في الصعيد عن غيره. . فيكون الهدف من التركيز على الصعيد هو إفساد المرأة الصعيدية وليس إصلاحها ـ «نحن نقر بأن الصعيد به عادات وتقاليد قبلية جاهلية» لكن ليس علاج ذلك عندهم في استخدام منظور «الجندر»؛ لأنه لا علاقة

له بهذه العادات ـ فيكفيهم أن المرأة الصعيدية لم تكن تعرف طريق السينما لكن فور دخول «الجندر» إليها خرجت المرأة من خدرها وطرقت أبواب السينما والمسرح، وبعد أن كان من الشاذ رؤية امرأة مسلمة من الصعيد تسير في شوارع الإقليم بدون الزيّ الفضفاض المألوف صار الشارع الصعيدي مكتظاً بالفتيات المتبرجات، مما جعل نشيطات «الجندر» تعبر عن ذلك بأنه خطوات نحو الأمام، وأن ذلك من منجزات (وثيقة بكين) في مصر.

المرحلة الثانية من المشروع تعد استمراراً للمرحلة الأولىٰ في المحافظات السبع وبانضمام (١٦٣) منظمة غير حكومية.

وإستراتيجيات هذا المشروع بمراحله المختلفة هي:

**١ ـ التمكين**: ويقصد به تقوية قدرة المنظمات من أجل تمكينها من تحديد وتحليل احتياجات النساء من منظور «الجندر».

**٢ ـ الدعاية وتعبئة الجهود**: تستهدف هذه الإستراتيجية توجيه الأنشطة الدعائية نحو صانعي القرار على المستوىٰ القومي ومستوىٰ المحافظات، وكذلك قادة المجتمعات المحلية، كذلك تعبئة المستفيدين من المشروع نحو «الجندر».

**٣ ـ قضايا النوع الاجتماعي (الجندر)**: يقوم المشروع بتشجيع تغيير السلوك الاجتماعي والثقافي في علاقته بتوزيع الأدوار تبعاً للنوع الاجتماعي.

**٤ ـ دعم أسس المشاركة والعمل الجماعي**: تعمل هذه الإستراتيجية علىٰ التنسيق والتعاون بين الأفراد والمجموعات ذوي التوجهات المتقاربة من أجل تفعيل أدوارهم وتعظيم قدراتهم مما يوسع دائرة تأثير عملهم.

وفي ضوء ما سبق ـ ومن خلال منسقي المشروع داخل المنظمات في المحافظات السبع ـ تمت فعاليات المشروع، وتم الاعتماد علىٰ إنشاء آليات جديدة للعمل، منها علىٰ سبيل المثال:

**ـ مراكز استشارية للنساء اللاتي يتعرضن للعنف «الجندري»**: تقوم باستقبال

النساء والفتيات اللاتي يعانين من العنف داخل أو خارج إطار العائلة، وتقدم لهم الاستشارة والدعم، ويلاحظ أن الدعم غالباً ما يكون قانونياً بتقديم الشكاوىٰ أمام الشرطة والقضاء، مما ساعد علىٰ قطع الأرحام وتمرّد النساء علىٰ الأزواج والآباء.

- **مراكز المساعدة القانونية**: يوجد بها عدد من المحامين المحليين؛ لجذب النساء اللاتي في حاجة للمشورة القانونية، أو إلىٰ رفع القضايا في المحاكم، أو إصدار بطاقات تحقيق شخصية.

واللافت في المراكز القانونية التي أنشأها هذا المشروع هو التغطية الجزئية لمصروفات بعض الدعاوىٰ القضائية، في حين أن هناك مراكز قانونية تتحمل النفقات كاملة، وفي كلتا الحالتين يظهر تساؤل: في حالة مشروعات برنامج التمكين الاقتصادي التي تدعو إليها الحركة النسوية يتم الإقراض بفوائد، وترفع القضايا علىٰ النسوة في حالة التعثر عن السداد، وعلىٰ الجانب الآخر في برنامج المساعدة القانونية من أجل التخلص من الأزواج نجد المنظمة تحفز السيدات علىٰ الانفصال سواء بالطلاق أو الخلع، وتدعمهم بمصروفات رفع القضايا علىٰ الأزواج، وكذلك أتعاب المحامين، ومجمل المصروفات تعادل قيمة قرض البرنامج الاقتصادي، دون أن تطالب المرأة بتسديد قيمة الدعم القضائي... فما هو السبب في هذه الازدواجية؟

نحن نرىٰ أنه إطار تكاملي، فالحالتان تمثلان تدميراً للمرأة، الأولىٰ منها: تدمير اقتصادي بإفقارها، والثانية: تدمير اجتماعي بهدم كيانها الأسري، يتبعه - أيضاً - تدمير اقتصادي بتتمّة الحلقة بإدخال المطلقة دوّامة القروض.

- **البرامج التدريبية**: ركّز المشروع علىٰ ركن التدريب، وذلك من أجل صناعة صف ثان يحمل الفكر النسوي بكافة محاوره، وكان محور «الجندر» من أكثر المحاور التي تم فيها التدريب.

وقد أصدرت الجمعية المكلفة بهذا المشروع - جمعية التنمية الصحية والبيئية - دليلاً من (٣١٣) صفحة للمنظمات الأعضاء بالمشروع سُمّي تقرير «قاعدة

البيانات» وهو ردّ على استبيان أعدته الجمعية عن هوية كل منظمة وأعضائها والعاملين بها، وكذا أنشطتها ومشروعاتها.

**وبتحليل معطيات هذا الدليل تبين لنا التالي:**

**١ ـ العنف ضد المرأة:** و يترجم عملياً من خلال مناهضة ( الزواج المبكر ـ ختان الإناث ـ إضافة إلى تعبير لم يقدم له تفسير وهو «الممارسات الضارة بالأنثى»).

وقد أجريت لهذا المحور العديد من المؤتمرات والندوات لعمل التوعية بما يزعمون أنها مخاطر تهدد الفتاة التي تتزوج مبكراً أو التي تختتن.

**٢ ـ القروض بفوائد للنساء:** وهذا البعد نظمت له مشروعات عملية عديدة، وفي الغالب يتوقف دور المنظمة عند تقديم القرض، ولا تحاول أن تدخل كمشاركة في هذا المشروع، والقرض يكون بفوائد قد تصل إلى (١٨٪)، وهنا يصدق تعبير «سناء المصري»: «أن الجمعيات صارت تلعب دور المرابي القديم».

**٣ ـ محور «الجندر»:** حصل أعضاء الجمعيات المشاركة في المشروع على دورات تدريبية مكثفة في هذا المحور.

**٤ ـ مراكز المساعدة القانونية:** من أكثر المشروعات التي تقوم بها هذه الجمعيات، وهي تضم طائفة كبيرة من المحامين، وقد وصف البعض هذه المراكز بأنها بمثابة سوق خلفي للمحامين الذين يعانون البطالة.

**٥ ـ الصحة الإنجابية وتحديد النسل:** حظي هذا الموضوع بنصيب وافر من الندوات والمشروعات العملية، وكذلك الدورات التدريبية للعاملين بالجمعيات على كيفية الممارسة الميدانية وفق مفهوم تحديد النسل كما حددته الأمم المتحدة.

كان من أهم النتائج التي خرج بها هذا المشروع ـ والتي أوضحها «تقرير الظل» المرفوع للأمم المتحدة ـ هو التحول التدريجي في نظرة بعض المنظمات ـ التي وصفها التقرير بالتقليدية ـ ذات التوجه الخيري إلى تبنّيها بعض البرامج والإستراتيجيات المبنية على منظور «الجندر».

وقد أوضحنا في بداية الدراسة أن الهدف من وراء ذلك هو إحداث التحول في فلسفة العمل الخيري داخل المجتمع المصري وفق منظور «الجندر».

## ثالثاً- جهود اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية:

تعمل اللجنة من خلال شبكة من الجمعيات الأهلية والمتطوعين، مع التركيز على قضايا السكان والتنمية، وقد تكونت اللجنة في يوليو من العام ١٩٩٣ كجزء من التحضير لـ (مؤتمر السكان والتنمية) الذي عقد في القاهرة في سبتمبر من العام ١٩٩٤، وكانت الوظيفة الأولى لهذه اللجنة تحريك الجمعيات الأهلية المصرية للاشتراك في منتدى الجمعيات الموازي للمؤتمر.

**وطبقاً لقرار وزير الصحة والسكان المصري رقم (٨٨) لسنة ١٩٩٦ تختص اللجنة بالعمل على تحقيق الأغراض التالية:**

١ ـ زيادة التعاون بين المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال السكان والتنمية بهدف دعم قدراتها وخلق شبكة اتصال لتبادل الآراء والمعلومات والخبرات.

٢ ـ التوصل إلى اتفاق على خطة عمل تتبنّاها المنظمات غير الحكومية لتنفيذ ومتابعة برنامج العمل الذي أصدره (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية)، والمشاركة في إعداد وتقييم برنامج عمل السكان القومي.

٣ ـ إنشاء مركز لمساندة المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال السكان والتنمية.

٤ ـ تنظيم وتنمية سبل التعاون بين المنظمات غير الحكومية المصرية العاملة في مجال السكان والتنمية ومثيلاتها في الخارج، بالإضافة إلى المؤسسات الدولية المهتمة بهذه المجالات.

وبهذا القرار تكون الحكومة قد وضعت توصيات وبرنامج عمل (مؤتمر

القاهرة للسكان) في العام ١٩٩٤ موضعَ التنفيذ الرسمي، وصار هذا البرنامج ـ عملياً ـ جزءاً من سياسة وزارة السكان المصرية.

**وطبقاً لـ «تقرير الظل» المرفوع للأمم المتحدة فإن هذه اللجنة قامت بما يلي:**

١ ـ صياغة برنامج لتشبيك أنشطة الجمعيات في مجال الصحة والحقوق الإنجابية، ويشمل ذلك ما اصطلحه التقرير بـ «تخطيط الأسرة».

٢ ـ تقوية شبكة الجمعيات التي تعمل في مجال الصحة الإنجابية والتخطيط الأسري وما يتصل بها من قضايا، والتنسيق بين أعضاء هذه الشبكة.

٣ ـ رفع كفاءة حوالي (١٠٠) جمعية مشتركة في البرنامج، وتقوية مهاراتها الإدارية وقدراتها في الحصول على تمويل، وكذلك مساندة حوالي (٤٠) جمعية للقيام بمشروعات في هذا المجال.

٤ ـ نشر الوعي بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والدول المانحة للمعونات حول دور الجمعيات الأهلية في تطبيق مقررات المؤتمرات الدولية وخاصة (مؤتمر السكان والتنمية) بالقاهرة و (المؤتمر الدولي الرابع للمرأة) ببكين.

٥ ـ أنشأت اللجنة طبقاً للقرار الوزاري مركزاً خاصاً لرفع كفاءة المنظمات غير الحكومية، ويقوم المركز بتسهيل الاتصالات بين الجمعيات، وإنشاء قاعدة بيانات عنها، ويمكّن المركز الجمعيات الأهلية من الحصول على المساعدات المالية والفنية والإدارية.

## رابعاً ـ جهود الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية نحو تنفيذ مقررات بكين:

تم إشهار الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية في عام ١٩٦٠، وتعمل في جميع محافظات مصر، وتساهم الهيئة في شبكات تضم الجمعيات الأهلية المعنية بقضايا معينة، مثل: مواجهة العنف ضد المرأة، وختان الإناث.

وقد دعت منظمة اليونسكو الهيئة مع اثني عشر هيئة أخرىٰ للعمل من خلال مقررات بكين.

وتولي الهيئة اهتماماً خاصاً بدراسة قضايا النوع (الجندر Gender)، كما أنها تقوم بتقديم القروض الربوية للنساء المعيلات.

قامت الهيئة بتبنِّي تجربة «قرية بلا ختان»، وتم تطبيقها بتمويل من عدة جهات دولية في قرية دير البرشا ـ معظم قاطنيها نصارىٰ ـ بمركز ملوي بمحافظة المنيا، توضح الهيئة أنها قامت بتجميع حلاّقي الصحة والدايات في هذه القرية حيث قاموا بالتوقيع علىٰ وثيقة، تعهدوا فيها عدم إجراء عملية الختان لأي بنت من بنات القرية.

و تعتبر الهيئة الزواج المبكر من الجرائم الكبرىٰ ضد المرأة، وضمّنت ذلك في كتاب للهيئة يحمل نفس العنوان، ونتيجة لتركيز الهيئة علىٰ هذا المحور امتنعت (٩٤) حالة في العام ١٩٩٨ عن الزواج المبكر، بسبب ما أوضحه التقرير المرفوع للأمم المتحدة بأنه «توعية».

كما أن هناك برنامجاً هاماً للهيئة اسمه «العمل مع الشابات»، يهتم هذا البرنامج بالفتيات في المرحلة العمرية بين (٥ و ٢٠) سنة، ويهدف إلىٰ تمكين الفتيات والسيدات صغيرات السن من الاندماج «الجندري» في المجتمع، وذلك عن طريق تدريس منهاج خاص بهذه الفئة العمرية! يشمل البرنامج ثلاثة أجزاء، يتناول الجزء الأول منها: دراسة لكيان الفتاة والحقوق «الجندرية» للمرأة والصحة العامة، أما الجزء الثاني: فيتعرض للصحة الإنجابية وتعليم الجنس، ويتناول الجزء الثالث: دراسات عن البيئة وحقوق الطفل.

وفي إطار هذا البرنامج تم تدريب (٢٠) فتاة ـ معظمهن مسلمات في منطقة «تلال زينهم» بالقاهرة ـ علىٰ التصوير باستخدام الفيديو، وقامت المتدربات بتصوير (٣٥) فيلماً تتناول بعض قضايا المرأة.

و الهيئة لديها برامج مكثفة لتنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.

وفي فلك كل ذلك لا تنسى الهيئة دورها الدعوي، فتستعين في ندواتها بالعلماء المسلمين ورجال الدين المسيحي، وهي بذلك تحقق مقولة «نيد أنغستروم» الذي كان رئيساً لمنظمة (رؤية العالم) النصرانية حيث يقول: «إننا نحلل أي مشروع أو برنامج نقوم بتنفيذه؛ للتأكد من أن ذلك البرنامج يمثل الجانبُ التبشيري (الدعوي) فيه مكوناً مهماً، فإننا لا نستطيع أن نطعم الناس ثم نتركهم يذهبون إلى جهنم»[١].

وقد شاركت الهيئة مع وزارة السكان في الإعدادات المحلية للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٩٤، ودعمت اشتراك عدد كبير من الجمعيات الأهلية في صعيد مصر في أعمال هذا المؤتمر.

والهيئة عضو في اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية للسكان والتنمية السابق الإشارة إليها.

### خامساً: المركز المصري لحقوق المرأة:

تأسس كشركة مدنية في أبريل من العام ١٩٩٦، ومن أهدافه الرئيسة:

- التمكين السياسي للمرأة؛ من خلال توسيع نطاق تبوّئها المناصبَ السياسية، وكذلك زيادة مشاركتها في الفعاليات السياسية.

- تقديم المساعدة القانونية للنساء من أجل الخلاص من الأزواج.

- رصد ما يصنفونه على أنه انتهاكات واعتداءات واقعة على السيدات سواء من قبل أفراد أو هيئات حكومية.

- رصد القوانين والتشريعات التي يرون أنها تقيّد مطالبهم للمرأة المصرية وتتناقض مع المواثيق والاتفاقيات الدولية.

---

(١) غراهام هانكوك: سادة الفقر، ترجمة: د. ناصر السيد وآخر، دار الهيثم ودار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٤، ص ١٧.

ويحاول المركز تحقيق هذه الأهداف من خلال برنامجين:

١ ـ برنامج دعم الحقوق السياسية للمرأة، ويعمل في ست عشرة منطقة في محافظتي القاهرة والجيزة.

٢ ـ برنامج المساعدة القانونية والقضائية للمرأة، ويستخدم الوسائل التالية:

ـ حملات التوعية.

ـ الدورات التدريبية.

ـ إصدار ونشر البحوث الميدانية.

ـ نشر تقارير تقصّي الحقائق حول ما يرىٰ المركز أنها انتهاكات.

ـ المناقشات الحرة وورش العمل.

ـ رفع الدعاوىٰ القضائية وتقديم المساعدة من أجل إتمام إجراءات التقاضي.

وقد نفّذ المركز برنامجاً للتوعية والمساعدة القانونية بتمويل من مؤسسة التمويل السويسري الكاثوليكية؛ لتحقيق هدف دراسة حقوق المرأة بين الاتفاقات الدولية والقوانين المصرية.

كذلك يشارك المركز في برنامج شرق أفريقيا للأميات الأربع، الذي هو شراكة بين منظمات من مصر وأثيوبيا وكينيا والمملكة المتحدة برعاية منظمة «نساء حول العالم»، وهو يركز علىٰ التطبيق العملي للاتفاقيات الدولية.

ويقصد بالأميات الأربع في هذا المشروع: أمية الجسد: وتشمل القضايا الجنسية وما يرتبط بها من الزواج المبكر والختان، وأمية المال: وتعني عدم القدرة علىٰ الاستقلال الاقتصادي عن الرجل (الأب ـ الزوج ـ ولي الأمر)، وأمية الكلمة: ويقصد بها بُعْدُ المرأة عن مواقع صنع القرار ليكون لها كلمة مؤثرة في صياغة الحياة السياسية داخل المجتمع، أما الأمية الرابعة فهي الأمية المدنية:

ويُقصد بها الجهل بالقوانين والاتفاقيات الدولية المرتبطة بالمرأة وكذلك عدم التمكن من تطبيقها عملياً.

وفي ضوء ذلك طُبّق البرنامج على مدار ست سنوات من خلال عدد من الآليات التنفيذية.

### سادساً: مركز قضايا المرأة المصرية:

تأسس في العام ١٩٩٥ كشركة مدنية، و يهدف إلى تقديم المساعدة القانونية للمرأة، ويتكون المركز من ست وحدات متخصصة، تتولى قضايا المرأة أمام المحاكم، وهي:

- وحدة المساعدات القانونية.
- وحدة الخدمات القانونية.
- وحدة التدريب والتوعية القانونية المبسطة الخاصة بالمرأة.
- وحدة البحوث.
- وحدة البحث الاجتماعي الميداني.
- وحدة محو الأمية.

وللمركز تجربة في مناهضة ختان الإناث تعتمد على استخدام نظرية المحاكاة بالتعاون مع إحدى الجهات التمويلية الدولية.

وقد اهتم المركز بدراسة جرائم الشرف داخل المجتمع المصري، ويرى أن المرأة عندما تعاقب على ممارستها الجنس خارج الإطار الشرعي فإنها بذلك تكون قد تعرضت للعنف والقهر، وهو ما يعرف بالعنف ضد المرأة.

### سابعاً: ملتقى الهيئات لتنمية المرأة:

تأسس في العام ١٩٩٦، وهو مسجل كشركة مدنية غير هادفة للربح، ويضم أحد عشر مؤسسة أهلية تعمل في ضوء الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة

أشكال التمييز ضد المرأة كمرجعية لها، والتجمع يتيح للمنظمات تكوين جماعة ضغط على الحكومة لتوجيهها لأهدافها، ويعمل على التنسيق بين المنظمات للعمل وفق منظور «الجندر»، ويستخدم الملتقى آليات متعددة، من أهمها: التدريب والحصر المعلوماتي عن كل ما يرتبط بالمرأة والتوظيف الإعلامي للقضية، ويمارس ضغوطاً متعددة لتعديل القوانين المصرية وفق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.

## الرؤية المستقبلية لـ «تقرير الظل»:

قدّم «تقرير الظل» بعض الرؤى المستقبلية لسياسات وآليات الالتزام بتنفيذ مقررات بكين في المرحلة القادمة، نختار منها التالي:

١ ـ يرى التقرير أن المؤسسة الإعلامية لها دورها الإيجابي في تحقيق أهداف الأجندة، الأمر الذي يتطلب أن تتولى المرأة وظائف قيادية في هذه المؤسسة. وربما هذا المطلب قد تم تحقيق معظمه، حيث إن نسبة كبيرة من قيادات التليفزيون المصري من النساء يجمعهن قاسم مشترك وهو عدم وجود الحجاب.

٢ ـ يوضح «تقرير الظل» أن للثقافة دورها الإيجابي في النهوض بأوضاع المرأة، ولذلك يطالب التقرير بضرورة تدعيم أجهزة الثقافة ببعض رواد الفكر المستنيرين رجالاً ونساءً؛ للقيام بدور تنويري لتصحيح وضع المرأة «جندرياً» خاصة في الريف.

ويرى التقرير أن قصور الثقافة يمكنها أن تلعب دوراً نشيطاً في هذا المجال، ونحن ـ بدورنا ـ نتساءل: هل نشر الروايات الإباحية وأزمة الوليمة[1] هو الذي أهّلها لذلك الدور الحيوي؟

٣ ـ ينظر التقرير للمؤسسة الدينية على أنها تلعب دوراً له تأثيره

---

(١) إشارة إلى وليمة أعشاب البحر التي تطاول فيها مؤلفها على الله العلي الكبير.

الكبير على مختلف فئات المواطنين، الأمر الذي يتطلب أن يتولى «رجال الدين المستنيرين» - بحسب تعبير التقرير - المناصب الرئاسية الهامة في المؤسسة الدينية، وأنه لمن الأهمية رفع الوعي الاجتماعي لرجال الدين الذين يعملون في أوساط الجماهير وخاصة الذين يخطبون في الجوامع ويعظون في الكنائس.

وبالطبع؛ فإن هذا الأمر من شأنه تحقيق نظرية الاتصال على مرحلتين التي أوضحناها في بداية الدراسة[1].

---

(١) تمت الاستعانة في التعرف على نشاطات المنظمات غير الحكومية النسوية في مصر على «تقرير الظل» المرفوع للأمم المتحدة من قبل المنظمات غير الحكومية النسوية في مصر في العام ٢٠٠٠، وهو موجود على الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة، كما تمت الاستعانة - أيضاً - بإصدارات المنظمات المذكورة في الدراسة ومواقعها على شبكة المعلومات «الإنترنت».

# المصادر

(١) رضا هلال : سياسة خارجية، الأهرام، الخميس ٢١ يونيو ٢٠٠١، العدد ٤١٨٣٥ .

(٢) سعاد جوزيف : إعادة إنتاج العملية السياسية بين الناشطات من النساء في لبنان : أصحاب الدكاكين والحركات النسوية، دراسة في؛ نور الضحىٰ الشطي، أنيكا رابو؛ تنظيم النساء . . . الجماعات النسائية الرسمية وغير الرسمية في الشرق الأوسط، المدىٰ للنشر .

(٣) سناء المصري : تمويل وتطبيع، قصة الجمعيات غير الحكومية، سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٨ .

(٤) عصام حسن البيومي : دور المنظمات الأهلية في مناهضة ختان الإناث، فصلية أحوال مصرية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ٢٥، صيف ٢٠٠٤ .

(٥) أماني قنديل : رؤية نقدية لقانون الجمعيات الأهلية الجديد، القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، تقرير التنمية البشرية مصر ٢٠٠٣، الأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي بمصر .

(٦) سعد الدين إبراهيم : المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في مصر، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٠م .

(٧) أماني قنديل : المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠٠م .

(٨) سعد الدين إبراهيم في؛ رفعت سيد أحمد: علماء وجواسيس (التغلغل الأمريكي - الإسرائيلي في مصر) رياض الريس للكتب والنشر، ط ٣، لندن، ١٩٩٠م.

(٩) استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين: لجنة مركز المرأة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، منشورات الأمم المتحدة الداخلية، خمس سنوات على مؤتمر بكين، ٢٠٠٠م.

(١٠) غراهام هانكوك: سادة الفقر، ترجمة: د. ناصر السيد ومستمار السقيد، دار الهيثم ودار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٤م.

# الفصل الثالث

# قراءة في فاعليات الحركة النسوية المصرية

**محمد فخري**

صحفي مصري



«هذا الفصل قراءة في الفاعليات التي تجريها المنظمات الأهلية في مصر، سواء كانت غير حكومية أو شبه حكومية، تلك الفاعليات المتمثلة في المؤتمرات والندوات وورش العمل والدراسات التي تجريها تلك المنظمات؛ ليصل بنا الكاتب إلى العديد من الحقائق التي توضح تطابق الخطاب المحلي مع الخطاب الدولي والتي يحاول البعض أن يوضح أنها نابعة من ثقافتنا وليست مفروضة علينا».

## تمهيد

سُلّطت الأضواء في الفترة الأخيرة على المؤتمرات والندوات وورش العمل كآليات يتم توظيفها من قِبَل المنظمات والحكومات الغربية من أجل إدماج الأجندة النسوية في العالم العربي والإسلامي، والعمل على نشر الفكر النسوي في ربوعه بصورة تعارف عليها باسم «دبلوماسية المؤتمرات والندوات»، والقائمون على العمل النسوي في مصر يقرّون بحقيقة استخدام تلك الآليات كوسيلة للوصول لأهدافهم، حيث تقول «د. نادية حليم» - إحدى الناشطات النسويات في مصر -: أنه لم يتم[١] «توجيه عناية خاصة لفقر النساء إلا بعد أن أثارته وركزت عليه المؤتمرات الدولية التي تناولت حقوق الإنسان و (قمة كوبنهاجن العالمية مارس ١٩٩٥)، و (مؤتمر السكان والتنمية ١٩٩٤)، و (مؤتمر المرأة في بكين ١٩٩٥).

ولأهمية هذه المؤتمرات والندوات وورش العمل والدراسات سنحاول من خلال الدراسة الراهنة إلقاء الضوء حول هذه الآليات، وبيان مدى تأثيرها على المجتمع المصري، سواء بالسلب أو بالإيجاب، مع قراءة لأوراقها ورصد ما تطرحه هذه الآليات من أفكار ورؤى.

### أولاً: المؤتمرات والندوات:

عند التحدث عن المؤتمرات النسوية لا يمكن تجاهل المؤتمر الأهم في التاريخ النسوي حتى الآن وهو (مؤتمر بكين ١٩٩٥)، فلقد ساعد هذا المؤتمر على ربط الحركات النسوية الكبرى والمنظمات الدولية بالحركات النسوية المحلية في كل دول العالم[٢]، كما ساعد هذا المؤتمر على وضع ما يوصف بقضايا المرأة في إطار

(١) ندوة أقامتها منظمة اليونسكو مع صندوق الأمم المتحدة.
(٢) فضلاً عن الدور الذي قام به (مؤتمر بكين) في ربط الدولي بالمحلي فقد استحدث نشيطات نسويات محليات يحملن فكراً نسوياً جديداً يختلف بصورة كبيرة عن الأفكار القديمة التي طرحت من قبل «قاسم أمين» وتوابعه. «التحرير».

العولمة الاقتصادية والسياسية، مع توظيف المنظمات غير الحكومية للتنفيذ غير الحكومي للأجندة النسوية، فضلاً عن مراقبة الأداء الحكومي في التطبيق، ومن ثم صارت تلك المنظمات تشكل رابطة ضغط على الحكومات، ولقد استمر التحضير العربي لـ (مؤتمر بكين) أكثر من عام، وشارك في هذا التحضير من مصر وحدها حولي (١٠٠) جمعية أهلية.

ولإدراك مدىٰ أهمية (مؤتمر بكين) وما تلاه من مؤتمرات نسوية عالمية ومحلية علينا التذكير بأن مصر قد تخلت عن معظم تحفظاتها السابقة علىٰ بعض البنود الموجودة في اتفاقية السيداو (اتفاقية القضاء علىٰ جميع أشكال التمييز ضد المرأة)، ومن المعروف أن هذه الاتفاقية تنص علىٰ اتخاذ الدول تدابير تمنح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل في جميع الميادين السياسية والاجتماعية والمدنية والثقافية والاقتصادية، بالإضافة إلىٰ صياغة تشريعات وقوانين تمنع التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية.

ومن ضمن هذه البنود إلزام الدولة بتحديد سن أدنىٰ للزواج، وإعطاء النساء نفس الحقوق التي للرجال أثناء الزواج وأيضاً عند فسخه، كما تعطي النساء الحق فيما يتعلق بإنجاب الأطفال، والفترة بين إنجاب طفل وآخر، كما تعطي الحقوق فيما يتصل بالوصاية والولاية والتبنّي، وتمنح المرأة الحق لمنح جنسيتها إلىٰ أطفالها.

ولقد وقعت مصر علىٰ اتفاقية السيداو سنة ١٩٨١م، إلا أنها تحفظت علىٰ بعض بنود الاتفاقية، خاصة ما يتعلق بالمادة (٩) الخاصة بإعطاء الطفل جنسية أمه، وقالت مصر وقتها: إن من الواضح أن اكتساب الطفل جنسية والده لهو الإجراء المناسب طالما جرىٰ العرف علىٰ أنْ توافق المرأة عند زواجها من أجنبي أن يحصل الأطفال علىٰ جنسية الوالد.

وكذلك تحفظت مصر علىٰ المادة (١٦) والخاصة بإعطاء المرأة نفس حقوق

الرجل الخاصة بالزواج والطلاق، على اعتبار أن الشريعة تضبط حق المرأة في الطلاق بنفسها وجعل هذا الحق في يد الرجل، أما المادة الثانية الخاصة باتخاذ الإجراءات للقضاء على التمييز فقد أبدت مصر استعدادها لتطبيق ما جاء في هذه الاتفاقية ما لم يتعارض مع الشريعة الإسلامية.

ومما سبق نعرف أن تحفظات مصر على اتفاقية «السيداو» قد جاءت في بداية الثمانينيات، أما الآن، وبعد انعقاد (مؤتمر السكان) في عام ١٩٩٤ بالقاهرة، ومشاركة مصر في (المؤتمر العالمي للمرأة في بكين) عام ١٩٩٥، وفي أعمال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة «بكين+ ٥» في يونيو ٢٠٠٠م، وكذا مؤتمر «بكين+ ١٠» (فبراير ـ مارس ٢٠٠٥)، وكذلك بعد إقامة أربعة مؤتمرات للمجلس القومي للطفولة والأمومة ومئات من المؤتمرات عقدتها الجمعيات النسوية الأهلية في مصر . . . بعد كل هذه المؤتمرات تغير الوضع كثيراً، فقد تخلت مصر عن تحفظاتها تجاه اتفاقية «السيداو»، ونفذت ـ تدريجياً ـ جميع بنود الاتفاقية، حتى التي تحفظت عليها في السابق، هذا بالإضافة إلى تحقيق الحركة النسوية في مصر ـ بشقّيها الحكومي والأهلي ـ إلى ما يزيد عن عشرة تغييرات تشريعية كانت تُعتبر في السابق مجرد أمنيات غالية وأحلام كثيراً ما طالبت بها المنظمات الدولية، ولذلك لا ندهش حينما تقول[1] «فرخندة حسن» الأمين العام للمجلس القومي للمرأة: «إن المجتمع الدولي ينظر الآن إلى الحركة النسائية المصرية باعتبارها تجربة فريدة ونموذجاً ناجحاً يجب الأخذ والاقتداء به».

ولا تقلّ أهمية الندوات التي تعقدها الحركة النسوية في مصر عن المؤتمرات في شيء، فمتابعة مقترحات الندوات وتوصياتها يجعل الباحث أكثر فهماً ووعياً وإدراكاً لتلك الآليات المستخدمة، والتي تشير إلى أين تتجه الدفّة النسوية في مصر، كما توضح لنا مقترحات وتوصيات الندوات مدى نجاح النسوية المصرية في تحقيق أهدافها باستخدام دبلوماسية المؤتمرات والندوات.

---

(١) مجلة المرأة المصرية، مارس ٢٠٠٤، ص ٥.

ففي المنتدىٰ الفكري للجنة القومية للمرأة ـ وهي اللجنة التي تمخض عنها المجلس القومي للمرأة ـ أقيمت ندوة حول إجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية في مارس ١٩٩٩، وقد جاءت هذه الندوة بعدة مقترحات طُبِّقت كلياً بعد ذلك، وهذه المقترحات هي:

١ ـ إدخال نظام الخلع.

٢ ـ جعل سلطة المنع من السفر أو استخراج جواز السفر للقاضي وحده دون الزوج.

٣ ـ إعطاء فرصة لإجراء التحكيم قبل إيقاع الزوج للطلاق.

٤ ـ مراعاة عامل الزمن، والمقصود به سرعة إجراءات التقاضي.

٥ ـ إمكانية وجود خبراء اجتماعيين ونفسيين في محاكم الأحوال الشخصية.

واللافت أن هذه المقترحات نفذت جميعها بعد وقت قصير جداً، إذا ما قيست بمشاريع القوانين الأخرىٰ التي تظل عشرات السنين حتىٰ تنفذ، فلم يمر عام علىٰ هذه المقترحات حتىٰ تم إصدار قانون الخلع، وتلاه القرار الخاص بمنح سلطة السفر للمرأة إلىٰ القاضي وحده دون الزوج، وبعد ذلك جاء قانون محكمة الأسرة والذي يشترط وجود خبراء اجتماعيين ونفسيين بها والذين أسندت لهم مهمة التحكيم، وتراعي أيضاً سرعة إجراءات التقاضي. وقد تكررت الصورة السابقة في المؤتمر الثاني للمجلس القومي للمرأة، فقد جاءت توصياته في العام ٢٠٠١ ليتم تطبيقها فيما بعد كاملة، والتي منها:

١ ـ المطالبة بالمساواة في الحق الدستوري في حرية التنقل والسفر (وذلك برفع قيد موافقة الزوج أو شرط المرافقة والمعروف بالْمَحرم).

٢ ـ العمل بما نصت به المادة الثالثة من إعلان (مؤتمر بكين)، والذي تطالب بتمكين المرأة ومشاركتها الكاملة علىٰ قدم المساواة في جميع جوانب الحياة

العامة، بما في ذلك عملية صنع القرار، وبلوغ مواقع السلطة، واعتبارها أموراً أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلام.

ولا يقتصر أمر هذه الندوات والمؤتمرات على التطبيق الكامل لتوصياتها فقط، بل إن ما يلفت النظر هو التنسيق بين هذه المؤتمرات والمنتديات التي تعقدها جمعيات وجهات نسوية مختلفة، بحيث تصبح المطالب والتوصيات متشابهة ومتماثلة.

وقد نصبح أكثر وعياً وفهماً لهذه المؤتمرات والندوات عند قراءة ما جاء في أحد أوراق العمل الرئيسة في المؤتمر الثاني للمجلس القومي للمرأة، والتي حملت عنوان[١]: «نحو تمكين المرأة العربية من مراكز السلطة واتخاذ القرار»، وجاء فيها «إن الدفع بأعداد متزايدة من النساء نحو مراكز السلطة وصنع القرار والعمل على تعزيز وصولهن لتلك المناصب هو وسيلة لتحقيق مجموعة من الأهداف..»، وضمنت صاحبة الورقة من هذه الأهداف «أن وصول المرأة لمراكز السلطة وصنع القرار سوف يعزز من قدرتها، ليس فقط على المساهمة في صياغة وترتيب أولويات الدولة والمجتمع بما يسمح بإدماج أولوياتها ووضعها في ترتيب متقدم ضماناً لاتخاذ قرارات فيها، ولكنه سوف يعزز - أيضاً - من مساهمتها في تصميم البدائل والخيارات المطروحة والمفاضلة بينها والتي هي أساس عملية الاختيار».

ومن ضمن الآليات التي وضعتها الباحثة لوصول المرأة إلى مناصب السلطة وضع القرار «العمل على التأكيد على فكرة» التمثيل العددي للنساء في كافة المنظمات الحكومية والوفود الرسمية، وتدريب متخذي القرار رجالاً ونساءً على كيفية إدماج البُعْد «الجندري، النوعي» في السياسات.

وقد استُحدث في مصر شكل جديد من المنظمات يطلق عليها منظمات

(١) د. سلوى شعراوي جمعة، من أوراق المؤتمر الثاني للمجلس القومي للمرأة.

نسوية شبه حكومية تعمل بجانب الجمعيات النسوية الأهلية، وبذلك يمكن تقسيم المؤتمرات والندوات إلى شبه حكومية وأخرى أهلية.

فالمنظمات النسوية شبه الحكومية في مصر تتمتع بأنها أكثر تأثيراً ونشاطاً، ويرجع ذلك إلى قوة علاقتها بالسلطة، التي استطاعت من خلالها تحقيق ما يزيد عن عشرة تغييرات تشريعية، وهذا الشكل الجديد من المنظمات بدأ بإنشاء المجلس القومي للطفولة والأمومة، ثم اللجنة القومية للمرأة، وأخيراً المجلس القومي للمرأة.

وتتميز المؤتمرات والندوات التي تعقدها المنظمات شبه الحكومية في مصر بضخامة التجهيز والإعداد وكثرة الحضور، كما تحظى بدعم مادي كبير من المنظمات الغربية، التي تسعى لتحقيق أهدافها واختراق الأسرة المسلمة من خلال المرأة، كما يشارك كثير من رجال الأعمال والوزراء والمسؤولين المحليين في دعم هذه المؤتمرات بالحضور، اعتقاداً منهم أنها تمثل معبراً لدائرة صنع القرار.

وإليك بعض نماذج هذه المؤتمرات:

## ● المؤتمرات النسوية شبه الحكومية:

### ١ ـ المؤتمر الأول للمجلس القومي للمرأة:

وقد عقد تحت عنوان «نهضة مصر.. المرأة.. المواطنة والتنمية» ١٢/ ٣/ ٢٠٠٠م، وقد حضر هذا المؤتمر رئيس الجمهورية وما يزيد عن (٢٥٠٠) شخص من كبار المسؤولين في الدولة، كما حضره ممثلو المنظمات غير الحكومية والسفارات.

**وقد خرج المؤتمر بعدة توصيات، أهمها:**

١ ـ أن يتولى المجلس القومي للمرأة إدماج المرأة في جميع مجالات النشاط في المجتمع.

٢ ـ إعادة النظر في القوانين التي تتناقض مع حق المرأة في المساواة بالرجل.

٣ـ العمل على ضمان المشاركة السياسية للمرأة.

٤ ـ إنشاء فروع للمجلس القومي للمرأة في مختلف المحافظات.

٥ ـ إنشاء آلية تختص بالتشخيص للمشكلات والمعوقات التي قد تواجه المرأة بحيث تكون قادرة على الإنذار المبكر.

٦ ـ دعوة الأدباء والفنانين إلى تغيير الصورة السلبية للمرأة.

٧ـ فتح فرص الائتمان والإقراض الميسرة للمرأة.

٨ ـ دعوة المنظمات الأجنبية والدول المانحة للإسهام في تحقيق أهداف المجلس القومي للمرأة.

ولم يعقد المؤتمر الثاني للمجلس القومي للمرأة في مارس ٢٠٠١ حتى تم تنفيذ جميع التوصيات السابقة في المؤتمر الأول.

**٢ـ المؤتمر الثاني للمجلس القومي للمرأة:**

وقد تم عقد هذا المؤتمر تحت عنوان «المرأة المصرية والخطة القومية (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٧)» وذلك في مارس ٢٠٠١م، وقد حضر هذا المؤتمر ما يزيد عن (٢٥٠٠) مشارك، منهم رئيس الوزراء، وجميع الوزراء، وكبار المسؤولين في الدولة، وعدد كبير من خبراء الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والجمعيات الأهلية والمنظمات المحلية والدولية، ولقد قامت أمانة المجلس القومي للمرأة بعقد لقاءات مع مسؤولي التخطيط بالوزارات والأجهزة المختلفة، وكذلك نظرائهم بوزارة التخطيط والتعاون الدولي؛ وذلك لصياغة مقترح الخطة القومية التي حددها المجلس والتي تتفق مع الأجندة الغربية، ولم تكتفي اللقاءات مع واضعي سياسات الوزارات المختلفة بوضع مقترح فقط بل امتدت لمحاولة تلبية الاحتياجات الفعلية التي يراها المجلس القومي للمرأة، ولقد خرج هذا المؤتمر بالعديد من التوصيات، من أهمها:

**١ ـ في مجال التعليم :**

أ ـ تضمين المقررات الدراسية ما يعزز مشاركة المرأة في التنمية .

ب ـ تكثيف مشاركة المرأة في مستويات التخطيط واتخاذ القرار في قطاع التعليم العالي .

**٢ ـ في مجال الصحة والسكان :**

ـ تبنّي مفهوماً جديداً للرعاية الصحية في النواحي الصحية والبيئية والثقافية .

**٣ ـ في مجال المحافظات والمنظمات غير الحكومية :**

أ ـ تبنّي مجلس المحافظين لكل ما يخرج به المؤتمر من خطط وتوصيات .

ب ـ خلق حوار مستمر بين المجلس القومي للمرأة ووزارة التخطيط والوزارات المختلفة والمحليات .

ج ـ أن تتضمن الخطة القومية ما يؤدي إلى توسيع قاعدة المنظمات الأهلية التي تعمل في مجال المرأة وتفعيل مشاركتها في وضع السياسات .

**٤ ـ في مجال الثقافة والإعلام :**

أ ـ ضرورة رصد وتحليل صورة المرأة في وسائل الإعلام المختلفة .

ب ـ التثقيف المتواصل للعاملين بالإعلام بقضايا النوع الاجتماعي (الجندر)، وإدخال مقررات تتصل بهذه القضايا في كليات وشعب الإعلام بالجامعة المصرية .

ج ـ أن يؤكد النمط الإعلامي للمرأة المصرية كونها مهنية وعاملة .

د ـ تشجيع كل إبداع يتناول رموز المرأة المصرية الحديثة .

**٥ ـ في مجال الاقتصاد :**

أ ـ مطالبة القطاعين العام والخاص بإنشاء مؤسسات تمويل أهلية لتمويل مشروعات المرأة .

ب ـ العمل على التمكين الاقتصادي للمرأة .

ج ـ حثّ البنوك التجارية على إنشاء إدارات ائتمان متخصصة لإقراض المشروعات الصغيرة للمرأة .

**٦ ـ في مجال المشاركة السياسية :**

أ ـ دراسة تعديل القانون الحالي للانتخابات بحيث يكون أكثر إنصافاً للمرأة .

ب ـ تعبئة النساء وحثّهم على ممارسة أدوارهن في التصويت والترشيح .

**٧ ـ في مجال العلاقات الخارجية :**

أ ـ السعي لدى الجهات والمحافل الدولية للاستفادة من الدعم المادي والفني للمنظمات النسوية .

ب ـ توسيع قاعدة مشاركة المرأة في الندوات والمؤتمرات الدولية .

**٨ ـ في مجال التشريع :**

أ ـ ضرورة تعديل قانون الجنسية (ولقد صدر بعد ذلك قانون الجنسية) .

ب ـ المطالبة بالمساواة في الحق الدستوري في حرية التنقل (صدر بعد ذلك قرار بإعطاء حق المنع من السفر للقاضي دون الزوج) .

ج ـ مراجعة التشريعات وتعديل النصوص التي تتضمن تمييزاً ضد المرأة .

والمتأمل لتوصيات مؤتمرات المجلس القومي للمرأة يجد أنها تُطرح كبديل لما تضبط به الشريعة أوضاع المرأة المسلمة ، كما يلمس المتابع أنها متفقة كلياً مع ما تفرضه الأجندة الغربية المصاحبة للمنح الواردة للمنظمات شبه الحكومية وغير الحكومية ، والتي اتضح من توصيات المؤتمرات أنها تدعو المنظمات الأجنبية والدول المانحة للإسهام بالدعم المالي من أجل تحقيق الأهداف .

## ● المؤتمرات النسوية غير الحكومية:

لا تختلف أهداف المؤتمرات النسوية غير الحكومية عن شبه الحكومية كثيراً، وربما كان الاختلاف في طريقة العمل فقط ، ففي الوقت الذي تعقد

فيه الجمعيات النسوية الخاصة مؤتمراتها بدعم من المنظمات الغربية تفعل النسوية شبه الحكومية نفس الشيء، كما أن مطالب النسوية شبه الحكومية تعتبر هي نفس مطالب النسوية غير الحكومية، سواء من ناحية تمكين المرأة وتطبيق اتفاقية «السيداو»، أو تنفيذ مقررات بكين، إلا أن الفرق بينهما يظهر جلياً في: أن المنظمات غير الحكومية تتحدث بصراحة عن أفكارها وأهدافها ومطالبها التي يخالف معظمها الشريعة الإسلامية دونما تحفّظ، وذلك في الوقت الذي لا تعلن النسوية شبه الحكومية عن كل أهدافها وأفكارها فهناك ما هو مسكوت عنه، وإن كانت تحاول أن تعطي انطباعاً للآخرين بأنها تطبق الشريعة، وذلك بأن تضم في مؤتمراتها بعض الدعاة والشيوخ المغرّر بهم، في محاولة منها لإعطاء الشرعية لأفكارها وأعمالها.

وربما يتضح هذا الفرق باستعراض توصيات أحد المؤتمرات غير الحكومية[١]، والتي خرج فيها في جلسته الختامية، وهذه التوصيات هي:

*** فيما يتعلق بالإطار العام اتفق المؤتمر على وجود عدد من المعوقات التي تحول دون اكتساب المرأة حقوقَها الكاملة، وقسّم المعوقات إلى:**

أ- معوقات قانونية: واعتبر أن القانون فيه رؤية دونية للمرأة.

ب- معوقات سياسية: وذكر فيها المد الإسلامي.

ج- معوقات اقتصادية: وذكر أن تبعية المرأة الاقتصادية للرجل تنجم عن انعدام المساواة في فرص اكتساب الميراث.

د- معوقات ثقافية: وذكر فيها القوانين غير المكتوبة، مثل: الدين والأعراف والعادات والتقاليد.

هـ- معوقات تمويلية: وذكر فيها ضعف التمويل من الخارج.

ومع وجود ما تزعم هذه المنظمات أنها معوقات جاءت التوصيات كالتالي:

(١) مؤتمر المرأة والقانون والتنمية، أعدّه منظمات مصرية وعربية، ٢٠٠٣.

١ ـ تكوين قوة ضغط نسوية عربية من أجل مواجهة المد الإسلامي الرجعي، (نلاحظ الفرق في الخطاب رغم أنها نفس مطالب النسوية شبه الحكومية).

٢ ـ الضغط على الحكومات لرفع تحفظاتها على اتفاقية «السيداو».

٣ ـ شنّ حملة لمحاربة الدين والعادات والتقاليد «المجحفة» بحق المرأة.

٤ ـ الضغط على الوزارات والحكومات لدفعها إلى الاهتمام بقضايا المرأة.

* **أما فيما يتعلق بقانون الأحوال الشخصية** فقد اتفقت المشاركات على أن قانون الأحوال الشخصية هو قانون وضعي، وأن وضعه من قبل أئمة عاشوا منذ أربعة عشر قرناً يجعلُه غير ملائم لضبط وتنظيم العلاقات الأسرية الحالية، (نلاحظ الصراحة التامة في تبنّي كل ما هو مخالف للشريعة).

١ ـ أوصى المؤتمر بمنع تعدد الزوجات.

٢ ـ كما أوصى بأن لا يتم الطلاق إلا أمام القاضي وتحت مراقبته.

٣ ـ ضمان نفقة دائمة للمرأة المتضررة من الطلاق.

٤ ـ إعادة النظر في مسألة الإرث.

٥ ـ اعتبار ما تم امتلاكه أثناء الزواج ملكاً مشتركاً بين الزوجين.

ومما سبق نستطيع أن نتبين أنه إذا كانت النسوية شبه الحكومية هي المنفّذة لسياسات الحركة النسوية بأجمعها، فإن النسوية غير الحكومية هي الممهدة والمعبئة لما تحققه النسوية شبه الحكومية.

## ثانياً: ورش العمل والمشاريع:

تحظى ورش العمل والمشاريع التي تقوم بها الحركة النسوية في مصر (شبه الحكومية أو غير الحكومية) باهتمام ودعم كبير من المؤسسات الدولية الغربية، وذلك لأن معظمها إما: أن يكون تنفيذاً لمنهاج عمل بكين الذي تسعى المنظمات

الغربية لزرعه في المجتمع الإسلامي، أو أن يكون لتعميق المعرفة عن النساء سواء بـ (مؤتمر بكين) أو الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتختلف ورشة العمل عن المشروع، في أن ورشة العمل يكون لها أمد قصير سواء كانت عدة ساعات أو عدة أيام على الأكثر، وتكون لمناقشة فكرة أو أمر على المستوى النظري، أما المشروع فغالباً ما يكون طويل الأمد، ونادراً ما يقل وقت المشروع ومساحته الزمنية عن العام، وتستمر معظم المشاريع من ثلاث إلى خمس سنوات، وربما يتضمن المشروع العشرات من ورش العمل والمؤتمرات والندوات بالإضافة إلى الخطط الطويلة، ولذلك ينحصر دور المنظمات النسوية الصغيرة في مجرد المشاركة في هذه المشاريع ضمن منظمات أخرى، وذلك تحت رعاية منظمة تكون أكبر حجماً وأكثر تمويلاً تتولى هي عملية «التشبيك» بين هذه المنظمات داخل المشاريع الكبرى التي ترعاها، فمنظمة مثل (رابطة المرأة العربية) ـ والتي اختيرت لتكون منسقة للنشاط الأهلي العربي للاشتراك في المؤتمر الدولي الرابع للمرأة في بكين، واجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة الخاص بالمرأة «بكين+ ٥» والذي انعقد بنيويورك عام ٢٠٠٠ ـ «تقوم بعمل العديد من المشاريع في وقت واحد، حيث إنها تعمل كمظلة لشبكة من (٣٥٠) منظمة غير حكومية منتشرة في جميع أنحاء مصر، وقد قامت بالعديد من المشروعات، مثل: مشروع زيادة فرص توظيف المرأة المصرية» وقد تم اختيار (٣) مناطق للمشروع، وهي: محافظات (بورسعيد والجيزة والقليوبية)، ومدة هذا المشروع ثلاث سنوات.

وهناك مشروع آخر تقوم به منظمة (رابطة المرأة العربية)، وهذا المشروع تحت اسم «مساندة الجمعيات الأهلية المصرية نحو تنفيذ مقررات مؤتمر بكين».

ويستهدف هذا المشروع عدة فئات، منها: صنّاع القرار أنفسهم والإعلام وهيئات الحكم المحلي والجمعيات والفئات المختلفة للمرأة.

ومن أهداف هذا المشروع - كما تقول منشورات المنظمة - خلق مناخ عام يسمح بتولّي المرأة المصرية المناصب القيادية، وكذلك مساعدة أعضاء الجمعيات النسوية المختلفة وتقديم الدعم المادي والفني، ولقد عقدت المنظمة العديد من ورش العمل والمؤتمرات في المحافظات المختلفة، كما قامت نفس المنظمة بعمل مشروع آخر وهو مشروع «دعم المرأة في عملية صنع القرار».

ويستمر هذا المشروع ثلاث سنوات، تقيم خلالها المنظمة شراكة وثيقة مع مجلس الشعب والشورى ووزارة الإعلام والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

والنتائج المرجوة من المشروع - كما تقول منشورات المشروع - هي زيادة حساسية أعضاء البرلمان من خلال التدريب تجاه قضايا «الجندر»، ومن ثم سوف يؤثر هذا بشكل إيجابي على مواقف الأعضاء اللاحقة تجاه المرأة، مما يمكن أن يتمثل في إصدار قوانين لصالحها.

وقد كان من أنشطة هذا المشروع عقد العديد من الندوات وورش العمل التي أقيمت حول دور المرأة في العمل الشعبي والسياسي والاجتماعي، وورشة أخرى تم عقدها مع عضوات الاتحاد العام للنقابات العمالية تحت عنوان «بناء كوادر نقابية جديدة».

أما على مستوى ورش العمل التي أقامتها المنظمات النسوية في مصر (شبه الحكومية وغير الحكومية) فبمتابعتها نجد أن معظم موضوعاتها تتركز حول منهاج عمل (بكين+ ٥)، وإزالة التحفظات على اتفاقية «السيداو»، و العنف ضد المرأة، وحقوق المرأة في الإسلام في ظل التشريع المصري وتمكين المرأة، وتعزيز العلاقة بين المنظمات شبه الحكومية وغير الحكومية، وإعداد قيادات نسائية شابة، وإدماج مشاريع المرأة في الخطة القومية للدولة، وتوفير الحماية القانونية للمرأة العاملة.

ومن أبرز التوصيات التي جاءت بها ورش العمل والتي رصدناها من خلال الاطلاع على أكثر من ثلاثين ورشة عمل مختلفة، وهي:

**١ ـ توصيات خاصة باتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة:**

**أولاً: تنظيم حملات توعية وتعريف باتفاقية «السيداو».**

**ثانياً: متابعة تنفيذ بنود الاتفاقية، ورصد وقائع التمييز ضد المرأة ـ كما يرونها ـ واتخاذ الإجراءات لإزالتها.**

**ثالثاً: إدراج اتفاقية المرأة في المناهج التعليمية (رغم المخالفات للشريعة).**

**رابعاً: تدريس اتفاقية «السيداو» لطلاب كليات الحقوق والتربية ومعاهد الخدمة الاجتماعية.**

**خامساً: الاهتمام بالمشاركة بين المنظمات الحكومية والجمعيات الأهلية في إعداد التقارير التي تقدمها مصر للجنة متابعة الاتفاقية بالأمم المتحدة.**

**سادساً: مناشدة الحكومة للانضمام إلى البروتوكول الاختياري الخاص بالاتفاقية.**

**سابعاً: التنسيق بين المجلس القومي للمرأة والجمعيات الأهلية لإعداد برنامج تنموي شامل لإلغاء مظاهر التمييز ضد المرأة (يوجد بالفعل تنسيق على أعلى مستوى يتم من خلاله توزيع الأدوار).**

**ثامناً: مراجعة جميع تحفظات مصر على اتفاقية «السيداو».**

ونلاحظ من هذه التوصيات حرص المنظمات النسوية على نشر الاتفاقية وفرضها على جميع الأعمار والمواقع.

**٢ ـ توصيات في مجال الحقوق القانونية والأسرية:**

أولاً: تبنّى المشاركون التعديلات التشريعية الخاصة بـ:

أ ـ قانون الأحوال الشخصية، والتي تخالف ما نصت عليه الشريعة، والتي منها:

١ ـ تقييد حق تعدد الزوجات، بجعله على يد القاضي في حالات العقم والمرض.

٢ ـ جعل حق التطليق للقاضي وحده دون الرجل.

٣ ـ احتفاظ المطلقة للمَسْكن ما لم تتزوج بآخر.

ب ـ إصدار قانون شامل جديد للأسرة المصرية.

ج ـ تعديل قانون الولاية على المال بأفضلية منح الوصاية للأم على أولادها القُصّر حال وفاة الزوج.

د ـ أهمية التزام الدولة بمساندة المرأة العاملة وتمكينها من القيام بوظيفتها الاجتماعية.

هـ ـ إلغاء كافة القوانين التي تحظر اشتراك النساء في بعض المنظمات.

**ثانياً: أهمية كفالة حق المرأة في السفر، وتحويل القاضي وحده سلطة المنع لأي من الزوجين في حال وجود دواع جديدة لصالح الأسرة.**

**ثالثاً: إنشاء محكمة للأسرة.**

ومن التوصيات السابقة يتضح مدى سيطرة واختراق المنظمات الغربية لتلك المنظمات سواء شبه الحكومية أو غيرها.

**٢ ـ توصيات أخرى في مجال الحقوق السياسية والمدنية:**

أ ـ الاهتمام بإعداد الفتيات في مقتبل العمر لممارسة دورهن السياسي.

ب ـ تشجيع الفتيات ـ خاصة في مرحلة الثانوية ـ على المشاركة العامة.

ج ـ حثّ النوادي على إقامة برامج توعية للأعضاء من الجنسين.

د ـ ترسيخ مفهوم المساواة بين الذكور والإناث داخل الأسرة.

هـ ـ دعوة كافة المسؤولين لتعزيز وجود المرأة في كافة مستويات صنع القرار.

و ـ فتح الباب أمام المرأة لتولّي منصب القضاء، (تم بالفعل فتح الباب لتولّي المرأة منصب القضاء).

**٤ـ توصيات خاصة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمرأة:**

**ـ العمل على تغيير المنظومة الثقافية السائدة، وذلك من خلال:**

١ ـ تغيير صورة المرأة في المقررات الدراسية.

٢ ـ الاهتمام بتقديم الصورة الإيجابية للمرأة في الإسلام، وذلك في البرامج الدينية المقدمة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

٣ ـ تعديل صورة المرأة في الإعلام وعدم التركيز على الكيان البيولوجي وإبراز الكيان الاجتماعي الفاعل.

٤ ـ الاهتمام بتوعية الرجال والصبية بحقوق المرأة والمساواة.

**أما التوصيات الاقتصادية:**

١ ـ توفير الائتمان والقروض الميسرة للنساء، مع الاهتمام بوجه خاص بالنساء الريفيات.

٢ ـ إنشاء صندوق يسمى صندوق التكافل لمساعدة المرأة المطلقة وغير الحاضنة.

٣ ـ العمل على تمكين المرأة اقتصادياً ودعم الجمعيات التي تعمل في هذا المجال.

٤ ـ توعية المرأة المهمشة في العشوائيات والمناطق الشعبية والريفية بحقوقها في مختلف المجالات.

٥ ـ التعاون والتنسيق بين جميع الأجهزة والمؤسسات لتقديم كافة التسهيلات الممكنة للنساء.

٦ ـ وضع ربّات البيوت في شريحة النساء العاملات وتقييم عملهن.

**التوصيات الإعلامية:**

١ ـ إعداد برامج إعلامية حول اتفاقية حقوق المرأة.

٢ ـ تكثيف البرامج الإعلامية المهتمة بقضايا المرأة والاهتمام بإذاعتها على المحطات الأرضية بما يسمح بإتاحتها لأكبر عدد من المتلقّين.

٣ ـ تدريب الإعلاميين على مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) وكيفية إدماجه في مختلف الأعمال الإعلامية.

٤ ـ أهمية الجمع بين تعيين المرأة في المناصب القيادية للمؤسسات الإعلامية وتغيير المنظومة الإعلامية ذاتها.

٥ ـ توجيه الاهتمام الإعلامي إلى تقديم برامج للفئات المهمّشة من النساء.

٦ ـ التخلّي عمّا يرونه تناولاً هزلياً لقضايا المرأة.

٧ ـ مناقشة قضايا المرأة في كافة صفحات الجرائد والمجلات، وعدم الاقتصار على صفحة المرأة.

٨ ـ الاهتمام بإعداد كوادر شابه من الإعلاميين لديها رؤية «جندرية».

٩ ـ التنسيق المستمر بين الجمعيات النسوية ووسائل الإعلام المسموعة والمقروءة.

وننتقل ـ الآن ـ لنقدم طرحاً إجمالياً لما تقدمه الآليات النسوية محل الدراسة.

الطرح الإجمالي للمؤتمرات والندوات وورش العمل والدراسات النسوية:

**١ ـ العمل على نشر الانحلال الخلقي والدعوة إلى الحرية الجنسية:**

يحتل الترويج لفكرة حرية المرأة الجنسية موقعاً بارزاً داخل الفكر النسوي، فمن الازدراء والسخرية من عفاف وشرف المرأة إلى الترويج لممارسة الجنس والإباحية تحت دعوى أن في ذلك تحدياً للمجتمع الذكوري.

ففي دراسة نشرتها إحدى الجمعيات النسوية تروي الباحثة النسوية[1] «أما هويدا فلم تستطع مقاومة قرار عائلتها من الزواج برجل لا تحبه وكانت على

(١) «النساء والمقاومة» مجلة غير دورية، يصدرها مركز دراسات المرأة الجديدة ص ٧٣، تأليف: إيمان بيبرس، عرض: ريهام شبل، العدد الثاني، يناير ٢٠٠٣.

علاقة برجل آخر «جامعها» خارج مؤسسة الزواج وهو ما يعتبره المجتمع جرماً يعضده التحريم الديني في مسيحية هويدا وإسلامية انتصار، التي مرت بالتجربة ذاتها ولكنها استطاعت الزواج من رجلها، ولكن هويدا التي قاومت في علاقتها المحرمة مع رجل تحبه مؤسسةَ الزواج الذكورية، وقيمة العذرية، إلا أنها تحولت إلىٰ معارضة عندما ذهبت مع صديقتها إلىٰ دكتور يقوم بعملية إعادة عذرية، وبهذا فإنها عارضت التقاليد بطريقتها متحايلة عليها ولكن محافظة عليها في الوقت ذاته»، نلاحظ مدىٰ الفحش والترويج للانحلال والسخرية من العفاف.

وتواصل الباحثة «. . أما انتصار فإنها رغم زواجها من الرجل الذي «جامعها» قبل الزواج إلا أنها قامت بنفس المعارضة بالاشتراك مع أختها وأمها، وقد صارحت انتصار أمها وأختها بالحقيقة وساعدتاها للحفاظ علىٰ شرف العائلة (لاحظ التهكم والسخرية) والممارسة الذكورية للدُّخلة البلدي، بأن لطختا المنديل الأبيض بدم حمامة. . وهناك شادية التي قررت أن تمثل الصورة التي وضعها لها المجتمع علىٰ أنها امرأة لعوب ساقطة، وذلك بأن قررت ممارسة وجودها من خلال علاقتها المتعددة مع الرجال (تعتبر الباحثة الانحراف مجرد محاولة لممارسة الوجود!!) الذين ساعدوها علىٰ المعيشة وعلىٰ البقاء في مجتمع يفترض في المرأة الانحلال الخلقي إلىٰ أن يثبت العكس، ولقد تاهت انتصار مع هذه الصورة ـ أيضاً ـ حين أخطأت قبل الزواج وفرضت بعد ذلك علىٰ الجميع مساعدتها ومعاملتها علىٰ أنها ضعيفة يسهل التغرير بها في أي وقت».

وتضيف الباحثة وهي تحاول الترويج لما قصته باعتباره أمراً واقعاً وحقاً للنساء وأحد آليات مقاومتها المشروعة (. . . كل هذه إذاً آليات ومعارضة أو مقاومة سلبية خفية تساعد المؤسسات الذكورية علىٰ البقاء والتنامي بل وتعايش المرأة معها ومن خلالها. . .).

ولا يتم الترويج لفكرة حرية المرأة الجنسية من خلال جهود منفردة متباعدة

تأتي في صور دراسات لأشخاص فقط، فنلاحظ اهتمام أغلب الحركات النسوية بهذه الفكرة، ولكن الاختلاف يأتي في طريقة التعبير عن الفكرة، فهناك بعض الجمعيات تنادي بهذه الفكرة تحت اسم نشر الثقافة الجنسية، وتعتبر هذه الجمعيات أشد خطراً من الجمعيات الأخرىٰ التي تصرح بأهدافها مباشرة دون تورية من خلال خلط الأوراق الفكرية كما حدث في المؤتمر الرابع الذي أقامته الجمعية المصرية لتنظيم الأسرة، حيث قدم «د. عزيز خطاب» ورقةَ عمل يقول فيها: «كان من الواجب علىٰ الدول الإسلامية والعربية أن تهرع إلىٰ نشر آداب الثقافة الجنسية وتعاليمها لوقف هذا التيار المدمر من الانحلال الجنسي (لاحظ خلط الأوراق) وما تبعه من تفكك الأسرة وخرابها، ومن ثم أصبح المجتمع الغربي مرتعاً للمخدرات والكحوليات والشذوذ الجنسي حتىٰ مع الأطفال».

ومع هذا التناقض الغريب فيما قدمه «د. عزيز خطاب» يدعو في نهاية ورقة العمل - التي قدمها - إلىٰ أن الثقافة الأسرية تدعو إلىٰ التالي:

١ - الأسرة المثقفة جنسياً تبتعد عن الأمراض الجنسية.

٢ - الثقافة الجنسية للأسرة كلها تمنع ممارسة العادة السرية والشذوذ الجنسي.

٣ - الثقافة الجنسية تحرم وتمنع ممارسة الختان.

٤ - الثقافة الجنسية تدعو إلىٰ تباعد فترات الإنجاب.

٥ - الثقافة الجنسية هي أساس الصحة الإنجابية.

٦ - الثقافة الجنسية للآباء والأمهات تساعدهم علىٰ الإجابة عن تساؤلات أولادهم الجنسية في سن الطفولة والبلوغ والنضج الجنسي.

والغريب في الكلام السابق أن الثقافة الجنسية التي يريدها مقدم الورقة تدعو إلىٰ تطبيق ما تريده الحركات النسوية؛ من تحديد النسل، ومنع الختان، ونشر الانحلال الخلقي، والدعوة إلىٰ الحرية الجنسية للمرأة.

وفي دراسة عن حقوق المرأة الإنجابية للنساء المصريات تقول الباحثة: «إن صورة الذات في الثقافة المصرية هي صور لمجتمع عفيف، لا يمارس الجنس قبل الزواج أو خارج إطار الزواج. لكن الطبيعة والرغبات الإنسانية هي نفسها في جميع أنحاء العالم، وعندما تقع الفتيات في الحب حتى في الشرق الأوسط، فإنهن يقعن تحت إغراء ممارسة الجنس مع شركائهن، وغالباً ما يتعين تلك الإغراءات ويحدث ذلك بمعدلات أكثر بكثير مما يود الناس تصديقه، وهذا لا يعني وجوب حرمانهن من المعلومات وخدمات منع الحمل والإجهاض».

وتضيف الباحثة: «إن المغزى الحقيقي لحرمان البنات من تلك الاحتياجات - على أساس أن بناتنا عفيفات أو أنهن سلكن سلوكاً غير صحيح - لا يعكس احتراماً للثقافة، وإنما يعكس احترام القوة والسلطة، أي بعبارة أخرى: ليس من حقك ممارسة الجنس إذا لم تملك المكانة الاجتماعية والقدرة الاقتصادية الكافية لتمكينك من ممارسة جنس آمن وإجهاض آمن إن دعت الحاجة.

إن حرمان المراهقين من المعلومات وخدمات الصحة الإنجابية يمثل تحالف الأغنياء ضد الفقراء وليس تحالف الثقافة والهوية المصريتين ضد ثقافة وهوية الغرباء القادمين من الخارج..».

واستكمالاً لقلب المفاهيم والترويج لممارسة الجنس تقول الدراسة: «والإجهاض - أيضاً - أحد هذه القضايا الخلافية، ففي حين أن العديد من المدارس الفقهية الإسلامية تسمح بالإجهاض طالما أنه يتم خلال الأشهر الثلاثة الأولى للحمل - أي: قبل أن يكون الجنين روحاً - فإن الموقف الديني الرسمي في مصر محافظ بدرجة كبيرة، حيث يحظر الإجهاض ما لم يكن بهدف المحافظة على حياة الأم)[1].

(١) عايدة سيف الدولة: قضايا الصحة الإنجابية، العدد الرابع، مايو ٢٠٠٢، ص ٥٢.

## ٢ـ استهداف الجذور:

كثير من الحركات النسوية في مصر لا تكتفي بمعارضة القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة ولا يروي ظمأها معاداة الواقع الاجتماعي، ولذلك فهم يستهدفون الجذور، فيحاولون ضرب ورفض كل ما هو عربي وإسلامي وحضاري، وهي محاولة للتذويب الحضاري، حتىٰ يصل المجتمع إلىٰ مسخ بدون هوية أو دين أو ثقافة، فهم يرفضون مجرد استخدام كلمة «موروثات ثقافية» كما قالت «د. جورجيت صبحي قلليني» وهي إحدىٰ أعضاء المجلس القومي للمرأة: «إن الأصح أن نطلق عليها هجمات ثقافية؛ لأنها نتاج سفر أبنائنا للعمل في دولة أخرىٰ وعودتهن محملين بثقافات هذه الدول البعيدة عنا تماماً».

وتقصد «د. جورجيت» الدين والأعراف والتقاليد أو ما يسمىٰ بالقوالب الجامدة. واستهداف الجذور يتضمن استهداف للدين والحضارة واللغة، فهم يعادون حتىٰ اللغة العربية، والتي يدعون أن فيها قواعد واستخدامات تدعو في كثير من الأحيان إلىٰ التميز ضد النساء والتحيز للرجال، فالمعجم العربي يعتبرونه معجم الوأد، ويطالبون بتطوير اللغة العربية لتواكب مستجدات العصر، وإلا أصبحت ـ كما تقول إحدىٰ الناشطات[١] ـ: «لغة ميتة علىٰ غرار اللاتينية التي انتهىٰ استعمالها اليوم»، كما ترىٰ أن «الجمود فيها لا ينطبق فقط علىٰ ما يخص التأنيث بل يشمل أيضاً ما يتعلق بالتطورات العلمية المختلفة».

ويتضح ما نقصده باستهداف الجذور عند قراءتنا لما تقوله «نولة درويش» وهي مؤسسة ورئيسة إحدىٰ الجمعيات النسوية النشطة[٢] والتي تتلقىٰ دعماً من جهات مانحة غربية تقول: «إن معظم البرامج المتعلقة بتنمية الأوضاع الاقتصادية

(١) نولة درويش: النساء والخطابات الثقافية، ص ١٦.

(٢) مركز دراسات المرأة الجديدة.

للنساء وتوفير التعليم لهنّ وتفعيل مشاركتهن السياسية، إما نابعة من ثقافة أبوية غالباً ما تكون ذكورية، أو أنها تأتي كمحاولة لفرض ثقافة الجهات المانحة، أي: أنساق ثقافية مستوردة غير قابلة للتنفيذ في كل الأحوال، ومن ثم فهي تحمل في مقاربتها عيوباً مفاهيمية فيما يتعلق بقضايا النساء».

على الرغم من إقرار «نولة درويش» بأن الجهات المانحة تقوم بفرض ثقافتها المستوردة مقابل ما تمنحه، إلا أن كونها ثقافة مستوردة ليس هذا ما ترفضه، فما ترفضه هو أن «هذه المقاربات التي تركز على تغيير الجوانب القانونية مع تجاهل الموروث الثقافي لا تؤدي إلى تغيير جذري بالنسبة لأحوال غالبية النساء».

فهي تريد أن يشمل التغيير الموروث الثقافي أيضاً، ولذلك فهي ترى الحل في «الأنشطة الثقافية التي تطرح التساؤلات حول أوضاع النساء وقضاياهن مع الاشتباك في الوقت نفسه مع الثقافة الموجودة»، وتحدد الكاتبة تعريف الثقافة كما عرّفتها منظمة اليونيسكو بأنها «حزمة معقدة من الخصائص الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعاً ما أو مجموعة اجتماعية معينة، وهي لا تتعلق بالفنون والآداب فقط، بل تتضمن - أيضاً - أنماط الحياة والحقوق الإنسانية الأساسية ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات»، واستهداف هذه الأشياء - باعتبارها هي الثقافة - والاشتباك معها لهدمها - كما ترى الكاتبة -[1] «سوف يمثل عنصراً أساسياً يمهد الطريق لنهوض النساء»، ويؤيد ذلك ما أوردته النشرة الأولى للجمعية العلمية لتنمية الأسرة بأنه «ينبغي علينا إعادة النظر في أفكارنا وتقاليدنا واتجاهاتنا لنستطيع مواجهة التقدم العلمي السريع والمنافسة الشرسة التي نتعرض لها».

### ٣- نشر ثقافة الاستسلام والقبول بالأمر الواقع:

وذلك من خلال خلق جيل نسوي جديد يؤمن بالاستسلام من خلال ما اصطلح عليه «ثقافة السلام»، حيث جاء في افتتاحية[2] مجلة المرأة المصرية

(١) النساء والخطابات الثقافية من٩٧ «سلطة الخطاب في إنتاج الوعي بالذات والآخر».

(٢) مجلة المرأة المصرية، ٩ مارس ٢٠٠٤، عدد خاص.

التي صدرت عن المؤتمر الرابع للمجلس القومي للمرأة «نحن نسعىٰ من خلال منظمة المرأة العربية لأن تكون المرأة جزءاً فاعلاً في نشر ثقافة السلام وشريكة فيه. . وحتىٰ يكون لها دورها علىٰ مائدة مفاوضات السلام. . وسنعمل جاهدين علىٰ أن تكون لها أجندة مختلفة عن الرجل في نشر هذا المفهوم. . وسنسعىٰ من جهة أخرىٰ إلىٰ تربية جيل يؤمن بثقافة السلام إذ إنّ جيل اليوم يعيش المأساة. . . وهناك خوف من أن تنطبع فيه ظاهرة العنف فيصبح جيل عنف».

لاشك أن ما تتعرض له كل من العراق وفلسطين اليوم وما تعرضت له لبنان من قبل كان من الأولىٰ أن يدفعنا إلىٰ نشر ثقافة المقاومة بدلاً من ثقافة الاستسلام التي يعبر عنها بالخلط المقصود «ثقافة السلام» تجاه عدو محتل، ولا يمكن القبول بذلك تحت دعوىٰ أن هناك خوفاً من أن تنطبع في الجيل القادم ظاهرة العنف فيصبح جيلاً عنيفاً.

أما إزكاء فكرة القبول بالأمر الواقع فأكثر ما تتضح فيه هو ما رُوّج له في أحد المنشورات التي صدرت من إحدىٰ الجمعيات النسوية[1]، حيث قدمت عرضاً لكتاب (جندرة الخطاب / خطاب مجندر).

ويتناول الكتاب في بعض فصوله بعض الأعمال الأدبية الإسرائيلية، وأبرزت المجلة التي تناولت عرض الكتاب في افتتاحيتها هذا الموضوع قائلة «آثرنا المضي في مشروع عرض الكتاب من منطلق حرصنا علىٰ ألا نخشىٰ التطرق إلىٰ موضوعات قد تسهم في إثراء معلوماتنا عن صور النساء في مجتمع مجاور لنا، علىٰ الرغم من عدائنا للقيم الصهيونية العنصرية، فقد وجدنا أن من شأن هذه المعلومات أن تحطم بعض الأساطير عن التفوق الاجتماعي لإسرائيل علىٰ المجتمعات العربية».

وبصرف النظر عن محاولة الالتفاف علىٰ القارئ وإيجاد حجة مناسبة تجعل ما تقوم به هذه المجلة واجباً بزعم أن في ذلك إسهاماً في

---

(١) مركز دراسات المرأة الجديدة.

إثراء معلوماتنا عن صور النساء في مجتمع مجاور لنا، ستتأكد أن ما يحدث هو محاولة للقبول بالمحتل والترويج له، والدليل على ذلك هو تصريحات بعض الأدباء العرب الذين عرضت عليهم إسرائيل مبالغ كبيرة في مقابل يسير، وهو أن يقدم الروائي داخل روايته شخصية يهودية هامشية ليست سيئة، وذلك لإدراكهم أن في ذلك ترسيخاً لوجودهم داخل العقل الباطن العربي، ومن ثم القبول بهم تدريجياً.

ولقد وضعت اللجنة الثقافية للمجلس القومي للمرأة - التي يرأسها د. جابر عصفور - في المؤتمر القومي الرابع للمرأة إستراتيجية ثقافية للمرأة المصرية «تضمنت دور المرأة المصرية في ترسيخ ثقافة السلام، ومساهمة الأدب في طرح صادق لقضايا المرأة خلال (٢٠) عاماً، حيث أكد أن اللجنة اقترحت أن تدور الورقة حول المعوقات الثقافية لتنمية المرأة المصرية، وتحديد هذه المعوقات، خاصة فيما يتعلق بأهمية التفسير الديني الصحيح والعادات السائدة والتقاليد والآثار الثقافية السلبية الوافدة».

طرح ثقافة السلام بهذه الصورة تلقى نقداً داخلياً من بعض نشيطات الحركة النسوية، وهذا ما عبرت عنه «أنيسة عبود»، وهي إحدى النساء التي حفزت المؤتمر الإقليمي العربي[١] «عشر سنوات بعد بكين.. دعوة إلى السلام» حيث تقول: «كيف نطرح قضية السلام وأمريكا تحتل العراق والصهيونية تطلق دباباتها في فلسطين وتهدم البيوت وتشرد الأسر وتسحق المرأة العربية؟ أيُّ سلام ينادي به المؤتمر و الاحتلال قائم والمرأة أكثر المتضررين والمعذبين والمقهورين من هذا الاحتلال؟

للأسف الشديد بعض الوفود العربية حاولت إغفال ما تعانيه المرأة الفلسطينية والعراقية بسبب الاحتلال، ولم تتطرق في ورقتها لما يحدث الآن على

(١) موقع الثورة، الخميس ١٥ / ٧/ ٢٠٠٤م.

الأرض العربية من إرهاب صهيوني وأمريكي على العقل والفكر والجسد، فإلى متى يطمرون رؤوسهم في الرمل ويصرخون لقد حرَّرَنا الغرب؟».

## ٤ـ تحريض النساء ضد المجتمع:

تعمل الجمعيات النسوية في المدن والأقاليم على نشر فكرهن من خلال المؤتمرات والندوات وفرق البحث والدراسات.

ففي منتصف التسعينيات أجريت دراسة حول الحقوق الإنجابية على مجموعات النقاش البؤرية والمقابلات المتعمقة مع عينة من النساء المتعلمات وغير المتعلمات والمتزوجات وغير المتزوجات من الطبقات الفقيرة والشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة، وذلك في القاهرة والوجهين البحري والقبلي، وقام أعضاء فريق البحث بسؤال النساء عن حقوق إنجابية بعينها، ضمّت الحق في الغذاء والرعاية بالنسبة للطفل، والحق في عدم الزواج المبكر، والحق في اختيار الزوج، والحق في اختيار عدد الأطفال، والحق في استخدام وسائل منع الحمل واللجوء إلى الإجهاض، وأيضاً الحق في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل والرعاية الاجتماعية وامتلاك الثروة والمعلومات والخدمات القانونية.

والغريب أن فريق البحث أظهر اندهاشه من أن فكرة امتلاك النساء لأجسادهن غريبة عليهن، وكذلك فكرة أنها ملك المجتمع، ويظهر البحث استغرابه من تمسّك النساء في المجتمع المصري بالقيم بقوله[1] «والطريقة التي تحدّثت بها النساء عن أجسادهن وعن القيم الاجتماعية التي تتعلق بذلك، لم تعكس أي إدراك بأن ذلك يمثل تعدياً على الذات بل إنها طبيعة الأشياء، كانت قناعتهن بذلك عميقة بحيث بدا أنها تشكل جزءاً من تركيبة النساء النفسية ونسقهم القيمي. أظهر البحث أن الأمومة تعتبر في حد ذاتها قيمة سواء

(١) عايدة سيف الدولة: مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

بالنسبة للنساء المتزوجات أو غير المتزوجات، وهو انسجام مع توقعاتهن الاجتماعية بأن يصبحن أمهات».

وتقرّ الدراسة بأنه «لم ترىٰ النساء قيمة لأن يكنّ هنّ الطرف الوحيد الذي يحدد عدد الأولاد، بل فضّلن أن يتم ذلك بالاتفاق مع أزواجهن، ولم يشعرن أن في ذلك تعدّياً علىٰ الفضاء الخاص بهن.

كما رأت النساء أنه من الممكن أن يقدمن بعض التنازلات في آمالهن في بعض الأحيان بدافع الاحترام لأسرهن أو بدافع الحب».

وتعمل هذه الجمعيات من خلال مؤتمراتها وندواتها وإصداراتها علىٰ دفع المرأة إلىٰ الثورة علىٰ النظام الاجتماعي، والتمرد علىٰ الرجل تحت دعوىٰ تعرّضها للقهر والعنف.

تقول إحدىٰ الدراسات[1] «إن مؤامرة الصمت المحيكة بالعنف المتعلق بصحة النساء الإنجابية والجنسية لا تعني أن النساء المصريات يتقبلن العنف، بل هي نتيجة التربية علىٰ عدم الشكوىٰ والتأقلم مع العنف طوال حياتهن، فالأمهات يتقبلن التشويه الجنسي للإناث للتحكم في النشاط الجنسي لبناتهن وضمان فرص الزواج لهن.

والدليل البارز علىٰ قبول هذا النوع من العنف هو نسبة الختان بين النساء المتزوجات في مصر والتي كانت (٩٧ ٪) عام ١٩٩٥».

وتواصل الدراسة في اعتراضها علىٰ الأحكام الشرعية الثابتة بالقرآن والسنة الصحيحة وعليها إجماع الأمة في أحكام حيض النساء، فتذكر «أن الفتيات قد يتعرضن في فترة الحيض إلىٰ الإقصاء باعتبار أنهن لَسْنَ طاهرات، ويدنسن المكان، فيما يخلق لديهن شعور بالقذارة والخجل، ويحظر القرآن في [سورة

(١) المصدر السابق.

البقرة] على النساء (والكلام للباحثة) والفتيات الحائضات لمس كتاب القرآن والصيام والصلاة على أنهن غير طاهرات».

وتواصل صاحبة البحث ادِّعاءاتها التحريضية قائلة: «كيف يمكن إذاً لأي شخص أن يزعم بأن العنف ضد النساء قضية غريبة على جدول الأعمال الوطني في مصر؟ إنني أزعم أن المجتمع المصري ربِّي على تحمل العنف، وخير مثال لذلك هو التشويه الجنسي للإناث، على أي حال فإن قبوله لا يعني البتة أن النساء سيتقبلن أي نوع آخر من العنف مثل الضرب أو الاغتصاب الزوجي».

### ٥- معاداة الشريعة والقانون:

تعمل نشيطات الحركة النسوية في مصر على معاداة أصول الشريعة الإسلامية وأيضاً معاداة القانون الوضعي في الوقت نفسه، ورغم ذلك فإنهم يرفعون أيديهم منادين بحكم الشريعة الإسلامية عندما يتعلق الأمر بمنحهن حقوقاً لا تمنحها لهم القوانين، ولكنهم يتجاهلون الشريعة عندما لا تصبح مؤيدة لآرائهم المتطرفة، بل ويدعون إلى القضاء عليها باعتبارها أحد أشكال القوالب الجامدة - كما يدعون -، قال تعالى: ﴿وَإِن يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ﴾ [النور: ٤٩].

وقد تتولد الدهشة لدى القارئ عند قراءته للدراسات النسوية التي تتناول قانون العقوبات المصري، والسبب في ذلك أنه سيجد الآيات القرآنية الخاصة بالقضية النسوية محل البحث موجودة بكاملها للاستشهاد بها، وذلك لأن هذه الدراسات تلجأ إلى الشريعة الإسلامية وتقارن بينها وبين مواد القانون مطالبة بتحكيم الشريعة، فمثلاً تقول إحدى هذه الدراسات[١]: «في ظل القانون الراهن فلن يحاكم الزوج على قتل زوجته وشريكها في الزنا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو

(١) لمياء مصطفى: عندما تفتح العدالة عينيها (قراءة في نصوص مادة الزنا في قانون العقوبات المصري)، مجلة طيبة، العدد الرابع، مارس ٢٠٠٤ ص ٥٣.

المؤقتة ولكنه سيعاقب بالسجن فقط . . لأن الزوج يكون واقعاً تحت تأثر نفسي شديد، والرجل الشرقي غيور . . فهذا ما يقره القانون، لكن الشريعة لها حكم آخر حيث يقول ـ تعالىٰ ـ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلاَّ أَنفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٧﴾ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٨﴾ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [النور: ٦ ـ ٩]».

وتواصل الباحثة الإشادة بحكم الشريعة السديد حتىٰ تقول: «ولننظر في قول الرسول الكريم: «أنا أغير منه والله أغير مني»(١)، فالأمر يتعلق بالمجتمع وبشريعة الله، إذاً فالله ورسوله أكثر غيرة عليه من أي من المسلمين، ولكن للقانون المصري رأي آخر وربما كان ذلك لأن المجتمع بالفعل يتعامل مع الشرف باعتباره مُلْكاً فقط للرجل وحقاً له».

وعلىٰ الرغم من طلب الاحتكام إلىٰ الشريعة باعتبارها هي المنقذ من القانون الوضعي وجرائمه، نقرأ في نفس المجلة الموجود بها الكلام السابق وبعد عدة صفحات(٢) بالنسبة لعلاقة المرأة بالرجل تحت مظلة الإسلام فتستشهد الكاتبة بسورة النساء الآيات (٣٤ ـ ٣٥) ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللاَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا ﴿٣٤﴾ وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٤ ـ ٣٥].

وتشير الكاتبة إلىٰ أن تفسير تلك السور اختلف علىٰ مدار الزمان، وأن عدم المساواة بين الرجل والمرأة يرجع إلىٰ التفسيرات القرآنية التقليدية القديمة وإلىٰ

(١) أخرجه البخاري ومسلم.
(٢) المصدر السابق ص ٩٠.

بعض ما جاء في الشريعة من حديث وفقه وسنة عن الاختلاف بين معاملة النساء والرجال.

ولعل ما تمارسه الجمعيات النسوية الآن من الاحتكام إلى الشريعة وقت اللزوم ثم ضربها بعد ذلك ليس جديداً على الحركات النسوية في مصر، فمن المعروف أن ملك حفني ناصف[1] حددت عشرة مطالب خاصة بالمرأة لحزب الأمة، وطلبت تحقيقهن، وكان ذلك في إطار خطبة عام ١٩٠٩م، وأحد هذه المطالب هو اتباع الطريقة الشرعية في الخطبة فلا يتزوج اثنان قبل التقائهما في وجود محرم، ورغم طلبها هذا الذي لجأت فيه إلى الشرع الإسلامي نجد أن مطالبها اتسعت بعد ذلك لتشمل المطالبة بأشياء تخالف الشرع بعد ذلك، خاصة فيما يتعلق بالطلاق وتعدد الزوجات وتحديد الحد الأدنى للزواج، ومن هنا يبدو أن العمل النسوي يلجأ إلى الشريعة الإسلامية حينما يريدون مواجهة التقاليد في الوقت الذي لا يريدون فيه الامتثال لا للدين ولا للتقاليد.

بل يصل الأمر إلى إهمالهم النظر إلى الشريعة تماماً، تقول إحدى الباحثات في محاضرة لها عن تعليم المرأة الصحة الإنجابية[2]: «إن أمية المرأة تقف وراء فشل السياسات السكانية، حيث ترفض المرأة الأمية استعمال وسائل منع الحمل، خاصة أننا نغرس في عقلها منذ صغرها أن الأمومة هي أهم أدوارها على الإطلاق..»، وترى الباحثة أن ازدياد الأمية بين النساء هي السبب الرئيسي في نقص الوعي الصحي، وارتفاع نسبة الوفيات نتيجة استخدام وسائل بدائية للإجهاض، وازدياد نسبة ختان البنات نظراً للجهل التام بمضار هذه العملية، ونلاحظ أن الباحثة قد أهملت رأي الشريعة والدين سواء في تحديد النسل أو حتى في الإجهاض.

---

(١) انظر: النساء والسلطة ص ١٥.

(٢) مجموعة محاضرات للجمعية الطبية النسائية ص ٩٤.

## ٦- تنفيذ الأجندة الغربية بالتعاون مع السلطة والنخبة:

نجح الغرب في استقطاب السلطة والنخبة باستخدام شتىٰ وسائل الترغيب والترهيب، ويظهر ذلك جلياً في تشكيل المجلس القومي للمرأة الذي يضم في تشكيله أكثر من (٥٠٠) شخصية نخبوية، منهم الوزراء والسفراء والمستشارون ورؤساء الجامعات.

والغريب أن أغلب هذه الشخصيات لم تكن لها أي علاقة بقضية المرأة من قريب أو من بعيد، بل إن بعضهم كان يرىٰ في السابق أن مشكلة المرأة يتم إثارتها من خلال الغرب، وأن الوقت ليس مناسباً لمناقشتها في ظل الظروف التي تمر بها الأمة، فقد قال الدكتور أحمد كمال أبو المجد في السابق[٢]: «إن الاهتمام بقضايا المرأة في أدبنا الاجتماعي المعاصر قد تأثر تأثراً كبيراً بتصور هذه القضية في الفكر الأوروبي والغربي بصفة عامة، وقد تبنّىٰ هذا التصور أكبر الجمعيات والمنظمات النسائية».

واللافت أن «الدكتور كمال أبو المجد» أصبح ثاني الأعضاء في المجلس القومي للمرأة بعد إنشائه سنة ٢٠٠٠م، بعد «د. فرخنده حسن» الأمين العام للمجلس، يأتي ذلك في الوقت الذي قال فيه بالحرف الواحد في إحدىٰ الندوات سنة ١٩٨٧[١]: «لقد فكرت في أن هذا التوقيت ليس توقيتاً لعقد ندوة عن المرأة، إذ إن هناك مشكلات وطنية واجتماعية وحضارية عديدة، بحيث إن تناقضات وصراعات تطغىٰ علىٰ الصراعات الأساسية التي لها أولوية».

وتساءل أبو المجد: «هل مشكلة المرأة من أولويات هذه المرحلة أم أن هذا جزء من ترحيل الأقل أهمية ليحتل موقع الشيء الأكثر أهمية؟ لم أستطع أن أجيب لأنه من ناحية أخرىٰ في مرحلة الاستنفار القومي والعقدي والإقليمي

---

(٢) ورقة عمل قدمها «د. أحمد كمال أبو المجد» إلىٰ المجلس القومي للبحوث الاجتماعية سنة ١٩٨٧.

(١) المصدر السابق.

لأداء دورها تكون المفاجأة بأن نصف المجتمع مشغول بقضايا غير القضايا المهمة، قضية المرأة تعتبر قضية ترف إذا تركنا قضايا الاستقلال والديمقراطية والتنمية وتحدثنا في قضايا المرأة». انتهى كلام «د. أبو المجد» مقرر اللجنة التشريعية بالمجلس القومي للمرأة حالياً، والتساؤل الذي يطرح نفسه - الآن - بعد قراءة هذا الرأي القديم لـ «الدكتور أبو المجد»: هل تغيّرت الظروف والمشاكل التي تمر بها الأمة الإسلامية منذ عام ١٩٨٧م إلى الأفضل أم إلى الحالة الأسوأ خصوصاً بعد الأحداث الجسيمة التي تمر بها الأمة؟

### ٧- القياس بمقاييس العلمانية:

يمكن تصنيف أغلب الجمعيات النسوية في مصر على أنها جمعيات نسوية علمانية تتبنّى ما يتبنّاه الغرب من أفكار واتجاهات يتم الترويج لها داخل البلاد الإسلامية، ومن المعروف أن هذه الجمعيات «تقلل دوماً من أمر الأخلاق والقيم وتصفها بالنسبية وأنها أثر للتنشئة الاجتماعية، وبدأت سعياً محموماً متهوراً لإقرار وتثبيت ما تراه حقاً للمرأة ولو تناقض مع الأخلاق والقيم، وتستفيد من أجواء عالمية منكوسة منحرفة - خصوصاً في العالم الغربي - أطاحت بالكثير من القيم والأخلاقيات، وأحدثت زلزلة في ثوابت الناس وفساداً في رؤيتهم وأمزجتهم فأصبحوا يرون المعروف منكراً والمنكر معروفاً، ويحقون الباطل ويبطلون الحق، حتى أصبحت الطهارة والعفاف عيباً أو غريباً، والعيش مع الوالدين منكراً وقيداً، والتوسع في المتعة والشهوة وتنويعها مقصداً أو غاية»[١].

ويمكن وصف القائمين على هذه الجمعيات بأن لهم نظرة علمانية وبرجماتية متطرفة لتقويم الأمور، ويتضح ذلك من خلال مطالبهم وتقويمهم للأمور سواء في مؤتمراتهم أو دراساتهم، ففي الدراسة التي قامت بها «إيمان بيبرس» عن المرأة والسياسات الاجتماعية في مصر تقول - عند وصفها لنظام مساعدة إسلامي وآخر

(١) مثنى أمين الكردي، الحركة النسوية وأفكارها.

قبطي متمثلاً في الإعانات التي تقدمها الكنائس في مصر -: «وتغلب على هذه المنطقة (منطقة المدافن في شرق القاهرة) الطابع الإسلامي، حيث انتشار الجوامع والجماعات الإسلامية التي تقدم خدماتها لسكان المنطقة، لذا تنتشر هناك بنسبة كبيرة مرتديات الحجاب والرجال الملتحون، والمنطقة الثالثة في الإسكندرية وهي منطقة عشوائية قديمة تتسم بالسلوك المحافظ، ومن ثم الحد من حرية النساء والبنات الصغيرات.. والمنطقة الخامسة هي منطقة العزبة وتتسم النساء في المنطقة بالمحافظة لأنهن مازلن ينتمين إلى قيمهن وأصولهن الريفية»[١].

ونلاحظ أن الباحثة قد ربطت بين ما تقدمه الجمعية من خدمات وبين انتشار الحجاب بين الأهالي، كما ربطت بين السلوك المحافظ والحد من حرية النساء في الوقت الذي أرجعت المحافظة على التقاليد إلى الانتماء إلى الأقاليم والريف.

## ٨- التخريب من الداخل (تأويل النص وإعادة تفسيره):

توصلت بعض الناشطات في المجال النسوي إلى أن الطريقة المجدية للوصول إلى جميع المواطنين من الرجال والنساء في مصر هي إعادة تفسير الإسلام بما يوافق توصيات (مؤتمر بكين) و (مؤتمر السكان)، والتشديد على حقوق المرأة ضمن إطاره، وذلك كما تفعل «إقبال بركة» في مقالاتها في جريدة الأهرام، والتي تجزم أن الحجاب ليس من الإسلام في شيء، وتحاول تفسير القرآن ليتوافق مع أهدافها النسوية، وكذلك تفعل «نوال السعداوي» والتي تصرح بأن «الحجاب رمز سياسي لا صلة له بالإسلام وليس هناك آية واحدة في القرآن تفرض الحجاب بشكل صريح»، وكذلك تفعل «فريدة النقاش» بموقفها ورفضها للميراث.

ولا يكتفي القائمون على هذه الحركات النسوية بمحاولة تخريبهن للدين فقط، ولكنهن يحاولن تخريب أي موروث ثقافي، فالأحاديث النبوية لا مانع عندهن من إعادة تفسيرها أو حتى تضعيفها أو القول بعدم صحتها، وحتى

(١) مجلة النساء والمقاومة، العدد الثاني ص ٦٧.

الحكَم والأمثال الشعبية تم تناولها والبدء في تغييرها تحت دعوىٰ أنها تكرس للتمييز ضد المرأة، واتجهت الجمعيات النسوية أخيراً إلىٰ التاريخ، حيث تتبنىٰ الآن إعادة كتابة التاريخ من منظور النساء «وذلك بهدف ملء الصفحات الفارغة وجعل الصمت يتكلم»(١).

حيث تبنّىٰ ملتقىٰ المرأة والذاكرة مشروعاً بعنوان «قالت الرواية»، يقوم هذا المشروع علىٰ فرضية أنه قد تم إهمال دور النساء في كتابة التاريخ لصالح الرجل، ولذا تأتي الحاجة إلىٰ بذل الجهد في تحرِّي أصول هذه الاعتقادات، حيث إذا تمت معرفة أصول هذه الميول والاعتقادات يمكن تبنِّيها أو رفضها أو تعديلها عن وعي.. وهذا جانب هام من الصراع من أجل عالم أفضل.

حتىٰ الحكايات الشعبية رأت الحركات النسوية أن بها وجهة نظر تتميز بالحساسية للنوع الاجتماعي، تقول إحدىٰ الباحثات التي تعمل علىٰ إعادة كتابة الحكايات الشعبية(٢): «بالرغم من أن رواية الحكايات كانت دائماً أحد مجالات المرأة، إلا أن نظرة سريعة علىٰ مجموعات الحواديت الشعبية وحكايات ألف ليلة وليلة سوف تكشف عن أن هذه الأعمال تقدم نفس الأنماط الشائعة عن النساء في المجتمعات والثقافات العربية. ويمكن إرجاع هذا إلىٰ أن الحكاءات يقمن بتمثيل صور المرأة الشائعة في المجتمعات الذكورية التي ينتمين إليها، وفي محاولة لتعديل هذه الصورة النمطية التي تساعد علىٰ إبقاء وضع المرأة في المجتمعات العربية كما هو عليه، تم البدء في هذا المشروع الذي يكتب ويعيد كتابة حكايات جديدة تتمتع بقدر من الحساسية للنوع الاجتماعي (الجندر)، بهدف دفع الجمهور إلىٰ إعادة التفكير في مدىٰ صحة أنماط النساء في الذاكرة الجمعية للعرب».

وإعادة كتابة التاريخ تتضمن فكرة أن المرأة خير في جوهرها، وأنها متفوقة بطبيعتها علىٰ الرجل إلىٰ الحد الذي يُعدّ نوعاً من التطرف في تمجيد الأنثىٰ، وكذلك تفوق كل ما هو أنثوي، وفي المقابل قدح كل ما هو ذكوري، ففي حكاية «وسكتت شهرزاد» المأخوذة من قصص وحكايات ألف ليلة وليلة نرىٰ مشروع

(١) مجلة طيبة العدد الثاني يناير ٢٠٠٣ ص ٥٥.
(٢) هالة كمال: كتاب «قالت الراوية» ص٧ـ١٠.

(وقالت الراوية) قد حولها إلى قصة أنثوية تنتهي بتمكين شهرزاد «البطلة» وسيطرتها الكاملة على الموقف «فالقصة تقدم شهريار «البطل» وهو لا يقوى على جماع زوجته شهرزاد، وهو ما تفسره هي على أنه طريقة يحاول بها الإبقاء على حياتها إذا ما أخذنا في الاعتبار أنه عادة ما يقتل عرائسه بعد أن يقضي ليلته معهن، ولكن بعد أن تتأكد شهرزاد من حب شهريار لها، تحاول إغواءه وتجدّ في محاولتها، وعندها فقط تكتشف سرَّ شهريار الحقيقي وأن الذي دفعه إلى قتل هؤلاء النساء هو «العنة»، وفي المقابل تظهر شهرزاد التعاطف مع أزمة شهريار وتعده بأن كل شيء سيكون على ما يرام».

ويتضح لنا أن التخريب من الداخل يستهدف الدين والأعراف والتقاليد ويصل حتى إلى الأمثال والحكايات الشعبية في محاولة لتخريبها وعمل فكر نسوي جديد يُعلي من شأن المرأة في كل شيء.

### ٩ـ ممارسة الاحتيال الفكري:

يلجأ كثير من القائمين على الحركات النسوية في مصر إلى محاولة خداع العامة والاحتيال عليهم، فقد حدث في ندوة أقامتها إحدى الجمعيات النسوية في مصر(١) أن وجّه أحد الحاضرين سؤالاً إلى رئيسة الجمعية، وكان نص السؤال: لماذا يستشري الإهمال داخل جميع أقسام المستشفيات الحكومية في مصر إلا أقسام تنظيم النسل فإننا نجد اهتماماً شديداً بها، ومعروف أن هذه الأقسام تتلقى دعماً من الولايات المتحدة، فلماذا تهتم الولايات المتحدة بنسلنا إلى هذا الحد؟

وقد كان ردُّ رئيسة الجمعية وهي أستاذة في الجامعة الأمريكية: إن الولايات المتحدة تهتم بنا وتخاف علينا من زيادة السكان وما يترتب عليها من مشاكل كثيرة، ولأننا أصبحنا في عصر العولمة وأي مشكلة ستحدث لنا ستؤثر على أمريكا ومن أجل هذا فهي تساعدنا.

(١) ندوة أقامتها الجمعية العلمية لتنمية الأسرة في مكتبة مبارك في مارس ٢٠٠٤.

وتصورت أستاذة الجامعة الأمريكية أن في ردِّها الشفاء والكفاية إلا أن صاحب السؤال ردّ بنبرة تملؤها السخرية: وهل ترىٰ أمريكا أننا قد انتهينا من حل مشاكل أمراض الفشل الكلوي والكبدي والسرطان، والفقر والقمع والاستبداد التي تعتبر هي أحد أسبابه فجاءت إلينا لتنظيم النسل؟ ثم أضاف الشاب: إن ما يحدث شبيه بقصة الرجل الذي تركوه عارياً في الصحراء دون طعام أو شراب أو ملبس حتىٰ شارف علىٰ الموت ثم جاؤوا إليه بـ «رابطة عنق»، وقالوا له: ارتديها حتىٰ تصبح أكثر أناقة.

من المؤكد أن القائمين علىٰ العمل النسوي من الذكاء بحيث يستطيعون عند اللزوم استخدام ثقافتهم في الهروب من الأسئلة أو الاحتيال عليها بما يضمن خروجهم من المأزق.

# خاتمة

تعمل الدول الغربية على استغلال سبل المؤتمرات والندوات وورش العمل والأبحاث والدراسات للوصول إلى تنفيذ مخططاتها ونشر الفكر النسوي داخل البلدان الإسلامية، وبهذه الآليات استطاعت الدول الغربية تدعيم المنظمات النسوية المختلفة والربط بينها؛ لتشكل رابطة ضغط على الحكومات.

ولقد كان لهذه الوسائل تأثير كبير في مصر والوطن العربي، فمنذ (مؤتمر بكين) الذي عقد ١٩٩٥م بدأت مصر خطوات واسعة في الاتجاه الذي يباركه الغرب، فقد عقدت منذ ذلك الوقت مئات المؤتمرات والآلاف من الندوات والدراسات التي تنادي بالفكر النسوي وتدعو له، كما أنشئت مجالس المرأة المختلفة (المجلس القومي للطفولة والأمومة، اللجنة القومية للمرأة، المجلس القومي للمرأة)، واستطاعت هذه المجالس خلال مدة قصيرة صياغة عدد من التشريعات والقوانين الخاصة بالمرأة وتطبيقها بسرعة كبيرة جداً إذا ما قيست بمشاريع القوانين الأخرى.

وفي الوقت نفسه الذي كانت تعمل فيه الحركة النسوية شبه الحكومية على وضع القوانين وفقاً للمطالب الغربية كانت الجمعيات النسوية غير الحكومية تغوص في المجتمع المصري لتقوم بنشر الفكر النسوي المطروح بديلاً عن الشريعة.

وما يلفت النظر في النشاط النسوي هو وجود التنسيق والتكامل بين مختلف أجنحة الحركة النسوية في مصر، سواء كانت شبه حكومية أو خاصة أو حتى بين المنظمات الخاصة وبعضها البعض، وتبدو مظاهر هذا التنسيق واضحة عند استعراض أولويات هذه الجمعيات وأهدافها النهائية ببيان مدى اتفاقها على مطالب محددة في توقيتات مماثلة، ويستطيع أي باحث رصد دائرة الفكر النسوي بعد قراءته عناوين ورش العمل والمؤتمرات والندوات والدراسات.

## خلاصة ما تطرحه الحركة النسوية

وبالنظر إلى ما تطرحه هذه المؤتمرات والندوات السنوية في مصر نجد أنها تعمل على عدة أمور، منها:

١ ـ نشر الانحلال الخلقي والدعوة إلى الحرية الجنسية.

٢ ـ استهداف الجذور بمعاداة الدين والتقاليد والهوية واللغة تحت دعوى تغيير القوالب الثابتة.

٣ ـ نشر ثقافة الاستسلام والقبول بالأمر الواقع باسم السلام.

٤ ـ تأليب النساء وتحريضهن ضد المجتمع باسم المطالبة بالحقوق.

٥ ـ العمل على معاداة الشريعة أو تأويل النصوص لتتفق مع أطروحاتهم.

٦ ـ تنفيذ الأجندة الغربية بالتعاون مع السلطة والنخبة.

٧ ـ القياس بمقاييس علمانية.

٨ ـ تخريب المجتمع من الداخل.

٩ ـ ممارسة الاحتيال الفكري وخداع الجماهير.

**التوصيات:**

١ ـ إقامة المؤتمرات المناهضة للحركة النسوية، وعمل الأبحاث والدراسات وورش العمل التي تتناول كيفية مواجهة هذا الخطر النسوي الموجه.

٢ ـ تعرية الرموز النسوية والفكر النسوي بإلقاء الضوء عليه وفضح مخططاته من خلال الأبحاث والدراسات وورش العمل.

٣ ـ إبراز مجموعات من النساء المسلمات المثقفات للعمل على نهوض المرأة المسلمة والمطالبة بحقها وفق الشرع كبديل للجمعيات النسوية العلمانية التي تنفذ المخطط الغربي.

٤ ـ إنشاء معاهد في كل قطر إسلامي تحت عنوان(حقوق المرأة المسلمة)، ويعمل هذا المعهد على تخريج داعيات وكاتبات ومفكرات مسلمات.

٥ ـ استغلال الثغرات القانونية وعدم دستورية كثير من القوانين التي سنّتها الحكومات تحت الضغط الخارجي بالسعي للطعن في هذه القوانين ومن ثم إلغاؤها.

٦ ـ إنشاء مجلس عربي إسلامي للمرأة المسلمة يعمل على دعم المنظمات والجمعيات الإسلامية المناهضة للنسوية.

٧ ـ استغلال الإعلام كأحد الوسائل الهامة التي تستخدمها الجمعيات النسوية.

٨ ـ إقامة حملات توعية تستهدف القطاعات المستهدفة من الجمعيات النسوية.

٩ ـ السعي لإقامة حملات توقيع كحملة المليون توقيع، وتناشد الحملة من خلال بيان الجامعة العربية والملوك والرؤساء بعدم سنٍّ قوانين لا تتفق مع الإسلام.

١٠ ـ التمسك بالإسلام كدين وعقيدة وثقافة كحائط صدٍّ أخير أمام هذه الهجمات.

## المصادر

(١) مجلة المرأة المصرية، مارس ٢٠٠٤م.

(٢) د. سلوىٰ شعراوي جمعة، من أوراق المؤتمر الثاني للمجلس القومي للمرأة.

(٣) مؤتمر المرأة والقانون والتنمية، أعدّه منظمات مصرية وعربية، ٢٠٠٣.

(٤) «النساء والمقاومة» مجلة غير دورية يصدرها مركز دراسات المرأة الجديدة، تأليف: إيمان بيبرس، عرض: ريهام شبل، العدد الثاني، يناير ٢٠٠٣.

(٥) عايدة سيف الدولة: قضايا الصحة الإنجابية، العدد الرابع، مايو ٢٠٠٢م.

(٦) نولة درويش: النساء والخطابات الثقافية.

(٧) النساء والخطابات الثقافية من٩٧ «سلطة الخطاب في إنتاج الوعي بالذات والآخر».

(٨) مجلة المرأة المصرية، ٩ مارس ٢٠٠٤، عدد خاص.

(٩) موقع الثورة: الخميس ١٥ / ٢٠٠٤م.

(١٠) لمياء مصطفىٰ: عندما تفتح العدالة عينيها (قراءة في نصوص مادة الزنىٰ في قانون العقوبات المصري)، مجلة طيبة، العدد الرابع، مارس ٢٠٠٤م.

(١١) النساء والسلطة.

(١٢) مجموعة محاضرات للجمعية الطبية النسائية.

(١٣) ورقة عمل قدمها «د. أحمد كمال أبو المجد» إلىٰ المجلس القومي للبحوث الاجتماعية سنة ١٩٨٧م.

(١٤) مثنىٰ أمين الكردي «الحركة النسوية وأفكارها».

(١٥) مجلة النساء والمقاومة، العدد الثاني.

(١٦) مجلة طيبة، العدد الثاني، يناير ٢٠٠٣م.

(١٧) هالة كمال: كتاب «قالت الراوية».

(١٨) ندوة أقامتها الجمعية العلمية لتنمية الأسرة في مكتبة مبارك في مارس ٢٠٠٤م.

## الفصل الرابع

# الفكر النّسوي وتشكيل الخطاب السياسي

د . خــالد قـطــب

khaledqutb@hotmail.com

جامعة القاهرة ـ كلية التربية ـ فرع الفيوم

«هذا الفصل يحاول توضيح دور الفكر النسوي في تشكيل الخطاب السياسي المحرك للسلطة الفوقية، وذلك من خلال توضيح كيفية صناعة خطاب سياسي نسوي، ويذهب الكاتب إلى تشكيل خطاب السيدة الأولى من خلال أنموذج السيدة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية».

# تمهيد

سعى الخطاب السياسي الغربي إلى إنتاج معرفة تسويغية تسمح له بإخضاع الشعوب العربية والإسلامية اقتصادياً وثقافياً وعسكرياً، بحيث أصبح هذا السعي المعرفي الأيديولوجي من الثوابت المشروعة لدى هذا الخطاب، الذي يريد الهيمنة على هذه الشعوب، والتي دائماً ما يصنفها هذا الخطاب ذاته في خانات الجهل والضعف والتخلف والتوحش والرجعية، فضلاً عن اللاعقلانية والركود والثبات الدائم، وهي الصفات التي تعطي لهذا الخطاب المسوغ لكي يرفع شعار الهيمنة والسيطرة الثقافية والاقتصادية والسياسية والعسكرية على هذه الشعوب، فقد انطلقت قديماً الحملات الاستعمارية التي كان يسبقها حملات ثقافية فكرية تؤهل الشعوب المُستعمَرة لهذا القادم (المستعمِر) بالمعرفة والتنوير والعقلانية والخير الوفير، وتبرر ما تقوم به هذه الحملات من قتل وتدمير بأنه دفاع عن النفس تارة أو حماية لتلك الشعوب من قلّة منحرفة - على حد زعمها - تريد أن تظل شعوبها في ظلمات الجهل والتخلف، وهو المنطق نفسه الذي تسير عليه الحملات المعرفية الثقافية العسكرية المعاصرة، حيث تتخفى هذه الحملات وراء عبارات الإصلاح وإحلال النماذج الديمقراطية محل الأنظمة الشمولية الديكتاتورية والدفاع عن حقوق المرأة ومنحها الحرية اللائقة بها.

لهذا يعيد الخطاب السياسي الغربي تصنيف وتوزيع العالم جغرافياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً من خلال ثنائية تسويغية تقوم على مقولتين رئيستين، هما: الديمقراطية والديكتاتورية، بحيث تصبح الشعوب والأنظمة السياسية غير الغربية (العربية/ الإسلامية) هي تلك الواقعة تحت مقولة الديكتاتورية والتي تكون - في زعم هذا الخطاب - في حاجة ماسّة وتدخّل سريع من أجل الديمقراطية الغربية والحرية وحقوق المرأة.

ولعل السبب في الانتشار السرطاني للخطاب السياسي الغربي في العالم، هو توظيف هذا الخطاب لمقولات وقيم وأفكار تُشعر الشعوب غير الغربية باليأس والخضوع والاستسلام للأمر الواقع.

من هذه المقولات التي يدعمها بشدة الخطاب السياسي الغربي مقولة «نهاية التاريخ» التي وضعها في أواخر الثمانينيات المفكر الأمريكي ـ الياباني الأصل ـ فرانسيس فوكوياما، الذي اعتبر أن التاريخ البشري يتجه نحو حتمية واحدة وهي سيادة الديمقراطية الليبرالية في كل المجتمعات والأمم، وعندما تسود هذه الديمقراطية الغربية ستتلاشىٰ الحروب ويستقر العالم سياسياً وبذلك نصل ـ في زعم فوكوياما ـ إلىٰ نهاية التاريخ[1]. ولكي تتحقق هذه الديمقراطية الليبرالية لا بد من شن الغرب الديمقراطي الحروب ضد الأنظمة الديكتاتورية الشمولية الإسلامية في نظر الخطاب السياسي الغربي، لهذا ظهرت مقولة أخرىٰ أخذ يدعمها الخطاب السياسي الغربي والتي تسير جنباً إلىٰ جنب مع مقولة نهاية التاريخ، أعني: مقولة «صراع الحضارات» التي تكفّل بالتنظير لها المفكر الأمريكي الشهير والأستاذ بجامعة هارفارد صموئيل هنتينجيتون، الذي أعطىٰ المبرر لصراع الغرب الديمقراطي ـ في زعمه ـ ضد الإسلام الذي يمثل الخطر الأساسي علىٰ النظام العالمي[2].

وهكذا يدعي الخطاب السياسي الغربي أنه الخطاب الخاتم، وأن مقولاته وقيمه وأفكاره ومناهجه أصبحت ـ في زعمه ـ تمثل الحلقة الأخيرة من حلقات التاريخ البشري، وما علىٰ الأنظمة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية غير الغربية سوىٰ الامتثال لهذه المقولات والقيم والأفكار والمناهج الغربية.

---

(١) انظر: فوكوياما. فرانسيس «نهاية التاريخ وخاتم البشر»، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٣.

(٢) انظر: هنتيجيتون. صموئيل، «صراع الحضارات»، ترجمة: طلعت الشايب، تقديم: د. صلاح قنصوه، القاهرة ١٩٩٨.

ولعل أبرز تلك المقولات والأفكار التي يسعىٰ هذا الخطاب إلىٰ نشرها وتأكيدها مقولات وأفكار الفكر النسوي، الذي يمثل ضغطاً شديداً علىٰ صانعي القرار في الخطاب السياسي الغربي.

لهذا كانت هذه الدراسة محاولة لكشف الدور الذي يلعبه الفكر النسوي في تشكيل الخطاب السياسي الغربي، ومن ثم القرار السياسي، حيث تخضع صناعة القرار السياسي أولاً وقبل كل شيء للمصالح التي يتم تسويغها بما يخدم توجه هذا الفكر. وقد يبدو لأول وهلة أن الهدف المعلن من هذه الصناعة تحقيق المصالح المادية الاقتصادية، إلا أن هذه المصالح تُعدّ جزءاً ضئيلاً من المصالح الأعم والأشمل، أعني: المصالح الثقافية الحضارية؛ لأن هذه المصالح هي التي تستوعب كافة المصالح الجزئية الأخرىٰ.

لعب الفكر النسوي الغربي دوراً رئيساً في صياغة الأبعاد الأيديولوجية والأفكار الفلسفية والأخلاقية للخطاب السياسي الغربي، حيث وظف الفكر النسوي أفكاره وتصوراته واتجاهاته المستقبلية في صياغة الفكر الإستراتيجي الحاكم في الغرب، وذلك عن طريق دعم نفوذه لدىٰ الرأي العام الغربي وممارسة الضغوط السياسية علىٰ الإدارات السياسية وصانعي القرار السياسي من أجل مصالح هذا الفكر.

وقد استخدم الفكر النسوي، لتحقيق هذه الأهداف المزعومة، كل وسائل العمل السياسي والإعلامي، ونشر الكتب والمجلات، وتأسيس المنظمات النسائية الدولية والإقليمية والحكومية وغير الحكومية من أجل تحرير المرأة والقضاء علىٰ المجتمعات الذكورية الأبوية المزعومة، فضلاً عن إمداد الفكر النسوي الإدارات السياسية الحاكمة بعناصر نسائية بارزة لممارسة ضغوط علىٰ هذه الإدارات.

وقد تجلىٰ تأثير الفكر النسوي الغربي علىٰ الخطاب السياسي في دعوة هذا

الخطاب وتركيزه على شن الحروب والتدخل في الشؤون الداخلية للبلاد غير الغربية، حيث يستخدم هذا الخطاب قضية تحرير المرأة، والقضاء على كافة أشكال التمييز ضدها، والوقوف بشدة ضد ممارسات العنف التي تقع عليها، ومن ناحية أخرى يعتبر الخطاب السياسي الغربي أن المرأة هي المدخل الرئيسي لتحقيق غاياته ومصالحه القومية، لهذا يضفي هذا الخطاب على ممارساته السياسية الاستعمارية بُعْداً أخلاقياً ليجد طريقه إلى عقل ووجدان الشعوب الغربية، حيث يتم في هذا الخطاب توظيف القيم الأخلاقية لخدمة أغراض سياسية، بحيث نجد توظيفاً لبعض العبارات الأخلاقية التي تدور حول تقسيم العالم إلى ثنائية: الخير: والذي يمثله العالم الغربي بثقافته وحريته وتقدّمه واحترامه للمرأة والدفاع عن حقوقها، والشر: والذي يمثله العالم غير الغربي (العربي/ الإسلامي على وجه الخصوص) بتطرّفه وإرهابه واضطهاده للمرأة، حسب زعم الخطاب السياسي الغربي.

إن قراءة الفكر النسوي قراءة تحليلية عميقة تكشف عن التأثير الكبير الذي يقوم به هذا الفكر على صناعة القرار السياسي في الخطاب السياسي الحاكم، حيث تكشف هذه القراءة الأيديولوجيات المغرضة القابعة خلف هذا الفكر والتي تهدف ـ كما أشرنا ـ إلى تحقيق المصالح القومية الحضارية الغربية على حساب الشعوب والبلاد غير الغربية. بعبارة أخرى؛ إن هذه القراءة التحليلية لا تدخل من باب الترف الفكري أو من أجل المعرفة والبحث، بل غدت من الضرورة بمكان، حتى يعي شعوب البلاد غير الغربية الصور التي يتخذها الفكر النسوي والأهداف التي يسعى إلى بلوغها والتي تنصبّ في النهاية في السيطرة على عقل وفكر ووجدان وجسد المرأة المسلمة.

*** الإستراتيجية النسوية:**

يطالب الفكر النسوي أن يكون للمرأة الحق في صناعة القرار السياسي على

كافة المستويات، كما يسعى هذا الفكر إلى تغيير النظم السياسية التي تبدو لديه أنظمة ذكورية أبوية، وذلك من خلال إعطاء مزيد من الحرية لكل النساء في تقرير مصيرهن.

وقد وضع الفكر النسوي عدة إستراتيجيات وسياسات وبرامج تخدم المرأة لتكون شريكاً كاملاً وفاعلاً أساسياً في عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ولكي تتحقق هذه الإستراتيجيات النسوية والبرامج الموجهة للرأي العام المتعلقة بقضايا المرأة لا بد من توفير عدة سبل يمكن من خلالها - في زعم الفكر النسوي - الوصول إلى نتائج مرضية. **هذه الوسائل هي:**

### ١ - تغيير الأنظمة السياسية:

لقد انطلق الفكر النسوي الغربي - على اختلاف توجهاته - من مقولة أساسية وهي: إن الأنظمة السياسية والاجتماعية والثقافية المعاصرة أنظمة جائرة[(١)]، لأنها في زعم الفكر النسوي - بما لديها من سلطة سياسية - تعمل على التمييز بين المرأة والرجل على أساس بيولوجي بحت، ونتيجة لهذا التمييز تحدد تلك الأنظمة الأدوار التي تقوم بها المرأة داخل المجتمعات التي تمارس سلطتها عليها، فقد قررت هذه الأنظمة الجائرة أن النساء يناسبهن وظائف ذات طابع أنثوي، كالأعمال المنزلية، لكي يحتكر الرجل العالم الخارجي بأسره، لهذا تذهب

---

(١) «**السياسات الجنسية: السياسات المتحيزة للرجل - Sexual Politics**»: مصطلح صكته الأمريكية النسوية «كيت ميليت» في كتابها الذي يحمل نفس العنوان، وفيه تقول: إن كل العلاقات بين الرجال والنساء تقوم على السلطة، وإننا «إذا لم نتخل عن فكرة تفوق الرجل كحق موروث فستظل كل نظم القمع قائمة»، لكن ميليت ترى أن السياسات المتحيزة للرجل يصعب التصدي لها، لأنها تتخلل ثنايا النظام الأبوي الذي يصورها على أنها مجموعة من الظواهر «الطبيعية» المتجذرة في الاختلافات بين الجنسين، ومن ثم فإن النساء اللاتي يردن قلب النظام الأبوي عليهن تفكيك أركان النظام الذي يحدد النوع بناء على الخصائص الجنسية. (المعجم النقدي: ص ٤٦٧).

ولعل الخطوة الأولى على طريق تفكيك أركان هذا النظام هي استبدال كلمة جنس Sex - التي تميز الاختلافات بناء على الخصائص البيولوجية - إلى كلمة جندر (نوع) Gender التي تحدد الاختلافات بناء على الخصائص النوعية التي يراها الشخص في نفسه.

«إليزابيث كيس» - أستاذة الفلسفة السياسية بجامعة دوك Duke الأمريكية - إلى أن الأنظمة السياسية وكذا النظريات السياسية التي تتحدث عن العدالة كلها أنظمة ونظريات جائرة، ويأتي هذا الجور في رأي الكاتبة من الدور الذي أعطته هذه الأنظمة للرجل في صنع القرار السياسي بما يحقق له فقط دون المرأة، العدالة، كما أن هذه الأنظمة قللت من شأن المرأة واعتبرتها في منزلة أدنى من الرجل[١].

إن المشكلة الأساسية - في زعم الفكر النسوي - تكمن في المؤسسات السياسية والأنظمة الذكورية الحاكمة التي تؤكد على الطبقية والاختلاف القائم على الجنس (ذكر/ أنثى)، وهذا يتنافى - في زعم هذا الفكر - مع العدالة المنشودة التي تحقق المساواة بين المرأة والرجل، وتعطي للمرأة السلطة التي تعينها في صناعة القرار السياسي.

حاولت إذاً النظريات السياسية والأنظمة الحاكمة الجائرة الادعاء أن للمرأة طبيعة خاصة بها تختلف عن طبيعة الرجل، وأن هذه الطبيعة بيولوجية في الأساس، حيث استخدمت السلطة السياسية الذكورية على مرّ التاريخ وحتى عصرنا الراهن - كما يزعم الفكر النسوي - عدة مقولات وأفكار لإبقاء المرأة في مكانة غير متساوية مع الرجل سياسياً واجتماعياً واقتصادياً. فقد تم وصف طبيعة المرأة في هذه النظريات وصفاً تفصيلياً وفقاً للمهام التي قامت بها، في عالم كان للرجل فيه اليد الطولى كالقدرة على الحمل والرضاعة والقوة العضلية الأدنى، كل هذه الأمور ترتب عليها نطاق واسع من الاختلافات الطبيعية بين الجنسين: اختلافات بدنية وأخلاقية وعقلية وعاطفية، ولما كانت النظم السياسية والقوانين والمؤسسات وعمليات التنشئة الاجتماعية قد فرضت مثل هذه الأفكار، فقد أدى ذلك إلى إعاقة المرأة كإنسان وشلّ حركتها[٢].

(1) Kiss .E. 'Justice ' In ( eds ) Jaggar .A. M and young . I .M . Companion To Feminist Philosophy . Blackwell Publishers Ltd 2000 p 487.

(٢) وكين سوزان، «النساء في الفكر السياسي الغربي»، ترجمة: د إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٢، ص٣٣٤، ٣٣٥.

ولكي يتجاوز الفكر النسوي هذا الجور السلطوي الذكوري - على حد زعمه - كان لا بد من تغيير هذه الأنظمة السياسية الذكورية، وصياغة نظرية نسوية سياسية تشدد على العلاقة العادلة بين الجنسين، وهذا لا يتحقق إلا إذا تم خلخلة الثنائية البيولوجية التقليدية بين المذكر والمؤنث وإيجاد بديل عنها، هذا البديل هو ما يسمى بالجندر أو الجنوسة.

## ٢- تفعيل دور الكائن الجديد (الجندر):

من الإستراتيجيات الهامة التي ينادي بها الفكر النسوي رفضه المعنى التقليدي لمصطلح النوع أو (الجندر) الذي يعني الجنس المتعلق بمكونات الذكورة والأنوثة بالدرجة الأولى، بعبارة أخرى يرفض الفكر النسوي الخصائص والصفات البيولوجية التي يحملها النوع ذكراً كان أو أنثى؛ لأن هذه الخصائص وتلك الصفات البيولوجية - في زعم الفكر النسوي - لا يمكنها أن تحدد مصير الفرد ذكراً أو أنثى طوال حياته، وأن الاختلاف بين الذكر والأنثى - إن كان ثمّة اختلاف - ناتج في رأي هذا الفكر عن التنشئة الاجتماعية والأسرية والبيئة الذكورية التي يتحكم فيها الرجل / الذكر، إن هذه التنشئة تحدد طبيعة الدور الذي يحدده المجتمع لكافة الأعمال التي تقوم بها المرأة، لهذا يطالب الفكر النسوي بضرورة إلغاء مفهومي الذكورة والأنوثة؛ لأنهما يعكسان اختلافاً بيولوجياً قائماً على الجنس، ومن ناحية أخرى إن جنس الذكورة والأنوثة يحددهما التنشئة الاجتماعية والثقافية، بحيث يمكن للذات الواحدة أن تكون مذكرة أو مؤنثة حسب القواعد الاجتماعية السائدة في مكان وزمان معينين، ومن ثم لا توجد ذات مؤنثة في جوهرها، مثلما لا توجد ذات مذكرة في جوهرها، الذات تستطيع أن تختار تحديد وضعها كما ترغب، لهذا يرى الفكر النسوي أن الميل الجنسي الذكري أو الأنثوي يستند إلى إستراتيجيات اجتماعية وثقافية وسياسية، ومن ثم ينادي هذا الفكر بضرورة احترام المثليين جنسياً (اللوطيون والسحاقيات) واعتبارهم أناساً عاديين.

وقد ساهمت الفيلسوفة النسوية الأمريكية الشهيرة «دونا هاراواي» في التنظير لهذه الفكرة في دراستها «بيان الكائن السيبرنطيقي»، حيث طرحت في هذه الدراسة الكائن الجديد الذي لا تحدده هوية بيولوجية، حيث يبدو هذا الكائن في صورة نصفه عضوي ونصفه الآخر تكنولوجي، مشيرة إلىٰ نفي الهوية البيولوجية الكاملة عن هذا الكائن، أي: كونه ذكراً أو أنثىٰ، في إشارة منها إلىٰ تهاوي الحدود التقليدية التي تفرق بين ذكر وأنثىٰ أو بين رجل وامرأة علىٰ أساس بيولوجي أو نفسي أو عقلي، تقول دونا هاراواي: «إنه لا يوجد ما يسمىٰ بالكائن المذكر أو المؤنث، فبعد التطورات التكنولوجية الهائلة في عصر ما بعد الحداثة وثورة الاتصالات أصبح من الضروري - في زعمها - إعادة النظر في هوية الذات الإنسانية، وعدم اللجوء إلىٰ التقسيمات الثنائية (مذكر/ مؤنث، رجل/ امرأة، ذكر/ أنثىٰ)، بل لا بد من اللجوء إلىٰ كائن يمزّق هذه الثنائية التي تمثل حواجز إنسانية تقليدية، ومحو الاختلافات القائمة علىٰ الجنس، فهذا الكائن الذي تدعو إليه «دونا هاراواي» لا تحدده هوية عضوية، بمعنىٰ أن هذا الكائن لا توجد له أعضاء تناسلية يمكن أن تحدد هويته. إن هذا الكائن لا يتبين فيه بوضوح نوعه، بعبارة أخرىٰ هذا الكائن لا يرتبط بالتصور التقليدي لمفهوم الكائن البشري المرتبط بالجسد البيولوجي[١].

هذه هي حقيقة الكائن الذي يريده الفكر النسوي؛ لكي تتحقق المساواة الكاملة في المجتمعات البشرية. كائن هلامي لا تحدده هوية بيولوجية أو عضوية، ولا ترتبط بعقيدة أو ثقافة تحددان دوره الذي ينبغي القيام به في هذه الحياة، ولما كانت هذه هي الخطوة الأولىٰ التي يريدها الفكر الإستراتيجي النسوي - أعني توطيد دعائم مفهوم الكائن الجديد أو «الجندر» ليكون أساس الفكر العالمي الجديد - كان لا بد من وجود خطوة ثانية تدعم الخطوة الأولىٰ، وهي تشكيل أسرة قائمة علىٰ تصور الكائن الجديد أو «الجندر».

(1) Haraway.D." Mainfesto For CYBORGS: Science, Technology, and Socialist Feminism In The 1980's Socialist Review: 80 1985 pp.65- 108.

### ٣ـ إعادة بناء الأسرة وفقاً لتصور الكائن الجديد:

يزعم الفكر النسوي أنه على الرغم مما تتمتع به المرأة اليوم من حرية، إلا أن هناك عائقاً يقف في وجه تحقيق المساواة الكاملة لها، هذا العائق يتحدد في الأسرة التي تقوم على نواة واحدة وهي الرجل، فهذا النمط من الأسرة هو حلقة الوصل الذي تتسع بواسطته الفروق البيولوجية بين الجنسين إلى مجموعة كاملة من الصفات والوظائف المفروضة على المرأة والتي تشكل دورها المتعارف عليه، حتى إن المحاكم الغربية تستخدم تعريف النساء من زاوية دورهن، أي: على أساس أنهن زوجات وأمهات، وهذا بدوره يؤدي إلى ألوان من التفرقة ضد المرأة لاسيما في مجالي التعليم والوظائف، لهذا يطالب الفكر النسوي بضرورة التخلص أولاً مما تواجهه المرأة في مجال التعليم، فما زالت تجربة تعليم المرأة ـ في زعم الفكر النسوي ـ يقيدها ذلك الاعتقاد بأن المرأة قد خُلقت للمنزل.

إن الفكر النسوي يزعم أن أساس المشكلة التي تواجه المرأة هو التمييز على أساس الجنس داخل الأنظمة السياسية الحاكمة، حيث ينعكس هذا التمييز على العمل في هيئات ومؤسسات هذه الأنظمة، فتفرض السلطة السياسية على الأسرة أن يكون لها قائد منفّذ لهذه السياسة، ولا بد أن يكون من الرجال، ولما كان هذا يتنافى مع طبيعة الكائن الجديد الذي لا تحدده هوية، والذي يشدد عليه الفكر النسوي، بات من الضروري تغيير بنية الأسرة تغييراً جذرياً حتى تتحقق المساواة المزعومة.

تقول «سوزان أوكن» ـ النسوية السياسية الأمريكية ـ: «إن المساواة بين النساء والرجال لا يمكن التوصل إليها في أية نظرية سياسية دون إعادة بناء الأسرة، فإذا كان هدفنا هو المجتمع الديمقراطي، أو نظرية ديمقراطية شاملة، فإنه يتعين علينا الاعتراف بأن أي شيء غير الأسرة الديمقراطية التي تقوم على المساواة الكاملة والاعتماد المتبادل داخلياً بين أعضائها أي شيء خلاف هذه الأسرة سوف يكون عائقاً قوياً للغاية في سبيل تحقيق هذا الهدف[١]».

---

(١) أوكين سوزان، مرجع سابق، ص ٣٣٠ـ٣٣١.

ولكن السؤال الآن: كيف تتحقق هذه الأسرة الديمقراطية التي يزعمها الفكر النسوي؟

يجيب الفكر النسوي أن هناك عدة ثوابت لا بد من تحقيقها حتى نصل إلى مثل هذه الأسرة، وهي:

- إلغاء مؤسسة الزواج؛ لأنها معوق أساسي في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين في كافة المجالات.

- تحرير المرأة تماماً من الحمل والإنجاب، وإحلال الإنجاب الصناعي محل الإنجاب الطبيعي، حتى لا تقع المرأة تحت وطأة القهر النفسي والاقتصادي والسياسي الذي يمارسه الزوج، فالوسائل الصناعية للإنجاب تُعدّ أساساً ضرورياً لمساواة المرأة مع الرجل؛ لأن وظيفة المرأة الإنجابية وظيفة بربرية واستبدادية وظالمة في زعم الفكر النسوي.

- يلزم الفكر النسوي المرأة ألا تلتزم بتربية الأبناء أو القيام بالأعمال المنزلية؛ لأن هذه الأعمال من درجة أدنى وذات أجور منخفضة.

- لهذا يطالب الفكر النسوي بضرورة إنشاء مراكز نهارية مدعومة لتربية ورعاية الأطفال، حتى يتوفر الوقت والجهد للمرأة لكي تقوم بأعمالها السياسية ومشاركتها الفعالة في تنمية المجتمعات وتحقيق التقدم والرخاء.

لقد سعى الفكر النسوي نحو إضفاء الغطاء الشرعي على إستراتيجيته ومقولاته عن طريق المؤسسة الدولية لتقوم هي بدورها في جعل هذه المقولات دولية عالمية، وبذلك تكون المساحة التي يعمل فيها الفكر النسوي مهيأة على الصعيدين الداخلي والخارجي لتقبل هذه الإستراتيجية التي تحولت مع المؤسسة الدولية إلى قرارات ملزمة لكل الشعوب وخاصة الشعوب الإسلامية، وأن كل من يخرج عن هذه القرارات يُعدّ متمرداً على النظام الدولي الجديد أو على السيادة الدولية أو الرأي العام العالمي أو الشرعية الدولية وغيرها من المقولات الجوفاء التي يتشدق بها الفكر النسوي.

## ٤ـ تجنيد المؤسسة الدولية:

استغلَّ الفكر النسوي المؤسسات الدولية العالمية لتحقيق إستراتيجيته الأيديولوجية المغرضة، فالقرارات التي تتخذها الأمم المتحدة بشأن المرأة والتي تعبر عن مصالح الفكر النسوي الغربي، تُبرز للعالم علىٰ أنها المعبرة عن مصالح المجتمع الدولي، حتىٰ إن عبارة المجتمع الدولي صارت هي العبارة التي تمنح الشرعية لكل الأفكار التي تعبر عن مصالح الفكر النسوي الغربي.

فقد كان هدف الفكر النسوي ولا زال هو تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة علىٰ قدم المساواة في جميع جوانب الحياة العامة والخاصة، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وبلوغ المرأة مواقع السلطة بما يعود عليها بالنفع، وبما يحقق لها أكبر قدر ممكن من الرفاهية، فالهدف من منهاج العمل ـ الذي يتفق تماماً مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي ـ هو التمكين لجميع النساء، كما أن الإعمال الكامل لكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع النساء أمر جوهري لتمكين المرأة[١].

أراد الفكر النسوي تقاسم السلطة والمسؤولية بين المرأة والرجل في كافة المجالات الوطنية والدولية، وهذا لا يأتي إلا عبر إلغاء الفوارق البيولوجية والنفسية والاجتماعية والثقافية بينهما وتذويبها بحيث لا يوجد في النهاية سوىٰ الكائن «الجندري» الذي لا تحدده هوية ذاتية خاصة.

ولما كانت هذه الأفكار النسوية معرضة للهجوم والرفض من قِبَل المجتمعات الإسلامية لعدم اتفاقها مع الإسلام ولجميع الشرائع التي جاءت بها الرسل وللفطرة السليمة؛ لجأ الفكر النسوي الغربي إلىٰ تجنيد المؤسسة الدولية (الأمم المتحدة) لتعكس هذا الفكر في صورة مؤتمرات دولية وندوات عالمية وورش

---

(١) تقرير لجنة المرأة بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة «المرأة عام ٢٠٠٠»: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين ص٢.

عمل إقليمية ومعاهدات وتوصيات تقوم على تنفيذها الحكومات والمنظمات النسائية الحكومية وغير الحكومية، بحيث تكون هذه التوصيات وتلك المعاهدات ملزمة ـ بشكل نهائي ـ للدول التي عليها تذليل العقبات التي تعرقل تنفيذها.

من يقرأ أي تقرير أو معاهدة أو قرار أو توصية من الأمم المتحدة حول المرأة قراءة تحليلية يدرك للوهلة الأولى كيف تغلغل الفكر النسوي الغربي داخل هذه المؤسسة وأخذ يوظفها ويملي عليها أفكاره ومبادئه وأهدافه المغرضة لكي يسود هذا الفكر العالم كله، ولاشك أن هناك أصابع خفية تحرك هذا الفكر لكي يطرح مثل هذه الأفكار ويصبغها بصبغة شرعية دولية عن طريق الأمم المتحدة ليعاد توجيهها ـ بصورة شرعية دولية ـ للمجتمعات الإسلامية المستهدفة، لهذا نجد خطاب الأمم المتحدة المتعلق بقضايا المرأة لا يختلف عن الإستراتيجية العامة التي تشكل الفكر النسوي الغربي، حيث يركز هذا الخطاب على عدة ثوابت، منها:

ـ ضرورة تغيير وضع المرأة في العالم العربي والإسلامي وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً عن طريق برامج موجهة للتوعية بقضايا المرأة و «الجندر» من المنظور الغربي.

ـ القضاء على القوالب الجامدة التي لا تزال تحدد الأدوار المنوط القيام بها المرأة والرجل والتي تقوم على أساس التمييز الجنسي بين الذكر والأنثى، والقوالب الجامدة في خطاب الأمم المتحدة تعني الدين الذي يوضع في زعم هذا الخطاب في خانة التقاليد والأعراف الجامدة التي تتمسك بها المرأة في البلاد الإسلامية.

ـ ضرورة القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل والمرأة على جميع مستويات الحياة الخاصة والعامة، وتغيير مفهوم الذكورة الشائع لدى الكثير من المجتمعات، وإعطاء مفهوم بديل له يعتمد على احترام الجنسية المثلية وعدم كراهية المرأة.

ـ ضرورة حذف الكلمات والعبارات المتحيزة جنسياً من اللغة للقضاء على أشكال اللامساواة ـ التي يزعمها خطاب الأمم المتحدة ـ بين المرأة والرجل والتمييز ضد المرأة؛ لأن اللغة لها دور أساسي في تشكيل الهوية الاجتماعية للفرد، ومن ثم ينادي هذا الخطاب بضرورة استخدام لغة محايدة، لغة «جندرية» بالمفهوم النسوي.

ـ ضرورة تمكين المرأة من شغل الوظائف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية رفيعة المستوى حتى تتمكن من نشر فكرها والتعبير عن أهدافها النسوية بحرية كاملة، والتأثير في مضمون البرامج التي تعالج قضايا المرأة، وهذا ما يفسر الزيادة المستمرة في برامج المرأة في وسائل الإعلام على مستوى العالم، ووجود تقدم متسارع في إنشاء شبكات وقنوات نسوية بديلة لبث الفكر النسوي وتدعيم جهود هذا الفكر والتشكيك في النموذج التقليدي الجامد (الدين) المهيمن على الثقافة الرئيسية لوسائل الإعلام.

ولكي تتحقق هذه المطالب النسوية لا بد من تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تحكم المجتمعات (خاصة الإسلامية) تجاه المرأة، وذلك عن طريق الاعتراف بالميل الجنسي المثلي، وإقرار حقوق الشواذ من الجنسين الاجتماعية والقانونية والمدنية، وخاصة حقهم في التزاوج المثلي، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بالمراهقين والمراهقات ورعايتهم وتثقيفهم جنسياً عن طريق الكتب والمجلات والبرامج النسوية والعروض السينمائية والمعسكرات الصيفية المختلطة، وتوعيتهم باستخدام الوسائل التي تمنع الحمل المبكر، كما يطالب خطاب الأمم المتحدة بحق المرأة في التحكم في خصوبتها بالطريقة التي تريدها، وأن تأكيد هذا الأمر يُعدّ أساس تمكين المرأة[١]، ويطالب هذا الخطاب ذاته بإلزام الدول والحكومات إنشاءَ محاكم أسرية من أجل محاكمة الزوج بتهمة اغتصاب زوجته إذا ثبت للمنظمات

(١) الأمم المتحدة: المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بكين ـ الصين، ٤ ـ ١٥ أيلول سبتمبر ١٩٩٥ ـ المرفق الأول: إعلان بكين ص ٤٦١.

النسوية وعضوات مجالس المرأة ـ حسب مفهوم الاغتصاب لديهن ـ ذلك، لهذا كان من الضروري وجود مراكز نسوية تعمل على تدريب وتثقيف المرأة جنسياً.

### * الفكر النسوي استعمار ثقافي جديد:

قد يبدو غريباً للقارئ عندما يجد ربطاً بين الفكر النسوي واستعمار البلاد والشعوب ونهب ثرواتهم، لكن هذه الدهشة قد تزول عندما يتضح للقارئ أن الفكر النسوي فكر استعماري بطريقة أو بأخرى، حيث يستخدم المُستعمر الفكر النسوي لتبرير هيمنته وسيطرته على البلاد التي يستعمرها، لهذا نجد أن الفكر النسوي لعب دوراً بارزاً في الحملات الاستعمارية التي استهدفت العالم الإسلامي في القرن التاسع عشر، كما لعب هذا الفكر ومازال حتى الآن نفس الدور مع الاستعمار الغربي الجديد الذي يستهدف عالمنا الإسلامي.

لقد التقط الفكر الاستعماري القديم والحديث لغة الحركات النسوية وأعاد توجيهها لخدمة أغراضه الاستعمارية، حيث ربط هذا الفكر بين اضطهاد المرأة وممارسة أشكال العنف والتمييز ضدها وبين الثقافة الذكورية السائدة في البلاد الإسلامية التي تم استعمارها (عسكرياً وثقافياً)، وذلك لإيجاد مبرر أخلاقي لمشروعه الاستعماري القائم، هذا المبرر قام على التقليل من شأن عقيدة وثقافة وتراث وأعراف وتقاليد وممارسات الدول والشعوب المستعمرة، أو العمل على القضاء نهائياً على هذه الثقافة، فوجدنا الخطاب الثقافي الاستعماري القديم والحديث يؤكد بطريقة مباشرة تارة وغير مباشرة تارة أخرى، بأن الإسلام ـ في زعم هذا الخطاب ـ يضطهد المرأة، وأن الحجاب الذي يفرضه عليها هو رمز لهذا الاضطهاد، وأن القوالب العقدية الجامدة والعادات والتقاليد السائدة في المجتمعات الإسلامية هي الأسباب الرئيسة للتخلف الذي يسود هذه المجتمعات، وأن الحملات الاستعمارية القديمة والحديثة جاءت لتخرج هذه المجتمعات من جور حكامها واضطهاد نسائها،

لهذا فإن الفكر النسوي والاستعماري ينتجان خطاباً تسويغياً واحداً لممارساتهما غير الأخلاقية، هذان الخطابان يجتمعان معاً عندما يتعلق الأمر بالعالم الإسلامي، فقد اجتمع هذان الخطابان على أن المرأة المسلمة هي المدخل الرئيس لفرض الهيمنة الاستعمارية الغربية على شعوب العالم الإسلامي.

فقد بدأ الفكر الاستعماري الغربي من نقطة مركزية وهي التميز الحضاري التقدمي للذات الغربية عن الآخر ( الشعوب والبلاد والمجتمعات غير الغربية)، وهذا التمييز أعطى لهذا الفكر الحق في صياغة خطاب يسيطر به على هذا الآخر ويسود عليه، ولم يجد هذا الفكر الاستعماري سوى مقولات الفكر النسوي لكي يشكل من خلالها هذا الخطاب، فتجد ـ على سبيل المثال ـ «كرومر» القنصل البريطاني يشنّ حرباً استعمارية ضد مصر من العام ١٨٨٣ وحتى العام ١٩٠٧ من أجل تحرير المرأة المسلمة من حجابها.

فقد بدأ خطاب «كرومر» الاستعماري النسوي بالتقليل من ثقافة الشعوب الإسلامية وخاصة من المرأة المسلمة، حيث وصف «كرومر» هذه الشعوب بالسذاجة والغفلة، فهم على حد تعبيره المزعوم «محرومون من الحيوية والقدرة على المبادرة، مجبولون على حب المظاهر والدسيسة والدهاء والقسوة على الحيوانات، وهم كسالى وسيِّئو الظن، وعقولهم الفوضوية تعجز عن فهم ما يدركه الأوروبي البارع بصورة فورية، كما أنهم عريقون في الكذب، وهم في كل شيء على طرف نقيض من العرق الأنجلو ـ ساكسوني في وضوحه ومباشرته ونبله»[1].

فالفكر الاستعماري يحاول إذاً أن يبين تدنِّي الشعوب الإسلامية ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ومن المفارقة الساخرة أن تنضم لغة الحركة النسوية التي ازدهرت في القرن التاسع عشر إلى اللغة الاستعمارية لوضع خطاب استعماري نسوي من أجل تغيير فكر وسلوك المرأة في العالم الإسلامي،

(١) إدوارد سعيد «الاستشراق: المعرفة ـ السلطة ـ الإنشاء» نقله إلى العربية: كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ط٢، ١٩٨٤، ص ٧٠.

ولقد أعاد الخطاب الاستعماري توجيه لغة الحركة النسوية لخدمة أغراضه التوسعية، فوجدنا هذا الخطاب يتهم الرجال المسلمين بأنهم يضطهدون المرأة ويمارسون كافة أشكال العنف عليها، في حين أن المرأة الغربية امرأة متحضرة؛ لأن رجال المجتمعات الغربية - في زعم هذا الخطاب - أكثر تحضراً وتقدّماً ورُقيّاً.

إذاً فالإسلام في نظر الحركة النسوية الاستعمارية هو العدو منذ الحروب الصليبية، فقد انصبّت نظرية الخطاب الاستعماري الجديد والذي يتمحور حول المرأة، على أن الإسلام بطبيعته يضطهد المرأة، وأن ذلك من الحقائق التي لا يمكن تغييرها، كما يزعم ذلك الخطاب أن الحجاب والتفرقة يرمزان لهذا الاضطهاد، وأن هذه العادات هي الأسباب الرئيسة للتخلف العام الذي يكتنف المجتمعات الإسلامية في جميع نواحيها، وفقط عندما يتخلى عن هذه الممارسات الكامنة في لب الإسلام (ومن ثمّ الإسلام ذاته) يمكن للمجتمعات الإسلامية أن تبدأ في التحرك إلى الأمام في طريق التحضر «فقد أصبح الحجاب بالنسبة للعين الغربية هو أكثر العلامات وضوحاً على اختلاف ودونيّة المجتمعات الإسلامية، حيث صار رمزاً لاضطهاد المرأة وامتهانها»[١].

زعم «كرومر» أن الحجاب الذي يفرضه الإسلام على المرأة المسلمة، هو سبب رئيسي في تخلّف المرأة المسلمة، لهذا كان من الضروري إقناع العالم الإسلامي أو إجباره على التشبع بالروح الأوروبية التقدمية التنويرية، ولتحقيق هذا ينبغي القضاء على الإسلام نهائياً أو تغيير وضع المرأة المسلمة؛ لأن هذا التغيير سوف يكون المقدمة للقضاء على الإسلام[٢].

---

(١) ليلى أحمد: «المرأة والجنوسة في الإسلام: الجذور التاريخية القضية جدلية حديثة»، ترجمة: منى إبراهيم، هالة كمال، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٩، ص ١٦٣.

(٢) من المفارقات التي يجب التنويه عنها أن «قاسم أمين» الذي ارتبط اسمه بحركة تحرير المرأة في مصر قد ردد مقولات الخطاب الاستعماري النسوي الغربي، حيث ركز «قاسم أمين» على قضيتين هما: المرأة والحجاب، فقد كانت الأفكار التي عبر عنها «كرومر» أو الحركات التبشيرية النسوية هي=

إن خطاب «كرومر» النسوي الاستعماري لا ينطبق إلا على المرأة المسلمة، لأنه عندما انتقل الوضع إلى المرأة الأوروبية وجدنا خطاب «كرومر» يتحول من خطاب نسوي إلى خطاب ذكوري متطرف، فرغم ما يبدو من خطاب «كرومر» الموجه إلى المرأة المسلمة بأنه مناصر للمرأة وقضاياها، نجد أن السياسات التي اتّبعها هو ذاته إزاء المرأة الأوروبية وخاصة الإنجليزية تثير الشك والريبة في خطابه، فقد اتبع سياسات مصيرية بالنسبة للمرأة الإنجليزية عندما فرض قيوداً على تعليم الفتيات في المدارس الحكومية، وذلك بفرض رسوم باهظة لالتحاق الفتيات في هذه المدارس، مما أدى إلى تراجع تعليم الفتيات الإنجليزيات، ومن ناحية أخرى رأس «كرومر» رابطة الرجال الإنجليزية لمعارضة حق التصويت للمرأة الإنجليزية، وهكذا عندما يتعلق الأمر بالمرأة المسلمة فإنه يمارس الخطاب النسوي التحرري من أجل هيمنة الرجل الأبيض على العالم الإسلامي.

وقد استمرت هذه الصورة الاستعمارية النسوية مع الخطاب الاستعماري الغربي الذي يستخدم أيضاً المقولات النسوية لتبرير تدخله في الشؤون الداخلية

---

الأساس الذي قام عليه كتاب «قاسم أمين»، حيث كان الهدف الذي بنى عليه دعوته لتغيير وضع المرأة المسلمة وإلغاء الحجاب، هي نفسها ما دعت إليه هذه الحركات التبشيرية النسوية الاستعمارية.

ويمكن تلخيص دعوة «قاسم أمين» على النحو التالي:

أ- زعم «قاسم أمين» أن الحضارة الغربية حضارة متفوقة، وأن المجتمعات الإسلامية مجتمعات متخلفة.

ب- وأن تقدم المجتمعات الإسلامية مرهون بالتخلي عن عاداته المتخلفة وتقصي أثر الغرب المتقدم والمتحضر، وهذا يتطلب تغيير وضع المرأة المسلمة.

ج- وهذا التغيير يتم عندما نضع- في رأي قاسم أمين- نهاية للحجاب وإباحة الاختلاط بين الجنسين.

وهكذا يمثل خطاب «قاسم أمين» إعادة صياغة للنظرية الاستعمارية التي تقول بدونية أهل البلاد المسلمين وتفوق الأوروبين ولكن هذه المرة بصوت أحد أبناء هذه البلاد، لهذا كان خطاب «قاسم أمين» المؤشر إلى دخول الخطاب الاستعماري النسوي عن المرأة والإسلام داخل الفكر العربي.

- انظر في تفاصيل خطاب قاسم أمين النسوي الاستعماري:

قاسم أمين: «تحرير المرأة». ضمن الأعمال الكاملة لقاسم أمين ج ٢، تحرير: د. محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٦.

للعالم الإسلامي واستعماره، فقد سعىٰ رئيس الولايات المتحدة الأمريكية «جورج بوش الابن» توسيع حدود الإمبراطورية الأمريكية المزعومة، وذلك بالدعاية التي أقنعت الرأي العام الأمريكي أنه يحارب من أجل تحرير النساء في العالم الإسلامي، لأن تحرير النساء - في زعم الرئيس الأمريكي «جورج بوش» - يُعدّ قيمة رفيعة من قيم الديمقراطية الأمريكية، فقد أعطىٰ بوش لنفسه الحق أن يجتاح أي دولة ويغيّر من نظامها السياسي الحاكم وكذا نظامها الاجتماعي والثقافي والعقائدي، إذا ثبت لدىٰ الإدارة الأمريكية أن تلك الدولة تعامل المرأة بوحشية أو لا تسير وفقاً للمبادئ النسوية العالمية.

لقد رفع الخطاب السياسي الغربي شعارات الفكر النسوي الجوفاء للتغطية علىٰ سياسة الحرب الاستعمارية، هذه الشعارات التي دارت حول تحرير المرأة من القيود التي فرضها عليها الإسلام، وإنزال المرأة المسلمة المكانة اللائقة بها من وجهة نظر الديمقراطية الغربية.

ففي خطاب جورج بوش الذي ألقاه بمناسبة الاحتفال بيوم المرأة العالمي مارس العام ٢٠٠٤ يذهب إلىٰ القول: «إن تعزيز حقوق النساء والترويج لحريتهن لا يمكن فصلهما بأي حال من الأحوال»[(١)].

لهذا شنّ بوش حرباً علىٰ أفغانستان لتحرير النساء الأفغانيات من الحجاب ومنح الحقوق لهن ليرتدين الثياب الملونة ويضعن طلاء الأظافر ويركبن الدراجات. يقول بوش في الكلمة التي ألقاها بمناسبة توقيعه قانون إغاثة النساء الأفغانيات: «إن النساء في أفغانستان قد قاسين لسنوات عديدة في ظل أحد أنظمة الحكم الأكثر قسوة في التاريخ المعاصر، إنه نظام حكم تحالف مع الإرهابيين، ونظام شنّ حرباً علىٰ النساء، وبفضل قواتنا المسلحة وحلفائنا

(١) وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي: «١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٤» بوش: «حقوق النساء وحريتهن صنوان لا ينفصلان» في الموقع الإلكتروني لمكتب برامج الإعلام الخارجي www.usinfo.state.gov.

والمقاتلين البواسل في أفغانستان حررنا ـ والحديث هنا لبوش ـ المرأة الأفغانية . . إننا نعمل ـ والحديث له أيضاً ـ من أجل حقبة جديدة من حقوق الإنسان وكرامة الإنسان في أفغانستان . . لقد أخذت أمريكا تدرك أن أحلام الإرهابيين وطالبان كانت بمثابة كابوس أيقظ النساء الأفغانيات من سباتهن . . فقد حرمت طالبان النساء الأفغانيات من التكلم أو الضحك بصوت عال ، ومنعت طالبان النساء من ركوب الدراجات ، فقتلت ـ أيضاً ـ النساء اللاتي مارسن الجنس ، ومن العسير العثور على امرأة لا تتذكر أن طالبان انهالت عليها بالضرب ، إن أمريكا لا تحارب من أجل أمتنا فقط ، بل تحارب من أجل تحرير المرأة الأفغانية»[١] ، وهو نفس الخطاب الاستعماري الذي مارسه «بوش» في ضربه واحتلاله العراق ، فقد استخدم المقولات النسوية لتبرير حربه تلك بحجة أنه مشغول بأمر المرأة العراقية التي نالت من القهر والظلم والديكتاتورية على يد حزب البعث العراقي الكثير والكثير .

وهكذا يتضح من الخطاب الاستعماري النسوي لـ «جورج بوش» أن القصف الأمريكي الجوي والبري والبحري والمخابراتي على أفغانستان والعراق يبشر بعصر جديد للمرأة الأفغانية والعراقية ، وأن المكاسب العسكرية الحقيقية التي أحرزتها الولايات المتحدة الأمريكية في هاتين الحربين هي تحرير النساء في البلدين من الإرهابيين[٢] .

لقد كان للفكر النسوي تأثيره الكبير على الخطاب الاستعماري السياسي الغربي ، ذلك الخطاب الذي استهدف عقل المرأة المسلمة ، وروّج أن تحرير

(١) وزارة الخارجية الأمريكية ، مكتب برامج الإعلام الخارجي ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ، بوش يوقع قانون إغاثة النساء والأطفال الأفغان ، في الموقع الإلكتروني لمكتب برامج الإعلام الخارجي www.usinfo.state.gov .

(٢) نجد الرئيس الأمريكي بوش عندما ينتقل إلى الشأن الداخلي في أمريكا يتحول خطابه إلى خطاباً محافظاً يرفض به الأطروحات النسوية ، وأبرز الأمثلة على ذلك موقفه من الإجهاض والشذوذ الجنسي . «التحرير» .

المرأة هو أول خطوة نحو القضاء على الإرهاب والعيش في سلام دائم، ولعل مبادرة الشراكة الأمريكية/ الشرق أوسطية خير دليل على تحريك الفكر النسوي للخطاب السياسي الاستعماري الغربي، حيث تهدف هذه المبادرة إلى تعزيز صورة الديمقراطية الأمريكية داخل المجتمعات الإسلامية؛ لافتقار هذه المجتمعات - على حسب زعم هذه المبادرة أو الخطاب - للحريات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وهذا التعزيز لصورة الديمقراطية لا يؤتي ثماره المرجوة إلا بعد تعزيز المرأة ووضعها ومؤازرة حقوقها في هذه المجتمعات، لهذا قامت المبادرة الأمريكية/ الشرق أوسطية على هدف مبدئي وهو رفع أصوات النساء في الشرق الأوسط، باعتبار أن النساء عنصر حيوي في الديمقراطية، ولا يمكن أن تنجح البلدان الإسلامية - على حسب زعم هذا الخطاب - إذا حُرم نصف سكانها من الحقوق الديمقراطية الأساسية، أي: حقوق النساء المسلمات.

يقول السفير «ريتشارد هاس» مدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية: إن المجتمعات التي يحكمها الرجال، والتي تلعب فيها النساء دوراً تابعاً لدور الرجال، هي أيضاً مجتمعات يلعب فيها الرجال دوراً تابعاً لدور رجال آخرين.

ويسعى الفكر النسوي إلى إعداد برامج تدريبية وورش للعمل تتخذ في ظاهرها طابعاً نسوياً معرفياً، ولكنها تخفي وراءها أيديولوجياً سياسة استعمارية مغرضة، فقد سعى الفكر النسوي إلى استقطاب النساء من البلاد العربية الإسلامية لتدريبهن على ممارسة الأعمال السياسية[1].

---

(١) وضعت وزارة الخارجية الأمريكية برنامجاً أطلقت عليه «برنامج الزائر الدولي»، الذي استضاف وفداً نسائياً مكوناً من (٥٥) زعيمة سياسية عربية مسلمة؛ للاستفادة من الممارسة العملية التطبيقية للديمقراطية، وقد أشرفت على هذا البرنامج «إليزابيث تشيني» نائبة مساعد وزير الخارجية وابنة نائب الرئيس الأمريكي الحالي «ديك تشيني» ومدافعة نسوية نشطة عن عولمة الفكر النسوي=

ويزعم الفكر النسوي أن البرامج التدريبية التي تتلقاها النساء المسلمات تلعب دوراً كبيراً في الحرب ضد (الإرهاب)، وذلك من خلال تزويد الشباب والفتيات ببرامج أمريكية تتخذ طابعاً دولياً ينشر من خلالها الفكر النسوي الثقافة التغريبية الاستعمارية.

فتذهب ـ على سبيل المثال ـ «هارُيسن» رئيسة مكتب الشؤون الثقافية والتعليمية بوزارة الخارجية الأمريكية وذات التوجهات النسوية، إلى أن إعطاء اهتمام كبير للنخبة السياسية وصنّاع القرار والزعماء الحاليين في الدول العربية والإسلامية لم يعد كافياً، بل الأهم هو إعطاء الفرصة للأجيال الأصغر سنّاً لتعزيز التبادل الثقافي والشراكة بين الولايات المتحدة وهذه البلاد، وتؤكد «هارُيسن» أن الشباب والشابات العربيات المسلمات هم القادرون على القضاء على (الإرهاب) بكل أشكاله، ومن ثم ففي أيديهم الأمل، لهذا يسعى الفكر النسوي إلى استقطاب الفتيات المسلمات تحت مسمى التبادل الثقافي بين الشباب لكي يعشن مع عائلات أمريكية ويتعلّمن في المدارس الأمريكية وينغمسن في الثقافة الأمريكية، ثم يعدن إلى بلادهن حاملات لهذه الثقافة ويقمن بنشرها والدفاع عنها، والهجوم على عقيدة تلك البلاد وثقافتها وهويتها الإسلامية.

---

الأمريكي والديمقراطية الأمريكية، حيث قامت «إليزابيث تشيني» بتعليم النساء العربيات المسلمات أسلوب ممارسة العمل السياسي وتمويل الحملات الانتخابية، وطالبت «تشيني» من النساء العربيات المسلمات تشكيل جمعيات ضغط نسائية من أجل التأثير في القرار السياسي لبلدانهم، وهكذا يلعب الخطاب النسوي الاستعماري بورقة النساء في العالم الإسلامي ليكسب تأييداً نسائياً، ومن ثم يسهل عليه بعد ذلك التسلل بأفكاره الأخرى لنشرها حتى تصبح بعد ذلك بديهيات لا يمكن رفضها أو مجرد مناقشتها. (من الجدير بالذكر أن «إليزابيث تشيني» سحاقية، وهي تشرف على برنامج الإصلاح العربي الذي أعدته وزارة الخارجية الأمريكية في أعقاب ١١ سبتمبر، ورصدت له الإدارة الأمريكية مبلغ (٢٥) مليون دولار، كما رشحت «إليزابيث» مؤخراً لمنصب مساعد أول لـ «ديفيد ولش» السفير الأمريكي السابق في مصر، والذي رشح من قبل الرئيس الأمريكي لمنصب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط). «التحرير».

لقد بذل الفكر النسوي جهوداً طائلة لممارسة عمليات الضغط على صانعي القرار في السياسة الدولية، ووجّه هذا الفكر سهامه المسمومة نحو العالم الإسلامي تحت مظلّة الأمم المتحدة التي أصبحت بمثابة سيدة عجوز فقدت أسنانها وكفّ طالبو الزواج عنها، فتحولت إلى الثرثرة بالفكر النسوي ومقولاته وتصوراته في محاولة منها ممارسة الضغوط الدولية المزعومة لكي يخضع هذا العالم إلى الفكر النسوي الغربي.

لقد ذكرنا من قبل أن الفكر النسوي شكّل أفكار واتجاهات الإستراتيجيات السياسية الغربية القديمة منها والمعاصرة، فأصبحت هذه السياسات تتحدث بلغة نسوية للتأثير في الرأي العام العالمي، ويتضح هذا بجلاء في خطاب السيدة الأمريكية الأولى.

## * تشكيل خطاب السيدة الأمريكية الأولى:

سعى الفكر النسوي إلى تجنيد خطاب السيدة الأمريكية الأولى بحيث بدا خطابها وكأنه خطاب نسوي يخدم مصالح هذا الفكر، فلا شك أن السيدة الأولى تلعب دوراً بارزاً في صناعة القرار السياسي، وإن كان هذا الدور يتخفى وراء اهتماماتها بقضايا تبدو أنها فرعية، أو بعيدة عن السياسة، إلا أن إسهام السيدة الأولى في بلورة وصياغة القرار السياسي وخاصة في القضايا السياسية *والتشريعية المتعلقة بالمرأة يجعلنا نحلل خطابها تحليلاً دقيقاً حتى نبين كيف* تغلغل الفكر النسوي بأفكاره وتصوراته ومفاهيمه وتطلعاته المستقبلية ليصبح هو الخطاب الرسمي لها.

وتُعدّ «هيلاري كلينتون» السيدة الأمريكية الأولى السابقة من السيدات الأمريكيات اللاتي أعطين اهتماماً ملحوظاً بالحركات النسوية المتطرفة في منهجها وفكرها وتطلعاتها، حيث أعطت شكلاً جديداً لهذا الفكر وجعلته يمثل محوراً رئيساً من محاور السياسة الأمريكية[١].

(1) Susan .K.Flinn.(ed)" Speaking Of Hillary : A Reader's Guide To the Most Controversial Woman In America " White Cloud Press.2000.

وقد ظهر في خطاب «هيلاري كلينتون» السياسي والاجتماعي إيمانها بمفهوم «الجندر»، بمعنى تلاشي الفوارق البيولوجية بين الجنسين، حيث لا تحدد الإنسانَ هويةٌ عضوية ما يمكن أن تمّيزه كونه ذكراً أو أنثى، وأن الاعتماد على الفوارق البيولوجية - كما تذهب هيلاري كلينتون - هو الذي تسبب في خضوع النساء للرجال وتبعيتهن لهم حتى أصبحن ضحايا ومضطهدات.

وإذا كانت «هيلاري» لا تشير صراحة إلى تبنّيها مفهوم «الجندر»، إلا أنها تبالغ في خطابها السياسي، في محاولة منها إبراز أن النساء في العالم كله ضحايا، حيث تذكر في خطاب ألقته في الاحتفال بيوم المساواة في الأجور: أن هناك فجوة ساحقة في العالم كله في الأجور بين النساء والرجال، هذه الفجوة ناتجة - في زعم هيلاري كلينتون - عن التمييز القائم على الجنس البيولوجي.

ومن ناحية أخرى أشارت «هيلاري» في محاضرة لها بالأمم المتحدة عام ١٩٩٧ إلى أن العنف المنزلي الذي يمارسه الرجل والمؤسسة الذكورية على المرأة، والذي يعني قيام المرأة بالأعمال المنزلية دون أجر، وتحدد الوظائف والأدوار الاجتماعية التي تخص المرأة دون الرجل، والرجل دون المرأة، هذا العنف المنزلي يُعدّ - من وجهة نظر هيلاري - السبب الرئيس المؤدي لظلم المرأة واضطهادها، بحيث تصبح في نهاية المطاف ضحية، لهذا تدعو «هيلاري» بالمساواة الكاملة في الأجور والأعمال المنزلية والوظائف الحكومية والأدوار الاجتماعية والاقتصادية بين المرأة والرجل.

لقد كانت «هيلاري» بمثابة الجندية الأمريكية الأولى المدافعة عن حقوق «الجندر» في الخطاب السياسي الغربي، وفي الوقت نفسه المدافعة في خطابها عن المقولات والأفكار النسوية المتطرفة، لهذا انتشر في عهدها الأفكار النسوية الوثنية والمثلية والدعوة إلى منح كافة الحقوق إلى الشواذ من الجنسين وإباحة الزواج من نفس الجنس.

والمحلّل لخطاب «هيلاري كلينتون» سيدرك أن الفكر النسوي أثّر تأثيراً كبيراً على هذا الخطاب، فقد دافعت عن ضرورة إعادة كتابة التاريخ البشري، لأن هذا التاريخ - في زعمها - قد ظلم المرأة كثيراً، بل هو يمثل مؤامرة ضد النساء، ففي زعم هيلاري كلينتون إن النساء قد تم تهميشهن في التاريخ على يد الرجل.

لهذا كان من الضروري إعادة النظر في هذا التاريخ وصياغته صياغة جديدة، حتى تخلق المرأة قصة جديدة تكون فيها البطلة بدلاً من الرجل.

لقد كان الأساس الذي استند عليه الفكر النسوي هو إعادة قراءة التاريخ الإنساني قراءة نسوية خالصة، والبحث عن الدور المهمش للمرأة داخل هذا التاريخ وبيان إنجازاتها المختلفة داخله، فزعم الفكر النسوي أن المرأة كانت ومازالت متواجدة بشكل قوي ودائم في كافة المجالات المعرفية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، وأن هذا التهميش المتعمد من قِبَل الرجل لهذا التواجد النسوي راجع إلى إحساس الرجل بالتفوق البيولوجي والعقلي على المرأة، لهذا دعي الفكر النسوي إلى ضرورة إزالة العقبات والحواجز التي تقف في سبيل تقدم المرأة، وأن يكون ثمّة تاريخ نسوي تعويضي يبرز النجاحات والإسهامات النسوية المزعومة[١].

ومن ناحية أخرى يسود الخطاب المعرفي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي مبدأ المساواة القائم على مفهوم «الجندر» بالمعنى الذي أشرنا إليه سابقاً.

وهكذا ينعكس الخطاب النسوي القائم على المساواة «الجندرية» على خطاب السيدة الأمريكية الأولى السابقة «هيلاري كلينتون»، فنجدها تسلط الضوء على الظلم والاضطهاد والعنف الواقع على المرأة حتى يكون لديها المبرر للمطالبة بتلك المساواة المزعومة.

---

(1) Rosser.S.V. "Feminist Scholarship In the Science Where are we now and where can we Expect a theoretical Breakthrough ?In : Tuana.N (ed) " Feminism and Science" Indiana Univ.Press.1989.P.5.

وإذا كان خطاب «هيلاري» النسوي انصبَّ على تفعيل دور «الجندر» وتوطيد دعائمه داخل الخطاب السياسي الغربي، فإن خطاب السيدة الأمريكية الأولى الحالية «لورا بوش» قد نقل المساواة القائمة على «الجندر» للبلاد الإسلامية، وبذلك تكون «لورا بوش» قد تجاوزت النطاق الإقليمي لتتوجه بخطابها النسوي نحو المرأة المسلمة.

حيث ركز خطاب «لورا» على ضرورة تعليم وتثقيف النساء المسلمات مبادئ التفكير الديمقراطي الغربي (الأمريكي) حتى ينهضن بمجتمعاتهن التي تعاني فيها المرأة - في زعم لورا بوش - من الاضطهاد والتمييز، وهذه النهضة لا تتم إلا بتحرير المرأة المسلمة من القيود التي تعرقل مسيرتها التقدمية، لهذا يركز خطاب «لورا بوش» على ضرورة إعداد برامج تدريبية نسوية للنساء المسلمات تكون تحت إشراف وزارة الخارجية الأمريكية، وإقامة مدارس تدريبية من أجل تفعيل دور النساء المسلمات في صناعة القرار السياسي، لهذا يقوم فريق من الخارجية الأمريكية بإعداد تقارير ودراسات حول احتياجات النساء المسلمات، حتى تستطيع الخارجية الأمريكية تنفيذ برامجها الاستعمارية.

ولعل أكبر مثال على ذلك مبادرة الشراكة الأمريكية/ الشرق أوسطية، فقد انطلقت مبادرة الشراكة المزعومة هذه من رعاية وتدريب وتعليم النساء المسلمات على أعمال الانتخابات البرلمانية حتى يطبِّقنها على بلادهن، ففي الفترة من ١٤ إلى ١٨ شباط/ فبراير من العام ٢٠٠٤ اجتمع خمس وستون مسلمة من المشاركات في الحملة الانتخابية الخليجية في الدوحة بقطر لحضور ما يُسمّى بمدرسة الحملات الانتخابية، حيث أشرفت على هذه المدرسة «مارسي ريدجواي» المسؤولة المخضرمة في الإستراتيجيات للكثير من أعضاء الكونجرس الأمريكي، حيث قامت «ريدجواي» - تحت إشراف الخارجية الأمريكية ومباركة السيدة الأمريكية السابقة والحالية - بتدريب النساء المسلمات على استخدام وسائل الإعلام في الحملات الانتخابية وإقناعهن بضرورة الظهور المستمر على شاشات التلفاز دون حجاب، والتحدث إلى الجمهور بخفة ظل وإلقاء النكات والمزاح أثناء الحديث.

واللافت للنظر أن هناك رسائل صوتية ومرئية قد بعثت إلىٰ المتدربات المسلمات من قِبَل السيدة الأمريكية الأولىٰ السابقة «هيلاري كلينتون»، والتي قالت: «إنها قد واجهت صعوبات جمّة خلال حياتها العملية، ولكنها تعتز اليوم بكونها عضواً في مجلس الشيوخ، وأشارت إلىٰ التقدم السياسي الذي تحرزه النساء في الدول الإسلامية، وخاصة انتخاب خمس وثلاثين سيدة لعضوية البرلمان المغربي، وكذلك العدد القياسي من النساء الساعيات للفوز في الانتخابات والحصول علىٰ مناصب في الأردن.

وتقول «هيلاري كلينتون» مخاطبة الوفد النسائي المسلم: «لقد اتخذت الكثيرات منكن، في هذه المرحلة الانتقالية من منطقتكن، خطوات مهمة، كالتصويت أو تأييد المشاركة في العملية السياسية والترشيح، ونشعر ـ والحديث هنا لهيلاري ـ نحن شريكاتكن في المجتمع الدولي بالإعجاب بقوتكن ومثابرتكن، ونقف إلىٰ جانبكن في محاولاتكن تحقيق مساواة أكبر للنساء المسلمات»[١].

وعلىٰ نفس الخطاب التشجيعي المزعوم تسير «لورا بوش» السيدة الأولىٰ الحالية، حيث تتحدث لنفس الوفد النسائي المسلم قائلة: «إن من النساء نماذج قوية يُحتذىٰ بها، وقد استلهمت الكثيرات منا سيدات قويات الشخصية صادقات العزيمة من تاريخنا ومن حياتنا، إننا نتعلم من مثالهن، تماماً كما يمكننا التعلم من بعضنا البعض»[٢]، وبطبيعة الحال فإن النموذج النسوي الأمريكي الذي تروج له السيدة الأولىٰ في أمريكا أحق ـ في زعم الخطاب النسوي السياسي لهذه السيدة ـ أن يُتّبع.

(١) وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برنامج الإعلام الخارجي / ٢ مارس ٢٠٠٤ «الخليجيات يتحدين إستراتيجيات القيام بحملات انتخابية وتأييد قضايا معينة» ضمن الموقع الإلكتروني لمكتب برنامج الإعلام الخارجي الأمريكي: www.usinfo.state.gov.
(٢) المصدر السابق.

إذاً كان الهدف من وراء الخطاب النسوي السياسي للسيدة الأولى الأمريكية هو تعليم وتثقيف المرأة المسلمة بالطريقة التي تخدم توجهات هذا الخطاب، والذي أثبتنا ـ بما لا يدع مجالاً للشك في ثنايا هذه الدراسة ـ بأنه خطاب استعماري مغرض يسعى للسيطرة على الشعوب الإسلامية، عن طريق عولمة المرأة المسلمة وإخضاعها لأساليب تربوية أمريكية ليعم النموذج الأمريكي التعليمي والتربوي هذه الشعوب، لهذا ليس غريباً أن نجد الحكومة الأمريكية تنفق أموالاً باهظة في شكل تمويل للمنظمات النسائية والجمعيات الأهلية المعنية بالمرأة في العالم الإسلامي لتنفيذ برامج الخطاب النسوي الغربي. تلك البرامج التي تعمل على دعم النساء المسلمات مادياً وثقافياً ليخرجن ـ في زعم هذا الخطاب ـ بمجتمعاتهن الإسلامية إلى مجتمعات ديمقراطية مسالمة، يكون للنساء فيها صوت قوي وفعال في صياغة القرار السياسي، كما شدّد هذا الخطاب على ضرورة محاربة النساء المسلمات ضد أن يكون للدين أي دور في إصدار أحكام تتعلق بشؤون المرأة والأسرة، وأن يمارس النساء المسلمات في هذه المجتمعات عمليات ضغط سياسي وثقافي من أجل إلغاء القوانين والشرائع التي تعمل على تحديد أدوار محددة للمرأة القيام بها من منطلق بيولوجي وأفكار موروثة.

## الخاتمة

أراد الفكر النسوي أن يضع إستراتيجية عامة تسير عليها المجتمعات البشرية عامة، والمجتمعات الإسلامية خاصة، قامت هذه الإستراتيجية النسوية على عدة أبعاد، يمكن إجمالها بما يلي :

**البعد الأول** : الهجوم على الأنظمة السياسية الذكورية ( العربية الإسلامية ) بوصفها أنظمة ديكتاتورية تبدي عداءً كبيراً للمرأة بسبب قيام هذه الأنظمة على التفرقة بين المرأة والرجل على أساس بيولوجي عضوي .

**البعد الثاني** : ضرورية توعية مجتمعات هذه الأنظمة بالبديل الذي سيحقق المساواة الكاملة وهو الكائن الهلامي الذي لا يتحدد بهوية ما ( الجندر ) .

**البعد الثالث** : إرساء مبادئ الأسرة الديمقراطية داخل هذه المجتمعات، تلك الأسرة التي تذاب بداخلها الفوارق بين المرأة والرجل على أساس تفعيل دور الكائن الهلامي الجديد ( الجندر ) .

**البعد الرابع** : تدويل قضية المرأة، أي : جعلها قضية دولية، عن طريق إصدار قرارات وتشريعات مصطبغة بصبغة دولية عن طريق الأمم المتحدة .

**البعد الخامس** : أن الفكر النسوي في جوهره فكر استعماري، حيث يحاول أن يبين تدنّي الشعوب الإسلامية ثقافياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، حيث اجتهد هذا الفكر لوضع خطاب استعماري نسوي من أجل تغيير فكر وسلوك المرأة في العالم الإسلامي، عن طريق استخدام لغة نسوية مغلفة بأغلفة دينية، حتى يعطي مشروعية لأفكاره الاستعمارية، فوجدنا هذا الخطاب يتهم الرجال المسلمين بأنهم يضطهدون المرأة ويمارسون كافة أشكال العنف عليها، في حين

أن المرأة الغربية امرأة متحضرة لأن رجال المجتمعات الغربية - في زعم هذا الخطاب - أكثر تحضراً وتقدماً ورقّياً.

**البعد السادس**: لقد رفع الخطاب السياسي الغربي شعارات الفكر النسوي الجوفاء للتغطية على سياسة الحرب الاستعمارية، هذه الشعارات التي دارت حول تحرير المرأة من القيود التي فرضها عليها الإسلام، وإنزال المرأة المسلمة المكانة اللائقة بها من وجه نظر الديمقراطية الغربية، لهذا وجدنا السيدة الأمريكية الأولى هي التي تتكفل بنشر الفكر النسوي بين النساء المسلمات، وتجنّد السلطة السياسية للإشراف على عمليات التغيير والتغريب التي تحدث للمرأة المسلمة.

**البعد السابع**: أن الخطاب النسوي الاستعماري الموجه إلى العالم الإسلامي يسعى إلى تشكيل الفكر المستقبلي للمرأة المسلمة، وذلك عن طريق تغيير المنظومة السياسية والفكرية الثقافية في المجتمعات الإسلامية وتولي الشباب والشابات - الذين تشبعوا بالثقافة الغربية - القيادات الرئيسة في هذه المجتمعات، حتى يأتي التغيير المنشود.

لقد ظهر الفكر النسوي على أنه ثورة اجتماعية في المجتمعات الأوروبية والغربية وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن سرعان ما تحولت هذه الثورة الاجتماعية إلى ضربات موجعة ومؤثرة نالت الأسرة النواة عماد المجتمع، هذه الضربات الموجعة التي لم يفق منها المجتمع الأمريكي حتى الآن أراد الفكر النسوي أن يطبقها على مجتمعاتنا الإسلامية؛ للنيل من الأسرة المسلمة، عن طريق تغريب عقل المرأة المسلمة . . . فقد بدأ لهيب الفكر النسوي يزيد من جذوة التمرد ضد الأسرة التقليدية كمؤسسة اجتماعية راسخة، وبدأت رموز هذا الفكر تجنّد المؤسسات والهيئات الدولية والسيدات الأول في نسف الثوابت العقدية المعروفة في علاقة الرجل بالمرأة باعتبارها صورة من صور استبداد

واستعباد الرجل للمرأة، ومن ثم نادىٰ الفكر النسوي بحق المرأة في نهاية الأمر في تكوين أسرة دون حاجة حقيقية لرجل يعطي الأطفال اسمه ولقبه، وفي نفس الفترة ـ أيضاً ـ كانت جماعات الشواذ من الرجال قد بدأت تخرج من مخابئ الخجل والعيب لتظهر في الشارع الأمريكي علانية وتطالب بحق التزاوج وتكوين أسرة تتبنى أطفالاً دون حاجة للمرأة[١].

(١) د. عبد العزيز حمودة، «الحلم الأمريكي»، دار سعاد الصباح، ط ١، ١٩٩٣، ص٧٠، ٧١.

## المصادر

(١) فوكوياما. فرانسيس، «نهاية التاريخ وخاتم البشر»، ترجمة: حسين أحمد أمين، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٣.

(٢) هنتيجيتون. صموئيل، «صراع الحضارات»، ترجمة: طلعت الشايب، تقديم: د. صلاح قنصوه، القاهرة ١٩٩٨.

(٣) أوكين سوزان، «النساء في الفكر السياسي الغربي»، ترجمة: د. إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠٢.

(٤) تقرير لجنة المرأة بوصفها اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة «المرأة عام ٢٠٠٠»: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين.

(٥) الأمم المتحدة: المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة - بكين. الصين. ٤ - ١٥ أيلول سبتمبر ١٩٩٥ - المرفق الأول: إعلان بكين.

(٦) إدوارد سعيد، «الاستشراق: المعرفة - السلطة - الإنشاء»، نقله إلى العربية: كمال أبو ديب، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م.

(٧) ليلى أحمد، «المرأة والجنوسة في الإسلام: الجذور التاريخية القضية جدلية حديثة»، ترجمة: منى إبراهيم - هالة كمال، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٩م.

(٨) قاسم أمين، «تحرير المرأة»، ضمن الأعمال الكاملة لقاسم أمين ج ٢، تحرير: د. محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٧٦.

(٩) وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي: «١٥ آذار / مارس ٢٠٠٤» بوش: «حقوق النساء وحريتهن صنوان لا ينفصلان» في الموقع الإلكتروني لمكتب برامج الإعلام الخارجي www.usinfo.state.gov.

(١٠) وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برامج الإعلام الخارجي ١٢ كانون الأول/ ديسمبر، بوش يوقع قانون إغاثة النساء والأطفال الأفغان. في الموقع الإلكتروني لمكتب برامج الإعلام الخارجي www.usinfo.state.gov .

(١١) وزارة الخارجية الأمريكية، مكتب برنامج الإعلام الخارجي / ٢ مارس ٢٠٠٤ «الخليجيات يتحدين إستراتيجيات القيام بحملات انتخابية وتأييد قضايا معينة»، ضمن الموقع الإلكتروني، لمكتب برنامج الإعلام الخارجي الأمريكي: www.usinfo.state.gov .

(١٢) د. عبد العزيز حمودة، «الحلم الأمريكي»، دار سعاد الصباح، ط ١، ١٩٩٣م.

(13) Kiss .E. 'Justice ' In ( eds ) Jaggar .A. M and young . I .M . Companion To Feminist Philosophy . Blackwell Publishers Ltd 2000.

(14) Haraway.D." Mainfesto For CYBORGS : Science, Technology, and Socialist Feminism In The 1980's Socialist Review: 80 1985.

(15) Susan .K.Flinn.(ed)" Speaking Of Hillary : A Reader's Guide To the Most Controversial Woman In America " White Cloud Press.2000.

(16) Rosser.S.V. "Feminist Scholarship In the Science Where are we now and where can we Expect a theoretical Breakthrough ?In : Tuana.N (ed) " Feminism and Science" Indiana Univ.Press.1989.

# الفصل الخامس

# الآليات السياسية والتشريعية للحركة النسوية في مصر

مايسه مرزوق
Maisa_marzok@hotmail.com
تمهيدي ماجستير في العلوم السياسية
جامعة القاهرة

«يحاول هذا الفصل إلقاء الضوء على كيفية توظيف الشخصيات التي تم تشكيلها للآليات السياسية والتشريعة، من أجل تهيئة المناخ للوصول لمواقع صنع القرار، كما يشير إلى ما حققته من تغييرات داخل المجتمع المصري على المستويين السياسي والتشريعي».

# تمهيد

يشهد العالم الإسلامي والعربي موجة جديدة من موجات الغزو الاستعماري، ممثلة في الطرح النسوي الساعي لضمان التزام تنفيذ الدول للتوصيات الصادرة عن مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالمرآة وخاصة مقررات (مؤتمر بكين) في العام ١٩٩٥، وتطبيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو).

وأجندة الحركة النسوية العالمية يتم طرحها وفق مجموعة من الأهداف التي تتعارض مع طبيعة وخصوصية المجتمعات الإسلامية، وذلك من عدة جوانب، منها على سبيل المثال:

١ ـ مرجعيتها العلمانية الساعية لعلمنة المجتمعات الإسلامية وتهميش دور الدين فيها.

٢ ـ وصف الأدوار الطبيعية للمرأة داخل الكيان الأسري بالأدوار النمطية التقليدية، وأنها تستمد مرجعيتها من قوالب جامدة تقوم بحصار المرأة وإيقاع التمييز ضدها، ومن هذا المنطلق المعكوس تطالب الأجندة النسوية بإلغاء تلك الأدوار، بل تمتد المطالبة لإلغاء القوالب الموصوفة بالجامدة، والتي تتعارض مع الأجندة النسوية، حتى لو كانت تعبر عن الدين الذي تعتنقه المرأة.

٣ ـ طرح مفهوم المساواة بعيداً عن إطاره التكاملي الطبيعي، وذلك في صورة «مساواة مطلقة» تقوم على الصراع بين الرجل والمرأة في جميع المجالات واستخدام كافة الآليات المتاحة لتعزيز هذا الطرح، وفلسفة القائمين على تلك الأجندة أن الاختلاف بين الرجل والمرأة مردّه البيئة والتنشئة الاجتماعية وليس اختلاف الخصائص الفطرية.

ولتحقيق هذه المساواة يتم طرح مفهومي «التميز الإيجابي للمرأة» و «تمكين المرأة»، ويشير الأول إلى وضع قوانين مؤقتة خاصة بالمرأة، ثم تُلغى بمجرد بلوغ المساواة، أما الثاني: فيشير إلى نوع من الدعم الخارجي تتلقاه المرأة من قِبَل السلطة السياسية؛ لضمان مشاركتها في كافة المجالات وصولاً إلى مواقع صنع القرار في مختلف مؤسسات المجتمع.

و الدراسة الراهنة تسعى إلى توضيح أجندة الحركة النسوية في مصر وأهدافها مع بداية الألفية الثالثة - خاصة وأن مصر تلعب دوراً قيادياً وريادياً على مستوى الوطن العربي - وذلك بالتركيز على الآليات السياسية والتشريعية.

## أولاً: أجندة الحركة النسوية العالمية في مجال السياسات:

تسعى الحركة النسوية إلى تحقيق ما دعى إليه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة في مرفق قراره ١٩٩٠ م / ١٥ من مشاركة المرأة في هياكل السلطة ومواقع صنع القرار، وتبنّي آليات وإجراءات تمكنها من هذه الدعوة، ويتضح ذلك على مستوى الحكومات في النقاط التالية[١]:

- تعزيز وإقامة الآليات التي تعنى بقضايا المرأة، بما في ذلك اللجان الوطنية لشؤون المرأة، بحيث تتخذ صفة الاستمرار وتضم ممثلين من الوزارات المعنية بقضايا المرأة، ومن المنظمات غير الحكومية المهتمة بحقوق المرأة وقضاياها، على أن تربط تلك الآليات بأعلى سلطة سياسية وطنية تنوط بمهام متابعة وتنفيذ خطة العمل العربية، بحيث تنطلق من الواقع القانوني لكل دولة ساعية لتغييره بما يتفق مع الاتفاقيات الدولية للمرأة.

- السعي من خلال مفهوم (تمكين المرأة) لتتبوّأ المرأة جميع المناصب التنفيذية والتمثيلية العليا في مختلف إدارات الدولة أو أجهزتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك على المستويين المحلي والمركزي، واعتبار مؤهلاتها

(١) من نيروبي إلى بيجين: الاستعراض والتقييم الثاني لتنفيذ إستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95 - 14/32)، الفرع الثاني، الفصل ألف، الفقرة ٢.

وقدراتها وكفاءتها المعيار الأساسي لتولي تلك المناصب، وتدريب المرأة، وتأهيلها خاصة في المجال السياسي، الدبلوماسي، والقضائي.

- اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتشجيع المرأة على المشاركة في الحياة السياسية العامة، وتوفير الخدمات المشجعة على ذلك.

وتسعى الحركة من خلال هذه الآليات لتطبيق المادة (٧) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، وتحقيق المساواة التامة بين الرجل والمرأة في المجال السياسي، ويشمل ذلك حق التصويت والانتخاب والتعيين للوظائف في جميع المستويات للسلطة دون استثناء، وكذلك الحق في صياغة سياسات الحكومة والمشاركة في جميع المنظمات العاملة في المجال السياسي[١].

## الآليات السياسية للحركة النسوية في مصر:

تُعدّ من أبرز المجالات التي توليها الحركة النسوية في مصر قدراً كبيراً من الاهتمام هي قضية مشاركة المرأة المصرية في العمل السياسي، من خلال مشاركتها في المجالس النيابية والتنظيمات والأحزاب السياسية والمجالس الشعبية والنقابات والجمعيات والمناصب الوزارية والتصويت في الانتخابات.

ولترويج خطابها لدى الرأي العام، تطرح الحركة النسوية في مصر مفهوم المشاركة بمعنى ضمان إدماج المرأة في عملية التنمية الشاملة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً لصياغة مقدرات الوطن ومستقبله، بما في ذلك حق المرأة المباشر في المشاركة في المجالات السياسية والاجتماعية من أحزاب ونقابات واتحادات وأندية ومنظمات وجمعيات، وفي مركز صنع القرار التشريعي و التنفيذي، وضمان مشاركتها في التنمية الاقتصادية وتحديد مسارها، وفي التوجه السياسي وقضاياه، وفي التشريع وصياغته، أي: في صنع القرار المجتمعي العام ومتابعة تنفيذه، وإعادة توجيهه إذا ما احتاج الأمر[٢].

---

(١) عواطف عبد الماجد إبراهيم: موقف الإسلام من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مركز دراسات المرأة، الخرطوم، يونيو ١٩٩٩م، ص ٣٤-٣٥.

(٢) تهاني الجبالي: المشكلات التي تواجه المرأة في مجال المشاركة السياسية في: «المشاركة السياسية للمرأة خبرة الشمال الإفريقي»، تحرير: د. حمدي عبد الرحمن، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، عام ٢٠٠١م، ص ٦٢.

ويمكن تناول الآليات السياسية للحركة النسوية من خلال بُعْدين:

١ ـ مشاركة المرأة المصرية في المجالس المنتخبة.

٢ ـ دور السلطة السياسية في تمكين المرأة على الصعيد السياسي، والذي سيتم تناوله من خلال شقين:

أ ـ الخطاب الرسمي للدولة.

ب ـ اتخاذ خطوات هامة لتمكين المرأة على الصعيد السياسي.

## ١ ـ مشاركة المرأة المصرية في المجالس المنتخبة:

تلك المجالس المتمثلة في (مجلس الشعب ـ مجلس الشورى ـ المجالس النيابية المحلية ـ النقابات العمالية والمهنية ـ الجمعيات الأهلية ـ الانتخابات ـ العمل الحزبي). ويمكن استعراض هذه المشاركة للمرأة على النحو التالي:

* **مشاركة المرأة المصرية في «مجلس الشعب»**[١]:

الجدول رقم (١)

| سنة الإحصاء | نسبة مشاركة المرأة |
|---|---|
| ١٩٥٧ | ٠,٥٧٪ |
| ١٩٦٤ | ٢,٢٪ |
| ١٩٦٩ | ١١٪ |
| ١٩٧١ | ٢,٥٪ |
| ١٩٧٩ | ٩٪ |
| ١٩٨٤ | ٨,٣٪ |
| ١٩٨٧ | ٣,٩٪ |
| ١٩٩٠ | ٢,٢٪ |
| ١٩٩٥ | ١,٦٪ |
| ٢٠٠٠ | ٢,٨٪ |

(١) تقرير عن الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية، المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٣، ص ١٠٩.

ويلاحظ في الجدول رقم (١) أن نسبة مشاركة المرأة في البرلمان إلىٰ مجموع الأعضاء تعتبر محدودة، ولم تزد إلا مع صدور القرار بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩م الذي عُدِّل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٨٢م، ونصَّ علىٰ تخصيص ثلاثين مقعداً للمرأة في المجلس علىٰ الأقل، إلا أن هذا القرار بهذا القانون كان مشتبهاً بعدم دستوريته لتمييزه بين المرأة والرجل(منحه تمييزاً إيجابياً للمرأة بمفهوم الطرح النسوي)، ولذلك عدل عنه المشرِّع فأصدر القانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٨٦م الذي قضىٰ بإلغاء تخصيص مقاعد للمرأة.

وباستعراض المناصب القيادية التي تقلدتها المرأة داخل مجلس الشعب خلال الدورة من (١٩٩٠م - ١٩٩٥م) نجد أنه قد تحقق التالي:

- انتخبت المرأة أمينة سر لبعض اللجان.
- انتخبت وكيلة لبعض اللجان.
- انتخبت رئيسة لواحدة من أهمِّ لجان مجلس الشعب «لجنة الشؤون الدستورية والتشريعية»، وذلك للمرة الأولىٰ، وعلىٰ مدىٰ الحياة النيابية في مصر.
- قُلِّدت د. أمال عثمان منصب وكيل مجلس الشعب.

* **مشاركة المرأة المصرية في «مجلس الشورى»**[(١)]:

**الجدول رقم (٢)**

| سنة الإحصاء | نسبة مشاركة المرأة |
|---|---|
| ١٩٨٠ | ٪٣,٣ |
| ١٩٩٢ | ٪٤,٧ |
| ١٩٩٦ | ٪٥,٧ |
| ١٩٩٨ | ٪٥,٧ |
| ٢٠٠٢ | ٪٥,٧ |

(١) تقرير عن الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية، ٢٠٠٣، ص ٨٥.

ويلاحظ في الجدول رقم (٢) زيادة نسبة تمثيل المرأة من ٣, ٣ ٪ في عام ١٩٨٠م إلىٰ ٧ . ٥ ٪ في عام ٢٠٠٢ م، وذلك نتيجة «تعيين» بعض العضوات بالمجلس لزيادة نصيب المرأة نوعاً في التمثيل بمجلس الشورىٰ.

* **مشاركة المرأة المصرية في «المجالس النيابية المحلية»**(١):

**الجدول رقم (٣)**

| سنة الإحصاء | نسبة مشاركة المرأة |
|---|---|
| ١٩٩٢ | ٪١,٢ |
| ١٩٩٧ | ٪١,٢ |
| ٢٠٠٢ | ٪١,٦ |

ويلاحظ في الجدول رقم (٣) أن البيانات تشير إلىٰ انخفاض نسبة أعضاء المجالس المحلية من الإناث، بالنسبة لمساهمة المرأة في مناقشات المجالس النيابية، حيث أظهرت الدراسة أن مشاركة العضوات في مناقشة بيان الحكومة لم يكن الهدف الأول به هو تحسين أوضاع المرأة، حيث لم تحتل المناقشات المرتبطة بالمرأة سوىٰ نسبة ٢ , ٩٪ من إجمالي القضايا التي أثارتها العضوات خلال دورة الانعقاد الأولىٰ ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م، وسوىٰ نسبة ٣ , ٤٪ في دورة الانعقاد الثانية ٢٠٠١/ ٢٠٠٢م، مما يعني أن عامل النوع لم يكن هو صاحب التأثير الأكبر في أداء العضوات، وإنما الخبرات الفنية والمعرفية هي المتحكم الأول في القضايا التي تثيرها العضوات، كما يلاحظ علىٰ الأداء التشريعي أن نشاط العضوات المعينات أكثر حضوراً من نشاط العضوات المنتخبات، كما أن مجمل أداء العضوات لاختصاصهن الرقابي خلال دورة الانعقاد يتسم بالانخفاض الشديد.

(١) المصدر السابق: ص ٨٥.

* مشاركة المرأة المصرية في «النقابات العمالية»[(١)]:

الجدول رقم (٤)

| الجنس | أعضاء | اللجان الثقافية | مجالس إدارة النقابات |
|---|---|---|---|
| إناث | ٦٣٥٦٨٩ | ٧٧٠ | ١٠ |
| ذكور | ٣٤٨١٨٣٤ | ١٧٤٣٨ | ٤٦٢ |

يلاحظ في الجدول رقم (٤) أن عدد النقابات العمالية في العام ٢٠٠١م قد وصل إلىٰ ٢٣ نقابة عامة، تضم ١٢ر٤ ملايين من الأعضاء، كما تمثل المرأة نحو ٤ر١٪ من بينهم، ووصل عدد أعضاء اللجان النقابية إلىٰ حوالي ٢ر١٨ ألفاً، تمثل المرأة نحو ٢ر٤٪ من بينهم، بينما بلغ عدد أعضاء مجالس إدارة تلك النقابات نحو ٤٧٢ عضواً، لا تمثل المرأة من بينهم سوىٰ ١ر٢٪.

* مشاركة المرأة المصرية في (النقابات المهنية)[(٢)]:

بلغت نسبة تمثيل المرأة في النقابات المهنية بشكل عام سنة ٢٠٠١م حوالي ١٨٪، ويتضح من ذلك تدنّي مشاركة المرأة في التنظيمات النقابية عامة، وفي المستويات القيادية خاصة.

* مشاركة المرأة المصرية في (الجمعيات الأهلية)[(٣)]:

علىٰ الرغم من ارتفاع مستوىٰ مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية عنها في غيرها من التنظيمات الحزبية أو النقابية، إلا أن عضويتها في مجالس إدارة الجمعيات لا تتعدىٰ ٣٪ من إجمالي هذا العدد.

---

(١) المصدر السابق: ص ٩٦.

(٢) المصدر السابق: ص ٩٨.

(٣) المصدر السابق: ص ٩٨.

* **مشاركة المرأة المصرية في «الانتخابات»**[١]:

**الجدول رقم( ٥ )**

| سنة الإحصاء | نسبة مشاركة المرأة | النساء المقيدات في الجداول الانتخابية |
|---|---|---|
| عام ٢٠٠٠م | ٣٥,٥ ٪ | ٨.٧٦٤.٣٦١ |

يلاحظ في الجدول رقم (٥) أن نسبة النساء المقيدات قد تضاعفت مرتين خلال الفترة من (١٩٧٥م-٢٠٠٠م) من ١٦ ٪ إلى ٣٥ ٪، وهذا راجع في معظمه للحملات التي تنظمها المنظمات النسوية شبه الحكومية وغير الحكومية من أجل قيد النساء في الجداول الانتخابية.

* **مشاركة المرأة المصرية في «العمل الحزبي»**[٢]:

**الجدول رقم ( ٦ )**

**ترشيحات الأحزاب السياسية للنساء خلال الفترة (١٩٩٥م - ٢٠٠٠م)**

| الحزب | الوطني | الوفد | التجمع | الناصري | الأحرار | الخضر | التكافل | العمل | الأمة | المستقلات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٥ | ٧ | ٤ | ١ | - | ١ | - | - | ٣ | ٣ | ٦٦ |
| ٢٠٠٠ | ١١ | ٨ | ٣ | - | ٧ | ٢ | ١ | - | - | ٨٩ |

يلاحظ في العلاقة بين المرأة المصرية والأحزاب، عدم مجازفة الأحزاب في الرهان على الكرسي السياسي (سواء على مستوى العضوية أو القيادة الحزبية) من أجل مبادئ الحركة النسوية، وذلك لاقتناعهم التام بمقومات الشخصية السياسية، والتي تتطلب خصائص لا تتوافر في المرأة بطبيعتها (غير قادرة على خوض الانتخابات وإدارة المعركة الانتخابية)، ولذلك لم تقدِم الأحزاب على ترشيح السيدات في قوائمها للانتخابات البرلمانات في

(١) المصدر السابق: ص ١٠١.
(٢) لمحة إحصائية حول وضع المرأة في مصر، مارس ٢٠٠٢.

العام ١٩٩٥م أو في العام ٢٠٠٠م، رغم زيادة نسبة المسجلات للتصويت من ١٤٪ عام ١٩٩٥م إلى نسبة ٢ر٥٥٪ عام ٢٠٠٠م، ولم ترشح الأحزاب مجتمعة بما فيها الحزب الوطني سوى ٣٣ سيدة.

ومن الظواهر التي يمكن رصدها في الانتخابات الأخيرة نوفمبر ٢٠٠٠م إعلان بعض الأحزاب عن قوائمها متضمنة أسماء عدد من المرشحات، وفي الأيام القليلة قبل الانتخابات تم شطب هذه الأسماء من القوائم خشية عدم حصولها على الأغلبية المطلوبة، و هذا التجاهل لترشيح المرأة لا يقتصر فقط على الأحزاب المعارضة، وإنما امتدَّ إلى الحزب الوطني (الحاكم)، حيث لم تزد نسبة مشاركة المرأة في أي حزب عن عُشْر عدد المرشحين[1].

**وبعد استعراض مشاركة المرأة المصرية في المجالس المنتخبة يمكن استخلاص بعض النتائج التي توضح ضعف أجندة الحركة النسوية في مجال المشاركة السياسية، وهذه النتائج هي:**

١ - انخفاض نسب المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة، وفي حالة ارتفاعها تكون نتيجة لسياسة التعيين، الأمر الذي يوضح أن مشاركة المرأة في العمل السياسي مرهونة بإرادة القيادة السياسية، ولذا تلجأ الحركة النسوية لإحداث التغيير من أعلى.

٢ - مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة لم تعكس أولوية الاهتمام بتحسين أوضاع المرأة، ومن ثم فإن القضية ليست - كما تزعم الحركة النسوية - قضية (نوع) ذكر أو أنثى أي: (كلما زاد عدد مقاعد النساء كلما زاد الاهتمام بالمرأة)، وإنما المعيار مردّه للمقومات الشخصية للعضوة، وقد وضح ذلك من خلال اتسام أداء العضوات المعينات بالنشاط أكثر من العضوات المنتخبات.

٣ - ضعف التمثيل السياسي للمرأة في الأحزاب، ولم يقتصر ذلك على أحزاب المعارضة فقط، بل امتدّ ليشمل الحزب الوطني (الحاكم)، ومن ثم فإنه مع تبنّي القيادة السياسية لإستراتيجية تمكين المرأة في العمل السياسي، إلا أنها لم تعول على المرأة كثيراً في خوض الحزب الحاكم

(١) تقرير عن الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية: مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.

للانتخابات، وهذا يعطي مؤشراً لعدم ثقة القيادة السياسية في الأداء الانتخابي للمرأة .

## ٢ ـ دور السلطة السياسية في تمكين المرأة على الصعيد السياسي:

أ ـ الخطاب الرسمي للدولة :

يوضح الخطاب الرسمي للدولة أن تحقيق التنمية بصورة متواصلة مشروط بالقضاء على التفاوت بين الرجل والمرأة[١] .

ونلاحظ أن لغة الخطاب السياسي توضح حدوث نقلة نوعية من اتجاه «الممانعة» في تبنّي القيادة السياسية مطالبَ الحركة النسوية ـ نحو تجذير ثقافة المساواة بين الرجل والمرأة بغضٍّ النظر عن الجنس، وانخراط المرأة في العمل العام ـ إلى اتجاه «القبول الصريح» .

وقد سعت القيادة السياسية إلى إضفاء شرعية على هذا التحول في لغة الخطاب وإعطاء أولوية للمرأة بالقول : «إن الاهتمام بقطاع المرأة ليس تحيزاً لها، وليس فقط لأنها مواطنة لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات، ولكن لأن الأبحاث والدراسات أثبتت أنها أكثر الشرائح حرماناً من التعليم، والصحة، والخدمات الثقافية، والتدريب المهني، وفرص العمل، والمشاركة العامة، مع أنها مطالبة بالعمل، والعمل الشاق أحياناً، ويرى أن خمس الأسرة المصرية تعولها نساء حرم أغلبهن من بعض حقوق المواطنة»!![٢] .

ب ـ الخطوات العملية للتمكين السياسي :

١ ـ زيادة مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار .

٢ ـ بناء هياكل مؤسسية راعية للمرأة .

---

(١) سلوى شعراوي جمعة : مواطنة المرأة : جدلية التمكين والتهميش، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية «المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية : رؤى جديدة لعالم متغير»، ٢١ ـ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٣، ص١١ ـ ١٢ .

(٢) خطاب رئيس جمهورية مصر العربية في المؤتمر الأول للمجلس القومي للمرأة، في : «كلمات مضيئة على طريق النهوض بالمرأة المصرية»، المجلس القومي للمرأة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣ .

### ١ ـ زيادة مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار:

(الوظائف الإدارية العليا ـ المجال الدبلوماسي ـ المجال القضائي)

تتجه الدولة في السنوات الأخيرة نحو زيادة مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار، وإعطاء المرأة الحق في تولي بعض الوظائف العامة والقيادية، ويمكن رصد ذلك في عديد من المجالات:

**أ ـ في وظائف الإدارة العليا بالدولة[١]:**

الجدول رقم (٧)

| الوظائف العليا | نسبة مشاركة المرأة |
|---|---|
| درجة وزير | ٢,٦ ٪ |
| نائب وزير | صفر |
| الدرجة الممتازة | ٨,١ ٪ |
| درجة عليا | ١٨,٩ ٪ |
| مدير عام | ٣٥,٠ ٪ |
| كافة الوظائف العليا | ٣٤,٦ ٪ |

يلاحظ في الجدول رقم (٧) الارتفاع الملحوظ في نسبة النساء المعينات في وظائف الإدارة العليا بشكل عام وبدرجة مدير عام بشكل خاص بالحكومة وقطاع الأعمال والقطاع العام، وقد ارتفعت النسبة من ٧ ٪ عام ١٩٨٨م إلى حوالي ٣٥ ٪ عام ٢٠٠٢م.

وطبقاً للتشكيل الوزاري للحكومة المصرية في يوليو ٢٠٠٤م تم تعيين سيدتان في منصب وزير ـ وهما أصلاً وزيرتان سابقتان ـ، ومن ثم لم تزد عدد مقاعد السيدات في الحكومة الجديدة مقارنة بالحكومة السابقة[٢].

(١) تقرير عن الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية، مصدر سابق، ص ٨٠.

(٢) المصدر السابق: ص ١٠٧.

وقد شعرت الحركة النسوية بصدمة لما حدث، فقد كانت تتوقع زيادة تمثيل للمرأة في الحكومة الجديدة، وأيضاً على صعيد حركة المحافظين الجدد، حيث كانت تأمل في تولي عدد من السيدات منصب محافظ[١].

**وتوجد وجهتا نظر لتفسير التراجع في تمثيل المرأة في التشكيل الوزاري الجديد:**

**الأولى:** ترى أن ماحدث يشير إلى مرحلة الهدوء التي تسبق العاصفة، وتبنّي القيادة السياسية سياسةَ التدرج غير التصادمي، خاصة وأن الرأي العام يعول على الحكومة الجديدة كثيراً في حل المشكلة الاقتصادية، ومن ثم فإن القيادة السياسية في اختيارها هذه الحكومة الجديدة لم يكن لديها أي استعداد للمجازفة بوجوه نسائية جديدة.

**أما الثانية:** فترى أن القيادة السياسية في دعمها لأجندة الحركة النسوية تتبنى سياسة جديدة تقوم بالتعويل على شخصيات ذكورية وليس وجوهاً نسائية فقط، كمنحى للتأكيد على أن القضايا التي تطرحها الحركة النسوية هي قضايا المجتمع برجاله ونسائه، ويتضح ذلك من خلال اختيار الشخصيات التي تشغل عدداً من الوزارات، مثل: (وزارة العدل ـ وزارة الشباب ـ وزارة الإعلام).

وقد وضح ذلك على صعيد حركة المحافظين الجدد، فمع تولّي عدد من المحافظين الجدد، تم الإعلان عن أن الخطة المستقبلية سوف تشمل التوسع في الاهتمام بقضايا المرأة، وزيادة مشاركتها في المجتمع المحلي، من خلال تعيين سيدة بكل مركز أو مدينة، تكون مساعدة لرئيس المدينة لشؤون المرأة[٢].

### ب ـ في المجال الدبلوماسي[٣]:

تدرجت المرأة في وظائف السلك الدبلوماسي منذ مطلع الستينيات إلى الآن، حتى وصلت إلى أعلى وظائف السلك الدبلوماسي، ويبلغ عدد أعضاء السلك الدبلوماسي في العام ٢٠٠١م (٩٠٠) دبلوماسي، من بينهم ١٧١ سيدة،

---

(١) جريدة الأهرام: ١٥/ ٧/ ٢٠٠٤م.

(٢) جريدة الأهرام: ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٤م.

(٣) جريدة الأهرام: ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٤م.

يمثلن حوالي ٢٠٪، ويمكن رصد حضورهن بوزارة الخارجية عام ٢٠٠٢م كما يلي:

- ٣٧ سيدة في وظيفة سفير من الفئة الممتازة.
- ٣٣ سيدة في وظيفة وزير مفوض.
- ١٨ سيدة في وظيفة سكرتير ثان وثالث.
- ما يزيد عن ٤٥ ملحقاً دبلوماسياً، وقد تم اختيار بعضهن لتولّي مناصب وزارية وإعادة وندب بعضهن لتولّي مهام ومسؤوليات خارج الوزارة.

**ج ـ في المجال القضائي:**

نجحت الحركة النسوية في اختراق أهم حصون الممانعة (مجال القضاء) والذي ظل مغلقاً لسنوات طويلة أمامها، إلى أن تم تعيين أول قاضية مصرية في المحكمة الدستورية العليا، وهي المحامية «تهاني الجبالي» بقرار جمهوري في ٢٣ يناير ٢٠٠٣م، كما تم انتداب سيدتين للعمل في هيئة المفوضين بالمحكمة العليا(١).

ويذكر أنه تم تعيين أول سيدة كرئيسة لهيئة النيابة الإدارية عام ١٩٨٨م، فكانت أول مرة في تاريخ مصر أن تأتي امرأة على قمة جهاز قضائي، وعندما أحيلت إلى المعاش أصدر رئيس الجمهورية قراراً بتعيين سيدة لترأس النيابة الإدارية للمرة الثانية، ويبلغ عدد السيدات في هيئة النيابة الإدارية طبقاً لعام ٢٠٠١م (٣٣١) عضوة، مقابل (١١٤٠) عضواً من الذكور(٢).

---

(١) احتفالية صدور قرار تعيين أول قاضية مصرية، يناير ٢٠٠٣، المجلس القومي للمرأة ٢٠٠٣، ص٢٠.

(٢) نجوى الصادق المهدي: المرأة المصرية والعمل القضائي النيابي بهيئة النيابة الإدارية، في أعمال المؤتمر العلمي «المشاركة السياسية للمرأة خبرة الشمال الإفريقي» الذي عقد بجامعة القاهرة بالتعاون مع الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية خلال الفترة من ٧ـ٨ نوفمبر ٢٠٠٠، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ٢٠٠١م، ص ٢٤٤.

وتروج الحركة النسوية لهذا التعيين باعتباره انتصاراً لها طالما سعت لتحقيقه، كما تعلن أنها ستسعىٰ لزيادة عدد القضاة من النساء، استناداً إلىٰ أن الدستور المصري يكفل حق المساواة للمرأة والرجل في تولي الوظائف، كما ترىٰ الحركة النسوية أنه لا يوجد نص قطعي الدلالة بالشريعة الاسلامية يمنع المرأة من تولي منصب القضاء، وتذكر أنه يقف أمام هذا الحق بعض المفاهيم المتعلقة بالعرف والتقاليد ! وهذا علىٰ خلاف جمهور العلماء[١].

### ٢ـ بناء هياكل مؤسسية راعية للمرأة:

بناء علىٰ التحول في الخطاب السياسي المصري نحو متطلبات الحركة النسوية، تم إنشاء العديد من المؤسسات التي تساعد علىٰ تطبيق أجندة الحركة النسوية، ومنها[٢]:

١ ـ إنشاء المجلس القومي للمرأة في عام ٢٠٠٠م، والذي سبقه إنشاء اللجنة القومية للمرأة في عام ١٩٩٣م.

٢ ـ المجلس القومي للطفولة والأمومة.

٣ـ الإدارة العامة لشؤون المرأة بوزارة الشؤون الاجتماعية.

٤ ـ وحدة السياسة والتنسيق للنهوض بالمرأة في قطاع الزراعة التابعة لوزارة الزراعة.

٥ ـ وحدة بحوث المرأة والطفل بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

٦ ـ وحدة تخطيط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القومي.

٧ـ وحدة المرأة والتنمية (الجندر) بالصندوق الاجتماعي للتنمية.

٨ ـ اللجنة الدائمة للمرأة بوزارة القوىٰ العاملة والهجرة.

---

(١) احتفالية صدور قرار تعيين أول قاضية مصرية، يناير ٢٠٠٣، ص ٢٤، وهذا الادعاء غير صحيح إذ المعروف المشهور أن جمهور العلماء لا يجوزون للمرأة تولي القضاء بإطلاق، وبعض من أجاز ذلك وحصر الجواز فيما تقبل شهادتها فيه.

(٢) تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك (١٩٨١ ـ ٢٠٠٢)، المجلس القومي للمرأة ٢٠٠٢، ص ٢٨.

سنركز بشيء من التفصيل على المجلس القومي للمرأة كأهم وأبرز المؤسسات المعنية بدعم وتمكين المرأة المصرية، من خلال متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة في مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالمرأة، وخاصة مقررات (مؤتمر بكين) في العام ١٩٩٥م، وتطبيق اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو).

وقد تم إنشاء المجلس القومي للمرأة بقرار جمهوري رقم (٩٠) عام ٢٠٠٠م، ويتبع رئيس الجمهورية مباشرة ومقرّه القاهرة، وله شخصية اعتبارية، ويختص المجلس باقتراح السياسات العامة في مجال تنمية المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادي والاجتماعي، وإدماج جهودها في برامج التنمية الشاملة.

ويختص المجلس - أيضاً - بوضع خطة قومية للنهوض بالمرأة، وحل المشكلات التي تواجهها، ومتابعة وتقويم تنفيذ السياسات العامة في مجال المرأة، بالإضافة إلى إبداء الرأي في مشروعات القوانين المتعلقة بالمرأة، والتوصية باقتراح مشروعات قوانين تساهم في النهوض بأوضاعها.

ويتكون المجلس من ثلاثين عضواً من الشخصيات العامة وذوي الخبرة في شؤون المرأة والنشاط الاجتماعي، ويعكس المجلس في تركيبته تيارات سياسية مختلفة، كما أنه يضم عشرة أعضاء من الرجال كمنحى للتأكيد على أن قضايا المرأة هي قضايا المجتمع برجاله ونسائه.

وقد انتخبت زوجة رئيس الجمهورية لرئاسة المجلس القومي للمرأة، كما يعتبر أنصار الحركة النسوية في مصر إنشاء هذا المجلس نقطة تحول حقيقي في تاريخ المرأة والمجتمع المصري مع بداية الألفية الثالثة، وخطوة على

الطريق الصحيح ومطلباً أساسياً للمرأة طالما طال انتظاره، ويتمثل الدور التنسيقي للمجلس في أنه الجهة التنسيقية الاستشارية، وليس له سلطات تنفيذية، ويقوم بالتنسيق مع الجهات المختصة، الحكومية وغير الحكومية منها، من خلال لجانه الدائمة وفروعه في المحافظات وأماناته العامة، وغالباً ما يعهد المجلس بتنفيذ برامجه ومشروعاته إلىٰ الجمعيات الأهلية الفاعلة في مجال المرأة.

وفي إطار إستراتيجية المجلس القومي للمرأة لتوسيع قاعدة مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات العامة تقوم لجنة المشاركة السياسية بالتنسيق مع أمانات المرأة في الأحزاب، وتحفزها علىٰ قيد النساء في الجداول الانتخابية، وضمان وصول أعداد من النساء إلىٰ مراكز صنع القرار الحزبي.

كما تحرص اللجنة علىٰ التشبيك مع البرلمانيات من عضوات مجلس الشعب والشورىٰ، لتنسيق المواقف إزاء القوانين المعروضة علىٰ البرلمان[١].

وتُعدّ أهم آليات العمل النسوي التي يقوم بها المجلس القومي للمرأة منذ إنشائه وحتىٰ الآن؛ هي:

**١ ـ عقد العديد من المؤتمرات القومية الخاصة بالمرأة:**

وقد عكست هذه المؤتمرات ومحاور عملها ملامح إستراتيجية المجلس القومي للمرأة للتمكين السياسي للمرأة المصرية، بتوسيع دائرة مشاركتها في الحياة العامة، والحصول علىٰ دعم القيادة السياسية. . . ويتضح ذلك علىٰ النحو التالي:

**ـ ففي المؤتمر الأول للمجلس القومي للمرأة والذي عقد تحت عنوان «نهضة**

---

(١) سلوىٰ شعراوي جمعة: مواطنة المرأة؛ جدلية التمكين والتهميش، مرجع سبق ذكره، ص ١٢ ـ ١٤.

**مصر والمرأة والمواطنة والتنمية» في ١٢ مارس ٢٠٠٠م**: أوضحت القيادة السياسية «أن المجتمع لا يمكن أن يحقق تقدماً إلا إذا اتسعت دائرة المشاركة في الحياة العامة لكل المواطنين دون تفرقة بين الرجل والمرأة».

وأضافت القيادة السياسية «أنها تأمل أن تشهد انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠م نقلة نوعية تحقق مشاركة المرأة في العمل السياسي والتشريعي»، كما حثّ الخطاب المرأة المصرية على دخول معترك العمل العام والنشاط السياسي دون خوف أو تردد»(١).

وقد ركز المؤتمر على ثلاثة محاور رئيسة هي: «المرأة والتنمية»، «المرأة والنهضة الثقافية»، «المرأة والحياة العامة والسياسية».

ـ عقد المؤتمر الثاني للمجلس القومي للمرأة تحت عنوان «المرأة المصرية والخطة القومية» ٢٠٠٢م ـ ٢٠٠٧م، في مارس ٢٠٠١م، والذي رفعت فيه الحركة النسوية شعار المشاركة من أجل الأفضل، ففي مجال المشاركة السياسية؛ دعت إلى تعديل القانون الحالي للانتخابات، بحيث يتضمن أسلوباً يكون أكثر تمثيلاً للمرأة، مثل نظام يجمع بين القائمة النسبية والمقعد الفردي، أما في مجال التشريعات؛ فقد طالبت بمراجعة التشريعات وتعديل النصوص التي تتضمن تمييزاً ضد المرأة (حسب رؤيتهم).

ـ عقد المؤتمر الثالث للمجلس القومي للمرأة تحت عنوان «المرأة وتحديث المجتمع» في مارس ٢٠٠٢م، تضمن (٤) ورش للعمل هي: «تحديث الفكر، وتحديث المجتمع، تكافؤ الفرص الاقتصادية، دعم الديمقراطية»، وأهم التوصيات التي صدرت عن هذا المؤتمر مطالبة أنصار الحركة النسوية بإعادة النظر في قانون الأحزاب وقانون مباشرة الحقوق السياسية بما يكفل

---

(١) كلمات مضيئة على طريق النهوض بالمرأة المصرية، المجلس القومي للمرأة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣.

مساعدة المرأة وتشجيعها على ممارسة العمل العام بصفة عامة والمشاركة السياسية بصفة خاصة.

- وأخيراً عقد المؤتمر الرابع بمكتبة الإسكندرية في الفترة من (١٣ - ١٦ مارس ٢٠٠٤)، وانتهى بإعلان الإسكندرية الذي تضمن آليات خاصة بتحقيق أهداف الألفية الثالثة[١].

---

(١) تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك (١٩٨١ - ٢٠٠٢)، المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٢.

## ٢ ـ عقد المنتديات الفكرية:

والتي تمثلت في ثلاثة منتديات: المنتدى الفكري الأول تحت عنوان «المرأة والإعلام» في مايو ٢٠٠٠م، والثاني عن «المرأة والمشاركة السياسية» يوليو ٢٠٠٠م، أما الثالث عن «المرأة وسوق العمل الرسمي وغير الرسمي» يوليو ٢٠٠١م(١).

ويُعدّ أبرزها المنتدى الفكري الثاني «المرأة والمشاركة السياسية»، الذي عكس من ناحية أولوية مجال العمل السياسي للمرأة المصرية في أجندة الحركة النسوية، ومن ناحية أخرى رؤية رئيسة المجلس القومي للمرأة أن مشاركة المرأة في مجالات العمل السياسي ومراكز اتخاذ القرار تُعدّ أضعف حلقات تمكين المرأة، ولذا فقد دعت إلى ضرورة أن تحظى بمزيد من الجهود في العمل السياسي والحزبي(٢). وقد تم التعبير عن ذلك في المنتدى بالقول: «إن قضية المشاركة السياسية من أهم القضايا التي تواجهها المجتمعات بصفة عامة، وتواجهها المرأة بصفة خاصة وذلك لأنها تتعلق بكافة جوانب الحياة».

وقد تم في هذا المنتدى استعراض:

١ ـ مفهوم المشاركة السياسية (كما تروّج له الحركة النسوية).

٢ ـ مراحل المشاركة في صنع القرار السياسي.

٣ ـ التاريخ والموروثات الثقافية (والتي تدور في معظمها حول الدين، وتنظر لها الحركة كمعوقات لمشاركة المرأة في صنع القرار).

وخلص المنتدى في توصياته إلى:

١ ـ تشجيع المرأة على الحصول على البطاقة الانتخابية.

٢ ـ ممارسة المرأة فعلاً «حق وواجب الإدلاء» برأيها أثناء عملية الانتخاب أو الاستفتاء.

---

(١) سلوى شعراوي جمعة: سياسات المرأة؛ جدلية التمكين والتهميش، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

(٢) جريدة الأهرام: ٨/ ٦/ ٢٠٠٤.

٣ـ تشجيع المرأة على الإقدام على الترشيح، واختراق العقبات والحواجز ودخول المجالس النيابية[١].

ولم يكتفي المجلس القومي للمرأة بعمل هذه الآليات، بل اتخذ العديد من الخطوات التنفيذية لتوسيع المشاركة السياسية للمرأة المصرية، وهي[٢]:

**الخطوة الأولى: إنشاء مركز للتأهيل السياسي للمرأة (مدرسة الكادر النسائي):**

والذي يستهدف تأهيل ٢٠٠ سيدة حتى العام ٢٠٠٠م، حتى تتاح لهنّ فرصة دخول الانتخابات أو المشاركة في المجالس المحلية أو تفعيل دورهن في صياغة السياسيات العامة.

**الخطوة الثانية: عقد المنتدى السياسي للمرأة في مايو ٢٠٠٤م:**

وذلك بهدف ممارسة نشاطه على مستوى ٢٦ محافظة تمثل محافظات الجمهورية جميعاً، وبالاتفاق مع هيئة قصور الثقافة، ومن خلال موعد يتجدد كل يوم أربعاء، تتم فيه ندوة بكل محافظة لمناقشة عدة قضايا للمرأة في مجال العمل السياسي، وأبرزها[٣]:

- المرأة والمشاركة السياسية لماذا تشارك؟ وكيف؟
- المرأة والانتخابات.
- تحديات المشاركة السياسية للمرأة.
- المواطنة والمشاركة السياسية.
- كيف تختارين مرشحك؟ دور الأحزاب السياسية في بناء الكادر النسائي للمرأة في برامج الأحزاب السياسية.

---

(١) كلمات مضيئة على طريق النهضة: المجلس القومي للمرأة، الطبعة الأولى ٢٠٠٣، ٢٧٩ـ٢٨٦.
(٢) جريدة الأهرام: ١٧/ ٥/ ٢٠٠٤.
(٣) المنتدى السياسي للمرأة: المجلس القومي للمرأة ٢٠٠٤.

- دليلك للحصول على بطاقة انتخابية .

- المرأة السياسية : رؤية تاريخية .

- المرأة والعمل العام .

- المرأة والثقافة السياسية .

- المرأة المصرية لماذا تقول : لا؟

مما سبق يتضح تسارع الخطوات التي تتخذها مصر لتنفيذ التوصيات الصادرة في مؤتمرات الأمم المتحدة المعنية بالمرأة وخاصة مقررات (مؤتمر بكين) في عام ١٩٩٥ ، وقد بلغت ذروتها بإنشاء المجلس القومي للمرأة الذي يمثل أعلى هيئة شبه حكومية معنية بتنفيذ أجندة الحركة النسوية العالمية في مصر .

### تقييم الحركة النسوية لواقع المرأة المصرية في مجال السياسات:

تضع الحركة النسوية نصب عينها - في هذه المرحلة - السعي إلى زيادة أعداد النساء في المجالس التشريعية والنقابات والأحزاب والمجالس المحلية ، ولا يقتصر الأمر على ذلك ، بل إلى تقليد المرأة أعلى مواقع اتخاذ القرار والوظائف الإدارية العليا للدولة ، بداية من منصب وزير / محافظ / رئيس مدينة / رئيس حي . . . إلى شيخ البلد ، وفي الوظائف القيادية في الجامعات (منصب رئيس الجامعة) ، وعلى صعيد العمل القضائي (زيادة عدد القضاة من النساء) وإنهاء حكر الرجال لهذه المناصب .

وترى الحركة النسوية في مصر أن المرأة المصرية مازالت تعاني من بعض المعوقات التي تجعلها أسيرة للقوالب الجامدة أو الأدوار النمطية والتقليدية (وهي في ذلك تتبنى المواثيق الدولية المعنية بالمرأة كمرجعية ، وليس رؤية الشريعة

الإسلامية لدور الرجل والمرأة، وخصوصية مجتمعاتنا)[١]!

وقد حددت عدداً من الخطوات الإجرائية للترويج لأفكارها ولتحقيق مطالبها في المجال السياسي، ومنها:

١ ـ نشر أفكارها من خلال وسائل الإعلام والتعليم ومؤسسات الثقافة والمنتديات الفكرية والسياسية، والتي ترسم صورة ودور المرأة وفقاً للطرح النسوي الغربي.

٢ ـ دراسة تعديل القانون الحالي للانتخابات، بحيث يتضمن أسلوباً يكون أكثر تمثيلاً للمرأة، مثل: نظام يجمع بين القائمة النسبية والمقعد الفردي، أو تخصيص نسبة من المقاعد للنساء «نسبة الكوته» كتدبير مؤقت على سبيل التمييز الإيجابي (على حد زعمهم).

٣ ـ دعوة الأحزاب السياسية إلى إدراج النساء على قوائمها الانتخابية، مع تفعيل لجان المرأة في الأحزاب وتنظيم برامج تنشئة سياسية للمرأة[٢].

## ثانياً: أجندة الحركة النسوية العالمية في مجال التشريعات:

وتتمثل أهداف الحركة النسوية في مجال التشريعات في:

ـ السعي لتطبيق المادة (٢) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تشمل بنوداً سبعة؛ لتحقيق المساواة الكاملة في التشريعات بين الرجل والمرأة من خلال:

ـ تعديل قوانين العمل لإنشاء حقوق متماثلة بين الرجل والمرأة في المسائل المتعلقة بالعمل، وتكافؤ الفرص أمام المرأة ومعاملتها في مجال العمل والتوظيف.

(١) تهاني الجبالي: المشكلات التي تواجه المرأة في مجال المشاركة السياسية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٢.
(٢) نهاد أبو القمصان: قضايا المشاركة السياسية للمرأة في مصر، في «المشاركة السياسية للمرأة، خبرة الشمال الإفريقي»، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٤.

- تنقيح القوانين المتعلقة بالجنسية لإلغاء الأحكام التي تميز ضد المرأة، ومنح أطفالها الجنسية.

- تنقيح قوانين الأحوال الشخصية في بعض البلدان لتعكس القوانين الجديدة المساواة التامة بين الرجل والمرأة في قانون الزاوج والطلاق، وتوحيد اقتسام الإرث لتجاوز القواعد الدينية والعرفية التي تميز ضد المرأة، وفي ذلك مخالفة يقينية لما هو معلوم من الدين بالضرورة.

- على صعيد القوانين الجنائية، تسعى إلى إحداث تغييرات في القوانين الجنائية، في ذات الوقت الذي يتم فيه استبعاد العقوبات التي حددها الإسلام في جريمة الزنى باعتبارها تتنافى مع حقوق الإنسان.

ولا يقتصر الأمر على إلغاء القوانين، بل القضاء أيضاً على الأعراف التمييزية، وأن تضع عقوبات للردع على التمييز ضد المرأة، وأن تنشئ محاكم خاصة لذلك[١].

## الآليات التشريعية للحركة النسوية في مصر:

تسعى الحركة النسوية في مصر إلى مراجعة التشريعات وتعديل النصوص التي لا تتفق مع الاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة، والتي تتضمن تمييزاً ضدها (على حد تعبيرهم)، وترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين جميعاً حتى فيما ميزت بينهم فيه الشريعة بغضٍّ النظر عن الجنس، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يمتد للمطالبة بإشراك الجمعيات الأهلية النسائية في مناقشة مشروعات القوانين الخاصة بالمرأة في مجلس الشعب.

ويُعدّ من أبرز الفاعلين في هذا الصدد على الساحة المصرية، المجلس القومي للمرأة بلجنته التشريعية والجمعيات الأهلية النسائية، وخاصة ملتقى الهيئات

(١) عواطف عبد الماجد، موقف الإسلام من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مرجع سبق ذكره.

لتنمية المرأة، الذي يتضمن ممثلي أكثر من ٢٢ منظمة من المنظمات الأهلية المصرية، والتي تشكل قوى ضغط محسوسة الأثر في قضايا المرأة، والتي تسعى إلى تغيير كافة التشريعات التي تتعارض مع الالتزام بالاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة[١].

وقد تمكنت الحركة النسوية في مصر من إعادة صياغة العديد من القوانين والتشريعات، وإصدار قوانين جديدة تتفق مع أهدافها وتجسد أجندتها وطموحاتها، ويمكن استعراض ذلك في النقاط التالية:

ـ التصدي بقوة لنصٍّ كان قائماً في قانون مقدم من الحكومة لتعديله يشترط فيمن يعين عمدة أو شيخ بلد أن يكون من الذكور، حيث رأت فيه تعارضاً مع مبدأ المساواة المقرر في الدستور، ووافقت الحكومة ووافق المجلس على حذف هذا الشرط من القانون، فأصبح من حق المرأة أن تشغل منصب العمدة أو شيخ البلد عام ١٩٩٤م[٢].

ـ إصدار قانون الطفل المصري رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦م متضمناً تشريعات حماية حقوق الطفل في التعليم والصحة والثقافة وسوق العمل والمعاملة الجنائية وحقوق المرأة والأم العاملة.

ـ صدور قانون العمل الجديد بما يتضمنه من:

أ ـ زيادة مدة إجازة الوضع الممنوحة للمرأة العاملة إلى ثلاثة أشهر للعاملات في جميع قطاعات النشاط بما فيها القطاع الخاص.

ب ـ زيادة مدة انتفاع المرأة بفترة الراحة المخصصة لرضاعة الطفل إلى سنتين.

ـ إصدار القانون ٧٨ لسنة ٢٠٠٠م والخاص بالضمان الاجتماعي، والذي يضمن حدّاً أدنى من الدخل لمن لا عائل له.

---

(١) أمل محمود: مجلة سيداو مصر، مارس ٢٠٠٤، ص ٣.

(٢) عبير صلاح الدين: المرأة العربية وصنع القرار، أول شيخ بلد مصرية: حماتي سر نجاحي ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٤م في: Islamonline.net/arabic/adam/2001/05/30/articl

- إصدار القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م والخاص بالجمعيات والمؤسسات الأهلية، والذي يتيح الفرصة أمام مشاركة المرأة في العمل العام.

- تضمين برنامج الحكومة للإقراض الشعبي اهتماماً خاصاً بالنساء مع الوضع في الاعتبار العديد من الحالات الخاصة[١].

- قيام المجلس القومي للمرأة بتعديل لائحة النشاط الرياضي، بحيث أصبحت المرأة عضواً لأول مرة في مجالس إدارات الاتحادات الرياضية واللجنة الأولمبية المصرية والأندية بحكم القانون، حيث أقرّت اللائحة وجوب تعيين سيدة من قِبَل وزير الشباب إذا لم تنتخب في مجالس إدارات أيٍّ من هذه الهيئات الثلاث[٢].

ويمكن القول أن أهم ما حصلت عليه الحركة النسوية في مصر - على صعيد المنظومة التشريعية - يتمثل في:

أولاً: قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠م بتبسيط إجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية.

**ثانياً**: تعديل قانون العقوبات.

**ثالثاً**: قانون الجنسية الجديد.

**رابعاً**: قانون محكمة الأسرة.

وتجدر الإشارة إلى أن الحركة تنظر لما تم - من تعديلات لقوانين الأحوال الشخصية، وتيسير إجراءات التقاضي، وإنشاء محاكم الأسرة، وتعديل قانون الجنسية - كانتصارات وطفرة كبيرة في تطبيق الأجندة النسوية للأمم المتحدة في مصر من كافة الجوانب، خاصة الجانب القانوني والتشريعي.

---

(١) نهال شكري، المرأة المصرية وتجربة التعددية الحزبية الحديثة، المنتدى السياسي للمرأة، المجلس القومي للمرأة ٢٠٠٤ص٦-٧.

(٢) تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك (١٩٨١-٢٠٠٢): مرجع سابق، ص ٢٤.

## أولاً: قانون تبسيط وتسهيل إجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية (المعروف بقانون الخلع):

تستند رؤية الحركة النسوية إلىٰ قوانين الأحوال الشخصية علىٰ أنها ترسخ وتقنّن تبعية المرأة للرجل في مسائل الزواج والطلاق والسفر، ولذا تسعىٰ إلىٰ تغييرها تطبيقاً للمادة (١٥) من اتفاقية القضاء علىٰ كافة أشكال التمييز ضد المرأة، والتي تمنح المرأة أهلية قانونية مماثلة لأهلية الرجل، وتعاملها علىٰ قدم المساواة مع الرجل في جميع مراحل الإجراءات القضائية، كما يتساوىٰ الرجل والمرأة في قوانين السفر واختيار محل السكن، وقد ورد ذلك في البند (٤) من المادة (١٥) للاتفاقية.

ويلاحظ أن هذا البند يتعارض مع الشريعة الإسلامية وقوانين الأسرة في الإسلام(مبدأ قوامة الرجل في الأسرة)، من حيث منح المرأة الحق في حرية التنقل والسفر وتحديد مكان الإقامة، والسفر بصورة مطلقة، ويؤدي العمل به إلىٰ النزاع وإثارة المشكلات داخل الأسرة وفصم عرىٰ الزوجية[(١)].

وقد أجرت الحركة النسوية في مصر - سابقاً - العديد من المحاولات لإحداث تغيير في فحوىٰ قانون الأحوال الشخصية إلا أنها - جميعاً - باءت بالفشل، وكان أبرزها القرار بقانون رقم(٤) لسنة ١٩٧٩م الذي لم يلبث أن سقط بعد اختفاء القوىٰ التي دعمته ومخالفته للشريعة الإسلامية، وتم التراجع عنه في العام ١٩٨٥م.

واستمراراً لسعي الحركة النسوية لاستصدار قانون جديد للأحوال الشخصية يحقق أهدافها وتضمن استمراريته، وللتغلب علىٰ المعارضة الكبيرة والخلافات الكثيرة فقهياً تم اللجوء إلىٰ مخرج يتجنّب التغيير في الفحوىٰ الموضوعي للقانون، بالتركيز علىٰ إجراءات التقاضي التي تلعب دوراً لا يقل أهمية في

---

(١) عواطف عبد الماجد: موقف الإسلام من اتفاقية القضاء علىٰ جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨.

التأثير على واقع المرأة والأسرة[١]، ويذكر أن النقاش حول القانون الجديد استمر لمدة ٩ سنوات (من ١٩٩١م- ٢٠٠٠م)[٢].

ويقوم مشروع قانون إجراءات التقاضي للأحوال الشخصية رقم(١) لسنة ٢٠٠٠م على عدة عناصر[٣]:

أ- تفعيل آليات وإجراءات شرعية تجاهلها القانون السابق، مثل: قاعدة الخلع.

ب- وضع حدٍّ لاستطالة الأمر الزمني للتقاضي والذي يمتد لسنوات، وذلك باشتراط مهلة محددة لصدور الأحكام في الأحوال الشخصية، كما اختصرت إجراءات التقاضي اختصاراً شديداً.

ج- بشأن «سفر الزوجة دون إذن الزوج» جُعِلَ القاضي هو المختص بحسم النزاع، ويكون من حقه المنع من السفر، وترى أنصار الحركة النسوية أن ذلك يتفق مع المادة (١٤) في الدستور، والتي تعطي لكل مواطن حقاً دستورياً في التنقل، ولا يجوز منعه إلا من القاضي أو النيابة العامة، لسبب يسلتزم صيانة أمن المجتمع، ومن ثم فقد تم إلغاء قرار اشتراط الموافقة الشرعية للزوج على سفر زوجته، وإلغاء تخويل وزير الداخلية سلطة تحديد شروط منح أو سحب جواز سفر السيدات.

د- إلزام بنك «ناصر الاجتماعي» صرفَ النفقات المحكوم بها، وفي الحدود التي يصدر بها قرار من وزير العدل بعد موافقة وزير الشؤون الاجتماعية، على أن يقوم البنك بعد ذلك بتحصيل ما صرفه بوسائل قانونية.

ومع دندنة الحركة النسوية حول اتساع دائرة الزواج السري، رأى المشرع قبول دعوة التطليق أو الفسخ على سبيل الاستثناء، حيث تنص المادة ١٧/ ٢

---

(١) أماني صالح: حالة المرأة في العالم الإسلامي، أمتي في العالم. مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة ١٩٩٩، ص ٢٣٠.

(٢) جريدة الأهرام ١٥/ ١/ ٢٠٠٠.

(٣) أماني صالح: حالة المرأة في العالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣١.

من القانون رقم(١) لسنة ٢٠٠٠م على ألا تقبل عند الإنكار الدعاوى الناشئة عن عقد الزواج ما لم يكن الزواج ثابتاً بوثيقة رسمية، ومع ذلك تقبل دعوى التطليق أو الفسخ بحسب الأحوال دون غيرهما إذا كان الزواج ثابتاً بأية كتابة[1].

ويلاحظ أنه مع بدء سريان هذا القانون قامت الحركة النسوية بالترويج له كخطوة كبيرة في سبيل حل العديد من المشكلات والأضرار الناجمة عن تعقيدات وتباطؤ إجراءات التقاضي ووقوف ما يزيد عن ٢٠ ألف امرأة في ساحات القضاء بسبب قضايا النفقة والحضانة والطلاق.

وعلى الرغم من أن القانون قد ساهم في تيسير بعض القضايا المعلقة لمدة تزيد عن عشر سنوات إلا أنه ظل يثير العديد من التساؤلات حول أساسه الشرعي واستناده إلى أحكام الشريعة الإسلامية، وخاصة في قضايا مثل:

- هل يجوز إجبار الزوج على الخلع أم أنه يشترط رضاؤه؟ وما هي حالاته؟

- ما مدى تعارض حق الزوجة في السفر للخارج دون موافقة زوجها مع (مبدأ قوامة الرجل) وحق الزوج على الزوجة في طاعته والقرار في بيته وعدم الخروج من منزل الزوجية إلا بإذنه؟

- ما مدى جواز دعاوي طلاق الزواج السري؟

وأخيراً؛ هل يمثل القانون مصالح أغلبية المجتمع أم يعبر عن مصالح الأقلية، خاصة إذا كانت الغالبية من هذه الأقلية لا تعبأ بأحكام الشريعة الإسلامية؟

### ثانياً: قانون العقوبات رقم (٥٨) لسنة ١٩٧٧م:

مارست الحركة النسوية ضغوطاً لإحداث تغيير في القانون الجنائي لتحقيق المساواة بين الجنسين، فقد ميز القانون الجنائي الرجال - دون أساس شرعي - في بعض نصوصه، مثل: حالة جريمة الزنى، حيث تعاقب المرأة بالسجن ولا يعاقب

(١) فوزية عبد الستار: المرأة في التشريعات المصرية، المجلس القومي للمرأة، الطبعة الثانية ٢٠٠٤.

شريكها في الجرم، إلا إذا تمت الجريمة في بيت الزوجية، وينزل القانون بعقوبة الزوج قاتل زوجته المتلبسة بالخيانة الزوجية إلى حد الحبس، بينما تخضع الزوجة في ذات الموقف لأحكام القانون الخاص بالقتل العمد والتي تؤدي بها إلى عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة، وفي جريمة الدعارة تعاقب المرأة فيها بينما يُعدّ الشريك في الجرم شاهداً، وهذا غير مطابق للشريعة الإسلامية التي تجعل العقاب للرجل والمرأة متماثلاً، كما تم إلغاء المادة (٢٩١) من قانون العقوبات التي تعفي مغتصب الأنثى من العقوبة في حالة زواجه من ضحيته[١].

### ثالثاً: قانون الجنسية الجديد:

دعت الحركة النسوية في مصر إلى إعادة النظر في قانون الجنسية رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٥م، الذي يقصر انتقال الجنسية للأبناء على من كان أبوه متمتعاً بالجنسية المصرية باعتباره متعارضاً مع ما نص عليه الدستور المصري في المادة (٤٠) من المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات العامة، وأنه لا تمييز بينهما بحسب الجنس أيضاً، وإلغاء تحفّظ الحكومة المصرية على البند الثاني من المادة (٩) من اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)، والتي تنص على حق المرأة المتساوي مع الرجل في منح جنسيتها لأبنائها[٢].

وإزاء هذه الضغوط وإعلان مجمع البحوث الإسلامية عدم أهمية استمرار التحفظ على البند الثاني من المادة (٩) من اتفاقية (السيداو) وأن هذه المسألة تتعلق بموضوع الجنسية الذي تنظمه الدولة وليس لها الجانب الشرعي الذي يوجب

(١) أماني صالح، حالة المرأة في العالم الإسلامي، مرجع سابق، ص ٢٣٠ـ٢٣١.
(٢) حق الجنسية حق غير مشروط أو منقوص، مجلة سيداو مصر، ملتقى تنمية المرأة، العدد الخامس، مارس ٢٠٠٤، ص ١٠.

التحفظ عليها[١]، فقد أعلنت القيادة السياسية في العام ٢٠٠٣م ضرورة منح المرأة المصرية المتزوجة من أجنبي الحق في منح أبنائها الجنسية، وتوجيه السلطات لتقديم تيسيرات مؤقتة في هذا المجال على صعيد القانون الحالي (والذي يحجب هذا الحق عن المرأة المصرية إلا بموجب ترخيص من وزير الداخلية بعد تقديم طلب واستيفاء شروط عدة)، وتكليف الحكومة بتقديم مشروع قانون جنسية جديد لمجلس الشعب يحقق المساواة الكاملة بين أبناء المصريين جميعاً نساءً ورجالاً[٢].

وبالفعل وافق مجلس الوزراء في ١٦ يونيو ٢٠٠٤م على تعديل قانون الجنسية رقم (٢٦) لسنة ١٩٧٥م ليمنح القانون الجديد الجنسية المصرية لأبناء المصرية المتزوجة بأجنبي أسوةً بمنح الجنسية المصرية لأبناء المصري المتزوج بأجنبية[٣]، ومن ثم فقد حقق هذا القانون الجديد مبدأ المساواة بين الأب والأم من ناحية وأبنائهما من ناحية أخرى في الحصول على الجنسية المصرية.

وعلى الرغم من أهمية هذا القانون الجديد لحل كثير من المشكلات التي تواجه المصرية المتزوجة من أجنبي وما يلحقها وأبناءها من أضرار بالغة، حيث تبلغ عدد الحالات المسجلة أكثر من ٢٠٠ ألف مصرية ـ طبقاً لإحصاءات الجهاز المركزي للتنمية والإحصاء وإدارة التوثيق بوازة العدل[٤] ـ إلا أن الأمر يتطلب وجود ضوابط لإعطاء الأم حق نقل الجنسية لأبنائها أو لأبناء المصري من أجنبية، ومن المقترحات التي قدمت في هذا الصدد:

١ ـ ضرورة تسجيل الزواج في الشهر العقاري.

٢ ـ خفض فرق السن بين الزوجة المصرية والزوج الأجنبي من ٢٥ إلى

---

(١) جريدة الأهرام ٢٥ / ٦ / ٢٠٠٣.

(٢) أمل محمود، مجلة سيداو مصر، مرجع سابق، ص ٣.

(٣) جريدة الجمهورية ١٧/ ٦ / ٢٠٠٤.

(٤) أماني صالح، حالة المرأة في العالمي الإسلامي ص٢٣٠.

١٠ أعوام، حتى لا يكون الزواج شبهة استغلال لأية أوضاع من أيٍّ من الطرفين.

٣ـ زيادة مبلغ التأمين المقرر حالياً للزوجة المصرية المتزوجة من أجنبي من(٣٥٠٠٠) جنيه مصري إلى الضعف، مع الاستمرار في وضعه في بنك حكومي باسم الزوجة التي لها حق صرفه بعد مرور خمس سنوات.

٤ ـ الحصول على إذن الدولة عند الزواج خاصة لداوعي الأمن القومي، فعلى سبيل المثال ألا يكون الزوج إسرائيلياً[١].

٥ ـ يجب التفرقة بين المولود في مصر والمقيم في الخارج، أما أبناء الذين ولدوا في مصر من أجنبيات أو أجانب لآباء وأمهات مصريين فيحصلون على الجنسية المصرية على الفور دون حاجة إلى قضاء خمس سنوات حتى يحصلوا عليها[٢].

## رابعاً: قانون محكمة الأسرة:

تأتي فكرة إقامة محاكم للأسرة في إطار سعي الكثير من الحكومات العربية لإدخال تغييرات في قوانين الأسرة اتساقاً مع التزامها بتطبيق أجندة المؤتمرات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة، وأخطر ما في هذه القوانين الجديدة الخاصة بمحكمةالأسرة أنها تستند إلى الاتفاقية الدولية(السيداو)، والتي تطرح حلولاً لمشاكل المرأة انطلاقاً من فكر غربي مادي علماني، يهمّش دور الدين في المجتمع، كما أن هذه الاتفاقية لا تسعى فقط لتحقيق مساواة رأسية للمرأة تجاه السلطات العامة، بل تسعى أيضاً لضمان عدم التمييز على «المستوى الأفقي» أي: داخل الأسرة، ومن ثم فإن تطبيق هذه الاتفاقية في مجال قوانين الأسرة يجعل جميع أحكام الشريعة المتعلقة بالمرأة لاغية وباطلة، ولا يصح الرجوع إليها

(١) جريدة الأهرام ٦/ ١٠/ ٢٠٠٣.

(٢) الجنسية المصرية ومبدأ المساواة، www.avokato.com/egypt/details.asp.

أو التعويل عليها، ويبدو كما لو نسختها هذه الاتفاقية الدولية[١]، ومن ثم فإن من المتوقع أن تؤدي هذه القوانين الجديدة تدريجياً إلى تفكيك الأسرة المسلمة في المجتمعات العربية!

في ١٧ مارس ٢٠٠٤م تم إصدار القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٤م بإنشاء محاكم الأسرة، على أن يبدأ العمل به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ٢٠٠٤م، ويأتي هذا القانون من جانب الحركة النسوية استكمالاً لمنظومة قوانين إجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية، وكان الحديث عن مشروع هذا القانون قد بدأ مع نهاية العام ٢٠٠٢م، واستمر الجدل حوله والنقاش حول بعض بنوده داخل المجلس القومي للمرأة ووزارة العدل، إلى أن تم إعداد الصياغة النهائية للقانون مؤخراً ووافق عليه مجلسا الشعب والشورى.

**ويقوم هذا القانون الجديد على محاور عدة، منها:**

- إنشاء محاكم خاصة تسمى «محاكم الأسرة» من ثلاثة قضاة، بحيث تكون محكمة الأسرة المختصة محلياً بنظر أول دعوة هي المختصة محلياً دون غيرها بنظر جميع الدعاوي التي ترفع بعد ذلك من أيٍّ من الزوجين.

- إلغاء المحاكم الجزئية والنقض ليقتصر التقاضي في هذه الأمور على مرحلتين أو درجتين فقط - ابتدائي واستئناف - وليس ثلاث مراحل كما هو الحال الآن.

- إنشاء نيابة متخصصة لشؤون الأسرة.

- استحداث مرحلة للتسوية في المنازعات الأسرية تسبق مرحلة التقاضي، وتتولاها مكاتب لتسوية المنازعات تتبع وزارة العدل.

---

(١) عواطف عبد الماجد، موقف الإسلام من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مرجع سابق، ص ٢٦ - ٢٧.

ـ وجود خبراء في الأمور النفسية والاجتماعية[١].

ويثير هذا القانون العديد من الانتقادات، ليس فقط على صعيد استناده إلى المنظومة القيمية الغربية، وإنما أيضاً فيما يتعلق ببعض بنوده.

## تقييم الحركة النسوية لواقع المرأة في مصر في مجال التشريعات:

ترى الحركة النسوية في مصر أنه مازال هناك العديد من القوانين التي تتضمن تمييزاً ضد المرأة، وتكرس وضعية استضعافها، ومن ثم تسعى إلى تعديل هذه القوانين وفقاً لتوصيات الاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة في مجال التشريعات؛ للتعجيل بتحقيق التماثل بين الرجل والمرأة في كافة المجالات.

وأبرز ما تسعى إليه الحركة النسوية في مصر في مجال التشريعات يتمثل في إلغاء التحفظ المصري الوارد على اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو).

وتجدر الإشارة إلى أن مصر كانت من أوائل الدول الموقعة على الاتفاقية عام ١٩٧٩م، بعد أن ساهمت في صياغتها على مدى ست سنوات، وصدّقت عليها في عام ١٩٨١م، مع التحفظ على بعض موادها، وهي المادة الثانية من الاتفاقية، والتي تنص على: «أن تقوم الدول الأطراف بشجب جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وأن تعمل بكل الوسائل وبأسرع وقت على تحقيق سياسية القضاء على هذا التميز من خلال سبعة بنود أساسية، تشمل: ترجمة مبدأ المساواة في الدستور الوطني أو التشريع؛ ووضع الجزاءات الكفيلة بحظر أي تمييز، وإقرار الحماية القانونية لحقوق المرأة مثلها مثل الرجل وعن طريق المحاكم المختصة، وتعديل أو إلغاء أي أنظمة أو أعراف أو ممارسات أو قوانين

---

(١) عبير صلاح الدين، انطلاق حركة الأسرة المصرية في ٢٠٠٤م، حواءوآدم، ١/١/٢٠٠٤م islamonline.net.

تكرس هذا التمييز»، وقد أبدت مصر تحفّظاً عاماً على هذه المادة، وعلى البندين (ج) - (و) في المادة (١٦)، وذلك لتعارضهما مع الشريعة الإسلامية، حيث ينص البند (ج) من المادة (١٦) على: «أن يكون للرجل والمرأة نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه، ويستند التحفظ إلى أن بنيان الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه في أحكام الشريعة الإسلامية له ذاتية خاصة».

**ففي حالة الفسخ والطلاق:**

أ - بالنسبة للزوج جعل الإسلام له حق إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة، ورتّب عليه مسؤوليات مالية تجاه الزوجة.

ب - بالنسبة للزوجة لها الحق في الطلاق بالطرائق التالية:

- أن تشترط ذلك في عقد الزواج.

- أن تلجأ للخلع أو تطلب التطليق عن طريق القاضي لأسباب يحددها القانون مع احتفاظها بكافة الحقوق المالية.

**- أما البند (و) من المادة (١٦) فينصّ على:**

أ - الولاية على نفس الصغير وهي نوعان:

- ولاية التربية الأولى للصغير وهي الحضانة.

- ولاية التعليم والتأديب، وهذه تكون للأب على الأبناء عند تجاوزهم سن الحضانة.

ب - الولاية على مال الصغير.

كما تحفظت مصر على الفقرة الثانية من المادة (٩) انطلاقاً من مبدأ عدم ازدواج جنسية الطفل والأنسب له أن يكتسب جنسية أبيه.

وقد تقدمت اللجنة التشريعية بالمجلس القومي للمرأة ـ باعتباره الجهاز المنوط به دعم وتمكين المرأة وتحقيق أهداف الحركة النسوية العالمية ـ بمذكرة تطلب فيها من مجمع البحوث الإسلامية دراسة الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لرفع التحفظ على بنودها.

وقد حددت مذكرة اللجنة التشريعية دوافع المطالبة بإزالة التحفظات، كما أشارت إلى أن التحفظ المصري على المادة (٢) والمادة (١٦) على هذا النحو قد أدّى إلى انتقادات شديدة من اللجنة المختصة بالأمم المتحدة، كما ترى المذكرة أنه ليس هناك مبرر للتحفظ على المادة الثانية، وأرجعت ما سبق أن أبدته الحكومة المصرية من تحفظ عليها إلى خلط ساد لدى بعض الفقهاء بين مبدأ المساواة كأساس تُبنى عليه العلاقات في الإسلام وبين تفاصيل بيان هذه العلاقات!

ومن ناحية أخرى أشارت المذكرة إلى أن المادة الثانية من الاتفاقية المتعلقة بإقرار مبدأ المساواة تمثل جوهر الاتفاقية والغرض الأساسي منها، وأن التحفظ عليها يخالف قواعد القانون الدولي التي تنظم حق التحفظ على الاتفاقيات الدولية، إذ إنه يجعل تصديق مصر على الاتفاقية شكلياً وأقرب إلى الوهم منه إلى الحقيقة، كما أن عمومية التحفظ على المادة (١٦) والمتعلقة بتنظيم الزواج والعلاقات الأسرية دون تحديد يثير الشك في جدّية ومصداقية الالتزام بأحكامها!

وبغضّ النظر عن مزاعم اللجنة التشريعية للمجلس القومي للمرأة بأن مثل هذه التحفظات تسيء إلى الشريعة الإسلامية، وأنه دفاع عن هذه الشريعة السمحاء يتعين إعادة النظر في هذه التحفظات، أعلن مجمع البحوث الإسلامية في جلسته بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٠٤م عن تمسّكه بتحفظات مصر على الاتفاقية، وخاصة المادة الثانية والبنود (ج) ـ (و) من المادة (١٦)، والتي استندت معظم مبرراتها إلى الشريعة الإسلامية، وقد أكد شيخ الأزهر بأنه لايمكن قبول أي شيء يخالف الشريعة أو يتعارض مع مبادئها، كما صرح مفتي

الجمهورية أثناء المناقشات أن الإبقاء على هذه التحفظات يساوي الإبقاء على الهوية والدين وعلى الوطن، مما يحتم علينا اتخاذ موقف صلب حيال هذه الاتفاقية[١].

(١) جريدة الأهرام ٢٥/٦/٢٠٠٤.

## ملاحظات ختامية

بعد استعراض أجندة الحركة النسوية في مصر وآلياتها السياسية والتشريعية يمكننا رصد عدد من النتائج :

أولاً : لقد بات واضحاً مع بداية الألفية الثالثة تبنّي القيادة السياسية مطالبَ الحركة النسوية - نحو تجديد ثقافة المساواة ووضع تلك المطالب على سلم أولويات الحكومة - ومن ثم حدوث تحول من اتجاه «الممانعة» إلى اتجاه «القبول الصريح» ، ولكن بشكل تدريجي وعلى نحو غير تصادمي ، خاصة مع علماء الدين . . وقد برزت ملامح هذا التحول في :

* **لغة الخطاب السياسي .**

* **إصدار قرارات جمهورية لتمكين المرأة في العمل السياسي( تعيين أول قاضية مصرية في المحكمة الدستورية العليا ) .**

* **إنشاء آليات مؤسسية تتحقق من خلالها مطالب الحركة النسوية ، أبرزها المجلس القومي للمرأة .**

ثانياً : في المجال السياسي ، تسعى الحركة النسوية في مصر للترويج لإستراتيجيتها بالإعلان عن أنها تنطلق من فكرة فك الاشتباك بين الشأن العام والشأن الخاص وتعزيز ومساندة دور المرأة ليصبح العام خاصاً والخاص عاماً . . إلا أن الحقيقة هي انحياز الحركة النسوية للعام على حساب الخاص بالحديث عن تمكين المرأة في مواقع صنع القرار وضرورة تبوّئها أعلى المناصب القيادية (كرئاسة الجامعات ، الوكالات النيابية ، الوزارات ، القضاء) .

ومن ناحية أخرى فإن ما حقّقته الحركة النسوية من أهداف في المجال

السياسي ارتبط بقرارات فوقية وليست نتيجة إرادة شعبية، وقد اتضح ذلك من خلال البيانات التي كشفت عن انخفاض نسب مشاركة المرأة المصرية في المجالس المنتخبة.

ثالثاً: في مجال التشريعات، وانسجاماً مع العمل على صعيد السياسات تسعى الحركة النسوية إلى إلغاء التحفظات المصرية على الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ومن ثم إجراء تعديلات في العديد من القوانين، وإصدار تشريعات جديدة تعزز وضعية المرأة وتحقق المساواة بينها وبين الرجل (وفقاً لرؤية الطرح النسوي الغربي).

وبالفعل استطاعت الحركة النسوية إجراء تعديلات في عدد من القوانين، أبرزها تلك التي استهدفت قوانين الأسرة، من خلال إجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية، وإصدار قانون جديد رقم (١) لسنة ٢٠٠٠م، واستحداث قانون محكمة الأسرة في ٢٠٠٤م، وتكمن خطورة هذه القوانين في استهدافها منظومة الأسرة المسلمة، ولا تؤثر سلباً فقط على المرأة بل على المجتمع كله، كما أنها تستند في مرجعيتها إلى الاتفاقيات الدولية المعنية بالمرأة وليس الشريعة الإسلامية.

والآن، وبعد أن أصبحت أهداف الحركة النسوية على المستوى العالمي والوطني واضحة المعالم، الأمر الذي لم يعد يثير التساؤل حول الأجندة المستقبلية للحركة؛ يصبح السؤال التالي محور الاهتمام: ما هي حصون الممانعة داخل المجتمعات الإسلامية ومدى قدرتها على المقاومة؟ وهل نملك ما تملكه الحركة النسوية من إستراتيجية واسعة المدى تشمل كافة المجالات، وآليات فاعلة بحيث تدعم تنفيذ مقترحاتها وتضع أجندتها بقوة على سلّم أولوية الحكومات؟

# المصادر

(١) من نيروبي إلىٰ بيجين: الاستعراض والتقييم الثاني لتنفيذ إستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع14/32 - E.95)، الفرع الثاني، الفصل ألف، الفقرة ٢.

(٢) عواطف عبد الماجد إبراهيم: موقف الإسلام من اتفاقية القضاء علىٰ جميع أشكال التميز ضد المرأة، مركز دراسات المرأة، الخرطوم، يونيو ١٩٩٩م.

(٣) تهاني الجبالي: المشكلات التي تواجه المرأة في مجال المشاركة السياسية في: «المشاركة السياسية للمرأة خبرة الشمال الإفريقي»، تحرير: د. حمدي عبد الرحمن، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، عام ٢٠٠١م.

(٤) تقرير عن الأوضاع الإحصائية للمرأة المصرية، المجلس القومي المرأة، ٢٠٠٣م.

(٥) لمحة إحصائية حول وضع المرأة في مصر، مارس ٢٠٠٢م.

(٦) سلوىٰ شعراوي جمعة: مواطنة المرأة ؛ جدلية التمكين والتهميش، بحث مقدم إلىٰ المؤتمر السنوي السابع عشر للبحوث السياسية «المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية: رؤىٰ جديدة لعالم متغير»، ٢١ ـ ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٣، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٣م.

(٧) خطاب رئيس جمهورية مصر العربية في المؤتمر الأول للمجلس القومي للمرأة، في: «كلمات مضيئة علىٰ طريق النهوض بالمرأة المصرية»، المجلس القومي للمرأة، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٣م.

(٨) جريدة الأهرام: ١٥/ ٧/ ٢٠٠٤م.

(٩) جريدة الأهرام: ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٤م.

(١٠) جريدة الأهرام: ٢٩/ ٧/ ٢٠٠٤م.

(١١) احتفالية صدور قرار تعيين أول قاضية مصرية، يناير ٢٠٠٣، المجلس القومي للمرأة، ٢٠٠٣م.

(١٢) نجوىٰ الصادق المهدي: المرأة المصرية والعمل القضائي النيابي بهيئة النيابة الإدارية، في أعمال المؤتمر العلمي «المشاركة السياسية للمرأة خبرة الشمال الإفريقي» الذي عقد بجامعة القاهرة بالتعاون مع الجمعية الإفريقية للعلوم السياسية خلال الفترة من ٧ـ٨ نوفمبر ٢٠٠٠، مركز دراسات المستقبل الإفريقي ٢٠٠١م.

(١٣) تطور أوضاع المرأة في عهد مبارك (١٩٨١ـ٢٠٠٢)، المجلس القومي للمرأة ٢٠٠٢م.

(١٤) كلمات مضيئة علىٰ طريق النهوض بالمرأة المصرية، المجلس القومي للمرأة، الطبعة الأولىٰ ٢٠٠٣.

(١٥) جريدة الأهرام: ٨/ ٦/ ٢٠٠٤.

(١٦) جريدة الأهرام: ١٧/ ٥/ ٢٠٠٤.

(١٧) المنتدىٰ السياسي للمرأة: المجلس القومي للمرأة ٢٠٠٤م.

(١٨) نهاد أبو القمصان: قضايا المشاركة السياسية للمرأة في مصر، في أعمال المؤتمر العالمي «المشاركة السياسية للمرأة، خبرة الشمال الإفريقي».

(١٩) أمل محمود: مجلة سيداو مصر، مارس ٢٠٠٤م.

(٢٠) عبير صلاح الدين: المرأة العربية وصنع القرار، أول شيخ بلد مصرية: حماتي سر نجاحي ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٤ في:

Islamonline.net/arabic/adam/2001/05/30/articl

(٢١) نهال شكري، المرأة المصرية وتجربة التعددية الحزبية الحديثة، المنتدى السياسي للمرأة، المجلس القومي للمرأة ٢٠٠٤م.

(٢٢) أماني صالح: حالة المرأة في العالم الإسلامي، أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة ١٩٩٩م.

(٢٣) جريدة الأهرام ١٥/ ١ / ٢٠٠٠.

(٢٤) فوزية عبد الستار: المرأة في التشريعات المصرية، المجلس القومي للمرأة، الطبعة الثانية ٢٠٠٤.

(٢٥) حق الجنسية حق غير مشروط أو منقوص، مجلة سيداو مصر، ملتقى تنمية المرأة، العدد الخامس، مارس ٢٠٠٤م.

(٢٦) جريدة الأهرام ٢٥ / ٦ / ٢٠٠٣.

(٢٧) جريدة الجمهورية ١٧/ ٦/ ٢٠٠٤.

(٢٨) جريدة الأهرام ٦/ ١٠/ ٢٠٠٣.

(٢٩) الجنسية المصرية ومبدأ المساواة.

www.avokato.com/egypt/details.asp

(٣٠) عبير صلاح الدين، انطلاق محكمة الأسرة المصرية في ٢٠٠٤م، حواء وآدم، ١ / ١ / ٢٠٠٤م islamonline.net.

## الفصل السادس

# التمويل الأجنبي وأجندة الحركة النسوية

الهيثم زعفان

amzaafan@hotmail.com

ماجستير في التخطيط الاجتماعي

جامعة الأزهر

«يتبادر إلى ذهن القارئ تساؤل : من أين تأتي الأموال المحركة لكل ما سبق؟ وما هي طبيعتها؟ ولماذا يمنّ الغرب علينا بها؟ وهل تحمل في طيّاتها أهدافاً تضر بمصالح العالم الإسلامي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة؟ وهل هناك فعلاً أرقام يمكن رصدها في هذا الصدد؟ هذا ما سيحاول الفصل الراهن التصدي له».

## مدخل

التمويل الأجنبي والأجندة النسوية رافدان وفدا على مجتمعنا الإسلامي في ظل صراع عقدي بين حق وباطل، يريد فيه الباطل خلخلة المنظومة القيمية الإسلامية، من خلال تذويب الكيان الأسري عملياً، ودفع المرأة المسلمة إلى ميدان انحلالي تُستحل فيه حرمتها وتستغني فيه عن الرجل.

يقصد بالتمويل الأجنبي «كل دعم مادي قرضاً أو هبة يأتي من دول الشمال إلى دول الجنوب (الشمال يقصد به الدول المتقدمة والجنوب الدول غير المتقدمة)؛ لتنفيذ أجندات غربية الصنع في مجالات عدة».

هذا التمويل عُرف في نصف القرن الأخير في أعقاب «سياسة جلاء الاستعمار»، وكانت البداية بالمعونات الحكومية الموجهة. . . أضيف إليها بعد ذلك تمويل المنظمات غير الحكومية؛ ليصير بذلك التمويل الأجنبي ذا شقين، الأول: حكومي في صورة قروض تُردّ بفوائد مركبة، أو منح لا تُردّ تتلقاها الحكومات العربية وفق اتفاقيات مصحوبة بأجندات توجيهية تنفيذية ومن ضمنها بعض محتويات الأجندة النسوية.

والشق الثاني: غير حكومي موجه للقطاع الأهلي، مصحوباً بكل محتويات الأجندة النسوية، وفي معظمه منح لا تُردّ.

أما الأجندة النسوية التي سيتكرر ذكرها كثيراً فهي تمثل المذهب النسوي الجديد الذي تعتنقه الأمم المتحدة وتحاول طرحه على كافة دول العالم بديلاً عن معتنقات شعوبها التي ينظم بعضها بناء المرأة في المجتمع، وعلى رأس هذه المعتنقات يأتي الإسلام، الذي يلحظ المتابع للأطروحات الفكرية النسوية الغربية أن الهدف الرئيس هو سلب الإسلام من معتنق الفتاة والمرأة والأسرة المسلمة.

وبداية نريد أن ننبِّه على أنه ليس كل طرح الأجندة النسوية الآن ـ على الأقل في بلدانا ـ هو باطل محض؛ لأنه لو كان كذلك لرفضته الفطرة كلياً، لكنه به حق وباطل، وحق يراد به باطل، بخلاف الإسلام الذي هو حق محض لأن مصدره هو الله سبحانه وتعالى، ولذلك فإن استيعاب الأجندة النسوية من خلال هذا الطرح يجعلنا نستقرئ الجوانب الجوهرية في أطروحات تلك الأجندة، والمتمثلة في عدة أمور، منها على سبيل المثال: قضايا العذرية بمشتملاتها بداية من الحرية الجنسية وصولاً إلى الحق في الإجهاض[1]، وكذا قضايا التساوي في الميراث، والتمكين الكلي للمرأة، انتهاءً بتكوين دولة نسوية يتم الاستغناء فيها كلياً عن الرجل اقتصادياً وأمنياً وسياسياً، وغير ذلك من مكونات النظام العام للدولة، حتى الوظيفة البيولوجية للرجل يتم الاستعاضة عنها بـ «السحاق»، واستمرار الذرية يتم من خلال «الاستنساخ»[2].

---

(١) «الإجهاض الآمن ـ Safe Abortion»: وجهة النظر النسوية تضع الأم في المقام الأول، بدعوى أن لها الحق في «ممارسة أمومتها بحرية» (سيمون دي بوفوار «الجنس الثاني») وتدعو النسوية إلى تعزيز وتقنين الإجهاض الآمن داخل المجتمعات، بحيث تتخلص الأم من جنينها بصورة لا تمثل خطورة على صحتها. تقول وثيقة بكين في المادة ١٠٩/ ط: «بما أن الإجهاض غير المأمون يشكل أحد الأخطار الرئيسية التي تهدد صحة المرأة وحياتها ينبغي تشجيع البحوث الرامية إلى فهم العوامل الكامنة وراء الإجهاض المتعمد والنتائج المترتبة عليه بما في ذلك آثاره على الخصوبة بعد الإجهاض ومعالجتها على نحو أفضل، وينبغي تعزيز الصحة الإنجابية والعقلية والممارسات في هذا المجال وممارسات منع الحمل، فضلاً عن البحوث بشأن علاج مضاعفات عملية الإجهاض، والرعاية في فترة ما بعد الإجهاض».

(٢) «التكاثر اللا جنسي ـ Parthenogenesis»: مصطلح يستخدم للإشارة إلى عملية الإنجاب دون أن يكون للرجل أي دور فيها، ومن ثم يعد مفهوماً للتيار النسوي الذي يدعو إلى الفصل بين الجنسين، وهذا المفهوم يمثل فكرة ملحة في الخيال النسوي كما في كتاب «أرضها ـ العام ١٩١٥» لشارلوت بيركينز جيلمان، و«مذكرات امرأة من الفضاء ـ العام١٩٦٢» لنعومي ميتشسون، و«الرجل المؤنث ـ العام ١٩٧٥» لجوانارس.

والتكاثر اللاجنسي يعد أرقى أهداف التكنولوجيا الإنجابية منذ العشرينيات من القرن العشرين، ففي «تحديد الجنس» الذي نشر في العام ١٩٢٦ يبدو «جوليان هكسلي» واثقاً من أن «التكاثر اللاجنسي الاصطناعي» أمر ممكن نظرياً ولا يحتاج إلا للتغلب على العقبات الفنية حتى يبدأ تطبيقه على الإنسان». (المعجم النقدي: ص ٤٤١).

وهذا يفسر الاهتمام بعمليات التلقيح الخارجي والمعروف بطفل الأنابيب وكذلك الاهتمام الملحوظ بالاستنساخ البشري.
=

وحتىٰ تتحقق تلك الأهداف كان لا بد من توفير التمويل اللازم لذلك.

في ذات الوقت كانت أجندات الجهات المعنية بالتمويل الأجنبي بدأت تفقد جديّتها في عالمنا العربي، وأصبح واضحاً للجميع فراغ مضمونها، ونظراً لأن هذه الجهات لها أهداف ومصالح عدة تحتّم عليها بقاء نشاطها في العالم العربي والإسلامي لذا فقد بدأت تبحث عن أجندة يمكن اختلاق مبررات لقبولها.

ومن هنا التقىٰ الطرفان التمويل الأجنبي والأجندة النسوية هذا الالتقاء، الذي من خلال هذه الدراسة المختصرة يمكن إلقاء الضوء علىٰ بعض ملامحه.

## ١ ـ الحركة النسوية والتمويل الأجنبي:

من الإشكاليات التي تواجه الحركة النسوية في تطبيق أجندتها في العالم الإسلامي «إشكالية التمويل»، والذي يمثل الوقود المحرك لعجلة الأجندة، يتضح ذلك من خلال وثيقة للأمم المتحدة، عن استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بكين، والصادرة في ١٩ يناير ٢٠٠٠[١]، حيث جاء في الجزئية «٨٠٠» من

---

«التكنولوجيا الإنجابية ـ Reproductive technologies»: مصطلح جامع يشير إلىٰ مجموعة من الإجراءات العلمية فيما يتعلق بعملية الإنجاب، وهناك آراء كثيرة في التيار النسوي الراديكالي ظهرت في أوائل السبعينيات من القرن العشرين تحتفي عموماً بأساليب التدخل التكنولوجي في عملية الإنجاب، وأشهرها ما قالته «شولاميث فايرستون» في «جدلية الجنس: العام ١٩٧٠» من أن تحرير المرأة يتوقف علىٰ التطورات التكنولوجية التي ستحررها من الاضطرار البيولوجي إلىٰ الحمل، كما يعتبر تيار النسوية السحاقية التكنولوجيا الإنجابية أداة تمكن السحاقيات من أن يصبحن أمهات (التلقيح اللاجنسي: التوظيف السحاقي للتكنولوجيا الإنجابية تأليف إليزابيث سوربت العام ١٩٩٦). ولا يزال الخلاف دائراً حول مسألة من الذي يتحكم في هذه التكنولوجيا، ولمصلحة من يتم استخدامها. (المعجم النقدي: ص ٤٦١ ـ ٤٦٢).

(١) ترفع دول العالم إلىٰ لجنة المرأة بالأمم المتحدة تقريراً دورياً عن الإجراءات التي اتخذتها نحو تطبيق مقررات المؤتمر الدولي الرابع للمرأة ١٩٩٥ المعروف بمؤتمر بكين، فضلاً عن «تقرير الظل» الذي ترفعه المنظمات غير الحكومية المكلفة من جهات التمويل بتنفيذ تلك المقررات في معظم دول العالم خاصة الدول الإسلامية، وقد قامت لجنة المرأة بدراسة تلك التقارير وأصدرت وثيقة تقيمية بناء عليها سميت «استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين ٢٠٠٠»، كما أن العاصمة بكين تظهر في وثائق الأمم المتحدة (بيجين) استبدلناها بالاسم المعروف عندنا بكين حتىٰ لا يحدث التباس في التداول.

الوثيقة: «أن النهوض بالمرأة لم تُتَح له الموارد الماليَّة والبشريَّة الكافية، مما أسهم في بطء التقدم المحرز في تنفيذ إستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة. وما لم تُتح الموارد الكافية لتنفيذ منهاج عمل بكين والالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمراته، ومؤتمرات قمة أخرىٰ عقدتها الأمم المتحدة، فإن التقدم نحو المساواة بين الجنسين سيبقىٰ بطيئاً»(١).

وللتغلب علىٰ تلك الإشكالية فقد ركزت الأمم المتحدة علىٰ دعوة المؤسسات الدولية لتبنِّي الأجندة النسوية ودمجها في سياستها، حيث جاء في الجزئية «٧٦٨» من الوثيقة سالفة الذكر أن «منهاج العمل يدعو المؤسسات المالية الدولية والإقليمية إلىٰ النظر في أُطر عملها الخاصة بِمِنَحِها و (قروضها) بغية إدماج المنظور الجنساني (الجندري) في سياساتها، وأساليب التمويل التي تتبعها وإلىٰ تخصيص« قروض» ومِنَح للبرامج بغية تنفيذ منهاج العمل، لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية»(٢).

الفقرة السابقة يلاحظ عليها أن الأمر لا يتوقف علىٰ المنح والهبات التي لا تُردّ لكنه يمتد ليشمل القروض ذات الفوائد المركبة (أي: قروض ربوية)، والتي يترتب عليها ديون وما يتبعها من خدمة لتلك الديون و دلالة ذلك سنوضحها بعد قليل.

الأمم المتحدة تريد من الحكومات دليلاً ملموساً يوضح تبنّيها للأجندة النسوية، لذا فقد أخذت في الضغط علىٰ حكومات الدول ـ خاصة العربية ـ لتخصيص نسب من ميزانيتها للإنفاق علىٰ مشروعات نسوية، كما اتضح من وثائق الأمم المتحدة.

وعلىٰ الرغم من نجاح المحاولات في تخصيص نسب من ميزانيات بعض الدول لتلك المشروعات إلا أنه نظراً لأن الأمم المتحدة لها أهداف خفية في أجندتها النسوية ـ تتحرج الحكومات العربية من الإنفاق عليها ـ فالأمم المتحدة

(١) وثيقة الأمم المتحدة بعنوان «استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين» رقمها E/CN.6/200/PC2 ص٢٥٢.
(٢) المصدر السابق ص٢٤٣.

لا تريد فقط للمرأة المسلمة أن تخرج للمشروعات الخدمية التي تنفذها الدول، ولكنها تريد أن تصل الأجندة النسوية بكافة مضامينها إلىٰ المرأة المسلمة، وهذا لا يتأتىٰ إلا بما يعرف عندنا باصطلاح «التمويل الأجنبي» الذي يمكنه اختراق أبعد النقاط المظلمة، وهذا هو ما جعل الأمم المتحدة تشيد بجهود الجهات الدولية المانحة، حيث جاء في الوثيقة المذكورة آنفاً الجزئية «٩٣» والتي تقول: «وفي عدد لا يستهان به من البلدان النامية أمكن تحقيق معظم التنفيذ البرنامجي لالتزامات منهاج العمل - بكين - بفضل أموال من مؤسسات الأمم المتحدة أو وكالات تنمية دولية أخرىٰ، ولولا هذه المساعدة لما توافرت سوىٰ موارد ضئيلة لتحسين وضع المرأة»(١).

وهنا تساؤل يطرح نفسه: كيف للأمم المتحدة أن تشكو من نقص موارد الأجندة النسوية - الجزئية «٨٠٠» من وثيقة تقييم بكين - وفي ذات الوقت تشيد بجهود مؤسسات التمويل الدولية، وأنه بفضل أموالها تحققت معظم محتويات أجندة بكين النسوية - الجزئية «٩٣» من ذات الوثيقة -؟ للإجابة علىٰ ذلك التساؤل نقول:

المراقب لسياسات مؤسسات التمويل يجد أنها هي التي تبحث عن الأجندة النسوية باعتبارها أجندة حرق يتم بها حرق المنح والمعونات، بغضِّ النظر عن مردود الدعم، فسلوك تلك المؤسسات في سهولة الإنفاق العالي والعطاء بلا حدود للمنظمات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية المحلية لتطبيق الأجندات المختلفة هذا السلوك يلفت الانتباه إلىٰ وجود أمور غير عادية تحدث في حركة المعونات والمنح الدولية - سنكشف عن أجزاء منها بعد قليل - من مصلحتها إنفاق الأموال بأيَّة صورة، سواء كانت الأجندات المتفق عليها واقعية أو غير ذلك. . . ، وإذا صح هذا الافتراض فإنه قد ينبئ بأن مؤسسات التمويل الدولية والحكومات الداعمة لا تتحرك في تبنِّيها للأجندة النسوية من

(١) المصدر السابق ص ٢٦.




منطلق أيديولوجي، ولكنها برجماتية نفعيَّة في تحركاتها، فأهدافها أبعد من تحقيق الأجندة النسوية التي تمثل في الوقت الراهن الجواد الرابح الذي تستثمره الجهات المانحة لضمان استمرارية أنشطتها داخل بلدان العالم الإسلامي، أو «بلدان الجنوب» باصطلاحهم.

ومن هنا فالأمم المتحدة محقّة عندما اشتكت من نقص الموارد، فهي تعلم أن المعونات والمنح التي تنهال على برامجها الآن «وقتية»، وعندما تتحقق الأهداف الخاصة بالمؤسسات الدولية سيتم الاستغناء عن الأجندة النسوية، وتُوقِف دعمها، ومن ثمَّ تواجه الأمم المتحدة واقع الإشكالية.

والدليل العملي على ذلك: أنه كانت هناك منظمات دولية مانحة تمارس أنشطتها في الوطن العربي متبنِّية في ذلك الأجندة النسوية، وبصورة مفاجئة انسحبت من الساحة العربية، وهي لا زالت لها مشروعات نسوية قائمة، وبالطبع معظمها توقف نظراً لتوقف التمويل، ولم تعبأ هذه المنظمات بتقييم أعمالها قبل الانسحاب، مما يؤكد عمق أهدافها عن أهداف الأجندة النسوية، وهذا ما يثير مخاوف الأمم المتحدة، ويجعلها تضغط على الحكومات، وتدعو رجال الأعمال المحليين لتبنّي الأجندة النسوية، فيما يعرف بتنمية ثقافة «التمويل الذاتي».

و«التمويل الذاتي» لا يتأتى إلا إذا اعتنق الأثرياء المحليون الأجندة النسوية كلياً، وتصير بالنسبة لهم أيديولوجية ينفقون في سبيلها أموالهم ويدعمون التبشير لها، لكنهم قبل ذلك وتبعاً لسياسة «الكوب الممتلئ» لابد أن يطبقوا على أنفسهم عملياً محتويات الأجندة النسوية، بما فيها من التمكين للشواذ جنسياً.

### ٢ـ انعكاسات التمويل الأجنبي على الجهات المانحة:

يدافع كثير من نشيطات الحركة النسوية في مجتمعاتنا عن براءة المنح والمعونات والقروض الغربية، وأنها نوع من العطاء الخيري من دول الشمال إلى دول الجنوب، فهل هذه النظرة صحيحة؟ أم أن هناك رؤية أخرى؟

التمويل الأجنبي يأتي من أموال دافعي الضرائب في أمريكا وأوروبا، ومن ثم فإن الحكومات والمنظمات المانحة مطلوب منها توضيح فلسفة المنح والمعونات والقروض، ومدىٰ انعكاسها علىٰ المواطن الأمريكي والأوروبي . . . ، تلك الفلسفة التي يقول عنها الرئيس الأمريكي «جون كينيدي» في العام ١٩٦١ : «إن المعونة الأجنبية وسيلة يمكن للولايات المتحدة عن طريقها أن تثبت مركز نفوذ وسيطرة حول العالم»(١) بعد هذا التصريح الرئاسي بسبع سنوات حددها الرئيس «نيكسون» بصورة قاطعة في حديثه في العام ١٩٦٨ خلال حملته الرئاسية بمقولته :

"Let us remember that the main purpose of American aid is not help other nations ، but to help ourselves".

«يجب أن نتذكر أن الغرض الرئيسي للمعونة الأمريكية ليس مساعدة الشعوب ولكن مساعدة أنفسنا»(٢).

وفي تحليل لفلسفة المعونات يقول الاقتصادي البريطاني «لورد باور» : «إنهما وجهان لعملة واحدة، إن العالم الثالث هو نتاج للمعونة الأجنبية، ومن دون معونة أجنبية ليس هناك عالم ثالث»(٣).

وفي معالجة لإشكالية الانفصال الجغرافي والسياسي ـ بين المستفيدين في البلد المتلقّي، ودافعي الضرائب في البلد المانح ـ قدّمها تقرير عن التنمية في العالم صادر عن البنك الدولي العام ٢٠٠٤ في فصل تحت عنوان «المانحون وإصلاح الخدمات» جاء فيه :

«عندما يريد الممولون أو أصحاب المخاطرة أن يؤثروا علىٰ منشأة يستثمرون فيها، فإنهم يصبحون ملاكاً للأسهم وربما يطلبون مقعداً في مجلس إدارة الشركة، والواضح أنه لن يكون ملائماً من الناحية السياسية أن يطالب المانحون بمقاعد في مجلس وزراء البلدان المستفيدة، ومع ذلك فإن النفوذ الذي يمارسه

(١) غراهام هانكوك : سادة الفقر، ترجمة : د . ناصر السيد ومستمار السقيد، دار الهيثم ودار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٤ ص٧١ .
(٢) ماجد رضا بطرس : تقييم أداء المعونة الأمريكية في قطاع الصحة في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٧م، ص٩٧ .
(٣) سادة الفقر : مرجع سبق ذكره، ص٧٤ .

المانحون على الإنفاق العام للمستفيد غالباً ما يكون مماثلاً لنفوذ الممول المساهم»[١].

هذه الفلسفة جعلت مدارس فكرية داخل المجتمع العربي تذهب إلى خطورة المعونات، وتوضح أنها لصالح المانح وليست في صف المتلقّي.

فهذا «د. مصطفى كامل السيد» يقول: «إن أنصار المدرسة الواقعية والتي أنتمي إليها لا يشكّون إطلاقاً في أن المعونات هي أداة للسياسة الخارجية للدول، تستخدمها لتحقيق مصالحها الوطنية»[٢].

الرؤية السابقة قد يرى بعض المدافعين عن المنح والمعونات أنها غير ملموسة وذات أحكام عامة بغير برهان، ومن ثم يتساءلون: كيف يستفيد الغرب من المعونات؟

الإجابة نجدها عند خبراء المعونات «فرانسيس مورلابيه - جوزيف كولينز - وديفيد كينلي» في كتابهم «أمريكا وصناعة الجوع» حيث يقولون:

«لكي نفهم كيف تتأثر اقتصاديات العالم الثالث بدولارات المعونة - يجب أولاً أن يكون مفهوماً أن جزءاً كبيراً من الاعتمادات المقدمة من وكالة التنمية الدولية، وكل الاعتمادات المقدمة من البنك الدولي ليست مساهمات، بل هي قروض واجبة السداد بما عليها من فوائد، وحتى عندما يتعرض مشروع ما لفشل ذريع، وبالرغم من أن تصميمه يكون قد وضعته بالكامل إحدى وكالات المعونة، فإن القرض - الذي غالباً ما يكون معظمه قد أنفق على مستشارين تقاضوا مبالغ باهظة لكي يفكروا ويوجهوا المشروع - يجب سداده بالكامل، إضافة إلى الفوائد، وذلك من قِبَل حكومات وشعوب العالم الثالث»[٣].

---

(١) تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٤، تقرير البنك الدولي، نشر مشترك بين البنك الدولي ومركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٤، ص ٢٠٤.

(٢) د. مصطفى كامل سيد: الجوانب السياسية للمعونات الاقتصادية في: مصر ما بعد المعونات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.

(٣) فرانسيس مور لابيه - جوزيف كولينز - ديفيد كينلي: أمريكا وصناعة الجوع، ترجمة: د. حسن أبو بكر، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٢٥.

ما ذكر يلفت الانتباه إلىٰ أنه ليست جميع المعونات المقدمة لدعم الأجندة النسوية في العالم العربي منحاً لا ترد، بل إن بها قروضاً ذات فوائد مركبة، وهذا يفسر ذكر كلمة «قروض» في وثائق الأمم المتحدة، أثناء دعوتها لدعم الحركة النسوية.

ونخلص من ذلك: «أنه لا يُقتصر علىٰ الانحلال الأخلاقي الذي تحدثه الأجندة النسوية داخل المجتمع، لكنه إغراق المجتمع في بئر الديون المركبة ليستمر بذلك دور المرابي، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرىٰ، فالملاحظ في السياسة التمويلية المصاحبة للأجندة النسوية حرصها علىٰ إطعام المرأة المسلمة ربوياً وذلك حتىٰ يتم تهيئتها لتقبّل المخالفات الشرعية التي تطرحها الأجندة النسوية، وهذه السياسة نلمسها علىٰ كافة المستويات؛ المستوىٰ العام والمتمثل في القرض الكلي للدولة، والمستوىٰ الخاص والمترجم في المرأة المسلمة بصورة منفردة وذلك من خلال القروض الصغيرة، وأيضاً ليتمّ زيادة الفقيرات فقراً بعد عجزهن عن مواجهة الفوائد المركبة».

صورة أخرىٰ من صور استفادة الغرب من المعونات يوضحها الخبراء سالفو الذكر حيث يقولون: «كثير من مشروعات العون - إن لم يكن معظمها - تتطلب من الحكومة المحلية أن ترصد «اعتمادات مقابلة»[1] تتراوح بين ٢٠ - ٦٠٪ من التكلفة الكلية للمشروع، ومن ثم تصبح الحكومة التي تشكو ندرة الموارد المالية أسيرة مشروعات «المعونة»[2].

وعملية الاعتمادات المقابلة ملموسة لمراقبي السياسة الاجتماعية للدول العربية، فمعظم الاعتمادات الغربية تقابلها اعتمادات محلية في مشروعات نابعة من الأجندة النسوية، ولا تتناسب مع الواقع العربي فتذهب الأموال المحلية هباءً، واللافت أن معظم مشروعات الاعتمادات المقابلة تكون

(١) يقصد بـ: «الاعتمادات المقابلة» أن تساهم الدولة الحاصلة علىٰ المنحة في التكلفة المادية المرصودة لمشروع الأجندة المصاحبة للمعونة، وذلك برصد نسبة مالية تلتزم الدولة الممنوحة بدفعها.
(٢) أمريكا وصناعة الجوع، مرجع سبق ذكره.

قروضاً وليست منحاً «Free» ، يتحتم على الدول العربية سدادها بفوائدها، معنى ذلك أن نشيطات الحركة النسوية في العالم العربي ينشئون سوقاً جديدة لصناعة الديون مركبة الفائدة يدفعها الشعب العربي.

وإذا انتقلنا إلى مشروعات الحركة النسوية لوجدنا أن معظمها يحتاج إلى أجهزة نسوية وبصفة خاصةً برامج تحديد النسل التي يصفها «د. هشام البستاني» الطبيب الأردني أن الهدف الرئيس منها هو فتح المجال أمام شركات الأدوية العالمية العملاقة من أجل تسويق منتجات منع الحمل تحديداً في بلدان العالم الثالث[1] وكذا أجهزة الإيضاح؛ من حاسوب ووسائل سمعية وبصرية، وغير ذلك من الأجهزة والمعدات، التي تشترط الجهات المانحة أن تكون الأجهزة والمعدات المستخدمة مشتراة من موطن المانح، ومن ثم تكون المعادلة إجراء مشروع لسنا بحاجة إليه، مع شراء أجهزة غير ذات جدوى، ومطلوب منا في حالات كثيرة سداد قيمة القرض الذي اشترينا به الأشياء التي لا نريدها.

هناك أيضاً ما يعرف بـ: «بيوت الخبرة»، والتي تقوم بوضع دراسات الجدوى، وتقديم الخدمات الاستشارية للبرامج والمشروعات النسوية، مقابل مبالغ باهظة تستقطع قسطاً كبيراً من المنحة أو القرض.

يقول أصحاب كتاب «أمريكا وصناعة الجوع»: «القروض والمنح المعروفة باسم «المعونة» تُستخدم على نطاق واسع لتمويل شراء ما يجب أن تبيعه الشركات في الدول المانحة». في كل عام عندما تذهب وكالات العون إلى كونجرس كي «تبيع» برامجها، فإنها تبدأ بياناتها عادة بفيض عارم من الهموم الإنسانية.. لكن سطورها تمتلئ بعد ذلك بالضجيج حول ما تمثله المعونة الأجنبية من قيمة للشركات الأمريكية والاقتصاد الأمريكي.

---

(١) التمويل الأجنبي آلية لاستعمار الشعوب المتخلفة، ندوة منشورة بجريدة البيان الإماراتية ٢٠ أغسطس ٢٠٠٣، العدد ١٩٨.

إن ثلاثة دولارات من كل أربعة من دولارات ميزانية «وكالة التنمية الدولية» تستخدم في شراء منتجات أو نظير خدمات استشارية داخل الولايات المتحدة - كثير من الجامعات الأمريكية على وجه الخصوص تنعم بفضل دولارات عقودها الضخمة مع وكالة التنمية الدولية -، وبالنسبة للبنك الدولي وبنوك التنمية الإقليمية؛ فلقاء كل دولار تدفعه لها حكومة الولايات المتحدة، يتم إنفاق حوالي دولارين في الاقتصاد الأمريكي . . . ، لقد صارت دول العالم الثالث سوقاً هامة لشركات الولايات المتحدة[١]» .

حقاً إنهما وجهان لعملة واحدة !

ننتقل الآن للتعرف على أهم مؤسسات التمويل الدولية .

## ٣ - أهم مؤسسات التمويل الدولية الضالعة في دعم الأجندة النسوية في العالم الإسلامي:

الآتي بعد هو استعراض لأهم مؤسسات التمويل الدولية النشطة في تقديم المنح والقروض ذات الفوائد المركبة لدعم تطبيق أجندة الأمم المتحدة النسوية في العالم العربي والإسلامي .

| | |
|---|---|
| ١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي | نيويورك - أمريكا |
| ٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان | نيويورك - أمريكا |
| ٣ - مجلس السكان الدولي | نيويورك - أمريكا |
| ٤ - منظمة الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسيف) | نيويورك - أمريكا |
| ٥ - مؤسسة فورد | نيويورك - أمريكا |
| ٦ - البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | نيويورك - أمريكا |
| ٧ - مؤسسة ركفيلر | نيويورك - أمريكا |

(١) أمريكا وصناعة الجوع: مرجع سبق ذكره، ص ١٢٧ - ١٢٩ .

| | |
|---|---|
| ٨ ـ مؤسسة اندروميلون | نيويورك ـ أمريكا |
| ٩ ـ مؤسسة الشرق الأدنى | نيويورك ـ أمريكا |
| ١٠ ـ مؤسسة إسرائيل الجديدة | نيويورك ـ أمريكا |
| ١١ ـ المعونة المسيحية العالمية ICA | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ١٢ـ الأميديست | الولايات المتحدة الأمريكية |
| ١٣ـ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID | واشنطن ـ أمريكا |
| ١٤ـ رابطة التحالف العالمي لمشاركة المواطن ـ سيفيكوس | واشنطن ـ أمريكا |
| ١٥ ـ مركز التنمية والنشاطات السكانية | واشنطن ـ أمريكا |
| ١٦ـ معهد أسبين | واشنطن ـ أمريكا |
| ١٧ـ المعهد الوطني الديمقراطي | واشنطن ـ أمريكا |
| ١٨ـ مؤسسة موت | فلينت ـ الولايات المتحدة الأمريكية |
| ١٩ـ المجلس الكندي للتنمية الدولية | أوتاوا ـ كندا |
| ٢٠ ـ Parthnership Africa Canada | أوتاوا ـ كندا |
| ٢١ ـ South Asia Partnershi | أوتاوا ـ كندا |
| ٢٢ ـ جمعية التعاون الكندي | أوتاوا ـ كندا |
| ٢٣ ـ مركز البحوث للتنمية الدولية ( كندا ) | أوتاوا ـ كندا |
| ٢٤ ـ الوكالة الكندية للتنمية الدولية CIDA | كويبك ـ كندا |
| ٢٥ ـ الوكالة الكندية للتضامن والتنمية | مونتريال ـ كندا |
| ٢٦ ـ الاتحاد الأوروبي | بروكسل ـ بلجيكا |

| | |
|---|---|
| ٢٧ ـ الاتحاد الدولي للبحوث العلمية والسكانية | لياج ـ بلجيكا |
| ٢٨ ـ مؤسسة آغا خان | جنيف ـ سويسرا |
| ٢٩ ـ Inter African Committee | جنيف ـ سويسرا |
| ٣٠ ـ مؤسسة مانتور | جنيف ـ سويسرا |
| ٣١ ـ الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية | كوبنهاجن ـ الدنمارك |
| ٣٢ ـ Danchurchaid | كوبنهاجن ـ الدنمارك |
| ٣٣ ـ دانيدا | كوبنهاجن ـ الدنمارك |
| ٣٤ ـ مؤسسة فردريش إيبرت | بون ـ ألمانيا |
| ٣٥ ـ مؤسسة هندريش بول | كولونيا ـ ألمانيا |
| ٣٦ ـ وكالة التعاون الفني الألماني GTZ | ألمانيا |
| ٣٧ ـ مؤسسة مزيديور | ألمانيا |
| ٣٨ ـ أوكسفام | المملكة المتحدة |
| ٣٩ ـ الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة | لندن ـ المملكة المتحدة |
| ٤٠ ـ منتدى الأمير شارلز لقيادات رجال الأعمال | لندن ـ المملكة المتحدة |
| ٤١ ـ مؤسسة نوفيب | هاج ـ هولندا |
| ٤٢ ـ مؤسسة دوين | أمستردام ـ هولندا |
| ٤٣ ـ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ـ اليونسكو | باريس ـ فرنسا |
| ٤٤ ـ Foundation De France | باريس ـ فرنسا |
| ٤٥ ـ جمعية الصليب الأحمر الأسترالي | ملبورن ـ أستراليا |

| | |
|---|---|
| ٤٦ ـ مجلس كنائس الشرق الأوسط | ليماسول ـ قبرص |
| ٤٧ ـ الوكالة الفنلندية للتنمية الدولية | هلسينكي ـ فنلندا |
| ٤٨ ـ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) | روما ـ إيطاليا |
| ٤٩ ـ صندوق الأبيك للتنمية الدولية | فيينا ـ النمسا |
| ٥٠ ـ Norad | أوسلو ـ النرويج |
| ٥١ ـ مؤسسة انترمون | برشلونة ـ إسبانيا |
| ٥٢ ـ Trocaire | دابلين ـ إيرلندا |
| ٥٣ ـ المؤسسة السويدية | السويد |

ولتسهيل مهمة الحصول على المعونات قامت بعض الجهات سالفة الذكر بفتح مكاتب لها في البلدان العربية، اُعتُرِف بمعظمها رسمياً، طبقاً للتشريعات التي سنّت أخيراً في بعض الدول العربية.

وبدورنا سنحاول من خلال السطور القادمة إيضاح بعض الحقائق المرتبطة بمؤسسات التمويل المذكورة آنفاً.

### ٤ ـ إطلالة على بعض المؤسسات التمويلية الدولية:

**أولاً: مؤسسة فورد:**

من أنشط المؤسسات التمويلية التي تدعم الحركة النسوية في العالم العربي، والتي يصفها رفعت سيد أحمد «بأنها أخطر مؤسسات التجسس العلمي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية»[١].

ويوضح كل من «بيتر جونسون وجوديث تاكر» كيف أن هذه المؤسسة ـ فورد ـ قد تعاظم دورها الجاسوسي في السبعينيات، عندما اهتمت بالتغيرات

(١) رفعت سيد أحمد: اختراق العقل المصري، الطبعة الثانية، ص ٥٩.

الاجتماعية والدينية والثقافية في مصر وفي منطقة الشرق الأوسط؛ بهدف دراسة مقومات هذه التغيرات والتنبؤ بها؛ لمساعدة السياسة الأمريكية على التحكم في مسار التغير داخل هذه المجتمعات لخدمة مصالح الولايات المتحدة، والقضاء أولاً بأول على العناصر التي تهدد السيطرة الأمريكية على المنطقة(١).

وقد أصدر منتدى «مقاومة بومباي ٢٠٠٤» كتاباً تناول دور منظمات التمويل الدولية في تمويل المنتدى الاجتماعي العالمي والمنظمات غير الحكومية المشاركة في أنشطة المنتدى، والكتاب يقدم فصلاً خاصاً عن مؤسسة «فورد فونديشن» وصفها بأنها أوثق المؤسسات التمويلية الدولية علاقة بالمخابرات المركزية الأمريكية، ويوضح أنه تناوب على رئاستها مسؤولون في المخابرات المركزية الأمريكية، واستهدفت - على حد قول رؤسائها السابقين - تعزيز الهيمنة الثقافية الأمريكية، وأنها أغدقت الأموال والمنح على العديد من المنظمات الثقافية ومنظمات حقوق الإنسان والفنانين والمثقفين في كل أنحاء العالم بهدف إغرائهم ودفعهم لتغيير مواقفهم.

وفي الهند وحدها قدمت «فورد فونديشن» عام ٢٠٠٠ منحاً وهبات قدرها ٧,٥ مليارات دولار، وكانت ١٣ مليار دولار في عام ١٩٩٩(٢).

العلاقة بالمخابرات المركزية الأمريكية يؤيدها ما طرحته «سناء المصري» نقلاً عن الكاتبة السورية «حميدة نعنع» من أن: «مجرد ذكر اسم «فورد فونديشن» يجرنا إلى نقاش مستفيض حول تاريخ هذه المؤسسة، والأدوار التي لعبتها في بعض دول أمريكا اللاتينية والهند وزيمبابوي، وهي أدوار كان ظاهرها المساعدة الإنسانية؛ بينما استخدمت هذه المساعدة لإجراء بحوث ودراسات انتهت كلها إلى مكاتب المخابرات الأمريكية»(٣).

---

(١) المرجع السابق، ص ٥٩.

(٢) خالد الفيشاوي: التمويل الأجنبي ومحاولات احتواء الحركة العالمية المناهضة للعولمة؛ اقتصاديات وسياسات المنتدى الاجتماعي العالمي المنعقد في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ يناير ٢٠٠٤، موقع زي نت العربية.

(٣) سناء المصري: تمويل وتطبيع - قصة الجمعيات غير الحكومية، سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٨، ص ٦٦ - ٦٧.

وتضع «فورد» على رأس أهدافها الظاهرية في منطقة الشرق الأوسط الصحة الإنجابية، والمتحركة في إطار إستراتيجية تحديد النسل ومقاومة الزيادة السكانية.

وقد موّلت «فورد» سفرَ نشيطات عدة إلى المؤتمرات النسوية العالمية، وسخاؤها معلوم لجميع العاملات والعاملين في الحقل النسوي.

والجدير بالذكر أن السيدة «بربارا إبراهيم» - زوجة الدكتور «سعد الدين إبراهيم» صاحب مركز «ابن خلدون» الإنمائي - هي إحدى مسؤولات «فورد فونديشن»، وهي الممثل الإقليمي لمجلس السكان الدولي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهذه السيدة تشترك في معظم الأنشطة النسوية الممولة أجنبياً.

**ثانياً: منظمة الأمم المتحدة للأطفال - اليونيسيف:**

أُنشئت عام ١٩٤٦ للمساعدة في حماية أرواح الأطفال، وترقية تطورهم، وهذه المنظمة تتولى مشروعات نسوية عدة في الشرق الأوسط، وتدعمها بعشرات الملايين من الدولارات.

وعنها يذكر «غراهام هانكوك» صاحب كتاب (سادة الفقر) حادثةً وقعت في العام ١٩٨٧ في بلجيكا تحمل عدة شواهد «حيث اتُّهم (جوزقيربيك) مدير اليونيسيف باستخدام منصبه المميز في تنظيم حلقات جنس للأطفال تدار بصورة مريحة لعدة سنوات، حتى ألقي القبض عليه بتهم سوء الأدب وإثارة الفاحشة عند الأطفال، وقد أدين وعوقب بالإيقاف لمدة عامين، وبعد التقدم بالتماس سُحبت الإدانة بسبب عدم كفاية الأدلة، كما أوقفت - أيضاً - عقوبة عشر سنوات لموظف آخر.

وكان البوليس قد اكتشف (أستوديو) للتصوير الفوتوغرافي مخبّأً أسفل بناية اليونيسيف استخدم لأخذ صور فاضحة للأطفال معظمهم من العالم الثالث، وتم إحراز أكثر من ألف صورة فاضحة، إضافة إلى قائمة تضم ٤٠٠ اسم لوكلاء وأثرياء في خمسة عشر بلداً أوروبياً مخزنة على كمبيوتر اليونيسيف الذي استخدم أيضاً في إعداد دليل بالمراهقين المتاحين للجنس[١].

---

(١) سادة الفقر: مرجع سبق ذكره ص ١٠٢.

وعلى الرغم من أن هذه الحادثة قد تصنف على أنها استغلال فردي للمنصب إلا أن سياسة التهاون مع المخطئ تثير المخاوف من السياسات العامة لتلك المنظمة.

**ثالثاً: المعونة المسيحية العالمية «I C A»:**

إحدى كبريات المنظمات التطوعية الأمريكية، وقد اتهمت في العام ١٩٨٥ من قبل الإدارة الحكومية الأمريكية بعجزها عن إرسال أي «سنت» لأثيوبيا من مجموع ١٨ مليون دولار خصصت لإغاثة ذلك البلد. وقد حلل «هانكوك» نفقات «I C A» العام ١٩٨٣ واتضح له أن ٤١٪ فقط من دخلها في السنة قد ذهب لدعم البرامج التي بموجبها تلقت الأموال[١].

وهذه المنظمة لها أنشطة ميدانية في الدول العربية خاصة مصر، وقد أوضح أحد شهود العيان أنها تشوه صورة مصر كثيراً في ندواتها التي تعقدها بالولايات المتحدة الأمريكية.

**رابعاً: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ـ اليونسكو:**

تهتم اليونسكو بتطوير مناهج التعليم في العالم العربي بما يتفق مع أجندة الأمم المتحدة النسوية، وذلك وفقاً لإشارة وثائق الأمم المتحدة لجهودها في هذا الأمر، ومن المعلوم أن مقر اليونسكو يقع في جادة «دي فنتنوي» في باريس، ويذكر «غراهام هانكوك» أن اليونسكو تنفق ٨٠ ٪ من ميزانيتها التي تبلغ ٣٧٠ مليون دولار في باريس، على الرغم من أن مهمتها الرئيسة تقع في العالم الثالث[٢].

**خامساً: الأميديست:**

هدفها نشر ثقافة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، من خلال البرامج التعليمية والتثقيفية وتمويل الأبحاث، وقد ازداد اهتمامها في السنوات الأخيرة بالبرامج النسوية، وانفردت لفترة طويلة بعمل برنامج طويل المدى للحقوق

(١) المرجع السابق: ص ١٤ ـ ١٥.
(٢) المرجع السابق: ص٥٤.

القانونية ـ خاصة المرتبطة بالمرأة ـ يؤدي هذا البرنامج إلى توثيق الروابط بين العاملين في الحقل القانوني والمنظمة الأمريكية سواء كانوا قضاة ومستشارين أو محامين، عن طريق تعليمهم اللغة الإنجليزية، وإعداد دورات لتعليم الحقوق القانونية باللغة الإنجليزية، كما تقوم «الإميديست» بعقد المؤتمرات وحلقات المناقشة والحلقات الدراسية والندوات التي تدور حول القضايا ـ خاصة النسوية ـ ذات الصلة بالحقوق القانونية.

وتوضح «سناء المصري» أن الأميديست نجحت في اختراق ميدان القضاء المصري الذي كانت كل القوى السياسية تراه صرحاً حصيناً مستقلاً في الماضي القريب»[١].

**سادساً: دانيدا:**

دنماركية.. والدنمارك تصفها «سناء المصري» بأنها تعد من أنشط البلاد في مجال تمويل الجمعيات غير الحكومية لحقوق الإنسان والنشاط النسائي، فمعظم الجمعيات في مصر تتلقى تمويلاً من «دانيدا»، وهي جماعة ـ صنّاع القرار في وزارة الشؤون الخارجية بالدنمارك ـ، وهي لجنة سياسية تخرج من طيات جهاز دولة يضم الأنشطة السياسية والاقتصادية والمخابراتية.

وتتساءل «سناء المصري» عن سر اهتمام صنّاع القرار في الدنمارك بموضوع ختان الإناث والأنشطة النسوية، وسر ملايين الدولارات المنفقة عليها، في الوقت الذي تعد فيه كوبنهاجن عاصمة الدنمارك هي مركز النشاط الصهيوني لاستقطاب فلول المثقفين والمثقفات العرب الذين يفرقون بين المال والسياسة ولا يجدون بينهما أي شبهة ترابط[٢].

ويشاركها «حلمي شعراوي» الرأي في أن أكبر دول التمويل هي دول اسكندنافية خاضعة للنفوذ الصهيوني[٣].

(١) تمويل وتطبيع: مرجع سبق ذكره ص ١١٠ ـ ١١٢.
(٢) المرجع السابق: ص ١١٨.
(٣) هل يعيد الغرب النظر في تمويل النشاط الأهلي؟ تحقيق: لينا محمود في أخبار الأدب، القاهرة، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٠.

**سابعاً: البنك الدولي:**

يقدّم قروضاً عديدة ذات فوائد مركبة، مصحوبة بأجندة نسوية تُفرض على الدول العربية متلقية القروض، كما أنها تساهم بحصص مالية في مشروعات الأجندة.

والبنك الدولي، مؤسسة يصفها «غراهام هانكوك» بأنها أتقنت فنَّ عدم الاختراق، فوثائقها غير متاحة للحكومات أو للجمهور باعتبارها «أوراقاً داخلية»، وبالمثل فالوثائق المعدة لمجلس الإدارة لتمكينه من اتخاذ القرار بالموافقة أو عدم الموافقة على القروض تعتبر سرية جداً، وغير متاحة رسمياً وغير مسموح بتداولها. . ودافع الضرائب العادي في الدول الأعضاء في البنك ليس له أي طريق بالمرة لأية معلومات من أي نوع عن المؤسسة، غير تلك المادة المخدرة التي تختارها للنشر»[١].

**ثامناً: فريدريش إيبرت:**

هي منظمة ألمانية تهتم بتمويل البرامج النسوية في العالم العربي، ونشاطها ملحوظ مع الهيئات الإنجيلية النشطة في تطبيق أجندة الأمم المتحدة النسوية.

ويرى اتجاه «أن هذه المؤسسة وباقي المؤسسات الألمانية تسعى إلى تفتيت البناء المجتمعي، من خلال بحث القضايا والمشكلات الاجتماعية، وقد سبق لها تمويل أبحاث حساسة مشتركة بين وطنيين وإسرائيليين، وتوصلت إلى معلومات غاية في السرية نشرت بالإنجليزية ولم يتم الإشارة إليها عربياً[٢]، وأنها وغيرها من مؤسسات التمويل العالمية - مثل: فورد فونديشن - ضالعة في ربط العلماء اليهود والعرب تحت دعوى التعاون العلمي والبحوث المشتركة الممولة[٣].

---

(١) سادة الفقر: مرجع سبق ذكره، ص ٧١.

(٢) اختراق العقل المصري: مرجع سبق ذكره، ص٦٤.

(٣) اختراق العقل المصري: ص ٥٤.

**تاسعاً: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ـ USAID:**

هي الوكالة الرئيسة التي تطبق المعونة الثنائية الأمريكية، تأسست في العام ١٩٦١ بقرار من الكونجرس، تقدم الوكالة القروض والمنح للمشروعات في الدول العربية في مجالات عدة، منها: المرأة.

توضح «عزيزة حلمي» ـ مستشارة المرأة والتنمية بالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالقاهرة ـ «أن كافة القضايا والمشكلات التي يعاني منها المجتمع الدولي ـ مثل: الإرهاب والمشكلات الصحية والمشكلات الاقتصادية وغيرها ـ ترى أنها في جذورها تؤثر وتتأثر بأوضاع المرأة، وتقول: إن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أدركت أهمية دور المرأة فجعلت موضوع الجندر (Gender)(١) عاملاً يتم تضمينه في جميع نشاطاتها وفي القطاعات التي تتناولها»(٢).

ومشروعات وكالة التنمية الدولية في أي دولة متلقية تضعها «بعثة» الوكالة مع الفريق «المقيم» في سفارة الولايات المتحدة في الدولة المعنية، ويجب إقرارها من رئاسة الوكالة في واشنطن، ثم تدار من خلال الحكومة المحلية، وعادة ما يُطلب اعتمادات مقابلة.

ويوضح أصحاب كتاب «أمريكا وصناعة الجوع»: «أن ثلاثة أرباع الميزانية الكلية لوكالة التنمية الدولية تذهب في شراء منتجات وخدمات داخل الولايات المتحدة نفسها»(٣)، هذا فضلاً عن سداد القروض بفوائدها المركبة.

---

(١) الجندر «Gender» مصطلح طرحته الحركة النسوية وترجم عندنا بـ: «النوع»، وحتى الآن يتعمد عدم وضع تعريف محدد له، وقد تم طرحه بديلاً عن مصطلح «جنس» "sex"؛ ليشمل بذلك الرجل والمرأة والشواذ.
ـ للتفصيل يمكن الجوع إلى: مثنى أمين الكردستاني: حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر، دراسة نقدية إسلامية، دار القلم، الكويت، ٢٠٠٤.

(٢) عزيزة حلمي: كلمة في ملتقى المرأة العربية، [المركز المصري لحقوق المرأة ـ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٢٢ ـ ٢٤ مايو ٢٠٠٣، القاهرة].

(٣) أمريكا وصناعة الجوع: مرجع سبق ذكره ص ٢٢١.

وهذه الوكالة يقول عنها «نبيل عبد الفتاح»: «إن معوناتها ليست «هبة»، وإن هناك ثمناً باهظاً دُفع ويُدفع، وإنها مستودع ضخم لنقل المعلومات إلىٰ أجهزة صنع القرار الأمريكي، وإن البعض أطلق عليها «حكومة ظل أمريكية في البلد المتلقي»[١].

وعن علاقتها بالكيان الصهيوني يشير أحد الباحثين إلىٰ دراسة هامة لـ «كولن نورمان» ـ منشورة في مجلة «ساينس» الأمريكية بالعدد ٢١٥ في ٥ فبراير العام ١٩٨٢ ص ٦٩٣ ـ يكشف فيها بالأرقام الدور التاريخي الذي تلعبه وكالة التنمية الأمريكية منذ بداية التطبيع بين مصر وإسرائيل في مجال الربط والدعم المادي بين علماء مصر وإسرائيل في مجال الزراعة والبحث العلمي بـ ١٥ مليون دولار من خلال ثلاثة مشروعات كبرىٰ[٢].

## ٥ـ ديناميكية التمويل الأجنبي:

لماذا تصف بعضُ الاتجاهات القائمين علىٰ التمويل الأجنبي بأنهم مرتزقة؟ وهل حقاً يقومون بنهب ما يدفعه المواطن الغربي من ضرائب؟ وهل تمثل الأجندة النسوية لهؤلاء مجالاً يسمح باستمرار النهب والارتزاق؟ وهل تقوم الشركات الصناعية والدوائية الكبرىٰ باستثمار الأجندة النسوية ـ فضلاً عن استثمارها للأعمال الإغاثية ـ في الهروب من الضرائب، وعمل دعايات لها، وكذا خلق أسواق جديدة لبضائع راكدة كانت ستكلفها مبالغ ضخمة في التخلص منها؟

مجموعة من التساؤلات التي ترتقي إلىٰ ذهن الباحث في حركة التمويل الأجنبي بعدما يستعرض أطروحات المقربين من آليات العمل التمويلي، ويمكن تلمس بعض الإجابات في عدد من الكتابات المتاحة حول هذا الشأن،

---

(١) رفعت سيد أحمد: علماء وجواسيس (التغلغل الأمريكي ـ الإسرائيلي في مصر)، رياض الريس للكتب والنشر، ط ٣، لندن، ١٩٩٠ ص ١٢٨.

(٢) اختراق العقل المصري: مرجع سبق ذكره، ص ٥٤.

فهذا «د. جان زيفلر» يقول في كتابه «سادة العالم الجدد»: «إذا أردنا أن نضع رسماً كاريكاتورياً للحالة الراهنة لمئات الملايين من الرجال والأطفال والنساء في نصف الكرة الجنوبي، نستطيع أن نقول ما يلي: إن مرتزقة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يدمرون يومياً - بيد قوية - المنجزات الخجولة والهشّة التي يحققها في مجال التقدم الاجتماعي خبراءُ وكالات العون الإنساني والتنمية»(١).

ولتفسير عبارة «المنجزات الخجولة والهشّة» نذهب إلى «باسم عدلي - عادل صدقي» اللذان يقولان: «طبقاً لتقديراتنا فإن هناك ٢ مليار دولار أمريكي سنوياً على الأقل هي متوسط حجم تدفقات التمويل الدولية لمصر، وعلى ضخامة هذا الرقم فإنه ما من أحد يستطيع الجزم بأن هناك قرية أو مجتمعاً محلياً قد حقق طفرة ما أو تغيرت نوعية حياة فقرائه بدرجة ملموسة، الأمر الذي يدفع وسيدفع دوماً للتساؤل حول معايير تلقي هذه الأموال وشروطها وأين تصرف؟ وكيف تصرف؟ وما الذي يتبقى للفقراء والمحرومين من «الكعكة» ؟(٢)

أما عن كلمة «مرتزقة» التي ذكرها «البروفسير زيفلر» فنجد تفسيرها عند «غراهام هانكوك» الذي يقول: «بغضِّ النظر عن إنفاق مليارات الدولارات فإنه ليس هناك دليل قوي يبرهن على أن فقراء العالم الثالث قد استفادوا حقاً، وبمرور الوقت فإنه ليس هناك شك في أن الإعانة ترفع المرتبات الضخمة، وتتحمل نفقات أنماط الحياة المتميزة التي يتمتع بها رجال الخدمة المدنية العالمية - خبراء التنمية - المتعهدون المكرسون والذين يديرون وكالات العون نفسها»(٣).

---

(١) د. جان زيفلر: سادة العالم الجدد، [العولمة - النهابون - المرتزقة - الغجر] مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣ ص ٢٢١.

(٢) باسم عدلي - عادل صدقي: «لماذا تفشل التنمية؟» في ملف «الدور التنموي للجمعيات الأهلية رسالة أم اختراق ؟» فصلية أحوال مصرية، مركز الدراسات والإستراتيجية بالأهرام، السنة السادسة، العدد ٢٤، ربيع ٢٠٠٤.

(٣) سادة الفقر: مرجع سبق ذكره ص ١٠.

كما يوضح أيضاً: «أن مظاهر الأبّهة تحيط بكل شيء، الوجبات الفاخرة وفنادق ذات النجوم الخمس هي المكونات المتكاملة للحياة اليومية لأولئك الذين يُستخدمون من قِبَل المنظمات العالمية لحل الفقر العالمي، وهم عادة ما يأخذون هذه الأساليب المميزة كقضية مسلم بها وحقوق مستحقة جاءت كمقابل شرعي للتضحيات الكبيرة التي يعتقدون بصورة أو أخرىٰ أنهم قاموا بها»[١].

وهؤلاء لا يقتصرون علىٰ وضعهم المالي أثناء العمل، بل يخططون لما بعد التقاعد، يقول «هانكوك»: «ومن غير المستغرب أن هؤلاء البيروقراطيين المدللين ـ الذين يأخذون أموالاً عالية ـ قد رتّبوا أمورهم ليستمروا في الانتفاع بهذه المزايا، حتىٰ لو أُعفوا من الخدمة، فعلىٰ سبيل المثال تصل فوائد ما بعد الخدمة في البنك الدولي ـ في المتوسط ـ لربع مليون دولار للفرد»[٢] إذا كان هذا الرقم يمثل الفائدة فما هي قيمة مكافأة نهاية الخدمة؟ مع الوضع في الحسبان أن هذا الكلام ذكر في بداية التسعينيات.

كما يشير بعض الكُتّاب أن القائمين علىٰ التمويل تم تفويضهم ـ من قِبَل الغربيين، ومن خلال عائدات الضرائب ـ لمساعدة البلدان النامية، تحت دعوىٰ عطاء الشمال للجنوب، فقام هؤلاء باللعب علىٰ كل الأطراف، وغضت الحكومات الطرف عن التجاوزات؛ لضمان استمرار أهدافها الخاصة، هذا من ناحية، ورغبة البعض في استمرار اللعبة هكذا من ناحية أخرىٰ، يساعد علىٰ ذلك أنه لا أحد يراقب أو يسيطر علىٰ مؤسسات التمويل الدولية، وإذا تم أي نوع من المحاسبة فإن ذلك يتم عبر مؤسسات لها نفس الطابع، ويوضح «هانكوك» أن سريتهم المبالغ فيها ـ خصوصيتهم، وثائقهم المصنفة والمحظورة، ومحاضر اجتماعاتهم المغلقة ـ كلها تتآمر لحجب أي نوع من الرؤية لأعمالهم[٣]،

(١) المرجع السابق، ص ٤٤ ـ ٤٥.
(٢) المرجع السابق، ص ٦٥.
(٣) المرجع السابق، ص ٧١.

أما عن الصحفيين الغربيين ـ الذين يحققون في المشروعات التي أقيمت في الدول الفقيرة ـ عادة ما يفعلون ذلك تحت رعاية وكالة العون، ويتجهون للعودة بوجهة نظر أكثر ولاءً كما رأوه(١).

أما النخبة الأكاديمية ذات التخصصات المرتبطة فهم يتجنبون تناول قضايا التجاوزات بالدراسة والتحليل، ويرجع صاحب كتاب (سادة الفقر) السبب في ذلك إلى أن «الأكاديميين في معاهد الدراسات التنموية عادة ما يتطلعون إلى الوظائف ذات الدخول العالية في الأمم المتحدة أو البنك الدولي، وبذلك فهم معذورون في عدم عضِّ اليد التي تطعمهم بقوة»(٢).

الجدير بالذكر أنه في كل ٦٠٠ دولار أمريكي من عائدات الضرائب يخصص دولار واحد للمعونة الرسمية التنموية تسلّم لمؤسسات التمويل، وقد أقرَّ العاملون في التنمية في بلد «إسلامي» شديد الحرارة ـ لم يذكر اسمه ـ أن الأسباب التي دعتهم للبقاء هناك اقتصادية أكثر منها مثالية، حيث قالت إحدى العاملين هناك: «إنني أمقتُ هذا البلد ولكن لذلك السبب أنا هنا»، وقد أوضحت هذه النقطة بقولها أن السبب الرئيس الذي يجعل الناس يقبلون العمل في مكان كهذا هو أنه يمكّنهم من جمع المال، وتتابع قائلة: «وقد وفرت ثروة صغيرة، ولأن هذه الدولة مصنفة كمنطقة «شدة» فأنا أحصل تلقائياً على ٢٥٪ زيادة على المرتب الأساسي، إضافة إلى أنه بلد «مسلم»، مما يعني أننا نعمل أيام الآحاد، وذلك يجعلني أحصل على ٢٥٪ مرة أخرى، إنهم يدفعون إيجار المنزل، كما أن الأكل رخيص، وليس هنالك شيء آخر يمكن أن تنفق مالك فيه»(٣).

أما عن الرواتب فإن رواتب الأمم المتحدة أعلى بنسبة قد تصل إلى ٤٣٪ من رواتب الخدمة المدنية الأمريكية، ونظام الأمم المتحدة في القيمة النقدية

(١) المرجع السابق، ص ٨.
(٢) المرجع السابق، ص ٨.
(٣) المرجع السابق، ص ٨٢ـ ٨٣.

للمخصصات والبدلات بالقياس إلىٰ الجهات الأخرىٰ فهي أعلىٰ بنسبة ٢٤٪ تفوق في بعض الأحيان الـ ٣٠٪ .

أما عن ساعات العمل فيعمل مهنيو الأمم المتحدة في المتوسط ١٠,٣٪ ساعات أقل من نظرائهم في الخدمة الأمريكية، وعلىٰ مدىٰ العام تصل حصيلة الفرق ٢١,٧ يوم عمل .

والسفريات وبدلاتها فهي رحلات ترفيهية لهؤلاء، يقول «تومكوه» السفير السابق لسنغافورة في الأمم المتحدة : «يقوم أعضاء مجلس المنظمة في رحلات ترفيهية لإلقاء مواعظ إنجيل بناميبيا لأولئك المؤمنين أصلاً بالقضية، ويعقد أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي - الذي يضم لجنة المرأة - جلساتهم الصيفية في جنيف فقط ؛ لأن الطقس مريح أكثر في جنيف أثناء الصيف عما هو في نيويورك»[١] .

وعن السفر أيضاً يذكر «شانكرك» : «أنه في وقت ما قام رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية «بالأمم المتحدة» باستلام مبلغ ١,٧٥٦,٥٤٨ دولاراً - مليون وسبعمائة وستة وخمسون ألفاً وخمسمائة وثمانية وأربعون دولاراً - بدل نفقات سفرهم وسكنهم لمدة عام واحد، ذلك في مقابل تسعة وأربعين ألف دولار خُصصت للمعاقين في إفريقيا، وسبعة آلاف ومائتي دولار لتطوير المناهج في باكستان، وألف دولار لتدريب المعلمين في هندوراس . وفي منظمة الفاو فقد تجاوزت الميزانية السنوية المخصصة للسفر لكل العاملين ١٤ مليون دولار، وبهذا يكون السفر الرسمي بطائرات الدرجة الأولىٰ قطاراً للمال السائب»[٢] .

أما عن قضية الهروب من الضرائب وعلاقته بالتمويل فالقانون الأمريكي ينص علىٰ أن الشركات التي تتبرع بأجزاء من أرباحها يتم خصمها من الضرائب، فتقوم هذه الشركات بحصر الأجهزة المعيبة عندها أو الأدوية ومستحضرات التجميل التي انتهت مدة صلاحيتها أو أوشكت علىٰ الانتهاء، وتقوم بتصديرها

(١) المرجع السابق .
(٢) المرجع السابق : ص ٩٣ .

إلىٰ العالم الثالث، ويتم التعامل مع الضرائب علىٰ أنها جديدة وصالحة وتحاسب علىٰ ثمنها في الأسواق الأمريكية.

المشكلة عندنا أنه في حالة القروض تحصل الحكومات علىٰ النفايات المعيبة، وتحاسب الشعوب علىٰ سعرها وهي صالحة، مضاف إليها فوائد القرض المركبة، وفي حالة المنح التي لا ترد فإنها في الأعراف الدولية محسوبة علينا بقيمتها وهي صالحة، والأمثلة علىٰ ذلك كثيرة، منها: أن «منظمة «ماب انترناشيونال» حصلت من شركة «ويتون بالينوس» منحة في صورة منظمات لضربات القلب قيمتها ١٧ مليون دولار، وبذلك حلت الشركة مشكلتها مع الضرائب، ثم قامت المنظمة بتصدير منظمات القلب إلىٰ دول العالم الثالث، التي أخذت منظمات ضربات القلب تحدث لها مشاكل هددت حياة مستخدميها، نظراً لقابلية معظم الوحدات لخسارة البطاريات، فضلاً عن مشكلات أخرىٰ أثناء الاستخدام»[١].

نقيس علىٰ ذلك الأدوية والألبان ووسائل تحديد النسل التي يتم تصديرها بكثافة عالية جداً في صورة منح ومعونات إلىٰ العالم العربي والإسلامي، وبعضها يحدث خللاً في هرمونات مستخدميها لارتباطها بفلسفة الحرق التي استخدمتها شركة منظمات ضربات القلب سالفة الذكر، ويوضح ذلك «د. هشام البستاني» حيث يقول: «إن من أبرز العاملين في برامج منع الحمل شركة تدعىٰ «ديلود توتشي مارسن»، تقوم بتجربة الأدوية علىٰ المواطنين في العالم الثالث، خاصة الهند وبنغلادش، وذلك قبل طرحها في أسواق الدول المتقدمة»[٢].

أيضاً يتم استثمار التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في عالمنا العربي والإسلامي لعمل الدعاية للشركات الكبرىٰ، ونهج «بل غيتس» رئيس مايكروسوفت خير مثال علىٰ ذلك.

أما عن جمع الأموال في أمريكا وأوروبا من أجل دول الجنوب وخاصة في قضايا المرأة فإنه يتم الربط دوماً بين المرأة والفقر وكأنهما وجهان لعملة واحدة،

(١) المرجع السابق: ص ٢٣.
(٢) التمويل الأجنبي آلية لاستعمار الشعوب: مصدر سبق ذكره.

وذلك لقابلية المواطن الأمريكي والأوروبي لأن يدفع أمواله من أجل دعم الفقراء، وليس من أجل دعم الأجندة النسوية في العالم الإسلامي، لذلك فإن مؤسسات التمويل تحرص على إظهار الدول العربية على أنها فقيرة، وأن مساعدتهم هي من أجل انتشال المرأة العربية من بئر الفقر، ويتم جمع الأموال الغفيرة من خلال هذا الطرح، والمدقق في الصحف والمجلات الأجنبية يجد أنه ما من صورة لواقع المرأة العربية إلا و بها ما يبعث على الشفقة لفقرها وبؤسها، فالملابس رثّة والأجسام متّسخة والذباب يعلو الوجوه، هذا فضلاً عن الشوق واللهفة للتصوير بطريقة تعطي انطباع الجهل، ويتم تبرير باقي القضايا الفرعية التي تهتم بها المنظمات النسوية بأنها من أجل التمكين الاقتصادي، فبنصٍ وثائق الأمم المتحدة يتم طرح المساواة في الميراث من أجل القضاء على الفقر، والتعليم من أجل تأخير سن الزواج، من ثم يتم تحديد النسل، ثم يتم تقليل فجوة الفقر، والاهتمام بخروج المرأة للعمل هو من أجل القضاء على الفقر، ومن يريد الاستزادة في هذا الأمر يمكنه الرجوع إلى وثيقة الأمم المتحدة المشار إليها في بداية الدراسة، فضلاً عن باقي وثائق المنظمة الدولية المرتبطة بالموضوع.

### ٦ـ العالم العربي والتمويل الأجنبي:

تأتي الأموال إلينا بطريقين: الحكومي، ويكون بالاتفاق المباشر مع الحكومة، ومعظمها قروض بفوائد مركبة طويلة الآجال تسدد بعد جيلين أو ثلاثة، كما يوضح ذلك علماء الاقتصاد الوطنيين، وفي الغالب لا يقل الراتب للخبراء المحليين عن ستة آلاف دولار أمريكي، وفي بعض الأحيان يتجاوز العشرة آلاف دولار، ويتم إبطال أي محاولة لإثارة رواتب هؤلاء الخبراء والمستشارين المحليين تحت قبة المجالس النيابية المحلية، بحجة أن هذا شرط الجهات المانحة، لكن إذا كان هذا الشرط في حالة المنح التي لا ترد فلماذا يكون شرطاً في حالة القروض ذات الفوائد المركبة.

إن قضية الرواتب الضخمة لها أبعاد عدة تتفهمها مؤسسات التمويل جيداً، ومن خلالها يتم استثمار الشخصيات رفيعة المستوى، وإلا ما الذي يجعل البنك

الدولي يشير في تقرير له صادر في ٢٠٠٤ أنه في «كينيا كان هناك مشروع للبنك الدولي يستخدم ثمانية موظفين محليين بمرتبات تتراوح بين ٣٠٠٠دولار و٦٠٠٠دولار شهرياً، وهو ما يوازي أضعافاً مضاعفة للمرتب المتاح لخبير اقتصادي «رفيع المستوىٰ» في خدمة الحكومة وهو ٢٥٠ دولاراً شهرياً»[١]، ما الذي يجعل البنك الدولي يذكر في تقريره عبارة «رفيع المستوىٰ» ؟ هل هناك أحد في الحركة النسوية يستطيع أن يقدم إجابة لهذا التساؤل ؟

ـ الطريق الآخر هو الطريق غير الحكومي للمؤسسات والمنظمات، وأيضاً فيه طريقان، الأول: يمرّ علىٰ الأجهزة الرقابية في الدولة، ويوضع في حساب تلك المؤسسات والمنظمات، والثاني: وهو يمثل غالبية التمويل الأجنبي، يأتي بصورة شخصية علىٰ الحساب البنكي لصاحب المنظمة، ليطبق الأجندة كما طلبت منه، وقد نجح التمويل الأجنبي في انتشال العديد من عاطلي السياسة وبقايا الشيوعية في العالم العربي من بئر الحرمان إلىٰ عالم جديد من الرفاهية الليبرالية.

والمانح يتغاضىٰ عن التجاوزات، بل ويرحب بها؛ لأنها تضمن استمرار اللعبة.

أما عن نشيطات الحركة النسوية فيمكن التعرف علىٰ هويتهن من خلال القصة التي ذكرها «د. حامد ربيع» أن إحدىٰ الباحثات المصريات ـ والتي تعمل في جهة أمريكية مقرها القاهرة ـ نزلت إلىٰ إحدىٰ قرىٰ صعيد مصر لإجراء دراسة نسوية، وكانت هذه الباحثة تحمل بحقيبتها عدة أنابيب مطهرة (د. د. ت)، وقبل أن تجلس لتناقش الفلاحة في موضوع بحثها تبدأ الباحثة المتفرنجة في تفريغ أحد الأنابيب من حولها وتطلب من الفلاحة أن تظل بعيدة عنها عدة أمتار وويل لها إن اقتربت منها»[٢].

نموذج هذه الباحثة كثير جداً من نشيطات الحركة النسوية في عالمنا العربي، ويقومون بإجراء الأبحاث والدراسات الميدانية عن السيدات وأُسرهنّ، وتصوير

(١) تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٤، البنك الدولي، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٤.
(٢) علماء وجواسيس: مرجع سبق ذكره، ص ١١٥.

البيوت من الداخل، وأحياناً تصوير النساء وهن في صورة لا يرضين أن تسجل على أشرطة، ويتم تسفير شرائط الفيديو إلى الخارج لعمل المونتاج، ولا تعود الشرائط مرة ثانية، ومن هنا يصدق قول «حياة الحويك عطية»: «أن مؤسسات التمويل الدولية تقوم بدور تجسسي استخباراتي سياسي، تؤسس له بأرضية تغيير قيم والخطورة في التقارير التي تطلبها جهات التمويل من الجمعيات النسائية»(١).

حقاً صدقت «سناء المصري» عندما قالت: قديماً كان يقول رجال المخابرات والأجهزة الأجنبية: «رجالنا في الشرق الأوسط»، أما الآن فقد صاروا يقولون: «نساؤنا في الشرق الأوسط».

**٧ـ نماذج لمشاريع نسوية مولتها مؤسسات دولية في بعض الدول العربية:**

سنعرض هنا لبعض المشاريع النسوية الممولة أجنبياً؛ لنرى الترجمة العملية لسياسات التمويل الأجنبي في بعض الدول العربية:

**أولاً: مشروع الدعم الفني والمؤسسي للمنظمات غير الحكومية لتنفيذ وثيقة بكين ـ مصر(٢):**

عقدت مصر واليونيسيف اتفاق تعاون أساسي بتاريخ ٣٠/ ٣/ ٢٠٠٠، وأسّس هذا الاتفاق إطار عمل يقوم من خلاله اليونيسيف بالتعاون مع المنظمات غير حكومية استرشاداً باتفاقية مكافحة أشكال التمييز ضد المرأة.

وفي ضوء هذا الإطار تعاونت اليونيسيف مع إحدى المنظمات غير الحكومية ـ جمعية التنمية الصحية والبيئية ـ لكي تقوم بتهيئة وتدريب منظمات غير حكومية عدة على مستوى الدولة، بما يمكنها من تنفيذ مقررات وثيقة بكين، ويصنف هذا المشروع طبقاً للاتفاقية مع المنظمة ضمن قضايا النوع الاجتماعي «الجندر» المركزة على المرأة، وميزانيته تتجاوز المليونين.

(١) التمويل الأجنبي وأثره في قضايا المرأة: برنامج للنساء فقط، قناة الجزيرة القطرية، في ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٢، موقع قناة الجزيرة على شبكة الإنترنت.
(٢) نص الاتفاقية بين مصر واليونيسيف، موقع جمعية التنمية الصحية والبيئية على شبكة الإنترنت.

**ثانياً: بناء القدرة في المنظمات غير الحكومية لاستمرار تنفيذ برنامج عمل بكين - مصر[١]:**

مشروع تابع للاتحاد الأوروبي قيمته مليون وثلاثمائة وخمسة وثلاثون ألف يورو، هدفه المساهمة في التوظيف الجيد لعمل المنظمات غير الحكومية على المستوى القومي ومستوى المحافظات، حتى تصبح قادرة على التدخل والمشاركة في الوقت المحدد، ويتم هذا التدخل في أمور ستة تم الإعلان عنها في المؤتمر الصحفي في بكين، وتم تحديدها بمعرفة المنظمات غير الحكومية، وتؤثر على السياسات والتشريعات الخاصة بزيادة المساواة بين الجنسين.

**ثالثاً: برامج مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط للسنة المالية ٢٠٠٢[٢]:**

خصصت الولايات المتحدة مبلغ ٢٩ مليون دولار للسنة المالية ٢٠٠٢ لتمويل برامج لإصلاحات سياسية واقتصادية وتعليمية في مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط، ومنها: مشروعات نسوية أخذت الصورة التالية:

**١ - النساء كقادة سياسيين: الانتخابات الأميركية والحملات السياسية:**

**منطقة الشرق الأوسط: ١,٠٨٠,٠٠٠ دولار.**

منظّم من قبل مكتب الشؤون التعليمية والثقافية، وهو أول برنامج ينفذ برعاية مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط، وقد جلب البرنامج ٤٩ مسؤولاً منتخباً ومعيناً، ومرشحين لمناصب، وناشطين في الدفاع عن حقوق المرأة، وقادة مجتمعات مدنية وصحفيين إلى الولايات المتحدة لتوفير نظرة متعمقة إلى الانتخابات الأميركية على المستوى الأساسي، وأجريت مؤتمرات على مستوى رفيع في واشنطن، وتلقت فيه الكوادر النسوية تدريباً على مهارات في الحملات السياسية.

---

(١) وثائق الاتحاد الأوروبي: موقع الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنت.

(٢) برامج مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط: موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت.

**٢ ـ مدرسة حملات إقليمية للخليج :**

**دول الخليج : ٥٠٠,٠٠٠ دولار.**

يوفر البرنامج تدريباً على مهارات سياسية للقادة السياسيين العرب، مع تشديد على المرشحات، ضمن منطقة الخليج، مختاراً مرشحين محتملين للمناصب من المنطقة، ومزوداً إياهم بمهارات من أجل العمل الفعال في مجتمعات متزايدة المشاركة. ويتضمن التدريب حملات، وإدارة منظمات بصورة ديمقراطية، ومراقبة انتخابات.

**٣ ـ برنامج حماية العائلة :**

**الأردن : ٥٠٠,٠٠٠ دولار.**

سيعزز البرنامج قدرة المؤسسات الرسمية والتطوعية على تطوير وتنفيذ إستراتيجية شاملة لمنع العنف بين الأزواج، والإساءة الجنسية، والقتل بداعي الدفاع عن الشرف.

**٤ ـ الدفاع عن المرأة والمشاركة السياسية :**

**الكويت : ١٥٠,٠٠٠ دولار.**

يدرب البرنامج النساء الناشطات على تطوير وتنفيذ إستراتيجية فعالة للحصول على حقوق سياسية للمرأة داخل دولة الكويت.

**٥ ـ الحقوق القانونية للمرأة :**

**المغرب : ٢٥٠,٠٠٠ دولار.**

يعزز البرنامج الوضع القانوني للنساء في المغرب، وتشمل مجالات العمل تقوية وتطوير الطاقات المؤسساتية، وتعزيز المعرفة القانونية، وزيادة الوصول إلى المعلومات، وبناء تواصل بين المنظمات في مجتمعات مختلفة، وهذا ما يعرف ببرامج المساعدة القانونية.

**٦ ـ بناء طاقة مؤسساتية في المجتمع المدني:**

**المغرب: ١٨٠,٠٠٠ دولار.**

يمول البرنامج ورش عمل لبناء مهارات في التأييد السياسي، والإدارة المؤسساتية، والديمقراطية بين المنظمات، وقضايا الشفافية، و«الجنس» "sex"، وتوفير تأييد لبرامج الديمقراطية.

**٧ ـ برنامج تدريبي للأحزاب السياسية والنساء:**

**اليمن: ٥٧٥,٠٠٠ دولار.**

يتضمن البرنامج ورش عمل لبناء طاقة النساء على العمل بصورة فعالة ضمن الحياة السياسية اليمنية.

**٨ ـ دراسة إحصائية عن حرية المرأة:**

**الشرق الأوسط بكامله: ٥٤١,٠٠٠ دولار.**

هذا البرنامج يمول فحصاً شاملاً لحرية المرأة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، لتحديد الفرص لتأييد الإصلاح السياسي وتحسين الفرص للنساء، ويساعد على منح المرأة المزيد من السلطة بنشر معلومات عن أوضاعها، وهذا البرنامج تتوافر من خلاله للولايات المتحدة الأمريكية خريطة معلوماتية عن المرأة المسلمة يتم استثمارها في أهداف عدة[1].

**٩ ـ مضاعفة تعلم النساء القراءة والكتابة:**

**اليمن: ٢,٠٠٠,٠٠٠ دولار.**

هذا البرنامج يختبر أساليب جديدة لتعليم القراءة والكتابة، ويشمل البرنامج

---

(١) يمكن التعرف على خطورة البحوث و الدراسات الميدانية التي تجرى على المرأة في المجتمعات العربية من خلال الرجوع إلى:
ـ الهيثم زعفان: «الجميع تحت المجهر» أبحاث لها طعم الدم واللحم، مجلة البيان، لندن، أغسطس ٢٠٠٠.

سلسلةً كاملة من النشاطات لجعل تعليم القراءة والكتابة ذا صلة وعملياً، مثل: الإنتاج الزراعي، وأندية الادخار والإقراض النسائية، والإدارة البيئية، والأمومة وصحة الطفل بما في ذلك الوعي بالإيدز، ومشاركة المرأة سياسياً وحقوق المرأة، وهذا ما يعرف في أدبيات الأجندة النسوية التعليم من منظور «الجندر»، ومعنى «يختبر» أي: أنه برنامج تجريبي في منطقة إسلامية، من خلاله يتم التوصل لنموذج يمكن تعميمه على باقي الدول الإسلامية.

**رابعاً: دعم المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ـ مصر[1]:**

مشروع يتبنّاه الاتحاد الأوروبي قيمته أربعمائة وتسعة وسبعون ألف يورو، هدفه دعم المنظمات غير الحكومية في السكان والصحة الإنجابية، والتي تشمل تحديد النسل، والصحة الجنسية، والقضايا المتعلقة، وذلك بغرض زيادة استدامتها ومساعدتها في تنفيذ خطة العمل، والملاحظ في وثائق الاتحاد الأوروبي استخدام اصطلاح «تحديد النسل» وليس «تنظيم النسل» كما يروج له.

**خامساً: مشروع مناهضة ختان الإناث بمصر[2]:**

مموّل من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك لتكوين تحالف من المنظمات المحلية والعالمية في مصر، من أجل القيام بحملة وصفها القائمون عليها أنها لإيقاف جميع الممارسات التي من شأنها تدمير حياة ملايين النساء المصريات، والمعروف حسب قولهم بـ«ختان الإناث»، مدة الحملة ثلاث سنوات، بميزانية قدرها ٦,٢ مليون دولار تطبق في صعيد مصر، ويوضح «أنطونيو فيجيلانتي» الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ختان الإناث يعتمد على «خرافات» شعبية، وأنه ليس له أصل في الدين، وأشار إلى أنه منذ

---

(١) وثائق الاتحاد الأوروبي: موقع الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنت.

(٢) وثائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: موقع البرنامج على شبكة الإنترنت.

سنوات عديدة والمانحون في مصر متحدون سوياً لشجب هذه الممارسات.

ـ من المعلوم أن ختان الإناث له أصل في السنة النبوية واتفقت آراء فقهية عدة على أنه «مكرمة» للأنثى.

**سادساً: توعية قرية واحدة لموضوع ختان الإناث ـ مصر**(١):

مشروع تابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجهات تمويلية أخرى لقرية في صعيد مصر، وساهمة برنامج الأمم المتحدة ثمانمائة ألف دولار وبضعة دولارات أمريكية، والهدف منه خلق نموذج لقرية بلا ختان يتم تعميمه تبعاً لنظرية المحاكاة.

**سابعاً: قياس المساواة بين الجنسين من خلال الإحصاءات ـ مصر والدول العربية**(٢):

نفّذه الاتحاد الأوروبي بقيمة ثلاثمائة وستة وستون ألف يورو، ويهدف إلى قياس المساواة بين الجنسين من خلال الإحصاءات، بهدف تعزيز وزيادة آليات المساءلة والمحاسبة في الدول العربية، عن طريق إدماج قضايا «الجندر» في حركة التيار الرئيس للمجتمع، وتعزيز قدرة العاملين في مجال الإحصاءات لإعداد إحصاءات خاصة بالمرأة العربية تيسر فهمها.

**ثامناً: دعم المنظمات غير الحكومية في تنفيذ عمل بكين ـ المرحلة الثانية ـ مصر**(٣):

تنفيذه من قبل الاتحاد الأوروبي بقيمة ستمائة وثمانية وعشرون ألف يورو، والمستفيد منظمة غير حكومية، وهدف المشروع في مرحلته الثانية دعم المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج عمل بكين، عن طريق تعزيز شبكة المنظمات غير الحكومية القائمة.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) وثائق الاتحاد الأوروبي: موقع الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنت.

(٣) المصدر السابق.

**تاسعاً: التيسير الخاص بعمل المرأة ـ مصر[١]:**

تابع للاتحاد الأوروبي، والتزامه فيه مليون يورو، ويطبق في إحدىٰ محافظات مصر، ويقوم بتقديم قروض ربوية للنساء، وتدريب النساء علىٰ ممارسة أدوارهن في المجتمع وفق منظور «الجندر»، وفي ضوء ذلك تجرىٰ الدراسات علىٰ نساء تلك المحافظة، ورفع التقارير الدورية الدقيقة إلىٰ الاتحاد الأوروبي من قِبَل الجهات المنفذة للمشروع.

**عاشراً: بناء قدرة المنظمات غير الحكومية للمرأة في المجتمعات المحلية[٢]:**

يموله الاتحاد الأوروبي بالتزام قدره سبعة وسبعون ألف يورو، والمستفيد مركز نسوي غير مشروع، يمارس نشاطه بكثافة وفق أجندة الأمم المتحدة النسوية، علىٰ الرغم من عدم الاعتراف به رسمياً من قِبَل الدولة، يهدف المشروع إلىٰ تعزيز المنظمات غير الحكومية للمرأة في المجتمعات المحلية وفق منظور «الجندر».

**حادي عاشر: برامج الوكالة الكندية للتنمية الدولية ـ سيدا[٣]:**

توضح الوكالة الكندية أن المساواة بين النوع الاجتماعي (الجندر) تُعدّ مكوناً عاماً في برامج الوكالة، وتضمن أن برامج الوكالة سوف تهتم بالبنات والنساء علىٰ وجه الخصوص.

وإن إنفاق الوكالة الكندية في مصر سيظل عند معدله السنوي ١٥ ـ ٢٠ مليون دولار كندي سنوياً، وإن برنامج الوكالة في هذه الدولة منذ بدايته عام ١٩٧٦ قدّم مليار دولار كندي لمساندة نحو ٤٥٠ مشروعاً.

وهنا تساؤل يبدر إلىٰ الذهن: إذا كانت الوكالة الكندية في تقريرها المرفوع للمواطن الكندي، توضح أن إنفاقها بالدولار الكندي؛ فلماذا تقوم بتقديم بعض

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق.

(٣) وثائق الوكالة الكندية للتنمية الدولية ـ سيدا، موقع الوكالة علىٰ شبكة الإنترنت.

منحها إلىٰ منظمات المجتمع المدني في مصر بالعملة المحلية؟

وإذا كانت الوكالة طبقاً لتقريرها ساندت ٤٥٠ مشروعاً بتكلفة مليار دولار كندي بمتوسط حوالي ٢ مليون دولار كندي للمشروع الواحد، فلماذا هناك مشروعات للوكالة الكندية من ضمن ٤٥٠ مشروعاً بالعملة المحلية، وتكلفتها لا تتجاوز عشرة آلاف دولار كندي للمشروع الواحد أي: ما يعادل الراتب الشهري لخبيرة من خبيرات الوكالة الكندية؟

فهل تستطيع الحركة النسوية المصرية تقديم إجابة لهذا التساؤل؟

# المصادر

(١) وثيقة الأمم المتحدة بعنوان «استعراض وتقييم تنفيذ منهاج عمل بيجين» رقمها E/CN.6/200/PC2 .

(٢) غراهام هانكوك: سادة الفقر، ترجمة: د. ناصر السيد ومستمار السقيد، دار الهيثم ودار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٩٩٤م.

(٣) ماجد رضا بطرس: تقييم أداء المعونة الأمريكية في قطاع الصحة في مصر، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٧م.

(٤) تقرير عن التنمية في العالم ٢٠٠٤، تقرير البنك الدولي، نشر مشترك بين البنك الدولي ومركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٤م.

(٥) د. مصطفى كامل سيد: الجوانب السياسية للمعونات الاقتصادية في: مصر ما بعد المعونات، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.

(٦) فرانسيس مور لابيه-جوزيف كولينز-ديفيد كينلي: أمريكا وصناعة الجوع، ترجمة: د. حسن أبو بكر، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٦م.

(٧) التمويل الأجنبي آلية لاستعمار الشعوب المتخلفة، ندوة منشورة بجريدة البيان الإماراتية ٢٠ أغسطس ٢٠٠٣، العدد ١٩٨ .

(٨) رفعت سيد أحمد: اختراق العقل المصري، الطبعة الثانية.

(٩) خالد الفيشاوي: التمويل الأجنبي ومحاولات احتواء الحركة العالمية المناهضة للعولمة؛ اقتصاديات وسياسات المنتدى الاجتماعي العالمي المنعقد في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ يناير ٢٠٠٤، موقع: زي نت العربية.

(١٠) سناء المصري: تمويل وتطبيع - قصة الجمعيات غير الحكومية، سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٨م.

(١١) هل يعيد الغرب النظر في تمويل النشاط الأهلي؟ تحقيق: لينا محمود في أخبار الأدب، القاهرة، ١٦ سبتمبر ٢٠٠٠.

(١٢) مثنى أمين الكردستاني: حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر، دراسة نقدية إسلامية، دار القلم، الكويت، ٢٠٠٤م.

(١٣) عزيزة حلمي: كلمة في ملتقى المرأة العربية، [المركز المصري لحقوق المرأة - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٢٢ - ٢٤ مايو ٢٠٠٣، القاهرة].

(١٤) رفعت سيد أحمد: علماء وجواسيس (التغلغل الأمريكي - الإسرائيلي في مصر)، رياض الريس للكتب والنشر، ط٣، لندن ١٩٩٠م.

(١٥) د. جان زيغلر: سادة العالم الجدد، [ العولمة - النهابون - المرتزقة - الغجر] مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣م.

(١٦) باسم عدلي - عادل صدقي: «لماذا تفشل التنمية؟»في ملف «الدور التنموي للجمعيات الأهلية رسالة أم اختراق ؟» فصلية أحوال مصرية، مركز الدراسات والإستراتيجية بالأهرام، السنة السادسة، العدد ٢٤، ربيع ٢٠٠٤.

(١٧) التمويل الأجنبي وأثره في قضايا المرأة: برنامج للنساء فقط، قناة الجزيرة القطرية، في ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٢، موقع قناة الجزيرة على شبكة الإنترنت.

(١٨) نص الاتفاقية بين مصر واليونيسيف، موقع جمعية التنمية الصحية والبيئية على شبكة الإنترنت.

(١٩) وثائق الاتحاد الأوروبي: موقع الاتحاد الأوروبي على شبكة الإنترنت.

(٢٠) برامج مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط: موقع وزارة الخارجية الأمريكية على شبكة الإنترنت.

(٢١) الهيثم زعفان: «الجميع تحت المجهر» أبحاث لها طعم الدم واللحم، مجلة البيان، لندن، أغسطس ٢٠٠٠.

(٢٢) وثائق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: موقع البرنامج على شبكة الإنترنت.

(٢٣) وثائق الوكالة الكندية للتنمية الدولية ـ سيدا، موقع الوكالة على شبكة الإنترنت.

## الفصل السابع

# مدافعة الفكر النّسوي الضالّ

محمد بن شاكر الشريف

alsharif@albayan.co.uk

«الفكر النسوي الضالّ يهدف من خلال أجندته الخاصة إلى خلخلة العقائد والشرائع وأعراف الأمة، فهل يُترك ليعيث في الأرض فساداً من غير مدافعة؟ وهذا الفصل معقود لوضع بعض البدائل والتصورات في كيفية المدافعة، لعل هناك من يأخذ بها».

## مدخل

قال الله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ وَلَوْلا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [ البقرة: ٢٥١ ].

منذ عدة عقود والحركة النسوية في العالم تبدي نشاطاً ملحوظاً في دعم أجندتها الفكرية، ومشروعاتها العملية الرامية إلىٰ تحقيق الغلبة للفكر النسوي في العالم، وقد زاد من تأثير تلك الحركة دخول منظمة الأمم المتحدة علىٰ الخط، ووقوفها وراءها ودعمها ومساندتها، بل وتبنّيها لكثير من هذه الأجندة الفكرية، والسعي في عولمتها بحيث تفرضها من خلال القرارات والتوصيات مشتركاً إنسانياً، وقد أبانت المؤتمرات الدولية الكثير مما في جعبة الفكر النسوي الغربي ـ والفكر النسوي العربي التابع له في بلاد المسلمين ـ من المخالفات والمعارضات لثقافة الأمة وهويتها، بل وللثقافة الإنسانية السوية عموماً، حيث ظهرت الأُطر الفكرية التي يعمل في إطارها، وكذلك الآليات التي يتحرك من خلالها لتحقيق التطلعات والأهداف الاستعمارية في ثوب الدعوة إلىٰ إنصاف المرأة وحفظ الحقوق النسوية، وقد يكون من طبيعة البيئة التي تعمل فيها الحركة النسوية في البلاد الإسلامية ما يدفع تلك الحركة إلىٰ عدم الجهر أو الدعوة إلىٰ الأجندة كاملاً، ريثما يضعف المجتمع الإسلامي شيئاً فشيئاً تحت مطارق الغرب، والتوصيات والتشريعات والقوانين عابرة القارات، القادمة من تحت عباءة الأمم المتحدة، فيكفي الآن ـ في المرحلة الأولىٰ ـ تناول القضايا والأمور التي لا تتعارض تعارضاً بيّناً مع الشريعة الإسلامية، أو تناولها بطريقة فيها التواء بحيث لا يظهر المراد منها واضحاً بيّناً لعامة المسلمين، أو التي يمكن الاختلاف بشأنها بحيث يبدو الخلاف وكأنه خلاف في أمور اجتهادية يسوغ الخلاف حولها، ثم ينتقل بعد ذلك إلىٰ الأمور الأكبر والأشد التي تليها، ومن المعلوم أن الفساد

يجرّ إلىٰ فساد آخر، وأن الضلال في جانب يضيق مساحة البصيرة، ويزداد ذلك الأمر شيئاً فشيئاً حتىٰ تطمس البصيرة بكاملها كما قال الله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ **كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ** ﴾ [المطففين: ١٤] وكما قال الرسول ﷺ: «تعرض الفتن علىٰ القلوب كالحصير عوداً عوداً، فأيّ قلب أشربها نكت فيه نكتة سوداء، وأيّ قلب أنكرها نكت فيه نكتة بيضاء، حتىٰ تصير علىٰ قلبين: علىٰ أبيض مثل الصفا فلا تضره فتنة ما دامت السماوات والأرض، والآخر أسود مرباداً كالكوز مجخياً لا يعرف معروفاً ولا ينكر منكراً إلا ما أشرب من هواه»(١). ولا شك أن هذه خطوب عظيمة ومخاطر جسيمة، تتقدم بخطىٰ متسارعة نحو مجتمعنا الإسلامي، ويعينها ويؤيدها في مشروعها الاتجاهات العولمية، الرامية إلىٰ تحويل العالم كله ـ علىٰ اختلاف شعوبه وهوياتهم وثقافاتهم ـ إلىٰ بقعة ثقافية واحدة ذات هوية ومنهجية واحدة، وهي بالطبع ليست هوية الشعوب وثقافاتها، وإنما ثقافة وهوية القوة الغالبة في المجتمع الدولي، الذي لم يعد يُقَدِّر أو يحترم غير القوة، سواء كان ذلك بالرضا أو الإكراه، فماذا نحن فاعلون؟

في هذه الورقة نحاول أن نرصد بعض التصورات الفكرية والتصرفات العملية التي نأمل أن يكون العمل بها سبباً في النجاة من هذا الأخطبوط الذي بات يهددنا في عقر دارنا، وخاصة أن حصوننا تهاوىٰ الكثير منها أو كاد، بفعل التعاون الوثيق بين العدو الخارجي والعميل الداخلي.

تحتاج خطواتنا في مدافعة الفكر النسوي الضالّ والحركة النسوية المنبثقة عنه، وإبعاد أخطاره عن أمتنا الإسلامية إلىٰ العمل علىٰ خطين متوازيين: خط علىٰ المستوىٰ الرسمي، أي: الحكومة والمؤسسات التابعة لها، وآخر علىٰ المستوىٰ الشعبي أو الأهلي، وكل خط من هذين يعمل في مجالين: أحدهما:

(١) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه: كتاب الإيمان، رقم ٢٠٧.

فكري نظري، والثاني: عملي تطبيقي، والمشكلة الحقيقية التي تواجهنا هنا، أننا نجد في كثير من البلدان أن العمل الرسمي في جلِّ أمره - فيما يتعلق بأمر المرأة في المجتمع - منصبٌّ على تدعيم الأجندة النسوية والسعي في تنفيذ مشروعاتها، وإجراء التغييرات في التشريعات والقوانين التي تساعد على ذلك أو تيسّره، وذلك بفعل ارتباط تلك الدول بالأمم المتحدة، ورضوخها للقوى الباغية التي تسيّر العالم وفق أهوائها، وذلك مما يجعل العمل الرسمي في مدافعة الفكر النسوي وأجندته ضعيفاً أو منعدماً.

## أولاً: المجال الفكري النظري:

**المرجعية**: تقوم مجمل الحركة النسوية على مجموعة من الأفكار والتصورات منقولة نقلاً عن الغرب النصراني، فهي لا تمثل احتياجاً حقيقياً للمرأة المسلمة أو المجتمع المسلم، وإنما تمثل في حقيقتها الرغبة في التقليد واتباع الأمم الظاهرة الغالبة، حيث يميل ضعاف التفكير والشخصية إلى تقليد الغالب أو القوي واتباع منهجه وتصوره، وقد أشار إلى ذلك الرسول ﷺ بقوله: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع حتى لو دخلوا جحر ضب تبعتموهم، قلنا: يا رسول الله! اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟»(١) وقوله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي بأخذ القرون قبلها شبراً بشبر وذراعاً بذراع، فقيل: يا رسول الله! كفارس والروم؟ فقال: ومَن الناس إلا أولئك؟»(٢)، وعلى ذلك فإن الجانب النظري في مدافعة هذا الفكر يعتمد على عرضه أو عرض القضايا الكبرى فيه، وبيان مخالفتها لشريعة المسلمين، ولا يستحسن في هذا الصدد أن نعرض القضايا الخلافية التي يمكن أن يثور حولها الاختلاف، أو التي تتناولها الاجتهادات من أطراف متعددة،

(١) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، رقم ٦٧٧٥، ومسلم: كتاب العلم، رقم ٤٨٢٢.

(٢) أخرجه البخاري: كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، رقم ٦٧٧٤.

بل يتم تناول القضايا التي يظهر بوضوح كاف للفئة المستهدفة مخالفتها للشريعة الإسلامية، ومن القضايا الكبرىٰ في هذه الحركة النسوية: تحديد وبيان المرجعية التي يرجع إليها في تقرير الحقوق والواجبات والالتزامات، فالمرجعية في هذه الحركة مرجعية عقلية، وهي التعبير اللطيف عن المرجعية العلمانية الهوائية النابعة من الأهواء، فيدخل تحتها كل ما تهواه النفوس من أقوال وأفعال، ومن متابعة أصحاب الديانات الأخرىٰ، أي: تقليدهم، ودخول الجحور التي يدخلونها، أو الاحتكام إلىٰ ما يصدر من قرارات من الجمعيات أو الهيئات الدولية، مع إبعاد الرجوع إلىٰ الدين أو الاحتكام إلىٰ نصوصه والتقيد بتشريعاته، بينما المرجعية عند المسلمين بلا اختلاف بينهم في ذلك، هو كتاب الله -تعالىٰ- وسنة رسوله ﷺ، يفهمون ذلك بالطريقة نفسها التي يفهم بها السلف الصالح من الصحابة والتابعين وأئمة العلم والدين، ولا شك أن الحديث عن هذه المسألة وتجليتها سوف يسهم في تعرية هذا الفكر والحركة النابعة عنه، وبيان متابعته وعمالته لأصحاب الأجندات المخالفة لدين الأمة وثقافتها وهويتها، بحيث يبدو للناظر أن هذا الاتجاه هو اتجاه خارج عن جسد الأمة وقلبها، ساعٍ في جذبها بعيداً عن تاريخها وثقافتها ودينها، وأن أفراده وأتباعه يمثلون طليعة قوات الغزو الفكرية، وبقدر المقدرة علىٰ بيان هذا المسلك وتوضيحه لعامة الناس يتحدد موقف ومسلك كثير من المسلمين تجاههم، من حيث التأييد أو النبذ والمجافاة، ولتقرير هذا الأمر فإنه لا يكفي أن يقرر في الجانب النظري، بل لا بد من الإتيان بالأدلة والشواهد علىٰ مرجعيتهم المخالفة، وهذا كثير موجود في أفكارهم المطروحة وأهدافهم المعلنة، فيما يصدرونه من كتيبات ونشرات، وفيما يعلنونه في المؤتمرات والندوات.

**القضايا المثارة:** يكثر دعاة الفكر النسوي والحركة النسوية من الحديث عن أهدافهم، ويزعمون أنها تدور حول مناصرة المرأة والأسرة والطفل ويدندنون

حول ذلك كثيراً، ويظلون يندبون حظ المرأة العاثر الذي أوقعها هي وأطفالها في المأزق الذي تعيشه، وهي التي لم تكن لتقع في ذلك لولا أنها امرأة، نظراً للوضع المزري الذي تعيشه المرأة في المجتمعات المسلمة، انطلاقاً من الثقافة الأبوية الذكورية التي تغلب على المجتمعات الإسلامية، ثم يبدؤون في طرح العديد من القضايا التي يزعمون وقوع الظلم فيها على المرأة ومن ثم يقدمون الحلول لها، وهذا الكلام مشتمل على مغالطات كبرى تبدأ من حيث الإعلان عن هدفهم، وتمرّ بتصويرهم لتلك القضايا، وتنتهي بالحلول التي يعرضونها، ولا بد لمقاومة الفكر النسوي والحركة النسوية من الوقوف لهم في هذه المحطات الثلاث والكشف عن أخطائهم ومغالطاتهم في كل محطة، ولا يكون ذلك نافعاً ومفيداً ومقنعاً ومنتجاً للأثر المراد منه، إلا بسوق الأدلة والشواهد على ما تقدم، من خلال الكلمات أو التصريحات أو الخطط أو التقارير السنوية أو الموسمية التي تصدر عنهم.

**التعاون مع المخالف**: لم تتمكن الحركة النسوية حتى الآن من اكتساب الشعبية في مجتمعات المسلمين، التي تؤهلها للاعتماد على كوادرها الخاصة من النساء أو الرجال المخنثين، ولذلك فهي - دوماً - بحاجة إلى استخدام النخبة المتغرّبة والتعاون مع المخالفين للأمة في دينها وشريعتها وثوابتها، وهذه المسألة تحتاج إلى إبراز وتوضيح، فإن ديننا قد بيّن لنا أن المخالفين لنا في ديننا يحسدوننا ويودون أن لو نكفر كما كفروا، كما قال - تعالى -: ﴿**وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا**﴾ [النساء: ٨٩]، و ﴿**مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلا الْمُشْرِكِينَ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ**﴾ [البقرة: ١٠٥]، و ﴿**وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ**﴾ [آل عمران: ١١٨]، و ﴿**قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ**﴾ [آل عمران: ١١٨]، ثم يعقّب الله - تعالى - على ذلك البيان بقوله: ﴿**قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الآيَاتِ إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ**﴾ [آل عمران: ١١٨] في إشارة إلى أن من لم تتضح له هذه الحقائق بعد ذلك

البيان الإلهي فهو ممن لا يعقلون، والشاهد أن كشف هذا الجانب من الأمور المهمة حتى يدرك الناس الأصابع الخفية التي تحرك هذه الأمور، والمصلحة المبتغاة من ورائها، وما القاسم المشترك الذي يجمع بين هؤلاء وهؤلاء.

**التمويل الخارجي**: تعتمد الحركة النسوية في تنفيذ أجندتها على الأموال، لما للمال من أثر على نفسيات الناس وتكوين قناعاتهم، لكن من أين تأتي هذه الحركات بتلك الأموال الطائلة؟ هذه الأموال تأتي من دول وجمعيات ومؤسسات من خارج منطقتنا الإسلامية، وهذه الدول والجمعيات والمؤسسات لها أجندتها الخاصة بها وأهدافها التي تعمل على تحقيقها من خلال ما تقدمه من أموال، ونحن وإن كنا ننكر على هذه الجهات أن تستخدم تلك الهبات والمساعدات للعبث بتاريخ الأمة وثقافتها ودينها، لكن الإنكار الكبير والعيب الشديد إنما ينصبّ على من يقبل هذه الأموال، ليصير أداة في أيديهم لتغيير مجتمعاتنا وتحويلها عن وجهتها وقبلتها، حتى تتوجه إلى واشنطن أو باريس أو لندن أو غير ذلك من تلك الجهات، لقد ظهرت آثار الغنى غير المتوقعة على أولئك القادة الذين يتولون تسويق الحركة النسوية ويساهمون بجهودهم الحثيثة في تسويق مشروعها، ولذلك فإنه من غير المعقول أو المقبول أن لا يتم الحديث عن هذه المسألة وكشف الجهات المتربحة من وراء ذلك، وبيان أن دوافعها فيما تقول أو تفعل يعود في كثير من أمره إلى المنفعة المنتظرة، سواء كانت منفعة مادية مباشرة، أو غير مباشرة، كدعمه وتلميعه وإعداده ليتولى بعض المواقع القيادية في بلده، وإن لم يكن عنده من مؤهلات تؤهله لذلك سوى جهوده في تنفيذ مشروعات الفكر النسوي، وهذه المواقع القيادية بدورها سوف تجرّ إليه - إلى جانب الوجاهة والشرف في مجتمعه - كثيراً من المنافع المادية، ولذلك فليس هناك مندوحة عن وضع الضوابط الصحيحة في تلقي المال الخارجي، نحن لا نريد أن نقفل الباب ونقول: لا ينبغي أن نسمح بمال من خارج الديار يأتي

إلىٰ بلادنا، فما دام أن الاقتصاد الوطني أو القومي غير قادر علىٰ الإنفاق علىٰ كل ما يحتاج إليه المجتمع، فقد تكون الدعوة إلىٰ قفل باب المال الخارجي ليست مسوغة عند كثير من الناس، وإن كانت هناك من حيث الواقع أخطار كثيرة وكبيرة من هذه الأموال القادمة، وإزاء ذلك لا بد من وضع الضوابط الصحيحة في تلقي هذا المال وإخضاعه للمتابعة والإشراف، من قبل الجهات المسؤولة عن صلاح المجتمع وفلاحه وأمنه، وقد أدركت كل القوىٰ العالمية دور المال الخيري في قدرته علىٰ تنفيذ أجندته الخاصة في البلاد التي يعمل بها، ولذلك عمدت أمريكا بكل قوتها للوقوف أمام المؤسسات الخيرية الإسلامية حتىٰ لا تضايق بجهودها جهود الصليب في إغواء الناس وإضلالهم، وضيقت عليها تضييقاً شديداً، حتىٰ تمكنت من إغلاق الكثير منها، وأخضعت الكثير منها للإشراف والمتابعة، وليست بلاد المسلمين بأقل حرصاً علىٰ إسلامها وسلامة شعوبها من الصليبيين علىٰ كفرهم.

**تقويم المؤسسات الداعمة والعاملين الداخليين**: المال الخارجي المتدفق علىٰ بلاد المسلمين يأتي من مصدر وينتهي عند مستقبِل، وتوضيح طبيعة الجهات المصدرة وكذلك الجهات المستقبِلة، وبيان التوجهات والأفكار والأهداف مما يعين علىٰ كشف هذه الجهات أمام الشعوب وتوضيح حقيقتهم، حتىٰ يتبين لهم إن كان هؤلاء يريدون بما يقدمون الخيرَ، أم أنهم ينفقون أموالهم ليصدوا عن سبيل الله، وقد بيّن الله ـ تعالىٰ ـ ذلك بقوله: **﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾** [**الأنفال**: ٣٦] فلا غنىٰ لنا في سبيل مدافعة هذه الحركة النسوية من الترجمة للجهات الداعمة والممولة، وبيان توجهاتها وأهدافها وعلاقتها بقوىٰ التنصير في العالم، وكذلك علاقاتها بالمخطط الصهيوني، والأدوار التي قامت بها في بلاد المسلمين، مع العلم أنه لا تخلو جهة من هذه الجهات أن يكون في شيء مما تفعله نوع من الخير أو المنفعة، وذلك أن عملها لو تمحض كله شراً

فلن يقبل عليها أحد، ومن ثم تذهب جهودها سدىٰ، فكان هذا الخير أو المنفعة من قبيل حبة القمح التي يضعها الصياد في شباكه ليصطاد بها، وليست هذه الجزئية من المنفعة تسوغ قبول هذا الفساد العريض، الذي يأتي علىٰ أوجه الخير كلها في المجتمعات، وقد بيّن الله ـ تعالىٰ ـ أن المنفعة قد تختلط بالمفسدة والمضرة، لكن لا ينبغي إباحة ذلك إذا كانت المفسدة أكبر من المنفعة المتحققة، قال الله ـ تعالىٰ ـ: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِن نَّفْعِهِمَا ﴾ [البقرة: ٢١٩] فلم تتمحض الخمر والميسر شراً وفساداً بل فيهما نوع نافع للناس.

وأما المستقبل الداخلي فلا بد ـ أيضاً ـ من الترجمة له، وقد يكون من المناسب أن يكتب في ذلك بعض الكتابات تحت عنوان مثل أو قريب من «رجال ونساء تحت المجهر» أو «رجال ونساء علىٰ المشرحة» أو نحو تلك العناوين، يكون الهدف منها الترجمة الواضحة الكافية عن الرؤوس الفاعلة في هذه الحركة، حيث يترجم لهم من عدة زوايا، مثل: مؤهلاتهم، وهل تسمح لهم تلك المؤهلات بهذه المكانة، وذكر أقوالهم أو مؤلفاتهم وبيان ما فيها من المخالفات، والحديث عن جهودهم في ترويج الفكر النسوي ودعمه، وبيان ارتباطهم بالمؤسسات المناوئة لثقافة الأمة وتاريخها ودينها، وكل ما له علاقة بذلك، مما يسهم في رسم صورة واضحة وجلية عن «عرَّابي» هذه الحركة، مع التدليل علىٰ كل ذلك بالأدلة الواضحة كالرجوع إلىٰ كتبهم، أو القرارات الصادرة عن المؤتمرات التي يشاركون فيها، أو الأوراق البحثية التي يشاركون بها في الندوات والمؤتمرات.

### ثانياً: المجال العملي:

**التربية الوقائية**: طريق طويل قد يملّ كثير من الناس من سلوكه، حيث يريدون سلوك الطرق التي تؤدي إلىٰ نتائج سريعة، لكن في ظل الإبعاد

المنظم للاتجاهات الإسلامية عن مواقع اتخاذ القرار تصير هذه العملية من الأهمية بمكان، وهي تعتمد على طول النفس، ونتائجها جيدة بل ممتازة في أحيان كثيرة مع المتابعة والاجتهاد في ذلك، وذلك يعتمد على تلقين الأطفال في صغرهم قبل ذهابهم إلى المدارس مجموعةً من الجمل الصحيحة التي تحتوي على هذه المعارف، شرط أن تُختار بعناية ودقّة حتى تكون مفهومة للأطفال، مع التدريب على ذلك في البيت بالنسبة للابن وبالنسبة للبنت، بحيث يتفاعل الابن والبنت مع الدور الحقيقي المنوط بهما في الحياة، ومع التركيز على ذلك وربطه في أذهان الأولاد من البنين والبنات بـ «قال الله، قال رسول الله ﷺ»، والاستمرار على ذلك مع الأولاد مع تقدم السن، والأخذ في الاعتبار مناسبة المعروض للمرحلة العمرية، بحيث يصبح ذلك لدى الأولاد سجية، لا تقبل المزاحمة من أية أفكار مخالفة أو معارضة، وقد نعوّد الأولاد على الأمور الصحيحة على أنها سلوك ولو من غير الدخول في شرح الأسباب، إذا كانت فوق مداركهم، بل يكفيه في هذه المرحلة الزمنية أن يعرف أن هذا السلوك هو الصواب وما خالفه فهو سلوك خاطئ، كمنع الأولاد النوم في مضجع واحد عند سن العاشرة كما قال الرسول ﷺ: «مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع»[1]، ولا مناص من أن يقوم التربويون المسلمون بدورهم في ذلك، من حيث تأليف بعض الكتيبات الصغيرة التي تحتوي على تلك المعارف، والتي لا يشترط أن تكون على طريقة السرد، بل من الممكن أن تأخذ صورة الحوار أو غيرها من الصور التي تجذب للقراءة، ومن ثم إخراجها إخراجاً فنياً يجذب الأطفال إليها حتى لو كانوا لا يقرؤون، فإن مثل هذه الكتابات لا يراد منها بالدرجة الأولى أن يقرأها الأطفال، بل توفير مادة علمية مناسبة للأب أو الأم أو المربي يستعين بها في تنشئة الأطفال، ولما كان الطفل في هذه السن المتقدمة يتأثر بما يرى ويحاول المحاكاة

(١) أخرجه أبو داود: كتاب الصلاة، رقم ٤١٨.

والتقليد، فإنه من المهم جداً أن يكون الأب والأم في المنزل في علاقتهما صورة صحيحة لما نودّ أن يتعلمه الطفل، وفي عالمنا المعاصر الذي تشابكت فيه الأمور بصورة غير مسبوقة، ونقصت بركة الوقت بحيث يشعر الإنسان أن لا وقت لديه للقيام ببعض الأمور المهمة والواجبة، كمسألة التنشئة الصحيحة لأطفاله، فبالإمكان أن يستغل الأبوان أية فرصة في الوقت للقيام بهذه المهمة، فإذا نظرنا ـ مثلاً ـ إلىٰ الوقت الذي نقطعه في توصيل الأولاد في السيارات إلىٰ مدارسهم، لوجدنا ذلك يأخذ وقتاً ليس بالهيّن، الذي ربما قد يصل إلىٰ قريب من الساعة يومياً في رحلتي الذهاب والإياب، فلو نظرنا إلىٰ هذا الكم علىٰ مدار العام الدراسي لوجدناه كمّاً كبيراً صالحاً لأن نعطي الأولاد فيه شيئاً كثيراً في هذا المجال أو غيره من المجالات التي نحتاج إليها، ومع ذلك فإنه يضيع في أغلب الأحيان هدراً بلا فائدة، ربما ذلك لغياب فكرة استغلال هذا الوقت، أو لغياب المادة المعدة التي يقوم الأب بإلقائها علىٰ الأولاد حتىٰ عند وجود الفكرة، وهذا يدعونا إلىٰ أن نقوم بإعداد مادة مناسبة يمكن للأب أن يقرأها ويفهمها بسهولة، ثم يقوم بإعادة إلقائها علىٰ أولاده أثناء رحلتي الذهاب والإياب، كما يمكن إضافة بعض الأسئلة التي يختبر بها الأب استيعاب الأولاد لما سمعوا، وعليه أن يشجعهم ببعض الحوافز والجوائز المناسبة، وقد تظهر هنا مشكلة في استغلال هذا الوقت كأن يكون الأب أمّياً لا يقرأ ولا يكتب، أو أن يكون الذي يقوم بتوصيل الأولاد السائق وليس الأب، وهذه ـ أيضاً ـ من الممكن التغلب عليها، بإعداد مادة سمعية مناسبة ومشوقة يستمع إليها الأولاد من جهاز السيارة، وهكذا .

**كتاب الطفل:** بدأت تظهر في الفترة الأخيرة مسألة العناية بكتاب الطفل والاهتمام به وضرورة تنشئة الطفل القارئ، وظهرت العديد من كتاب الأطفال التربوية الجيدة، لكن علينا في هذه المرحلة أن نقوم بإعداد كتاب الطفل بعد تضمينه ما يمثل الموقف الشرعي الصحيح تجاه وضع المرأة في المجتمع المسلم،

والعلاقة الصحيحة حول مكانة الرجل والمرأة في مجتمع المسلمين، وذلك عن طريق القصة أو الحكاية أو المحادثة أو الحوار وغير ذلك من فنون الكتابة، وقد يكون من المناسب الدعوة بين شباب المرحلة الثانوية والإعدادية لعمل بعض البحوث والكتابات في هذا المجال، على سبيل التسابق بين الطلاب، لتأكيد هذه الأمور عندهم، ولتعليمهم كيف يتوصلون إلى أماكن أقوال أهل العلم في هذه المسائل، مع رصد جوائز متميزة للمتميزين، وأخرى جيدة لبقية المشاركين، وإذا كان الكتاب هو أشهر شيء في هذا الباب وأيسره، فإن هناك صوراً ونماذج أخرى مهمة - أيضاً - في هذا الباب، كالبرامج المعدة للعمل على أجهزة الحاسب بما يحمله الحاسب من عامل التشويق الذي تختلط فيه الأصوات بالألوان والحركات، الذي تقوم عليه أغلب البرامج الحاسوبية، وهذا المجال كله يحتاج إلى تمويل حقيقي، وهنا يأتي دور الأثرياء من المسلمين في مساندة تلك المشاريع التعليمية ودعمها حتى تتمكن من الوقوف على أرضية صلبة.

**استخدام الفتوى**: في غالب مجتمعات المسلمين لا زال الإسلام يمثل عند الأغلب الأعم من المسلمين المرجعية التي يرجع إليها الناس، وإن كانوا يجهلون حقيقة كثير من الأمور فيقعون فيما يخالف الإسلام، كما أن هناك من يقع فيما يقع من قبيل المعصية المتعمدة بدافع الشهوة المتحكمة في النفس الضعيفة أو بدافع الشبهة، لكن مع ذلك سواء مع تحكم الجهل أو تحكم الهوى، فلا نجد استحلالاً عند العامة، فما حرّم الله ورسوله فهو عندهم حرام، وما أوجب الله ورسوله فهو عندهم واجب، ولا زال أيضاً العالِم بالشريعة يمثل الثقة عند الغالبية العظمى من الناس، الذي يقبلون منه ويرجعون إليه فيما يشكل عليهم من أمر دينهم، ومن هنا يظهر أهمية الفتوى في هذا الباب، فإن فتوى واحدة صحيحة، تصدر من عالم صادق، في قوة وأمانة، يمكن أن تحبط - بإذن الله تعالى - جهوداً كثيرة لأصحاب الفكر النسوي، ومخططات كثيرة أنفق عليها الكثير من الوقت

والأموال، ولا يمكن لمن يفقه اليوم في واقع المجتمعات أن يهمل استخدام هذا السلاح البتار الذي هو أمضى من كثير من الأسلحة، ولقد أدرك أصحاب الفكر النسوي مضاء هذا السلاح وقوته، لذا تراهم يحاولون تملكه عن طريق من يستدرجونهم إلى صفوفهم من العلماء، سواء كان الاستدراج بالخديعة وإظهار شيء من أفكارهم التي قد لا تتعارض تعارضاً بيّناً مع الدين، وإخفاء الكثير الذي يتعارض مع الدين تعارضاً واضحاً، أو كان الاستدراج بالعطايا والأموال والألفاظ الفخمة يستخفون بذلك ضعاف الإيمان، ولذا فإني أقترح في استخدام هذا السلاح - استخداماً بالحق لا بالباطل أو التدليس كما يفعل أصحاب الأهواء - أن تُعدّ مجموعة من الأسئلة التي تمثل حقيقة الفكر النسوي والحركة النسوية، ويطاف بهذه الأسئلة على جماعة من أهل العلم المشهود لهم بالعلم الواسع والتبحر فيه، والخبرة بالحياة وبألاعيب الأعداء وخططهم، إلى جانب الإخلاص والصدق في القول، والنصيحة والجرأة في قول الحق، ثم تدون فتاواهم في ذلك وتنشر على الناس حتى تظهر الحقائق، ويعرف الناس: مَنْ المحقّ؟ ومَنْ المبطل؟

**الإعلام**: يقوم الإعلام - اليوم - بالدور الذي كان يقوم به الشعر فيما مضى من حياة العرب، بل ربما أكثر من ذلك مع التطور الشديد والتعدد الكثير الحاصل في هذه الوسائل، وينطبق في حق الكثير منهما ما انطبق على كثير من الشعراء من قوله - تعالى -: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ (٢٢٤) أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ (٢٢٥) وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لا يَفْعَلُونَ (٢٢٦) إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا﴾ [الشعراء: ٢٢٤ - ٢٢٧]، وهذا ما يعني أنه ينبغي علينا أن نستغلّ ما يمكن استغلاله من وسائل الإعلام لبيان فساد هذا الفكر وخطورة أثره على مجتمع المسلمين، وأن لا ندع وسيلة أو فرصة يمكننا من خلالها القيام بذلك من غير الوقوع في حبائل الإعلام، إلا قمنا باستغلالها

والتحرك من خلالها، بل إذا أمكننا أن نستأجر فترة من الزمن من إحدى القنوات التي يمكننا من خلالها أن نبث رسالتنا إلى الناس فإنه ينبغي أن نقوم بذلك وأن نسعى إليه.

**إصدار القرارات والقوانين:** تصدر القرارات والقوانين في الدولة العصرية التي لم تعد تلتزم بالإسلام مصدراً وحيداً للقرارات والتشريعات، عن طريق آلية معينة، ومما ينبغي علينا إزاء تلك النقطة أن نتدخل في تلك الآلية بحيث نؤثر فيها، بغية تعطيل تلك القوانين أو القرارات التي تصب في تحقيق أجندة الفكر النسوي، أو العمل على استصدار بعض القوانين أو القرارات التي تدعم التوجه الإسلامي في التعامل مع قضايا المرأة في المجتمع، وقد تكون هذه النقطة غير فعالة بدرجة قوية في كثير من المجتمعات الإسلامية، نظراً لأن الآلية المقررة تضيق جداً من تأثير أية جماعة أو توجه من خارج السلطة، لكن لا ينبغي أن نستسلم لهذا الوضع، بل علينا المحاولة، ومع تكرار المحاولة قد نحقق النجاح في إحداها أو كثير منها.

**الشبكة العالمية للمعلومات:** تعد الشبكة العالمية للمعلومات (شبكة الإنترنت) من أكثر الوسائل انتشاراً مع ما تمتع به من الرخص الشديد، لذلك كانت تلك الشبكة بيئة مناسبة لكثير من الجماعات والمؤسسات والمنظمات سواء الحكومية أو الأهلية في نشر أفكارها وعرض مشروعاتها وغير ذلك من الأغراض، وينبغي لنا أن نستفيد من هذه التقنية المتميزة إلى حد بعيد في مدافعة الفكر النسوي، عن طريق إنشاء موقع يقوم بالحديث الصحيح عن كل ما يتعلق بالمرأة في شريعة الإسلام، مع العناية الخاصة بالرد على الفكر النسوي، وبيان ما يترتب عليه من الأباطيل والأضاليل، وينبغي أن تراعى أحدث التقنيات وأساليب العرض؛ ليكون شيّقاً جذّاباً يجذب إليه الفئة المستهدفة مع سرعة تحديث الموقع؛ ليكون سرة ا فعالاً جاذباً لا موقعاً ساكناً لا يتحرك ولا يحرك،

ومن البدائل الممكنة في هذا الصدد أن يحدث اتفاق مع عدد من المواقع الإسلامية الجادة لأخذ صفحة عندها خاصة بالفكر النسوي: شرحاً ونقداً وتقويماً.

**إقامة الندوات والمحاضرات والمؤتمرات**: حيث يجتمع فيها الكثير من العلماء والفقهاء ووجوه الناس، لمناقشة هذا الفكر الوافد وبيان مخاطره وفساده، ثم يخرج الجمع من وراء ذلك بتوصيات وقرارات، تكون عاملاً من عوامل الضغط، للحدِّ من غلواء أصحاب هذا الفكر، ولتكون مؤشراً على أن هذا الفكر مرفوض شعبياً، ومن ثم فلا يضعف القرار السياسي أمامهم ويتنازل عن الأصول الشرعية، بل من الممكن أن تشارك المرأة المسلمة في ذلك عن طريق عقد المؤتمرات أو الندوات النسائية حيث النساء يجتمعن ويدرسن عدداً مما تطرحه الحركة النسائية ثم يؤكدن تمسكهن بما صدرت به فتاوى أهل العلم في ذلك الخصوص، ويصدر عنهن بيان بما انتهين إليه.

**المنظمات الرسمية ودورها**: هناك عدة منظمات رسمية على المستوى العربي والمستوى الإسلامي، فمن ذلك: جامعة الدول العربية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجمع الفقه الإسلامي، وينبغي لهذه المنظمات أن تمارس دورها في الحفاظ على دين الأمة وعقيدتها، فإذا كانت الأمم المتحدة قد عقدت عدة مؤتمرات، كمؤتمر القاهرة للسكان، وكمؤتمر بكين، و(بكين + ١٠) وغيرها من المؤتمرات؛ لتقرير الباطل وإقراره وإلزام الدول به، فما الذي يمنع الدول العربية والإسلامية - وهي تقارب السبعة والخمسين دولة - من أن تجتمع تحت مسمى أي منظمة من المنظمات السابقة، بعد أن تكون قد أحالت الكثير من القرارات الأممية إلى اللجان الشرعية لتبدي رأيها فيها؟ ثم بعد ذلك تعلن تلك الدول مجتمعة على العالم أنها لن تقبل ما يخالف دينها أو عقيدتها، ولو صدر ذلك عن الأمم المتحدة وعشرة أمثال الأمم المتحدة، وأن الأمم المتحدة أو الأمم المتفرقة ليس من صلاحياتها التدخل في خصوصيات الأمم، ولا أن تفرض على

المجتمعات الإسلامية رؤىٰ مجتمعات أخرىٰ مخالفة لها في الدين والفكر والثقافة، وهل هذا إلا محض التبعية؟ فهذا أقل ما يطلب عمله من تلك المنظمات، وإذا لم تكن تلك المنظمات العربية والإسلامية سوف تدافع عن دين الأمة أمام عدوان الأمم المتحدة وغيرها من منظمات الباطل فما جدواها وما فائدتها؟

**التجمع لمواجهة الفكر النسوي:** ما سبق الحديث عنه من الخطط والتصورات يستلزم أن تكون هناك مجموعة من الناس متجانسة متفاهمة، قد تواثقت وتعاقدت علىٰ رد عدوان المعتدين علىٰ شريعة المسلمين، ولا يمكن أن يتحقق ما أشارت إليه هذه الورقة عن طريق جهد فردي مبعثر، كل منهم يعمل في واد وفق تصوره الذاتي ووفق تحديده الشخصي للأوليات، لذا كان لا بد من إشهار جمعية غير ربحية وفقاً للأنظمة (بالطريقة نفسها التي تأسست بها جمعيات لتنفيذ الأجندة النسوية الدولية)، تحت عنوان الدفاع عن المرأة ولكن من المنظور الشرعي، يجتمع تحت لوائها ومظلّتها كل العاملين الذين يريدون تحقيق المنهج الصحيح والمسلك العادل في التعامل مع قضايا المرأة، وإبطال الأفكار المتغربة الوافدة التي ليس لها من مردود حقيقي سوىٰ تخريب الدين والدنيا معاً، وإشهار مثل هذه الجمعيات صار اليوم سهلاً، وله خطوات معلومة عن طريق اتباعها يتحقق الإشهار، وبعد ذلك يوضع النظام الأساس لها، الذي علىٰ أساسه ينطلق العاملون في العمل لتحقيق الأهداف المطلوبة، ولست أشك أنه مع الإخلاص لله في النوايا، والجد والمثابرة والاجتهاد في العمل، يتحقق أكثر مما كنا نريد، أو نتصور تحققه، والحمد لله وصلىٰ الله وسلم علىٰ رسوله الأمين محمد بن عبد الله ﷺ.

# ملحق المصطلحات

# ملحق المصطلحات

( ١ ) «المرأة الجديدة ـ New Woman»:

مصطلح صكته لأول مرة الروائية «سارة جراند» في مجلة «North American Review» العام ١٨٩٤ ؛ لتعطي إحساساً بالاستياء المعاصر من حياة البيت التقليدية في ظل الزواج والأمومة، وتنحدر فكرة المرأة الجديدة من فكرة «فتاة العصر» المتمردة التي ابتدعها إليزالين لينتون في العام ١٨٦٨ ، إذ تتطلع المرأة الجديدة إلىٰ توسيع خبراتها دون الخضوع للهيمنة الذكورية، وتدين علىٰ وجه التحديد الرخصة الجنسية التي يستغلها الرجل والمخاطر المترتبة عليها بالنسبة لصحة المرأة، وتطالب بالاستقلال الاقتصادي الكامل. (المعجم النقدي: ص ٤٢٦).

( ٢ ) «وثنية ـ Paganism»:

الوثنية ليس بها أي نظام جماعي للمعتقدات أو الطقوس، ولكنها مصطلح جامع للكثير من الأديان التعددية التي تعتقد في قداسة الأرض والطبيعة، ومن ثم جاء الربط بينها وبين نزعة الحفاظ علىٰ البيئة.

وتروق الوثنية بصورة واضحة للحركة النسوية التي تعتقد في جوهرية الاختلاف بين الرجل والمرأة و النسوية المهتمة بالبيئة، لأنها في هذه السياقات تمثل العودة إلىٰ الاتحاد بالأرض الأم أو مبدأ الإلهة، والعودة إلىٰ القيم الأموية، مثل: احترام العالم الطبيعي، والقيم «الأنثوية»، مثل: نزعة المسالمة ورعاية الصغار. ومن الشخصيات البارزة في هذا المزيج من الوثنية والنسوية والاهتمامات البيئية الكاتبة والداعية الأمريكية «ستارهوك» التي تدعوا إلىٰ ديانة تتركز حول عبادة إلهة مؤنثة تجعل المقدس هو النفس والعالم الطبيعي، وذلك في عدد من مؤلفاتها مثل «الرقصة الحلزونية: الميلاد الجديد لدين الإلهة الكبرىٰ القديم. العام١٩٧٩»، وكما في اجتماع الطوائف الوثنية المسمىٰ «مخيمات الساحرات» (المعجم النقدي: ص ٤٣٧).

(٣) «الرجل الجديد ـ New Man»:

يشير هذا المصطلح إلى الرجال الذين تأثر أسلوب حياتهم بالنسوية والذين يمنحون الأيديولوجية النسوية تأييداً ضمنياً على الأقل. ومن الملامح التي ترتبط عادة بالرجل الجديد التعاون في إعادة توزيع الأعباء المنزلية وواجبات رعاية الأطفال، والتصدي للأنماط التقليدية للسلوكيات المنسوبة إلى الرجل أو المذكر، ومقاومة القوالب النمطية المرتبطة بالنوع أو الجنس (المعجم النقدي: ص ٤٢٥).

الترجمة العملية لهذا المصطلح نجدها في المادة (١٠٧/ج) من وثيقة «بكين» والتي تنص على «تشجيع الرجل على تحمّل نصيبه بالتساوي في رعاية الأطفال والعمل داخل البيت، وتقديم حصته من الدعم المالي لأسرته حتى وإن كان لا يعيش معها». وهذا يفسر الاهتمامات الطبية الراهنة لإجراءات التجارب من أجل إمكانية حمل الرجال ومن ثم تساوي الرجل مع المرأة في عملية الحمل والولادة، والملفت هو عدم اقتصار هذه التجارب على المجتمعات الغربية فقط، بل امتدادها لتشمل الأقطار العربية.

(٤) «اغتصاب الزوجات ـ Waifs Rape»:

مصطلح جديد صكّته الحركة النسوية وتركت تحديد مفهومه للمرأة صاحبة الحالة، فكل امرأة تريد أن تشبع رغبتها بطريقة معينة حتى وإن كانت تخالف الشريعة ورفض الزوج تلبية تلك الرغبة فإن ذلك يُعدّ في نظر الحركة النسوية اغتصاباً للزوجة، كما أن الزوج إذا دعى زوجته للفراش وجاءته وهي مكرهة لا تريد جماعاً في هذه اللحظة لكنها لبّت الدعوة خوفاً من أية اعتبارات دينية أو خوفاً من غضب الزوج فإن ذلك يعد اغتصاباً يستوجب عقاب الزوج بالسجن، وتشرع لبنان الآن في سن قانون يعاقب الزوج على تلك الممارسات.

(٥) «العنف ضد المرأة ـ Violence Against woman»:

تعرف المادة (١١٣) من وثيقة «بكين» (العنف ضد المرأة) بأنه «أي عمل من أعمال العنف القائم على نوع الجنس يترتب عليه ـ أو من المحتمل أن يترتب عليه ـ أذى بدني أو جنسي أو نفسي أو معاناة للمرأة، بما في ذلك التهديد بالقيام بأعمال من هذا القبيل، أو

الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة، وبناء على ذلك يوضح البند «أ» من ذات المادة (١١٣) أن العنف ضد المرأة يشمل: «أعمال العنف البدني والجنسي والنفسي التي تحدث في الأسرة بما في ذلك الضرب، والاعتداء الجنسي على الأطفال الإناث في الأسرة وغير ذلك من التقاليد الضارة بالمرأة، وأعمال العنف بين غير المتزوجين وأعمال العنف المتعلقة بالاستغلال».

ويتعين على الحكومات اتخاذ مجموعة من الإجراءات حددتها المادة (١٢٤) منها الجزئية / أ «إدانة العنف ضد المرأة والامتناع عن التذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبار ديني تجنباً للوفاء بالتزاماتها للقضاء عليه كما هي مبينة في إعلان القضاء على العنف ضد المرأة».

**(٦) «النسوية السحاقية ـ Lesbian Feminism»:**

في منتصف السبعينيات من القرن العشرين أطلقت نسويات الراديكالية دعوة إلى السحاق السياسي على أساس أن الميل إلى الجنس الآخر كمعيار اجتماعي ليس إلا دليلاً يؤكد على قمع المرأة. وقد نشأ هذا المبدأ من الافتراض بأن السحاقيات فقط هن النسويات حقاً، لأنهن يخترن المرأة شريكاً لحياتهن الجنسية، وهذا ما يعني التركيز فعلاً على المرأة. ففي أمريكا كتبت «شارلوت بانش» في «السحاق والحركة النسائية ١٩٧٥» تقول: «إن المرأة السحاقية ترفض الهيمنة الجنسية / السياسية التي يمارسها الذكر، وتتحدى عالمه وتنظيمه الاجتماعي وأيديولوجيته وتعريفه لها على أنها أدنى منه»، وهذا ما يتحقق من خلال رفض السحاقيات الميل للجنس الآخر، ومن ثم سد آخر طريق لإخضاع المرأة وهو الهيمنة الجنسية. أما في بريطانيا فقد دافع البعض عن الموقف النسوي السحاقي، مثل: نسويات الثوريات في ليدز، وذلك في منشور لهن بعنوان «السحاق السياسي: الادعاء ضد النظام الأبوي» (١٩٧٩) والذي اعتبرن فيه أن السحاق نوع من التفضيل السياسي الذي يعلو على الرغبة وأن السحاقيات يتعرضن للقمع أكثر من غيرهن من النساء. وقد أدّى ذلك إلى نشأة بنية هرمية من المعتقدات

والخبرات التي تجعل من السحاق السياسي الهوية النسوية «الصحيحة» الوحيدة (المعجم النقدي ص : ٣٩٢-٣٩٣).

في ضوء ما سبق وفي ظل تأكيدات المطلعين الغربيين على أن معتنقات النسوية السحاقية تحكمن السيطرة على لجنة المرأة بالأمم المتحدة والتي تضع وثائق مؤتمرات المرأة تتضح معالم المادة (٩٦) من وثيقة «بكين» والتي تنص على «تشمل حقوق الإنسان للمرأة حقها في أن تتحكم وأن تبت بحرية ومسؤولية في المسائل المتصلة بحياتها الجنسية».

(٧) «الجندر / (النوع) - Gender»:

يميز الاتجاه الأنجلو-أمريكي في النسوية بين «الجنس» و«النوع» على اعتبار أن الجنس «sex» مسألة بيولوجية بينما النوع «gender» تصور اجتماعي، ومن هنا تم إحلال مصطلح «جندر» محل مصطلح «جنس» في وثائق الأمم المتحدة، مما أتاح الفرصة للسحاقيات واللوطيين أن ينضموا إلى تصنيفات التقسيم البشري السوي، يقول كتاب «The Americanization of The Homosexual»: (ظهر مفهوم «الجندر» ليعطي الشكل الجديد للشواذ، حيث إنه في الماضي كان الشواذ إما مختفين لا يستطيعون الإعلان عن أنفسهم أو كان بعضهم يظهر بصورة امرأة إن كان رجلاً أو تظهر في صورة رجل إن كانت امرأة، ومن هنا وبعد توظيف هذا المصطلح أصبح من حقهم الإعلان بمنتهى السهولة عن حقيقتهم وبلا خجل).

(٨) «النسوية الراديكالية - Radical Feminism»:

تؤمن «النسوية الراديكالية» بأن السلطة الذكورية هي أصل البناء الاجتماعي لفكرة النوع (كون الإنسان رجلاً أو امرأة) وترى أن هذا النظام لا يمكن إصلاحه، ولذلك يجب القضاء عليه لا على المستوى السياسي والقانوني فحسب، ولكن على المستوى الاجتماعي والثقافي أيضاً، وترى بعض الداعيات مثل «تايجريس أتكينسون» في كتابها «أوديسة الأمازون العام ١٩٧٤» أن المواجهة من خلال «إعلان الحرب» ضد

الرجال والمجتمع هي الطريق الوحيد لإحراز المكاسب في هذا الصدد وتعتبر مفهوم «النوع» بالمعنىٰ البيولوجي والثقافي قيداً، خصوصاً علىٰ المرأة. وفي كتاب «السياسات المنحازة للرجل العام١٩٧٠» تقول «كيت ميليت»: إن الخواص البيولوجية تستغلّ للدفاع عن الهيمنة البيولوجية للرجل علىٰ المرأة. ومن هنا طُرحت أفكار راديكالية شتىٰ لمكافحة التمييز بين الجنسين، وتتراوح هذه المقترحات ما بين الدعوة إلىٰ إيجاد ثقافة خنثوية وإحلال ثقافة أنثوية محل الثقافة الذكورية، أما موضوعات الإنجاب والأمومة فقد تناولتها بعض النسويات الراديكاليات، مثل: «شولاميث فايرستون» في «جدلية الجنس العام ١٩٧٢»، الذي تقول فيه: إن القضاء علىٰ الأدوار المرتبطة بالجنسين لن يتحقق إلا بالقضاء علىٰ الأدوار الثابتة التي يقوم بها الرجل في عملية الإنجاب. ومن هنا فإن منع الحمل والتعقيم والإجهاض (ثم التلقيح الصناعي حالياً والاستنساخ مستقبلاً) كلها وسائل تساعد علىٰ تقليل التمييز البيولوجي ومن ثم الحدّ من التمييز بين الجنسين في مجال السلطة. (المعجم النقدي: ص ٤٥٨).

(٩) «الزواج ـ Marriage»:

يرىٰ الفكر النسوي أن الزواج يمثل حجر الزاوية في النظام الأبوي، فالداعيات إلىٰ النسوية الماركسية يرين أن الزواج يقوم بدور الأداة التي تُمكن الرجل من السيطرة علىٰ الوظائف الإنجابية للمرأة وعلىٰ عملها المنزلي، أما تيار النسوية اللغوية فيرىٰ أن التقليد الغربي الذي يجعل المرأة تغيّر اسمها لتأخذ اسم زوجها بعد الزواج يمحو هويتها من الناحية اللغوية، وتنظر النسوية الراديكالية إلىٰ الزواج علىٰ أنه مجال خاص بعيد عن مجال التشريع العام حسب التقاليد السائدة ولا يتيح للزوجة «المعرضة للإيدز والانتهاك» فرصة مناسبة للتعويض والإنصاف، ويرىٰ هذا الاتجاه «أن مؤسسة الزواج نشأت من ممارسة الاغتصاب»، ومن ثم فإن الزواج يعزز من سلطان الرجل علىٰ المرأة، كما أنه شكل من أشكال الميل القهري للجنس الآخر والوسيلة التي يستمر بها قمع المرأة جنسياً واقتصادياً واجتماعياً. «المعجم النقدي: ص ٤٠٢».

وهذا ما جعل وثيقة «بكين» تضمن اغتصاب الزوجات دون تعريف محدد في

مقرراتها، وذلك من أجل دفع الدول لسنّ تشريعات لعقاب الزوج الذي ترىٰ زوجته أن جماعه لها يُعدّ اغتصاباً، وهناك بعض الدول العربية بصدد سنّ تلك التشريعات، سواء بصورة تصريحية مباشرة، مثل: لبنان تحت مسمىٰ «اغتصاب الزوجات»، أو بصورة غير مباشرة، مثل: باقي الدول العربية والتي منها مصر وذلك تحت مسمىٰ «العنف ضد المرأة»، علىٰ أن يضمن اغتصاب الزوجات داخله، ولعل هذه إحدىٰ الحالات التي تنظر فيها محكمة الأسرة المستحدثة بمصر.

(١٠) «الجنس الآمن ـ Safe Sex»:

مصطلح يقوم علىٰ حق المرأة في إشباع غريزتها بالصورة التي تقررها هي لا التي تضبطها لها أية معايير أخرىٰ، ومن ثم فهي تمارس الجنس بصورة توفر لها الحماية من الوقوع في براثن الأمراض الجنسية أو الحمل غير المرغوب فيه، وحتىٰ يتحقق الجنس الآمن لا بد من توافر عنصرين هامين، أولاً: تعليم الجنس حتىٰ تتعلم المرأة كيف تحصل علىٰ المتعة دونما مخاطر، الأمر الثاني: خدمات الصحة الإنجابية، والمتمثلة في موانع الحمل والواقيات الذكرية والأنثوية، ويتطرق الأمر أحياناً ليتم الإشارة إلىٰ أن أفضل مراحل الجنس الآمن لايتم تحقيقها إلا بالسحاق.

تنص المادة (٩٦) من وثيقة «بكين» علىٰ: «وتشمل حقوق الإنسان للمرأة حقها في أن تتحكم وأن تبت بحرية ومسؤولية في المسائل المتصلة بحياتها الجنسية، بما في ذلك صحتها الجنسية والإنجابية وذلك دون إكراه أو تمييز أو عنف».

كما تنص المادة (١٠٨/ م) من الوثيقة ذاتها علىٰ: «كفالة توفير حصول الأزواج (والأفراد) علىٰ الصعيد العالمي علىٰ الخدمات الوقائية المناسبة وبأسعار زهيدة فيما يتعلق بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز، وذلك من خلال نظام الرعاية الصحية الأولية، وتوسيع نطاق توفير المشورة وخدمات التشخيص والعلاج الطوعية والسرية للمرأة».

**( ١١ ) «تعليم الجنس ـ Sex Education»:**

يقصد به تقديم جرعة تعليمية جنسية يتعرف المراهقون من خلالها على شتى الطرائق الجنسية والإشكالات المصاحبة لها، ليتم اختيار الطريقة المناسبة التي يتحقق من خلالها إشباع الغريزة داخل أو خارج نطاق الزوجية دونما وقوع آثار جانبية غير مرغوبة، مثل: الأمراض التناسلية أو الحمل غير المرغوب فيه، وهذا المصطلح يتم طرحه في العالم العربي تحت مسمى «الثقافة الجنسية».

توضح وثيقة «بكين» المادة (٨٣) الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب الحكومات والسلطات التعليمية وسواها من المؤسسات التعليمية والأكاديمية. . .

٨٣/ك «وعند الاقتضاء إزالة الحواجز القانونية والتنظيمية والاجتماعية التي تعترض التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية في إطار برامج التعليم الرسمي بشأن مسائل الصحة النسائية».

٨٣/ ل «التشجيع بدعم من أهالي البنات والبنين وبالتعاون مع موظفي التعليم والمؤسسات التعليمية على وضع برامج تعليمية لهم وإيجاد خدمات متكاملة بغية زيادة وعيهم بمسؤولياتهم ومساعدتهم على تحمّل هذه المسؤوليات، مع مراعاة أهمية التعليم والخدمات المشار إليها بالنسبة إلى نمو الشخصية واحترام الذات، وكذلك مراعاة الحاجة إلى تفادي الحمل غير المرغوب فيه وتفشي الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي ولاسيما فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز».

**( ١٢ ) الصحة الإنجابية:**

مصطلح توضحه وثيقة «بكين» في المواد (٩٤، ٩٥) حيث «تعني الصحة الإنجابية قدرة الناس على التمتع بحياة جنسية مرضية ومأمونة، وقدرتهم على الإنجاب، وحريتهم في تقرير الإنجاب وموعده وتواتره».

والمادة (٩٥) تبني على التعريف السابق بالصورة التالية «وبمراعاة التعريف السابق تشمل الحقوق الإنجابية بعض حقوق الإنسان المعترف بها فعلاً في القوانين الوطنية

والوثائق الدولية لحقوق الإنسان وغيرها من الوثائق التي تظهر توافقاً دولياً في الآراء، «تستند هذه الحقوق إلى الاعتراف بالحق الأساسي لجميع الأزواج و«الأفراد» في أن يقرروا بحرية ومسؤولية عدد أولادهم وفترة التباعد فيما بينهم وتوقيت إنجابهم، وأن تكون لديهم المعلومات والوسائل اللازمة لذلك».

ويشمل ذلك توفير الوسائل والتقنيات والخدمات وكذا البرامج التعليمية الجنسية، والتي من خلاله يمكن الحصول على جنس آمن خالي من الأمراض والحمل غير المرغوب.

**(١٣) «التمركز حول الرجل: التحيز للذكور ـ Androcentrism»:**

مصطلح صكته الكاتبة الأمريكية «شارلوت بيركينز جيلمان» في كتابها «عالم صنعه الرجال، أو ثقافتنا المتمركزة حول الرجل (١٩٩١)» ويعتبر المرأة حياداً عن المرأة الذي يتحدد بالإحالة إلى الرجل، وتستشهد النسوية على ذلك بمجال اللغة، حيث يستخدم مصطلح «البشرية» للإشارة إلى كل الناس بغضّ النظر عن كونهم ذكوراً أو إناثاً (المعجم النقدي: ص٢٦٧) وعلى هذا الأساس تطالب النسوية بتطهير التراث من تلك القراءة الذكورية وجعلها أنثوية.

**(١٤) «النسوية الليبرالية ـ Liberal Feminism»:**

تسعى لإعطاء المرأة نفس المكانة والفرص التي يحصل عليها الرجل، وذلك بتحقيق المساواة الكاملة، وترى أن السبيل للخروج من قيود البيت هو زيادة الفرص أمام المرأة للتعليم والخروج للعمل. وقد انتُقدت النسوية الليبرالية انتقاداً شديداً من جانب من يعتقدون أنها لا تركز إلا على الجوانب السطحية للتحيز للرجل، وأنها لا تفعل شيئاً لتفكيك التراكيب الأيديولوجية العميقة التي تُخضع النساء للرجال. (المعجم النقدي: ص ٣٩٣ ـ ٣٩٤).

**(١٥) «النسوية المسيحية ـ Christian Feminism»:**

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن النصوص المقدسة واللاهوت والمؤسسات المسيحية تمت قراءتها وتشكيلها من منظور الرجل في الماضي، وأنه لم يعد هناك داع للاستمرار

في تبنّي هـذا المنظور بعـد الآن، إذ ينبغي إعـادة قراءة التـقـاليد من منظور مـتـميـز خاص بهن. ( المعجم النقدي: ص ٢٩٣ ).

**( ١٦ ) «النسوية الماركسية ـ Marxist Feminism»:**

تعتبر الماركسية أن التقسيم الطبقي هو أصل القمع الذي تتعرض له المرأة، ويرىٰ «إنجلز» أن الأسـرة البـرجوازية تقوم علىٰ ركيـزة مـادية هي عـدم المسـاواة بين الزوج والزوجة، وأن الزوجة في إطار هذه الأسرة هي كالعاهرة التي لا تتقاضىٰ أجراً، وأنها تنجب الورثة الذين ستؤول إليهم الملكية ولا تحصل علىٰ شيء في مقابل ذلك سوىٰ المأكل والمشرب والمأوىٰ، ومن هنا جاءت دعوة «المانيفستو» الشيوعي إلىٰ إلغاء الأسرة البرجوازية. ( المعجم النقدي ص: ٤٠٣ ).

**( ١٧ ) «إلهة ـ Goddess»:**

تهدف ثقافة الربات أو الآلهة المؤنثة إلىٰ الاحتفاء بالقدرات الكامنة في نفس المرأة منذ قديم وإبرازها في مقابل السلطان والقانون المتمركز حول الذكور، حيث تؤكد «مارلين فرينش» في كتابها «الحرب ضد المرأة» العام١٩٩٢ أنه إذا كانت «كل الديانات الموجودة في العالم أبوية» فإن شخصية الربة يمكن أن تمثل نظاماً للوجود تسود فيه المبادئ الأموية أي النابعة من سلطان الأم، وترىٰ النسوية المعاصرة أن العالم القديم كان يعبد تجسيدات عديدة «لثالوث الرب»، لكن المسيحية انتصرت علىٰ الديانات القديمة عندما امتصت أساطير الربات والطقوس المرتبطة بها وأعادت تخزينها في إطار بنية عقائدية أبوية. (المعجم النقدي: ص ٣٥٦).

**( ١٨ ) «حركة تحرير الرجال المثليين ـ Gay Liberation Movement»:**

نشأت حركة تحرير المثليين جنسياً في نيويورك العام ١٩٦٩، وتطالب تلك الحركة بالمساواة في حقوق الإنسان للوطيين والسحاقيات، وكوّنت لنفسها هوية اجتماعية واضحة تحارب التيار المستقيم في المجتمع، وقد بدأت السحاقيات النسويات في توجيه النقد إلىٰ هذه الحركة لأنها تعبر عن حقوق الرجال المثليين فقط، بدليل أن كلمة «gay» تعني لوطي أو رجل يميل جنسياً إلىٰ الرجال، وهي بعكس

«lesbian» أي: سحاقية، ومن ثم فإن الدعوة إلى حقوق السحاقيات لم تسر دائماً تحت لواء الاعتزاز بالميل الجنسي المثلي، ولكنها حاولت وضع إستراتيجيات جديدة خاصة بها. (المعجم النقدي: ص ٣٥٠-٣٥١).

(١٩) «**السياسات الجنسية: السياسات المتحيزة للرجل - Sexual Politics**»:

مصطلح صكته الأمريكية النسوية «كيت ميليت» في كتابها الذي يحمل نفس العنوان وفيه تقول إن كل العلاقات بين الرجال والنساء تقوم على السلطة وإننا «إذا لم نتخلّ عن فكرة تفوق الرجل كحق موروث فستظل كل نظم القمع قائمة» لكن «ميليت» ترى أن السياسات المتحيزة للرجل يصعب التصدي لها؛ لأنها تتخلل ثنايا النظام الأبوي، الذي يصورها على أنها مجموعة من الظواهر «الطبيعية» المتجذرة في الاختلافات بين الجنسين، ومن ثم فإن النساء اللاتي يردن قلب النظام الأبوي عليهن تفكيك أركان النظام الذي يحدد النوع بناء على الخصائص الجنسية. (المعجم النقدي: ص ٤٦٧).

ولعل الخطوة الأولى على طريق تفكيك أركان هذا النظام هي استبدال كلمة «جنس - Sex» التي تميز الاختلافات بناء على الخصائص البيولوجية إلى كلمة «جندر (نوع) - Gender» التي تحدد الاختلافات بناءً على الخصائص النوعية التي يراها الشخص في نفسه.

(٢٠) «**الإجهاض الآمن - Safe Abortion**»:

وجهة النظر النسوية تضع الأم في المقام الأول، بدعوى أن لها الحق في «ممارسة أمومتها بحرية» (سيمون دي بوفوار «الجنس الثاني») وتدعو النسوية إلى تعزيز وتقنين الإجهاض الآمن داخل المجتمعات، بحيث تتخلص الأم من جنينها بصورة لا تمثل خطورة على صحتها. تقول وثيقة بكين في المادة ١٠٩/ ط: «بما أن الإجهاض غير المأمون يشكل أحد الأخطار الرئيسية التي تهدد صحة المرأة وحياتها ينبغي تشجيع البحوث الرامية إلى فهم العوامل الكامنة وراء الإجهاض المتعمد والنتائج المترتبة عليه بما في ذلك آثاره على الخصوبة بعد الإجهاض ومعالجتها على نحو أفضل، وينبغي

تعزيز الصحة الإنجابية والعقلية والممارسات في هذا المجال وممارسات منع الحمل، فضلاً عن البحوث بشأن علاج مضاعفات عملية الإجهاض، والرعاية في فترة ما بعد الإجهاض».

**( ٢١ ) «التكاثر اللا جنسي - Parthenogenesis»:**

مصطلح يستخدم للإشارة إلى عملية الإنجاب دون أن يكون للرجل أي دور فيها، ومن ثم يعد مفهوماً للتيار النسوي الذي يدعو إلى الفصل بن الجنسين، وهذا المفهوم يمثل فكرة ملحة في الخيال النسوي كما في كتاب «أرضها. العام ١٩١٥ »، لشارلوت بيركينز جيلمان، و «مذكرات امرأة من الفضاء العام١٩٦٢» لنعومي ميتشسون، و «الرجل المؤنث العام ١٩٧٥» لجوانارس. والتكاثر اللاجنسي يعد أرقى أهداف التكنولوجيا الإنجابية منذ العشرينيات في القرن العشرين، ففي «تحديد الجنس» الذي نشر في العام ١٩٢٦ يبدو جوليان هكسلي واثقاً من أن «التكاثر اللاجنسي الاصطناعي» أمر ممكن نظرياً ولا يحتاج إلا للتغلب على العقبات الفنية حتى يبدأ تطبيقه على الإنسان» (المعجم النقدي: ص ٤٤١).

وهذا يفسر الاهتمام بعمليات التلقيح الخارجي والمعروف بطفل الأنابيب وكذلك الاهتمام الملحوظ بالاستنساخ البشري.

**( ٢٢ ) «التكنولوجيا الإنجابية - Reproductive technologies»:**

مصطلح جامع يشير إلى مجموعة من الإجراءات العلمية فيما يتعلق بعملية الإنجاب، وهناك آراء كثيرة في التيار النسوي الراديكالي ظهرت في أوائل السبعينيات من القرن العشرين تحتفي عموماً بأساليب التدخل التكنولوجي في عملية الإنجاب، وأشهرها ما قالته شولاميث فايرستون في «جدلية الجنس: العام ١٩٧٠» من أن تحرير المرأة يتوقف على التطورات التكنولوجية التي ستحررها من الاضطرار البيولوجي إلى الحمل، كما يعتبر تيار النسوية السحاقية التكنولوجيا الإنجابية أداة تمكن السحاقيات من أن يصبحن أمهات (التلقيح اللاجنسي: التوظيف السحاقي للتكنولوجيا الإنجابية تأليف إليزابيث سوربت العام ١٩٩٦). ولا يزال الخلاف دائراً حول مسألة من الذي

يتحكم في هذه التكنولوجيا، ولمصلحة من يتم استخدامها. (المعجم النقدي: ص ٤٦١ـ٤٦٢).

**(٢٣) «الحيض ـ Menstruation»:**

في كتابها المعنون «المرأة المخصية» كتبت «جيرمين جرير» عبارتها الشهيرة «إن كنت تعتقدين أنك تحررت، فما رأيك أن تتذوقي دم حيضك، فإذا شعرت بالغثيان فاعلمي أن الطريق أمامك طويل يا صغيرتي»، وتمثل «جرير» وجهة النظر النسوية التي تسعىٰ إلىٰ نزع الإحساس بالعار وعدم النظافة «الذي يرين أنه ارتبط بعملية الحيض في ظل النظام الأبوي». حيث تؤكد «ماري ديلي» في «الإيكولوجيا النسائية» أن المرأة في حالة الحيض تعتبر قذرة ومريضة وغير متوازنة وغير طاهرة فلا يجوز لها ممارسة الشعائر، إن الدم الذي يسيل منها يُعدّ في ظل النظام الأبوي رمزاً للعار وعلامة علىٰ عدم طهارتها. (المعجم النقدي: ص ٤٠٩).

**(٢٤) «آخر ـ Other»:**

مصطلح يدور حول فكرة الاختلاف، حيث ترىٰ «سيمون دي بوفوار» أن الرجل علىٰ مرّ التاريخ ظل يُنزل المرأة منزلة الأشياء أو المتاع ويصوغ صورتها علىٰ أنها «الآخر» بالنسبة للرجل، أي السلبي أو غير الطبيعي، ومن ثم كتبت مقولتها الشهيرة في «الجنس الثاني» العام١٩٤٩ «المرأة لا تولد امرأة، بل تصبح امرأة». وقد أخذت النسويات الفرنسيات هذه الفكرة لاستكشاف إمكانياتها الإبداعية، ورأين أن فكرة «الآخر» المرتبطة بالمرأة يمكن أن تمثل أداة لاستكشاف الخطاب الأبوي والإطاحة به، لكن بعض النسويات يرين أن هذه الإستراتيجية ليست إلا تخريجاً للقوالب والصور النمطية الأبوية في صورة جديدة وتكريساً لها (المعجم النقدي: ص ٤٣٥) ومن ثم فإن هذا الفريق يرفض الخطاب الأبوي كلياً، ويدعو إلىٰ استبداله بخطاب أموي مبني بأدوات نسوية.

**٢٥ ـ «النظام الأمي: النظام القائم على سلطة الأم ـ Matriarchy»:**

المجتمع الأمي هو المجتمع الذي تسوسه المرأة وينتقل النسب من الأمهات إلىٰ الجدات، لا من الآباء إلىٰ الأجداد، وتذهب النسوية إلىٰ أن ذلك ليس دفاعاً عن

سلطان المرأة وحسب، ولكن إلى أنها تخلق ـ أيضاً ـ إطاراً اجتماعياً قائماً على الفضائل «النسائية»، مثل: رعاية الصغار والتعاون السلمي واحترام البيئة، حيث ترى النسوية أن التجمعات السكنية البشرية الأولى كانت «مجتمعات تعبد آلهة مؤنثة، وتعيش في تناغم قائم على التساوي، وتنعم بالرخاء المادي، حيث كانت المرأة تتمتع بمكانة أعلى من مكانة الرجل، وباحترام أكثر منه، ثم جاء النظام الأبوي ليحلّ هذه المجتمعات وعلى رأسه (الملوك الكهنة)، الذين خلقوا نظاماً طبقياً يخضع المرأة» (المعجم النقدي: ص ٤٠٧).

ولعل ذلك ما دفع وثيقة «بكين» إلى صك المادة (١٢) والتي تكفل للمرأة إشباع احتياجاتها الروحية، حيث تنص المادة على «تمكين المرأة والنهوض بها، بما في ذلك الحق في حرية الفكر والضمير والدين والمعتقد، على نحو يسهم في تلبية الاحتياجات المعنوية والأخلاقية والروحية والفكرية للنساء والرجال، فرادى أو بالاشتراك مع غيرهم، وبذلك تكفل لهم إمكانية إطلاق كامل طاقاتهم في المجتمع برسم مجرى حياتهم وفقاً لتطلعاتهم هم أنفسهم».

# فهرس الموضوعات

الموضـــوع — الصفحـــة

الموضوع الصفحة



**الفصل الرابع**

| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |



| الموضوع | الصفحة |
| --- | --- |

## الحركة النسوية في العالم العربي

تبذل الحركة النسوية في العالم العربي جهودها الحثيثة في محاولة تحقيق وتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة وخاصة مؤتمر بكين ٩٥، وتطبيق اتفاقية مكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة والتي تعرف اختصاراً بـ(السيداو)، التي تعني في حقيقتها إلغاء الفروق التشريعية بين الرجل والمرأة، ومحاولة إلغاء آثار الفروق البيولوجية بينهما، ما يعني في النهاية القضاء على الصورة الشرعية والإنسانية للأسرة التي تتكون فيها الأسرة من زوج وزوجة وأولاد، وتكون فيها المرأة مقصورة على زوجها وراعية لأطفالها تلفُّهم بحنانها ومسؤوليتها، إضافة إلى تدبيرها لأمر بيتها وطاعتها لزوجها في جو من الألفة والتعاون، وابتداع صور متعددة للأسرة التي تتكون فيها الأسرة من زوجة وعدة أزواج، أو من زوج وزوج (اللواط)، أو من زوجة وزوجة (السحاق).

لقد صار الفكر النسوي في مجتمعاتنا الطريق المعبد للعمل على نشر الانحلال الخلقي والدعوة إلى الحرية الجنسية عن طريق نشر الثقافة الجنسية، والدعوة إلى تعلم الجنس (وهو الاسم المهذب للدعوة إلى الزنا)، ومحاربة الزواج المبكر (لتضييق منافذ الحلال)، والترويج لممارسة الرذيلة عن طريق توفير خدمات منع الحمل والإجهاض، واستهداف التراث الحضاري الإسلامي برفض كل ما يمتُّ إلى ذلك بصلة، في محاولة للتذويب الحضاري ومسخ هوية أو دين المجتمع، إلى جانب العمل على نشر ثقافة الاستسلام والقبول بالأمر الواقع.

ولنا أن نتساءل: ما المردود الحقيقي لهذه الحركة النسوية في مجتمع المسلمين، بعيداً عن ضجيج الألفاظ الفخمة والصياح العالي؟ ما الذي تقدمه هذه الحركة - حقاً - للنساء؟ وما القضايا المحورية التي تريد تلك الحركة الوصول لتحقيقها، بعيداً عن القضايا الفرعية الهامشية التي تستخدم لتسهيل ما بعدها أو لإغضاء الطرف عنه؟

هذا وغيره ما يمكن أن نطالعه في هذه السلسلة التي ترصد بمنهج علمي تصاعد تأثير الحركات النسوية في العالم العربي، وترسم رؤية في مواجهة قوى التغريب والانحلال.

ويسرنا في مجلة البيان أن ندعو الباحثين المتخصصين للكتابة في رصد التحركات النسوية في الدول العربية التي لم تشملها هذه السلسلة.

والله الموفق لكل خير.

**مجلة البيان**




رسوخ علمي .. والتزام منهجي.
مكتب مجلة البيان . الرياض ١١٤٩٦ ص.ب ٢٦٩٧٠
www.albayan-magazine.com
Sales@albayan-magazine.com
هاتف ٤٥٤٦٨٦٨